

التجارة الدولية

د. أحمد يحيى الرفيق

رقم المقرر: 909001



2012 م 1433 هـ



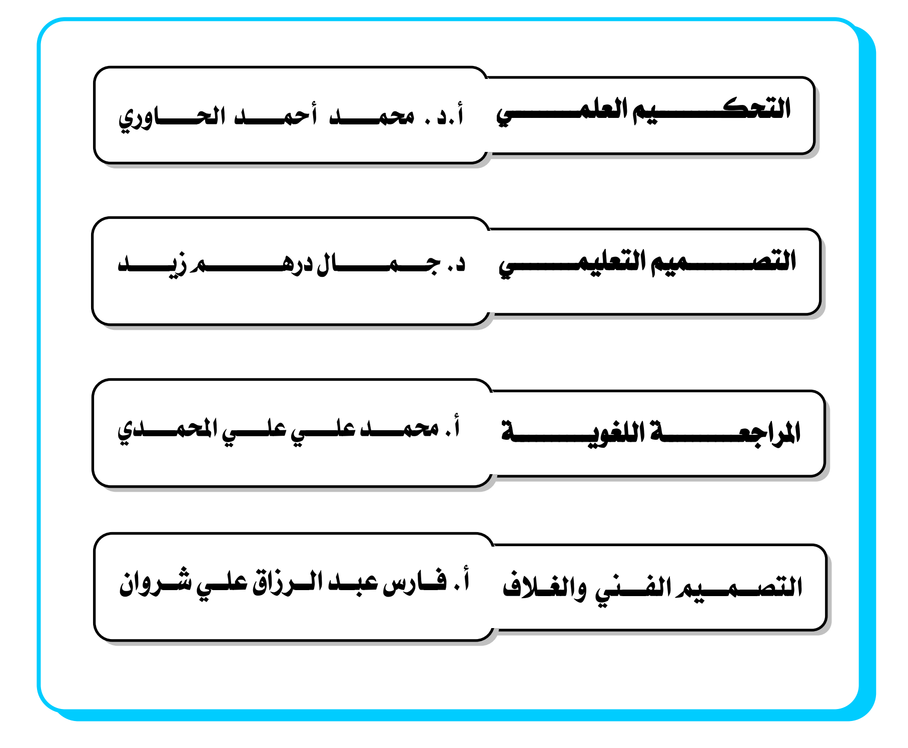
التجارة الدولية

د. أحمد يحيى الرفيق

(أستاذ مشارك)

صنعاء

1433هـ- 2012م



الإشراف العام قسم إنتاج المقررات – كلية التعليم المفتوح

الطبعة الأولى 1433هـ – 2012م

يطلب هذا الكتاب مباشرة من الجامعة www.ust.edu

ت/00967/373237 تحويلة 6121

أو من دار الكتاب الجامعي – صنعاء – ت/00967/1471790

E-mail : Dalkitab@yemen.net.ye

رقم الإيداع (375 / 2012م)

مقدمة المقرر:

عزيزي الدارس: أصبحت التجارة الدولية بالنسبة للعديد من الدول مسألة حياة أو موت . وبالطبع لم يعد من السهل لأية دولة أن تعيش بمعزل عن الدول الأخرى في عالم اليوم، وتعد الدول التي تستطيع تحقيق الاكتفاء الذاتي في معظم ما تحتاجه قليلة، وفي تلك الدول التي يمكنها إنتاج معظم ما تحتاجه من السلع إذا ما أوقفت تجارتها مع الدول الأخرى، فستكون في وضع أسوأ من حيث مستوى المعيشة والرفاهة الاقتصادية .

عزيزي الدارس: أن هذا المقرر في التجارة الدولية جزء من المحاضرات التي قدمتها خلال تدريسي لمادة التجارة الدولية لفترة طويلة في الجامعة الرائد " جامعة العلوم والتكنولوجيا " لطلبة البكالوريوس . ونظراً للتخصصات والاهتمامات والخلفيات المتباينة للطلاب الذين درستهم هذه المادة، فقد جاءت المحاضرات ذات طابع شمولي في التحليل، بحيث تفي باحتياجات الطلاب الذي يتخصصون في مختلف عمادات وأقسام الجامعة وغيرهما من ذوى التخصصات الأخرى، هذا جانب وأما الجانب الأخرى فالمقرر يهدف إلى توفير درجة كافية من المرونة للأستاذ في اختيار المواضيع ومستوى التحليل بما يتناسب مع أهداف المساق، وحاجة العمادات العلمية والأقسام المختلفة في: الدولية، والإدارية، والتسويقية، والمالية، والمصرفية، والمحاسبية، والاقتصادية. . إلخ .

الأهداف العامة للمقرر:

عزيزي الدارس : بعد انتهائك من دراسة هذا المقرر يجب أن تكون قادراً على أن :

- ✓المقصود بالتجارة الدولية وتحليل أهميتها للفرد والمجتمع، والخصائص التي تميزها، وأسباب قيامها، والنظريات والأساليب المختلفة لدراسة وتحليل التجارة الدولية، والتجارة الدولية في المفهوم الإسلامي .
- ✓ميزان المدفوعات، وتوازنه، ونظريات سعر الصرف، وآلياتها، وجوانب التصدير والاستيراد الدوليين .
- ✓تفسير السياسات التجارية الدولية (الحماية والحرية)، وآليات تطبيقها، ومزاياها وعيوبها، والآثار الاقتصادية والاجتماعية لها .
- ✓النظام التجاري الدولي (المنظمات الدولية) للتجارة الدولية، والتطورات الحالية في التجارة الدولية .
- ✓مبادئ التجارة الإلكترونية الدولية، والمستلزمات الأساسية للتجارة الإلكترونية الدولية، وتجارب بعض البلدان في مجال التجارة الإلكترونية الدولية .

عزيزي الدارس: بالإضافة إلى ذلك فإن التنوع والعمق النظري والتوثيق المكثف للقراءة المساعدة (المراجع والمصادر) العلمية الحديثة يسمح باستخدام هذا المقرر كمرجع ليس فقط لطلبة الجامعات نظام منتظم أو نظام مفتوح أو نظام عن بُعد، بل أيضاً لطلبة الماجستير والدكتوراه، إذا ما أرفق ذلك بدراسات وأبحاث من قراءة مساعدة (المراجع والمصادر) علمية متخصصة في مجال التجارة الدولية . ويتبين من خلال كل ما سبق أهمية التجارة الدولية في الوقت الحاضر، وفي المستقبل القريب والبعيد، فهدفنا في هذا المقرر تقديم عرض سريع مستوفي لأهم الموضوعات في التجارة الدولية . مع أعطاء لمحة سريعة في وحدة مستقلة عن التجارة الإلكترونية الدولية، وقد صمم هذا المقرر بأسلوب يساعدك على التعليم ذاتياً، حيث نقدم قائمة بأهم القراءة المساعدة (المراجع والمصادر) باللغتين العربية والإنجليزية، هذا وقد تم تقسيم هذا المقرر الذي بين يديك إلى " عشر وحدات " رئيسة موزعة على النحو الأتي:

الوحدة الأولي: والتي نستعرض فيها " التطور التاريخي للتجارة الدولية " حيث تتعرف من خلالها على مفهوم التجارة الدولية، ومعنى التبادل الدولي، ومراحل تطور التجارة الدولية، وأساس تفسير وأهمية مبدأ التخصص وتقسيم العمل الدوليين .

والوحدة الثانية: تناقش " نظريات التجارة الدولية التقليدية " وفيها نتعرف على النظريات الكلاسيكية للتجارة الدولية من خلال نظرية المفكر "سميث" أو نظرية الميزة المطلقة، ونظرية المفكر "ريكاردو" أو نظرية الميزة النسبية، كما نتعرف على نظرية المفكر "ميل" أو نظرية معدل التبادل الدولي، كما نتعرف على كل من مكاسب التجارة الدولية، والانتقادات الموجهة للنظريات التجارية التقليدية .

والوحدة الثالثة: أيضاً تناقش " نظريات التجارة الدولية الحديثة " والذي نتابع فيها التعرف على النظرية الحديثة " التكنولوجيا " أو نظرية المفكرين "هكشر- أولين"، كما نتعرف على نظرية المفكر " لندر" السويدي للتجارة الدولية، أيضا نوضح بصورة سريعة وموجزة التجارة الدولية في الاقتصاد الإسلامي .

والوحدة الرابعة: التي جاءت بعنوان " ميزان المدفوعات " وتم فيها استعرضه من الزوايا المختلفة بداءً بالتعرف على مفهوم ميزان المدفوعات، وأهميته، ومكوناته، وقواعد التسجيل، ومعرفه التوازن الحسابي وتوازن ميزان المدفوعات – أي (الفائض والعجز فيه، ووظائفه، وأهميته، وقواعد التسجيل فيه)، مع محالة للتعرف على أوضاع ميزان المدفوعات اليمني .

والوحدة الخامسة: التي تتناول " نظريات سعر الصرف " والتي من خلالها تتعرف على مفهوم، ومحددات، وسعر الصرف، سواءً في ظل نظام أسعار الصرف الثابتة، أو في ظل نظام العملات الورقية، أو في ظل نظام الرقابة على سعر الصرف، كما تبين هذه الوحدة: سعر الصرف التوازني، وسعر الصرف الحاضر، وسعر الصرف الآجل .

والوحدة السادسة: التي تعالج " نظرية توازن ميزان المدفوعات " والذي تم استعراض النظريات، سواءً كانت في إطار النظرية الكلاسيكية، أو في إطار النظرية الكنزية، أو في إطار نظرية توازن سعر الصرف المرن .

والوحدة السابعة: التي تتحدث عن " السياسة التجارية الدولية " حيث بدأت بلمحة تاريخية للسياسة التجارية الدولية، مروراً بمعرفة مفهومها، وأهدافها، وأنواعها، وأدواتها، والأساليب الفنية لها، والجهود الدولية لتحريرها عن طريق سياسة الحرية لها وتخليصها من سياسة الحماية، وفي لمحة سريعة، تتعرض هذه الوحدة لتطور التجارة الدولية، والسياسة التجارية في دولة اليمن .

والوحدة الثامنة: التي تناقش " منظمة التجارة الدولية " والتي استعرضتها من خلال مفرداتها التي تمثلت في الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة منظمة (الجات)، وجولات المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف، حتى وصلت إلى قيام منظمة التجارة الدولية، وتم إلقاء نظره على تسلسل الأحداث الزمنية لمنظمة التجارة الدولية .

والوحدة التاسعة: التي استعرضت " التطورات الحالية في التجارة الدولية "، لاسيما من بعد الحرب العالمية الثانية، وفيها نتعرف على التجارة الدولية والشركات متعددة الجنسيات، والتجارة الدولية والتكتلات الاقتصادية، والتجارة الدولية والدول النامية، والتجارة الدولية وصراع العملات (الدولار، اليوان، الين، اليورو) .

والوحدة العاشرة: التي جاءت بعنوان " التجارة الإلكترونية الدولية "، تتناول فيها مفهوم التجارة الإلكترونية الدولية، ونشأتها كعلم أحدثته التطورات التقنية والمعلوماتية، وأنواع وأهمية التجارة الإلكترونية الدولية في عالم اليوم، وندرس فيها هياكلها، وأدواتها، وأركانها، وفرصها، (المستلزمات الأساسية للتجارة الإلكترونية)، كما تستعرض هذه الوحدة إيجابياتها وسلبياتها، والتجارة الإلكترونية الدولية في الدول المتقدمة، والتجارة الإلكترونية الدولية في الاقتصاد الإسلامي، كما تحاول هذه الوحدة طرح تحديات التجارة

الإلكترونية الدولية وآفاقها المستقبلية، أيضاً الوحدة تدرس التجارة الإلكترونية الدولية في الاقتصاد اليمني .

أخيراً وليس أخراً وضعنا وصف للمقرر (مادة التجارة الدولية)، ولأهدافه العامة لها، وأهمية دراسة هذا المقرر الذي بين يديك، كما ضمنا المقرر محتويات كل وحده على حده، بحيث تحتوي محتويات كل وحده على: مقدمه، وتمهيد، وأهداف، وأقسام للوحدة . أيضا قراءات مساعده (مراجع ومصادر)، ووسائط مسانده، وما تحتاج إلية من دراسات الوحدة، وأقسام الوحدة، بما فيها أسئلة ذاتية تقويمية، وخلاصة، ولمحة مسبقة عن الوحدة التالية، وإجابات للتدريبات التي تضمنتها أقسام الوحدة، ومسرد للمصطلحات، وهوامش لكل وحدة . . راجياً لك من المولى سبحانه وتعالى دراسة محببة إليك، وقراءة موفقة تنفعك في حياتك العلمية والعملية، وتحصيلاً ممتازاً، ونجاحاً متفوقاً، وما العلم إلى من عند الله العزيز الحكيم، يرفع مستواك في درجات العلم مع الذين قال المولى عز وجل فيهم ((يرفع الله الذين آمنوا والذين أوتوا العلم درجات)) .

أهمية دراسة المقرر:

عزيزي الدارس : إن دراسة مقرر التجارة الدولية من الأهمية بمكان حيث تكمن أهمية التجارة الدولية في كونها تمثل في صورها الثلاثة سلع وخدمات ، رؤوس الأموال ، والعنصر البشري ، أصل التجارة الدولية في عالم اليوم ،وتزداد الأهمية في كونها من القطاعات الحيوية في المجتمع الدولي ، كما أنها تربط الدول ببعضها البعض ، وتساعد في القدرة التسويقية عن طريق فتح أسواق جديدة أمام منتجات الدول... أيضاً ما يزيد أهمية دراسة المقرر هو معرفة مبادئ التجارة الإلكترونية الدولية، والذي تمثل مجال خصب لتحريك الأذرع البشرية والمادية في السوق الدولية . ومجال غير ساكن لإحداث التوسعات الجارفة في تيار التبادل السلعي المادي والخدمي علي مستوي مساحة الكرة الأرضية، حتى أصبحت التجارة الإلكترونية الدولية أحد سمات العصر وأدواته الرئيسة التي تؤدي دوراً أساسياً علي أكثر من صعيد في التجارة الدولية والحياة المعاصرة . وعليه فإن دراسة المقرر يُمكّن الدارسين والمهتمين من اكتسابهم معرفة وأهمية بخصائص ومفهوم مبدأ التخصص الدولي في الإنتاج، ومبدأ تقسيم العمل الدولي، ومبدأ الأمثلية الدولية، سواء كان المبدأ تقليدياً أم إلكترونياً .

فهرس الوحدات



زدني علماً
جامعة العلوم والتكنولوجيا

1

الوحدة الأولى

التطور التاريخي للتجارة الدولية


UNIVERSITY OF SCIENCE & TECHNOLOGY
١٩٩٤م
١٤١٤هـ
وقل رب
زدني علماً
جامعة العلوم والتكنولوجيا

محتويات الوحدة

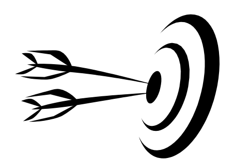
1- المقدمة:

1.1. التمهيد:

عزيزي الدارس: إن التجارة الدولية هي قديمة قدم الزمان، وهي حصيلة توسع عمليات التبادل التجاري في المجتمع الإنساني، التي تبحث عن اتساع رقعة سوق التبادل التجاري الجغرافي، بحيث لم تعد السوق مغلقة أو قائمة على منطقة جغرافية واحدة، تضم مجتمعاً وتكويناً سياسياً واحداً، بل اتسعت لتتم المبادلات السلعية والخدمية فيما بين أقاليم ذات مقومات اجتماعية، سياسية، اقتصادية، ثقافية وإعلامية مختلفة، وعلى ذلك فإن للتجارة الدولية طبيعة خاصة بها، وسنعرض في هذه الوحدة مفهوم التجارة الدولية . ومن ثم نتطرق إلى الحديث عن التبادل الدولي، مروراً بمراحل تطوره، ووصولاً إلى أهمية التخصص في التجارة الدولية، وانتهاء بأسئلة التقويم في هذه الوحدة، وذلك لتكون قادراً على معرفة هذه الأقسام الخمسة في هذه الوحدة من مقرر التجار الدولية .

عزيزي الدارس: حتى يتبين لك القوائم التي تتناول هذه الموضوعات ذكرت لك في الوحدة للاستفادة منها والعودة إليها، ثم أوردتْ في مقرر هذه الوحدة مجموعة من التدريبات التي تهدف إلى إثارة العقل، وفتح آفاق المعرفة لديك، ولاكتساب الفهم السليم والصحيح لهذه الأقسام الخمسة في هذه الوحدة، ووضعت لك أسئلة تقويمية، يمكنك الإجابة عنها من خلال معلوماتك التي حصلت عليها من دراستك المتأنية الرشيدة لمواضيع هذه الوحدة . كما اقترحت لك بعض الأنشطة المعرفية التي تعينك وتساعدك على مزيد من التوسع العلمي والمعرفي، كما احتوته هذه الوحدة في مواضيعها . والهدف هو ترسيخ المعلومات لديك . في كل مفردات الوحدات لهذا المقرر الذي بين يديك .

1 -2. أهداف الوحدة:



عزيزي الدارس : يتوقع منك بعد دراسة هذه الوحدة أن تكون قادراً على أن :

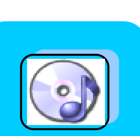
1. تميز بين المفاهيم المختلفة للتجارة الدولية .
2. تعرف ما هو التبادل الدولي .
3. توضيح مراحل تطور التجارة الدولية .
4. تحدد أساس تفسير ماهية مبدأ التخصص وتقسيم العمل الدوليين .

1 -3 . أقسام الوحدة ومكوناتها.

عزيزي الدارس : لهذه الوحدة " خمسة " أقسام هي على النحو الأتي: -

1. مفهوم التجارة الدولية .
2. التبادل الدولي .
3. مراحل تطور التجارة الدولية .
4. أساس تفسير أهمية مبدأ التخصص وتقسيم العمل الدوليين .
5. أسئلة التقويم الذاتي .

1 -4.قراءات مساعدة:



عزيزي الدارس : هناك مراجع تعين وتساعد على فهم واستيعاب الأقسام " الخمسة " لهذه الوحدة: -

1. د. أحمد عبد الرحمن يسري ، الاقتصاد الدولي ، مكتبة النهضة، القاهرة، 1987م.
2. د. جودة عبد الخالق ، محاضرات في الاقتصاد الدولي، دار النهضة العربية، القاهرة، 2007م.
3. د. برعي ، د. منصور ، العلاقات الاقتصادية الدولية ، مكتبة القاهرة الحديثة، القاهر 1997م.
4. د. حافظ عمر زهير ، مبادئ الاقتصاد الدولي المعاصر ، شركة المدينة المنورة، السع 1995م.
5. د. محمد زكي شافعي ، مقدمة في العلاقات الاقتصادية الدولية ، دار النهضة العربية، القاهرة ، 1997م.
6. د . أحمد الرفيق ، التجارة الدولية ، محاضرات (غير منشورة) ، جامعة العلوم والتكنولوجيا، صنعاء ، 2005م .

1 -5. وسائل مساندة:



عزيزي الدارس : يمكن الاستعانة بما يلي: -

1. الأقراص المدمجة CD في التطور التاريخي للتجارة الدولية مثل المكتبة الشاملة ومواقع الإنترنت ، وبالأخص ما استجد في واقعنا المعاصر .
2. موقع الجامعة (جامعة العلوم والتكنولوجيا) عمادة التعليم المفتوح والتعليم عن بعد، حيث يمكن الاستفادة من وجود هذه الوحدة على نظام L.M.S للجامعة وما سيرد على هذا الموقع من تعيينات وتكاليف ضمن هذه الوحدة .

1 -6. ما تحتاج إليه في دارسة الوحدة .



عزيزي الدارس : للاستفادة من هذه الوحدة نحتاج إلى أن يكون لدينا الإمكانيات والأدوات اللازمة للإجابة عن الأسئلة التقويمية الذاتية والتدريبات الموجودة في هذه الوحدة مثل: -

- العودة إلى بعض المراجع والدوريات المتخصصة .
- استيعاب وفهم الأفكار والموضوعات التي تضمنتها الوحدة .



2- التطور التاريخي للتجارة الدولية:

2-1 مفهوم التجارة الدولية:

عزيزي الدارس: إن مفهوم التجارة الدولية يمكن تحديده في الأبعاد التالية:

البعد الأول: الأشخاص ويتمثل في الهجرة الدولية .

البعد الثاني: التبادل الدولي للسلع والخدمات .

البعد الثالث: التبادل الدولي لرؤوس الأموال .

والتجارة الدولية بهذا المفهوم لها جذور تاريخية بدأت مع الإنسان ودخوله في التجمعات الإنسانية . حتى وصلت إلى ما هي عليه اليوم، وهناك تعريفات أخرى لهذا المفهوم درج كُتاب التجارة الدولية على تبنيها نذكر منها على سبيل المثال التعريفات الآتية:

أ) دراسة جميع أوجه النشاط الاقتصادي المتمثلة في انتقال السلع والخدمات والأفراد ورؤوس الأموال، وتتم بين أفراد ومنظمات اقتصادية وغير اقتصادية تقطن في وحدات سياسة مختلفة (حدود سياسية) .

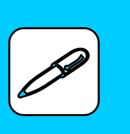
ب) تعريف آخر: هي فرع من فروع علم الاقتصاد الذي يهتم بدراسة الصفقات التجارية والاقتصادية الجارية عبر الحدود السياسية .

2-2 التبادل الدولي:

عزيزي الدارس: إن التبادل الدولي نعني به هنا " انتقال كل من السلع والخدمات، والعنصر البشري، ورؤوس الأموال من دولة إلى دولة أخر، وأن ذلك الانتقال لتلك المكونات للتجارة الدولية يجد ضرورته في التوفيق بين الإمكانيات النادرة نسبياً للموارد الاقتصادية، وبين الرغبات والاحتياجات المتعددة وغير المحددة ". . وهذا المعنى قد يثير في ذهنك العديد من التساؤلات، ما هو الأساس الذي يقوم عليه التبادل بين الدول ؟ وما هي العوامل المحددة لحجم هذا التبادل ؟ وهل ستزداد أهمية التبادل الدولي في المستقبل ؟ وكيف يمكن أن يكون التبادل الدولي إطاراً لزيادة التفاوت بين دول العالم وشعوبه ؟ ذلك التفاوت الذي أصبح أساس الصراع في عالم اليوم – صراع الشمال الغني والجنوب الفقير، وما هي المجهودات التي بذلت من جانب المجتمع الدولي لتضييق " الفجوة " المتزايدة بين الشمال والجنوب ؟ إن

الإجابات على هذه التساؤلات هي هدف موضوع التبادل الدولي بصورة خاصة وهي في نفس الوقت هدف موضوع التجارة الدولية بصورة عامة . ومن هنا فإننا سنحاول هنا الإجابة عن هذه التساؤلات بصورة موجزة . . فالأساس للتبادل الدولي هو – كما سنرى – مبدأ التخصص وتقسيم العمل، والعوامل المحددة لحجم التبادل الدولي هي كثيرة منها على سبيل المثال (الميزة المطلقة، الميزة النسبية، الفن التكنولوجي . . إلخ).

وأما الإجابة عن زيادة التبادل الدولي مستقبلاً والمجهودات لتضييق " الهوة " بين الشمال والجنوب، فلطالما اتخذ التبادل الدولي محور اهتمام هذا المقرر، فالإجابة تقوم على أنه إذا كان التبادل الدولي ظاهرة مآلها إلى الزوال، فمن العبث الاهتمام بها إلاً باعتبارها ظاهرة تاريخية. أما إذا كان التبادل الدولي سيظل قائماً، وسيتدعم بمرور الوقت، فإن دراسته تصبح على جانب كبير من الأهمية لفهم واستشراف المستقبل . كما أن التبادل الدولي سيتسع نطاقه في المستقبل لعدد من الاعتبارات . فالتقدم العلمي والمعلوماتي والتكنولوجي، أضحى عاملاً مؤثراً في الاقتصاد الدولي، ويؤدي هذا التقدم إلى زيادة كمية السلع والخدمات التي يمكن إنتاجها (تقليدية أو جديدة) من الموارد المتاحة كماً ونوعاً . وكذلك هناك التقدم في وسائل النقل والاتصال، وما يترتب عليهما من تخفيض نفقات النقل للسلع، وتسهيل انتشار أنماط الاستهلاك من مجتمع إلى اخر، كل هذه عوامل تزيد من نطاق التبادل الدولي . . لكن الأمر لا يقف عند دراسة التبادل بين الأطراف المختلفة فحسب، بل لابد من أن يتطرق الأمر إلى انعكاسات التبادل الدولي على الأوضاع الداخلية في الدول المختلفة، وفي المناطق المختلفة من العالم، وهنا نجد الإجابة على سؤال المجهودات المبذولة عن طريق التبادل الدولي لتضييق " الهوة " بين الشمال والجنوب .



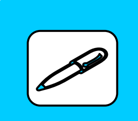
تدريب (1)

لعلك تتفق معي – عزيزي الدارس – أنه لا يوجد مفهوم جامع للتجارة الدولية، ولكن ووفقاً للتعريفات التي قرأتها في المحتوى، ألا تعتقد بأن بُعد رؤوس الأموال يعتبر " عجلة الدفع الأمامية " بالنسبة للأبعاد الأخرى – وضح وجهه نظرك .

3-2 مراحل تطور التجارة الدولية:

عزيزي الدارس: بدأت دراسة موضوع التجارة الدولية في احتلال مكان متميز في الأدب الاقتصادي منذ نشأة علم الاقتصاد على يد كتاب المذهب التجاري في القرنين السادس عشر والسابع عشر، فقد اهتم هؤلاء الكُتاب بالتجارة الدولية وبسياساتها فيما يتعلق بهذه التجارة اهتماماً كبيراً، ومن بعد هذا درج الكُتاب الاقتصاديون " التقليديون " في أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر، على إفراد وحدات خاصة في مؤلفاتهم لمعالجة موضوع التجارة الدولية، ومن المهم أن نلاحظ أن العصر الذهبي لحرية التجارة الدولية قد امتد خلال القرن التاسع عشر وحتى الحرب العالمية الأولى، أما في العصر الحديث فقد أصبحت تخصص مؤلفات بأكملها لمعالجة موضوع التجارة الدولية. كذلك أصبح هذا الموضوع – التجارة الدولية – محل الدراسات في منهج مستقل بذاته يدرس في الجامعات والمعاهد والأكاديميات العلمية، وفي كافة الدول بلا استثناء .

وهكذا اتضحت خصوصية موضوع التجارة الدولية مع نشأت علم الاقتصاد ذاته وتأكدت هذه الخصوصية، ونمت مع تطور هذا العلم ونموه فقد تزايدت التجارة الدولية طوال التاريخ، مع تحسين وسائل النقل والاتصالات، وقد تسببت " الثورة الصناعية " في إعطاء دفعة جديدة لتطوير التجارة الدولية حيث تضاعفت أربع مائة وستون مرة، منذ عام 1720م حتى عام 1920م – أي خلال قرنين من الزمن، وخلال الفترة (1990 – 2010م) نمت التجارة الدولية بمعدل سنوي بلغ نحو 6٪، وهذا وذلك يتطلب مقارنته بالإنتاج الصناعي الذي نمى بنحو 3.7٪ سنوياً خلال نفس الفترة، كذلك زاد معدل الواردات من 17٪ إلى 24٪ خلال نفس الفترة، وكذلك الصادرات نمت من 23٪ إلى 38٪ أيضاً لنفس الفترة، بالمقارنة مع الناتج القومي الإجمالي في الدول المتقدمة والدول النامية، كذلك نمت التجارة الدولية في المتوسط بمعدل أسرع من نمو الاقتصاد القومي، فقد زاد المعدل المتوسط للتجارة الدولية من 5.3٪ عام 1990م إلى 6.8٪ عام 2010م، بينما لا يزيد نمو الاقتصاد القومي في المتوسط إلا بنحو من 3٪ إلى 2٪ بين العامين (1990-2010م). وقد صاحب نمو التجارة الدولية انتقال مجموعة السلع ذات الأحجام الضخمة، والأكثر تصنيعاً التي تحقق قيمة مضافة أعلى في الاقتصاد القومي .



تدريب (2)

الثورة – عزيزي الدارس – العلمية والتكنولوجية الحديثة في نسق النظام الدولي الجديد ، مثلت نقله نوعية في مراحل تطور التجارة الدولية – علل ذلك .

ومن خلال مناقشة مراحل تطور التجارة الدولية ، فمن المهم معرفة كل من:

2-3-1 أهمية التجارة الدولية:

عزيزي الدارس: تعد التجارة الدولية من القطاعات الحيوية في أي مجتمع من المجتمعات، سواء كان المجتمع متقدماً أو نامياً، فالتجارة الدولية تربط الدول والمجتمعات مع بعضها بعضا ، إضافة إلى أنها تساعد في توسيع القدرة التسويقية، عن طريق فتح أسواق جديدة أمام منتجات الدولة، وتساعد في زيادة رفاهية الدولة عن طريق توسيع قاعدة الاختيارات، فيما يخص مجالات الاستهلاك والاستثمار، وتخصيص الموارد الإنتاجية بشكل عام . وتأتي أهمية التجارة الدولية أيضاً من خلال اعتبارها مؤشراً إلى قدرة الدولة الإنتاجية والتنافسية في السوق الدولي، وذلك لارتباط هذا المؤشر بالإمكانيات الإنتاجية المتاحة، وقدرة الدولة على التصدير والاستيراد ، وانعكاس ذلك على رصيد الدولة من العملات الأجنبية، وما له من آثار على الميزان التجاري، ناهيك عن وجود علاقة وثيقة بين التجارة الدولية وعملية التنمية الاقتصادية، فالتنمية الاقتصادية وما ينتج عنها من ارتفاع مستوى الدخل القومي الإجمالي، يؤثر في حجم ونمط التجارة الدولية، كما إن التغيرات التي تحدث في ظروف التجارة الدولية، تؤثر بصورة مباشرة في تركيب الدخل القومي الإجمالي ومستواه . . فالاتجاه الطبيعي هو أن يرتفع مستوى الدخل القومي الإجمالي وتزدهر التجارة الدولية في نفس الوقت، حيث أن التنمية الاقتصادية تستهدف زيادة انتاج السلع والخدمات، وإذا تحقق هذا الهدف تزيد قدرة الدولة على التصدير للخارج .

فالتاريخ الاقتصادي لدولة اليابان على سبيل المثال يشير إلى أن نمو وزيادة الدخل القومي الإجمالي بها صاحبه زيادة في حجم التجارة الدولية لدولة اليابان . أما أثر التجارة الدولية على اقتصاديات الدول النامية فيتضح أكثر من أي وقت مضى، وذلك أن الدول النامية تحكمها أوضاع التخلف الاقتصادي لأسباب تاريخية، ولذلك

فمتوسط دخل الفرد فيها منخفضى، وبالتالي يقل مستوى الصحة والتعليم والإنتاجية والاستثمارات . . إلخ، وكل ذلك يؤدي إلى هبوط مستوى الدخل، ويمكن للتجارة الدولية أن تؤدي إلى تشجيع الصادرات، فينتج عن ذلك الحصول على مكاسب في صورة رؤوس أموال أجنبية، تؤدي في النهاية إلى زيادة التكوين الرأسمالي، والنهوض بالتنمية الاقتصادية .

2-3-2 أسباب ظهور التجارة الدولية:

عزيزي الدارس: تعد التجارة الدولية من أهم القطاعات الحيوية في أي اقتصاد حيث يعتبر هذا القطاع المؤشر الجوهري إلى القدرة الإنتاجية والتنافسية للدولة، ويرجع تفسير أسباب قيام التجارة الدولية في أدبيات الاقتصاد إلى السبب الرئيس المتمثل في المشكلة الاقتصادية أو ما يعرف بمشكلة " الندرة " النسبية، وذلك بسبب " محدودية " الموارد الاقتصادية قياساً بالاستخدامات المختلفة لها في إشباع " الحاجات " الإنسانية إلى جانب ضرورة استخدام هذه " الموارد " بشكل أمثل، نذكر على سبيل المثال:

أ) التوزيع غير المتكافئ لعناصر الإنتاج (الأرض، العمل، رأس المال، التنظيم) بين دول العالم المختلفة، مما يصعب على أي دولة تحقيق الاكتفاء الذاتي، وبالتالي ضرورة سد الحاجات عن طريق التبادل الدولي .

ب) التفاوت الكبير في أسعار عوامل الإنتاج – (الأرض، العمل، رأس المال، التنظيم)-، وبالتالي التكاليف وأسعار المنتجات المحلية لكل دولة، مما يؤدي إلى انخفاض تكاليف إنتاج سلعة في دولة معينة وارتفاعها في دولة أخرى.

ج) اختلاف مستوى التكنولوجيا المستخدمة في الإنتاج من دولة لأخرى، مما ينتج عنه تفاوت الاستخدام الأمثل " للموارد " الاقتصادية، حيث تتمتع العملية الإنتاجية بالكفاءة الدولية، مع وجود تكنولوجيا متطورة، في حين يؤدي تدني المستوى التكنولوجي إلى ضعف الكفاءة الإنتاجية، وسوء استغلال " الموارد " الاقتصادية .

د) وجود فائض في الإنتاج المحلي يتم تصريفه بإيجاد أسواق دولية أي الطلب الدولي على الفائض من المنتجات السلعية والخدمية .

ه) اختلاف ميول وأذواق المستهلكين في العالم، حيث أن المستهلكين عادة يسعون للحصول على السلعة ذات المواصفات (الجودة، المقاييس، المعايير) الدولية .

2-3-3 أهداف التجارة الدولية:

عزيزي الدارس: للتجارة الدولية أهداف عديدة، لكنها متباينة من دولة إلى دولة أخرى، نذكر أهمها فيما تقوم به كل دولة لتحقيق الاكتفاء الذاتي، عن طريق استيراد السلع والخدمات التي هي في حاجة إليها، وفي الوقت نفسه تصدر السلع والخدمات التي فيها فائض لديها، وهذا الهدف يحقق هدف أخر للتجارة الدولية هو التوازن في ميزان المدفوعات – لاسيما الميزان التجاري – لكل دولة يقوم فيما بينها التبادل الدولي، وأيضاً من أهداف التجارة الدولية تحقيق التوظيف الكامل لعناصر الإنتاج (الأرض، العمل، رأس المال، التنظيم) وهذا الهدف ينعكس على تنمية الاقتصاد القومي (الناتج، الدخل، الإنفاق) .

2-3-4 مميزات التجارة الدولية:

عزيزي الدارس: إن مميزات التجارة الدولية متعددة، حيث تمكن الدول من التبادل الدولي، فالدول التي تنتج أكثر من حاجتها من السلع والخدمات لتغطية السوق المحلية، تستطيع أن تصدر فائضها في السلع والخدمات للسوق الدولية، كما أنها تستطيع استيراد حاجتها من السلع والخدمات التي لا تتمكن من إنتاجها، وهذا وذاك ينعكس على استقرار توازن ميزان المدفوعات وعلى استقرار التبادل الدولي، أيضاً هناك ميزة أخرى تتمثل في تبادل الأفكار والثقافات بين الدول فيسهل التعامل فيما بينها، ويتم اكتساب أنماط استهلاكية متشابهة، وبالتالي تتشابه متطلبات ومقتضيات عملية النمو والتنمية على مستوى العالم .

5-3-2 الاختلاف بين التجارة المحلية والتجارة الدولية:

عزيزي الدارس: يمكن أن نعزى الاختلافات فيما بين التجارة المحلية والتجارة الدولية إلى العوامل الآتية:

أ) **اختلاف الأسواق :** وهو ينصرف إلى ثلاث معان مختلفة :

ب) الأول : هو الاختلاف الطبيعي أو المكتسب للمستهلكين في الدول المختلفة (أذواقهم، ميولهم، طباعهم) مما يؤدي إلى تباين تفضيلاتهم للسلع والخدمات، والثاني : وهو انفصال الأسواق عن بعضها البعضا بمجموعة من الحواجز الطبيعية والإدارية والسياسية، فعلى سبيل المثال البعد الجغرافي ينتج عنه ارتفاع تكلفة النقل للسلع عند انتقالها من دولة إلى أخرى، وبالتالي يعد حاجزاً طبيعياً تتعرض له السلع.

ج) الثالث : وهو أهمها حيث ينصرف إلى أن الأسواق الدولية تسودها المنافسة الكاملة بخلاف الأسواق المحلية ومعنى ذلك أن المنتج الذي يعمل في ظل سوق محلية ذات مرونة طلب معينة، عادة ما يتبع سياسة إنتاجية وتسويقية تتفق وطبيعة هذه السوق، أما إذا ما حاول أن يخرج عن نطاق هذا السوق ليدخل في مجال السوق الدولية للسلع التي ينتجها، فإنه سوف يواجه بسوق ذات مرونة طلب أعلى، ومن ثم فإن عليه أن يكيف سياسته السعرية بما يناسب ظروف هذه السوق، وعلى وجه التحديد قد يكون من الضروري له أن يتبع سياسة التمييز في الأسعار .

د) **اختلاف الوحدات السياسية :** تقوم التجارة الداخلية بين أفراد ووحدات تضمهم حدود سياسية واحدة، وبالتالي يخضعون لقانون واحد، وعادات وتقاليد ونظم تجارية واحدة في حين أن التجارة الدولية تقوم بين أفراد ووحدات ينتمون إلى الدول مختلفة، لكل منها قانونها وتقاليدها ونظمها التجارية .

ه) **اختلاف السياسة الاقتصادية والنزعات القومية :** لئن كان انتماء الأفراد إلى وحدات سياسية مختلفة، وما يتضمنه ذلك من خضوعهم لقوانين وقواعد متباينة . يعتبر عاملاً من عوامل التفرقة بين التجارة المحلية والتجارة الدولية، فإن شعورهم بالانتماء والولاء لهذه الوحدات السياسية يعتبر عاملاً آخر يعيق

هذه التفرقة فكل دولة لها سياساتها الاقتصادية التي تتبعها وتحقق من ورائها أهدافها الاقتصادية .

و) **اختلاف الوحدات النقدية والنظم المصرفية :** بحيث لا توجد عملة واحدة يتم على أساسها التبادل التجاري فيما بين الدول كما هو الحال بالنسبة للتبادل الداخلي وبالإضافة إلى اختلاف وحدات النقود بين البلدان المختلفة، وهناك الاختلاف في القطاع المصرفي، سواء كان بالنسبة لعملية إصدار البنكنوت، أو بالنسبة لعملية الودائع، أو منح الائتمان، ولعل اختلاف شروط منح الائتمان من دولة إلى أخرى يشكل العامل المهم في التفرقة بين التجارة المحلية والتجارة الدولية .

ز) **اختلاف قدرة عوامل الإنتاج على التنقل :** فعلى صعيد التجارة المحلية، إمكانية تنقل عوامل الإنتاج من نشاط إلى أخرى، من شأنه أن يحقق التوازن في السوق، ويجعل أسعار السلع المختلفة متناسبة مع احتياجات المستهلكين من ناحية، ومع ندرة عوامل الإنتاج من ناحية أخرى، ومن ثم لا نتوقع أن ينشأ داخل الدولة الواحدة اختلاف في أسعار السلع لا تبررها حاجات المستهلكين أو ندرة عوامل الإنتاج . أما على صعيد التجارة الدولية، فإننا نلاحظ أن عوامل الإنتاج تتسم بالجمود النسبي، من حيث قابليتها للتنقل وينشأ عن هذا الجمود، وجود اختلاف في أسعار السلع المختلفة بل واختلاف في أسعار السلعة الواحدة من دولة إلى أخرى، وذلك لعدم قابلية بعض عوامل الإنتاج للتنقل من دولة إلى أخرى بنفس السهولة واليسر التي تنتقل من منطقة إلى أخرى في حدود الدولة الواحدة .

6-3-2 مظاهر العلاقات التجارية الدولية:

عزيزي الدارس: إن أهم مظاهر العلاقات التجارية الدولية بين الدول تأخذ عادة شكل سلع مادية تنتقل عبر الحدود السياسية، إما داخلة إليها وتسمى **بالواردات**، وإما خارجة منها وتسمى **بالصادرات** . كما تأخذ شكل خدمات تؤدى من رعايا دولة إلى رعايا دولة أخرى، إما بانتقال مؤدي الخدمات أنفسهم، كما هو الحال بالنسبة للخبرات الفنية، وإما بانتقال متلقي الخدمات، كما هو الحال بالنسبة للسياحة، وتسمى الخدمات التي تؤدى للغير بالصادرات غير المنظورة وتسمى

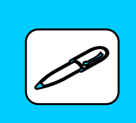
الخدمات التي يتم تلقيها من الغير بالواردات غير المنظورة، ولا تقتصر العلاقات التجارية الدولية بين الدول على مجرد تبادل السلع والخدمات، ولكنها تتعدى ذلك إلى بعض عوامل الإنتاج . وأهمها رأس المال، الذي ينتقل إما على شكل استثمار مباشر يقوم به الأفراد أو تقوم به المؤسسات، أو ينتقل على شكل قروض تمنح من دولة لأخرى، سواء كان ذلك لمقابلة استثمار حقيقي جديد، أو كان لتسوية مدفوعات ناشئة عن التبادل التجاري، كما تأخذ العلاقات التجارية الدولية شكل تدفق العملات المحلية في عكس اتجاه الواردات، وتدفق العملات الأجنبية في عكس اتجاه الصادرات. ويكون نتيجة لهذا التدفق في هذين الاتجاهين، قيام مجموعة من المعاملات التي تجرى على هذه العملات، وينشأ عن ذلك ما يسمى بسوق الصرف الأجنبي .

4-2. أساس تفسير أهمية مبدأ التخصص وتقسيم العمل الدوليين:

عزيزي الدارس: إن التخصص هو أساس التبادل الدولي لما دأب الاقتصاديون من زمنٍ طويلٍ في البحث عن أسباب الوصول إلى الكفاية، وقد قام علم الاقتصاد وكله رغبة في تحقيق الكفاية الإنتاجية في استغلال، الموارد النادرة " – أحد جوانب المشكلة الاقتصادية – بهدف الوصول إلى درجة عالية من الرفاهة الاقتصادية لكل من الفرد والمجتمع فمثلاً: الفرد قد يتخصص في أداء عمل واحد يتفرغ له ويتابعه باستمرار – ولا يود أن يؤدي غيره – فيتقنه وترتفع فيه درجة مهارته وكفائته، وتزيد إنتاجيته ويصل إلى مستوى من الرفاهة، ما كان ليبلغه في المجتمعات الأولية، عندما كان الفرد يسعى لتوفير كافة احتياجاته - الجانب الآخر للمشكلة الاقتصادية - بنفسه إذاً فالتخصص يقوم على أساس من اعتبارات الكفاية الاقتصادية ، وبالتالي فإنه يؤدي إلى قيام التبادل بين الأفراد، ومن هنا فالدولة مثل الفرد تقوم بنفس العمل بحيث تتخصص في إنتاج نوعية معينة من السلع للسوق المحلية، ومن ثم تقوم بالتبادل الدولي لما يفيض عن حاجتها، مما يؤدي إلى زيادة الدخل القومي الإجمالي للدول المشتركة في هذه العملية، وهو ما يعرف بالكسب الناجم عن التبادل الدولي .

ويمكن القول: بصفة عامة أن السبب الرئيس لمبدأ التخصص وتقسيم العمل الدوليين، إنما يرجع إلى عوامل جغرافية متعلقة بالبيئة الطبيعية (التربة،

والطقس)، وأخرى متصلة بمراحل النمو الاقتصادي التي تجتازها الدول (أدوات الإنتاج المنتجة، ومستوى الكفاءة الإنتاجية) وبالإطار السياسي والاجتماعي (المعرفة الفنية، ومستوى الخبرة، والإلمام بأصول الإدارة والتنظيم) الذي تعيش فيه . ويتولد عن تفاعل هذه العوامل إنتاج للدولة سلعة معينة تبيعها في الخارج بأسعار أقل من نفقات إنتاجها هناك، وفي المقابل تستورد الدولة سلعة معينة من الخارج بأسعار أقل من نفقات إنتاجها لديها، وهذا هو أساس تفسير أهمية مبدأ التخصص وتقسيم العمل الدوليين .



تدريب (3)

تسعى – عزيزي الدارس – المجتمعات البشرية إلى الارتقاء بمستوى الحياة لأفرادها – ناقش ذلك .

?

أسئلة التقويم الذاتي:

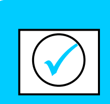
1. اشرح مفهوم التجارة الدولية .
2. تناول التبادل الدولي للتجارة الدولية.
3. حدد مراحل تطور التجارة الدولية .
4. من مقرر التجارة الدولية اكتب فيما يلي:
   أ. أهمية التجارة الدولية .
   ب. أسباب ظهور التجارة الدولية .
   ج. أهداف التجارة الدولية .
   د. المميزات التي تميز التجارة الدولية .
   هـ. الاختلاف بين التجارة المحلية والتجارة الدولية .
   و . مظاهر العلاقات التجارية الدولية .
5. تناول بالتفصيل – أساس تفسير أهمية مبدأ التخصص وتقسيم العمل الدوليين.

سؤال الاختيارات:

ضع دائرة حول الحرف المقابل للإجابة الصحيحة:

1. العامل المحددة لحجم التبادل الدولي هي:
   أ ـ نظرية الميزة المطلقة .
   ب ـ نظرية الميزة النسبية .
   ج ـ نظرية الفن التكنولوجي .
   د ـ كل ما سبق .

2. مفهوم التجارة الدولية يمكن تحديده في الأبعاد:
   أ ـ انتقال الأشخاص .
   ب ـ انتقال رؤوس الأموال .
   ج ـ انتقال السلع والخدمات .
   د ـ كل ما سبق .



3. يعزى الفرق بين التجارة الدولية والتجارة المحلية إلى:
   أ ـ عدم قدرة كل دولة لتحقيق الاكتفاء الذاتي .
   ب ـ التوظيف الكامل لموارد الاقتصاد .
   ج ـ اختلاف العملات النقدية .
   د ـ الدعوة إلى تحرير التجارة الدولية .

4. تنبع أهمية التجارة الدولية من:
   أ ـ تعظيم الرفاهة الاقتصادية الدولية .
   ب ـ ظهور الأسواق المالية الدولية .
   ج ـ تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات .
   د ـ اختلاف نسب عناصر الإنتاج .

سؤال الصواب والخطأ:

ضع علامة (✓) أمام العبارة الصحيحة، وعلامة (X) أمام العبارة الخاطئة:

1. يرجع مبدأ التخصص وتقسيم العمل الدوليين إلى العوامل جغرافية . ( )
2. من أسباب قيام التجارة الدولية التفاوت الكبير في أسعار عوامل الإنتاج. ( )
3. التجارة الدولية هي فرع من فروع علم الاقتصاد يهتم بدراسة الصفقات التجارية . ( )
4. يتمثل الفرق الوحيد بين التجارة المحلية والتجارة الدولية في اختلاف العملات النقدية. ( )



3ـ الخلاصة:

عزيزي الدارس: الآن سنقوم بتلخيص أهم ما جاء في هذه الوحدة " التطور التاريخي للتجارة الدولية "، حيث أوضحت أن التجارة الدولية ظلت نشاطاً شائعاً منذ العصر الحجري، فمن " مقايضة " الحبوب بفراء الحيوانات، إلى ظهور العملات النقدية، والسندات في العصور الوسطي. وقد تزايدت التبادلات التجارية طوال التاريخ، مع الاكتشافات غير المسبوقة التي حدثت في مجالات النقل، والاتصالات، وتقنية المعلومات . . إلخ .

عزيزي الدارس: هذا وقد اتضح أن للتجارة الدولية ثلاثة أبعاد، تمثلت في أبعاد كل من:-العنصر البشري، والسلع والخدمات، ورؤوس الأموال، وتبين أن تلك الأبعاد مثلت مجمل التبادل التجاري الدولي، كما اتضح من خلال هذه الوحدة أن مراحل " التطور التاريخي للتجارة الدولية " تمثلت أهمها في:-تحقيق رفاهة الاقتصاد الدولي، وأن أهم الأسباب لظهورها وقع في التطور الاقتصادي الدولي، أما أهم أهدافها فهو تنمية الاقتصاد القومي، وهكذا اتضح أن أهم ما يميز التجارة الدولية استطاعتها نشر الثقافات والأفكار في مختلف الأنماط الاستهلاكية بين دول العالم . كما أن الوحدة التي بين يديك أوضحت الاختلافات فيما بين التجارة المحلية والتجارة الدولية لاسيما فيما يتعلق بتباين توافر عناصر الإنتاج، في مختلف دول العالم، ومظاهر التجارة الدولية (صادرات وواردات) . وأخيراً أوضحت الوحدة مبدأ التخصص وتقسيم العمل الدوليين في التجارة الدولية، الذي أدى إلى تزايد حجمها بالنسبة للعالم كله .

4. لمحة مسبقة عن الوحدة الدراسية التالية :

عزيزي الدارس: عند انتهائك من دراسة واستيعاب هذه الوحدة، ستكون قد تعرفت على أراء بعض الاقتصاديين " التقليديين " في التجارة الدولية، وتكون قادراً على التعرف على الأمور التالية:-

1. نظرية " الميزة المطلقة " .
2. نظرية " الميزة النسبية " .
3. نظرية " معدل التبادل الدولي " .
4. معرفة " مكاسب " التجارة الدولية (بالرسوم البيانية) .
5. " الانتقادات " الموجهة إلى النظرية التجارية الدولية " التقليدية " .

5. إجابة التدريبات :

إجابة التدريب 1:

حقاً لا يوجد مفهوم جامع للتجارة الدولية، كون علم التجارة الدولية كغيره من العلوم الإنسانية التي معروف عنها أنها لا تتميز بالثبات فلا يستطيع الإنسان وهو متغير أن يحكم على شيء بالثبات، وأما بالنسبة لبُعد رؤوس الأموال، فالتطور والنمو الذين شهدتهما الاستثمارات الدولية المباشرة مكّنت فقهاء التجارة الدولية من اعتبار بُعد رؤوس الأموال – أحد أضلاع مثلث التجارة الدولية – " عجلة الدفع الأمامية " لمحرك مفهوم التجارة الدولية، خلال فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، حيث شهدت التجارة الدولية نمواً كبيراً ومتسارعاً للإنتاج الدولي، الأمر الذي أدى إلى زيادة في معدلات نمو المبيعات والصادرات والواردات، ومن المثير للدهشة أن مفهوم التجارة الدولية اليوم يكاد ينصرف إلى نمو الاستثمارات الدولية المباشرة، ويتضح ذلك بصورة كبيرة من خلال السيطرة المستمرة والمتزايدة لرؤوس الأموال الأجنبية على المنتجات القطاعية (زراعية، صناعية، خدمية) المحلية . ومن هنا فالنتائج التي أدى إليها النمو السريع في الاستثمارات الدولية المباشرة، أنه بات من

الصعب والعسير على المرء أن ينسب الاستثمارات إلى بعض الدول، حيث انعدمت الحدود والجنسيات – شركات متعددة الجنسيات – التي كانت تفصل الاستثمارات المختلفة في الماضي .

إجابة التدريب2:

لقد أدت الاكتشافات غير المسبوقة التي حدثت في مجالات تقنية المعلومات والنقل والاتصالات، ولاسيما في ظل نسق النظام الدولي الجديد إلى أسباب أهمها " عولمة الاقتصاد الدولي "، وعمليات تحرير التجارة الدولية، وإجراءات جذب الاستثمارات الدولية المباشرة، وسياسات الإصلاح الهيكلي، وانخفاض تكلفة النقل والاتصالات الدوليين، ناهيك عن تكامل التجارة الدولية وذلك من خلال تجزئة مكونات الإنتاج، والسلاسل الدولية لتطوير قيمة المنتجات، وشبكة الإنتاج الدولية، وسياسية التدويل الاقتصادية، كل هذا وذاك أدى دوراً حاسماً في المساعدة على تطور التجارة الدولية، فكل ما سبق أتاح نمواً ووضعاً مميزاً في عمليات التصدير والاستيراد وقاد ذلك بدوره إلى تزايد الاعتماد المتبادل للاقتصاديات المختلفة، وبهذا أحدث نقلة نوعية في مراحل " التطور التاريخي للتجارة الدولية ".

إجابة التدريب3:

حقاً، تسعى المجتمعات البشرية إلى الارتقاء بمستوى الحياة لأفرادها سواء في المجالات الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسة أو الثقافية . . . إلخ . وفي المجالات الاقتصادية تتمثل مظاهر هذا الارتقاء في إيجاد عدد متزايد من وسائل إشباع الحاجات . ولقد توصل الإنسان في البداية إلى الحصول على وسائل إشباع هذه الحاجات عن طريق الإنتاج . فأنتج المأكل والملبس والمسكن بنفسه . ومع تطوره في مدارج الازدهار عرف الإنسان مبدأ التخصص وتقسيم العمل الدوليين، بحيث أصبح يركز جهوده وموارده لإنتاج السلع التي يتمتع فيها بأكبر إنتاجية ممكنة. وترتب على ذلك المبدأ في مجال الإنتاج ضرورة التبادل . ولقد كانت المقايضة هي الشكل الأول للتبادل . وفي هذه المرحلة انتقلت السلع من منتجها إلى شخص آخر مقابل انتقال السلع التي أنتجها الأخير إلى الأول . ولا شك أن التبادل، حتى في صورة " المقايضة "، كان خطوة إلى الأمام على طريق التطور الاقتصادي والاجتماعي

للإنسان . إذ مكنه لأول مرة في تاريخه من التركيز والإبداع . إلا أن " عيوب المقايضة " -(عدم توافق الرغبات، وعدم القدرة على تخزين السلع وتقسيمها . .) - أو ما يمكن أن نطلق عليه التبادل المباشر، سرعان ما بدأت في الظهور بحيث شكلت قيداً على عملية التبادل على نطاق واسع، وبالتالي على مبدأ التخصص وتقسيم العمل الدوليين . ولم يقتصر إبداع الإنسان كمخلوق ارتقائي فاخترع " النقود "، ومع اختراع " النقود " فُتِح السبيل أمام ذلك المبدأ إلى منتهاه . وترتب عليه تزايد كبير في حجم التجارة الدولية بالنسبة للدول المختلفة وبالتالي للعالم كله .

إجابة الأسئلة الموضوعية:

- إجابة سؤال الاختيارات :

رقم السؤال	1	2	3	4
الإجابة	د	د	ج	أ

- إجابة سؤال الصواب والخطأ :

رقم السؤال	الإجابة	التعليل
1	X	هناك عوامل أخرى هي : النمو الاقتصادي، والإطار السياسي والاجتماعي
2	X	هناك فروق أخرى هي : اختلاف السوق، ومعدلات النمو الاقتصادي، ونسب توافر عوامل الإنتاج، والسياسات والقوانين .
3	/	
4	/	

☐
☐
☐

6. مسرد المصطلحات

1. التجارة الدولية (International Trade) التي هي موضوع هذا المقرر وتشمل النظرة البحتة للتجارة، والتي تبحث في أساس التجارة ومكاسبها، ونظرية السياسة التجارية والتي تدرس عوائق التدفق الحر للتجارة الدولية والنتائج التي تترتب على هذه العوائق .
2. المقايضة (Barter): حيث تعرض الدولة كمية من سلعة الصادرات مقابل كمية من سلعة الواردات حتى يتحقق التوازن على معدل تبادل معين .
3. تقسيم العمل (Division of Labor): أن التجارة الدولية بين الدول تساعد كل منها على زيادة ثروتها بالاستناد إلى مبدأ التخصص وتقسيم العمل الدوليين .
4. القيمة المضافة (Added Value): هي صافي قيمة الإنتاج بعد خصم قيمة مستلزمات الإنتاج في المنتجات التجارية الدولية .
5. التخصص الدولي (International Specialization): ما يترتب عليه من تزايد كبير في حجم التجارة الدولية .
6. التبادل الدولي (International Exchange): انتقال حركات التجارة الدولية المتمثلة في كل من السلع والخدمات، ورؤوس الأموال، والعنصر البشري، فيما بين دول العالم .

7- هوامش الوحدة :

1. د . حسين وجدي محمود ، **العلاقة الاقتصادية الدولية**، دار الجامعات المصرية، الإسكندرية، 1990م .
2. د. عيسى إسماعيل حمود ، **العلاقات التجارية الدولية**، المكتبة العامة للمطبوعات، الرياض، 1988م .
3. د. عوض فؤاد هاشم، **التجارة الخارجية**، دار النهضة العربية، القاهرة، 1990م .
4. د. عوض طالب محمد ، **التجارة الدولية**، دائرة المطبوعات والنشر، عمان، 1995م .
5. د. جودة عبد الخالق، **الاقتصاد الدولي**، مكتبة نهضة الشرق، القاهرة، 1996م .
6. د. وجدى محمود ، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، دار الجامعات المصرية، الإسكندرية ، 2001م.
7. د. أحمد الغندور، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، دار النهضة العربية، القاهرة، 2000م .
8. د. عبد الرحيم محمد إبراهيم، **العولمة والتجارة الدولية**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2009م .
9. د . محمد جاسم، **التجارة الدولية**، زهران للنشر والتوزيع، عمان، 2006م .
10. مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية والتجارة، دليل إحصائيات التجارة العالمية، 2003م .
11. Thomas Tietenberg . Environmental & Natural Resource Economics. New York : Addison – Wesley . 2010.
12. UNCTAD . 2000 . Handbook of International Trade and Development Statistics. Geneva.
13. United Nations . 2000 . 2010 International Trade Statistic. United Nations.□

2

الوحدة الثانية

نظريات التجارة الدولية التقليدية


UNIVERSITY OF SCIENCE & TECHNOLOGY
وقل رب
زدني علماً
جامعة العلوم والتكنولوجيا

محتويات الوحدة

1- المقدمة:

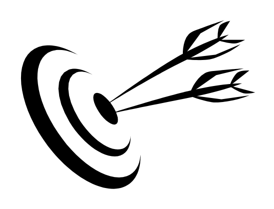
1.1. التمهيد:

عزيزي الدارس : **إن ظهور آراء الاقتصاديين التقليديين، متمثلة في كل من أفكار " سميث " "و ريكاردو " " و ميل " التي تنتقد كل أشكال التدخل والحماية، وفرض القيود على التجارة الدولية، وينادون بتحريرها من أجل توسيع نطاق السوق أمام المنتجات المحلية، واغتنام المزايا التي يمنحها مبدأ التخصص وتقسيم العمل الدوليين.**

1-2. أهداف الوحدة:

عزيزي الدارس: يتوقع منك بعد دراسة هذه الوحدة أن تكون قادراً على أن :

1. تعرف نظرية الميزة المطلقة .
2. تعرف نظرية الميزة النسبية .
3. تعرف نظرية معدل التبادل الدولي .
4. تعرف المكاسب المترتبة على قيام التبادل الدولي .
5. تحدد الانتقادات الموجة للنظريات التجارية الدولية التقليدية .



3-1 أقسام الوحدة ومكوناتها.

عزيزي الدارس : وسنعرض في هذه الوحدة بعض النظريات التجارية الدولية التقليدية، مع تقييم المكاسب المترتبة على قيام التبادل الدولي، والانتقادات الموجهة للنظريات التجارية الدولية التقليدية، مع أسئلة تقويمية لهذه الوحدة يمكنك الإجابة عنها من خلال معلوماتك التي درستها في هذه الوحدة، وكما سبق وأن أسلفنا لك في تمهيد الوحدة الأولي من هذا المقرر . . وهناك مجموعة من التدريبات التي تهدف إلى تدريبك على التفكير والبحث عن إجابات لها، بمساعدة ما تم الإجابة عليها في هذه الوحدة، وذلك بغرض إكسابك الفهم للموضوعات التي احتوتها هذه الوحدة التي بين يديك .

4-1 قراءات مساعدة:



عزيزي الدارس: هناك مراجع تعين وتساعد على فهم واستيعاب الأقسام " الستة " لهذه الوحدة:

1. د. أحمد عبد الرحمن يسري، الاقتصاد الدولي، مكتبة النهضة، القاهرة، 1987م.
2. د . عرفات تقي الحسن، التمويل الدولي، دار مجدلاوي للنشر، عمان، 2002م .
3. د . طارق الحاج، علم الاقتصاد ونظرياته، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 1998م .
4. د . زينب حسين، الاقتصاد الدولي، دار الجامعات الجديدة للنشر، الإسكندرية، 1999م .
5. د. جودة عبد الخالق، محاضرات في الاقتصاد الدولي، دار النهضة العربية، القاهرة، 2007م.
6. د. برعي، د. منصور، العلاقات الاقتصادية الدولية، مكتبة القاهرة الحديثة، القاهرة، 1997م.
7. د. حافظ عمر زهير، مبادئ الاقتصاد الدولي المعاصر، شركة المدينة المنورة، السعودية، 1995م.
8. د. محمد زكي شافعي، مقدمة في العلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة العربية، القاهرة، 1997م.
9. د . أحمد الرفيق، التجارة الدولية، محاضرات (غير منشورة)، جامعة العلوم والتكنولوجيا، صنعاء، 2005م .

1-5 وسائط مساندة:



عزيزي الدارس : يمكن الاستعانة بما يلي:

1. الأقراص المدمجة CD في التطور التاريخي للتجارة الدولية مثل المكتبة الشاملة ومواقع الإنترنت ، وبالأخص ما استجد في واقعنا المعاصر .
2. موقع الجامعة (جامعة العلوم والتكنولوجيا) عمادة التعليم المفتوح والتعليم عن بعد، حيث يمكن الاستفادة من وجود هذه الوحدة على نظام L.M.S للجامعة وما سيرد على هذا الموقع من تعيينات وتكاليف ضمن هذه الوحدة .

1 -6 ما تحتاج إليه في دارسة الوحدة .





عزيزي الدارس : للاستفادة من هذه الوحدة نحتاج إلى أن يكون لدينا الإمكانيات والأدوات اللازمة للإجابة عن الأسئلة التقويمية الذاتية والتدريبات الموجودة في هذه الوحدة مثل:-

- العودة إلى بعض المراجع والدوريات المتخصصة .
- استيعاب وفهم الأفكار والموضوعات التي تضمنتها الوحدة .



2- نظريات التجارة الدولية التقليدية

2-1 نظرية الميزة المطلقة :

عزيزي الدارس : إن التعرف على نظرية الميزة المطلقة يتم باستقراء ما نادى به المفكر " آدم سميث " منذ عام 1776م – أي قبل ما يزيد عن قرنين من الزمان، فيما يتعلق بالتجارة الدولية ، حيث رأى المفكر " سميث " أن كل فرد يستطيع استخدام رأسماله في إنتاج أي منتج محلي ويحقق مصلحته الذاتية ، وأن سعيه هذا يحقق مصلحة المجتمع بدون قصد منه، فقصده هو الحصول على ربح وليس مصلحة المجتمع . وأضاف المفكر " سميث " إلى أن رب الأسرة صاحب " الحكمة " لا يحاول أن يصنع بنفسه ما يكلفه أكثر مما لو اشتراه، وأمثلة ذلك عند المفكر " سميث " أن الخياط لا يصنع بنفسه أحذيته ولكنه يشتريها ممن يصنع الأحذية ، وكذلك صانع الأحذية لا يخيط ملابسه بنفسه ولكنه يلجأ لهذا الخياط، ولا يحاول المزارع أن يخيط أو يصنع ملابسه وأحذيته بنفسه، ولكنه إليهما يلجأ . . ومن هنا فالجميع يجدون مصلحتهم في التخصص فيما لهم فيه ميزة ويشترون بجزء من إنتاجهم ما يحتاجونه .

ومن هنا يمكن القول : أن الدولة إذا استطاعت استيراد سلعة من الخارج بتكلفة أقل عما يمكن إنتاجه محلياً . فعندها تمتلك دولة ما ميزة في إنتاج سلعة معينة، وهذه الميزة بدرجة كبيرة يعترف بها العالم، فإنه من غير المجدي منافسة تلك السلعة ، فمثلاً دولة السعودية إنتاجها للنفط يفوق إنتاج النفط في ولاية بنسلفانيا الأمريكية بفارق تكلفة الضخ من آبارها ، فهل تمتنع دولة أمريكا من استيراد النفط من دولة السعودية ؟! إنه من الأجدى لدولة أمريكا شراء النفط من دولة السعودية التي تتمتع " بميزة مطلقة " مكتسبة في إنتاجها للنفط بفارق تكلفة الضخ والذي هو ذاتي في حقول النفط لدولة السعودية – وليست هذه الميزة المطلقة – الضخ الذاتي وإنما الضخ الآلي – في حقول دولة أمريكا . ومن هذا يتضح أن المفكر " سميث " هو من وضع حجر الأساس للتجارة الدولية ، عندما بيّنا – بما أسلفنا – أن التجارة الدولية بين دول العالم تساعد كل دولة على زيادة ثروتها استناداً مبدأ إلى التخصص وتقسيم العمل الدوليين . غير أن المفكر " سميث " أورد أن التجارة الدولية تتطلب أن تمتلك الدولة " ميزة مطلقة " قادرة على إنتاج السلعة بكمية معينة

من العمل، ورأس المال تواجها كمية أكبر لإنتاجها بعنصري الإنتاج في دولة ما لا تملك " الميزة المطلقة " .

ولنا الآن أن نستخدم مثالاً مبسط لتوضيح الميزة المطلقة . كأساس لقيام التجارة الدولية، فإذا قرأنا الفرضيات التي جاءت في كتاب المفكر " سميث " " ثروة الأمم " عام 1776م عن الميزة المطلقة كأساس لقيام التجارة الدولية نجدها تتلخص فيما يلي:

- دولة اليمن ودولة السعودية تعيشان في معزل عن الآخرين .
- دولة اليمن تزرع سلعة الموز، ودولة السعودية تزرع سلعة التمر .
- العالم مكون من دولتين مثلاً هما دولة اليمن ودولة السعودية .
- لا توجد بين دولة اليمن ودولة السعودية تجارة لانتقال السلع، ولا عناصر الإنتاج
- ثبات ظروف الطلب، والتقنية المستخدمة في القطاع الزراعي للدولتين (اليمن والسعودية).

وبناءً على ما تم افتراضه يمكننا أن نورد المثال الأتي الموضح في الجدول رقم (2 – 1) :

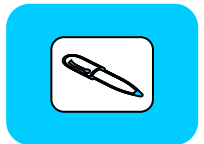
جدول رقم (2 - 1)

يوضح تكلفة العمل بالأيام لإنتاج وحدة من سلعتي الموز والتمر

السلعة	دولة اليمن	دولة السعودية
سلعة الموز	3	5
سلعة التمر	4	2

يتضح من بيانات الجدول رقم (2 – 1) أن لدولة اليمن ميزة مطلقة في زراعة سلعة الموز، حيث أن تكلفة زراعة وحدة الموز (3) أيام عمل مقابل (5) أيام عمل في دولة السعودية، وإن لدولة السعودية " ميزة مطلقة " في زراعة سلعة التمر، حيث إن تكلفة زراعة وحدة التمر (2) أيام عمل مقابل (4) أيام عمل في دولة اليمن. وقد اعتبر أنصار هذه " الميزة المطلقة " أن العمل هو العنصر الإنتاجي الوحيد، وكما هو واضح في مثالنا أن قيمة السلعة تحدد بكمية العمل اللازم لإنتاجها ... وعليه نستنتج أن لدولة اليمن " ميزة مطلقة " في زراعة سلعة الموز تساوي يومي عمل، وكذلك الحال لدولة السعودية، وأن هذا الفرق في التكلفة تمنح حافزاً للساعين للربح في شراء سلعة الموز من دولة اليمن وبيعه في دولة السعودية بربح، وكذلك شراء سلعة التمر من دولة السعودية وبيعه في دولة اليمن بربح – مع غياب تكاليف النقل – ومن بعد هذا ينتج أن دولة اليمن ودولة السعودية ستستفيدان من قيام التجارة بينهما .

ومن المفيد هنا أن نلقي على هذه النظرية ما أورده " التقليديون " من نقص أساسي عندما يتسألوا: عن وضع التجارة الدولية في حالة عدم وجود " ميزة مطلقة " لأي من الدولتين مثلاً (اليمن والسعودية)!



تدريب (3)

وضح – **عزيزي الدارس** – كيف يتم حساب " الميزة المطلقة " ؟ باستخدامك لذلك مثالاً عددياً ؟

2-2 نظرية الميزة النسبية :

عزيزي الدارس : تبدأ نظرية " الميزة النسبية " من النقص الأساسي الذي أورده " التقليديون " ويتضح في دراستنا لنظرية " الميزة المطلقة "، وذلك في الإجابة عن التساؤلات التي تفيد فيما لو كانت إحدى الدول (مثلاً دولة اليمن) لا تملك " ميزة مطلقة " في أي من السلع؟! هل معنى ذلك أنها ستتوقف عن التجارة بعيداً عن المنافسة الأجنبية ؟ هنا تعين على الفكر " التقليدي " الانتظار " أربعين عاماً " حتى يأتي المفكر " ريكاردو " بالإجابة عن هذه التساؤلات. حيث كانت نقطة البداية في تحليلاته نظرية " الميزة النسبية " بدلاً من نظرية " الميزة المطلقة " فقيمة السلعة تتحدد بكمية العمل اللازم لإنتاجها، والتكلفة النسبية للعمل تحدد قيمة تبادل السلع في التجارة الدولية، فمثلاً إذا كان إنتاج سلعة (الموز) يتطلب (10) ساعات عمل، وفي الموقف نفسه إنتاج سلعة (التمر) يتطلب (5) ساعات عمل، إذاً السلعة(التمر) تساوى (2) من السلعة (الموز) وهذا مرتكز نظرية " الميزة النسبية "، ويمكننا الاستعانة بالمثال الذي يوضحه الجدول رقم(2 – 2) لتوضيح الذي أوردنا في الإفصاح عن فحوى نظرية " الميزة المطلقة " . مع بعض التعديل .

جدول رقم (2 -2)

يوضح تكلفة العمل بالأيام لإنتاج وحدة من سلعتي الموز والتمر

السلعة	دولة اليمن	دولة السعودية
سلعة الموز	5	4
سلعة التمر	6	3

عزيزي الدارس : واضح من قراءات بيانات المثال في الجدول رقم (2 – 2) يتضح أن تكلفة إنتاج السلعتين (الموز، والتمر) في دولة السعودية أقل منها في دولة اليمن . . وعليه فإن من مصلحة دولة اليمن التخصص في إنتاج سلعة الموز وعلى دولة السعودية أن تتخصص في إنتاج سلعة التمر .. فإذا افترضنا أن معدل التبادل هو وحدة من سلعة الموز، مقابل وحدة من سلعة التمر، إذاً ستحصل دولة السعودية بـ (3) ساعات عمل على وحدة من سلعة الموز تكلفها في الداخل على (4) ساعات عمل، وهكذا تكسب دولة اليمن من التبادل، إذا تخصصت في إنتاج سلعة الموز، حيث أنها تحصل بتكلفة (5) ساعات عمل ما يكلفها حال غياب التجارة الدولية (6) ساعات عمل.

وهكذا يتضح من بيانات المثال الموضح في الجدول رقم (2 – 2) أن سعي رجال الأعمال سواء في دولة اليمن أو دولة السعودية لتحقيق الربح سيؤدي إلى زيادة الإنتاج الدولي، وبالتالي زيادة التجارة الدولية، فدولة اليمن بتخصصها في إنتاج سلعة الموز – غطت السوق المحلي– وصدرت فائضها إلى السوق لدولة السعودية، فإن الطلب على سلعة الموز سيزيد مما يؤدي إلى انتقال العمل من إنتاج سلعة التمر في دولة اليمن إلى إنتاج سلعة الموز . . وعليه يقل إنتاج سلعة التمر . غير أن إنتاج وحدة إضافية من سلعة الموز بدلاً من سلعة التمر سيوفر ساعة عمل لكل وحدة، وقس على ذلك الحال بالنسبة لدولة السعودية التي ستخصص في إنتاج سلعة التمر . إذاً فنظرية " الميزة النسبية " قد شكلت تقدماً حقيقياً وخطوة إلى الأمام على نظرية " الميزة المطلقة "، فإنتاج جميع السلع لدولة ما بحسب " الميزة النسبية " يمكنها من تغطية السوق المحلية، وتستطيع أن تساهم في التجارة الدولية، وبالتالي تحقق " مكاسب "، ويكون ذلك صحيحاً إذا كانت " الميزة النسبية " لإنتاج بعض السلع أقل من الدول الأخرى، بينما بحسب " الميزة المطلقة " لا يوجد حافز للتجارة الدولية، ولا يوجد ربح يمكن تحقيقه منها .

تدريب (2)



بيِّن – عزيزي الدارس – كيف يتم حساب " الميزة النسبية " ؟ باستخدامك لذلك مثالاً عددياً ؟

3-2 نظرية معدل التبادل الدولي :

عزيزي الدارس : أن نظريتي " الميزة المطلقة "، و" الميزة النسبية " – كما أسلفنا – ركزتا على جانب " العرض " وأهملتا جانب " الطلب "، فجاءت

نظرية المفكر " ميل " لتركز على جانب " الطلب " وجانب " العرض " . وتفسر أسباب قيام التجارة الدولية، وكذا العوامل التي تحدد شروط التبادل بين الدول وبعضها بعضا، و" المكاسب " التي تأتى من التجارة الدولية . هذا وقد بُنيت نظرية " معدل التبادل الدولي " على " ميزة الكفاءة النسبية للعمل "، ويمكن توضيحها بالمثال الأتي :

جدول رقم (2 -3)

يوضح ناتج عامل واحد في السنة

السلعة	دولة اليمن	دولة السعودية	معدل التبادل الداخلي
الموز	20 وحدة	16 وحدة	1 : 1
التمر	20 وحدة	4 وحدات	1 : 4

بقراءة بيانات الجدول رقم (2 – 3) يتضح أن لدولة اليمن " ميزة مطلقة " في إنتاج سلعتي الموز والتمر، ولديها " ميزة نسبية " في إنتاج سلعة الموز، لأن ناتج العامل الواحد (20) وحدة – أي (5 : 4) وحدة في العام، مقابل (4) في دولة السعودية – أي (5 : 1)، في مقابل (20) وحدة إلى (16) وحدة، أي (5 : 4) في سلعة الموز، وهنا يعنى أن دولة السعودية تعاني تخلفاً نسبياً في إنتاج سلعة الموز، ففي حالة عدم وجود تجارة بين دولة اليمن ودولة السعودية، يتضح أن معدل التبادل الداخلي بين سلعتي الموز والتمر في دولة اليمن هو (1 : 1)، وفي دولة السعودية هو (4 : 1)، حيث أن تكلفة العمل لهذه الكميات من سلعتي الموز والتمر هي نفسها في دولة السعودية، ومن هنا يتضح أن التجارة الدولية إذا ما قامت بين دولة اليمن ودولة السعودية ستستفيدان، بالرغم أن لدولة اليمن " ميزة مطلقة " – كما أسلفنا – من إنتاج السلعتين الموز والتمر، ولدولة السعودية تخلف مطلق، وبالتالي تحدد معدلات التبادل الحقيقي بينهما – (دولة اليمن، ودولة السعودية) - مكاسب كل منها من التجارة بينهما، وبالتالي ستحقق دولة اليمن مكسباً من التجارة إذا استطاعت أن تحصل على أكثر من وحدة من سلعة الموز مقابل وحدة من سلعة التمر، وهكذا تكسب دولة السعودية – للسبب نفسه – إذا استطاعت أن تحصل على وحدة من سلعة التمر، بأقل من (4) وحدات من سلعة الموز .

ويمكن أن نوضح معدل التبادل الدولي بافتراض أن هذا المعدل سيكون ضمن الجدول رقم (2 -4) الذي يوضح معدلي التبادل الداخليين في كل من دولة اليمن، ودولة السعودية قبل قيام التجارة بينهما – وتوضيح ذلك عبر بيانات الجدول رقم (2 -4) الآتي:

جدول رقم (2 -4)

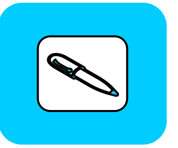
يوضح معدلات التبادل المحتملة بين دولتي اليمن والسعودية

عدد الوحدات من سلعة الموز	1	1	1	1	1	1	1
عدد الوحدات من سلعة التمر	1	1.5	2	2.5	3	3.5	4
معدل التبادل	معدل التبادل الداخلي في دولة اليمن	معدل التبادل الداخلي في دولة اليمن	معدل التبادل الداخلي في دولة اليمن	معدل التبادل الداخلي في دولة اليمن	معدل التبادل الداخلي في دولة اليمن	معدل التبادل الداخلي في دولة اليمن	معدل التبادل الداخلي في دولة السعودية

من الملاحظ من بيانات الجدول رقم (2 – 4) أن معدل التبادل الدولي بين دولة اليمن ودولة السعودية يقع بين المعدلين الداخليين لكل من دولة اليمن ودولة السعودية (1 : 1)، (1 : 4) على التوالي قبل قيام التجارة بينهما، وهذا ما حددته النظرية نظرية " معدل التبادل الدولي " التي بين أيدينا، ودون ذلك ستكون " المكاسب " من التجارة من نصيب دولة اليمن مثلاً، ويتقدم الحافز بينهما (دولة اليمن ودولة السعودية) لقيام التجارة الدولية . وأوضحت هذه النظرية أن المعدل الفعلي للتبادل فيما بين (دولة اليمن ودولة السعودية) سيعتمد على قوة "مرونة الطلب " في (دولة اليمن ودولة السعودية) على السلعتين (سلعة الموز، وسلعة التمر)، ويكون " الطلب " على أساس " المقايضة "، حيث تعرض دولة اليمن من صادراتها من سلعة الموز مقابل كمية من واردات دولة السعودية من سلعة التمر، حتى يتحقق التوازن على معدل تبادل معين .

ونستطيع أن نقرأ توزيع المكاسب لقيام التجارة فيما بين (دولة اليمن ودولة السعودية)، " فالمكاسب " ستعتمد على كل من القوة " للميزة النسبية " و" مرونة الطلب " فيما بين سلعة الموز وسلعة التمر في كل من دولة اليمن ودولة السعودية، " فالمكاسب " تكون أكبر كلما كان السعر الحقيقي الذي تحصل عليه دولة اليمن مقابل صادراتها (من سلعة الموز) أحسن ... غير أنه يتضح ذلك أكثر إذا ما عرفنا أن " المكاسب " تتحقق عندما يكون " معدل التبادل الدولي " قريباً من "

معدل التبادل الداخلي " في كل من (دولة اليمن ودولة السعودية) المشتركين في التجارة الدولية .



تدريب (3)

اشرح – عزيزي الدارس – كيفية تحديد " معدل التبادل الدولي " .

2-4 تقييم المكاسب المترتبة على قيام التبادل الدولي :

عزيزي الدارس : يمكننا الاستعانة ببيانات الجدول رقم (2 -4) السابق لتوضيح المكاسب المحتملة من التجارة الدولية بين (دولة اليمن ودولة السعودية) من خلال الجدول رقم (2 -5) الذي يوضح " إمكانيات الإنتاج "، ومن ثم رسم " منحنى إمكانيات الإنتاج " لكل من (دولة اليمن ودولة السعودية) مع افتراض ثبات التكاليف – ومن هنا إذا ما افترضنا أن عدد العمال في دولة اليمن هو نفس عدد عمال دولة السعودية و إنتاج العامل في دولة اليمن هو (20) وحدة من سلعة الموز، و (20) وحدة من سلعة التمر – كما أسلفنا – وإنتاج العامل في دولة السعودية هو (16) وحدة من سلعة الموز، و (4) وحدات من سلعة التمر – ولكي نعمل " جدول إمكانيات الإنتاج " لدولة اليمن، نضع بعض الافتراضات ، فمثلاً إذا وظفنا جميع العمال " الخمسة " في إنتاج سلعة الموز، فإن الناتج (100) وحدة من سلعة الموز، ولا شيء من سلعة التمر، وإذا ما وظفنا " أربعة " عمال في إنتاج سلعة الموز فالناتج من سلعة الموز يكون (80) وحدة، والعامل الواحد سيقوم بإنتاج (20) وحدة من سلعة التمر . . وهكذا إذا وظفنا " ثلاثة " عمال في إنتاج سلعة الموز " وموظفان " في إنتاج سلعة التمر . فالناتج (60) وحدة من سلعة الموز، و (40) وحدة من سلعة التمر . . . وهكذا .

عزيزي الدارس – وكذلك إذا قمنا بنفس الشيء لدولة السعودية للحصول على " جدول إمكانيات الإنتاج " لها . . وعليه سيكون جدول رقم (2 -5) يوضح إمكانيات الإنتاج في دولة اليمن، وفي دولة السعودية على النحو الأتي :

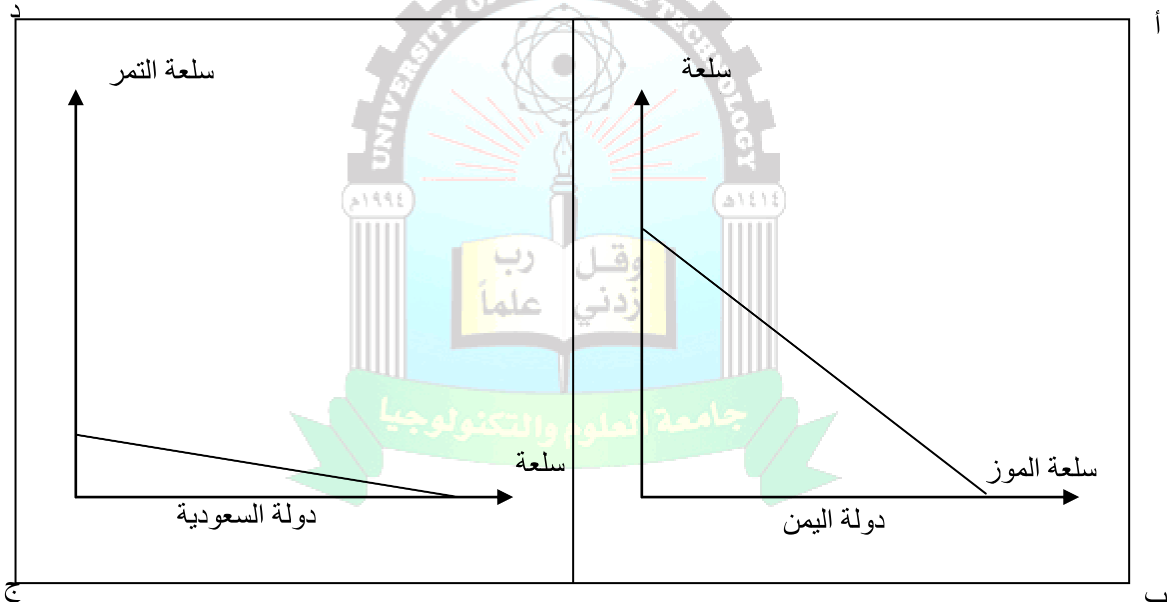
جدول رقم (2 -5)

يوضح إمكانيات الإنتاج لدولتي اليمن والسعودية

	دولة اليمن						دولة السعودية						
سلعة الموز	100	80	60	40	20	صفر	96	80	64	48	32	16	صفر
سلعة التمر	صفر	20	40	60	80	100	صفر	4	8	12	16	20	24

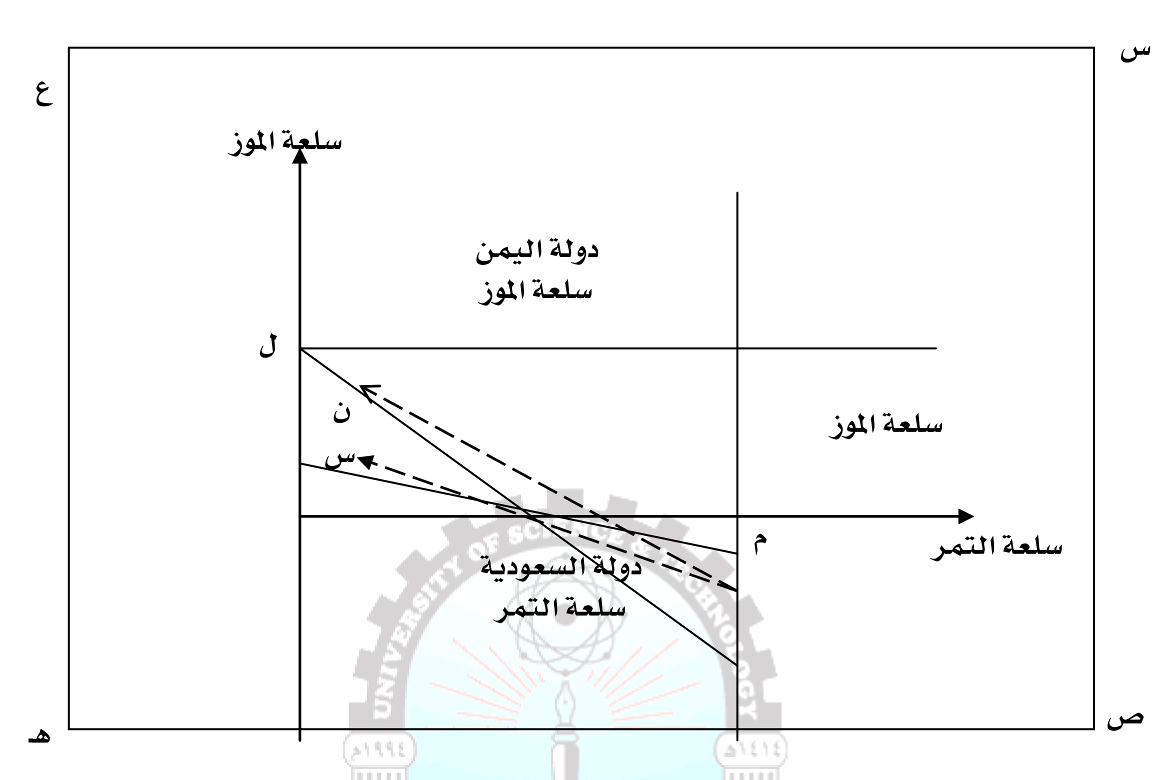
وإذا كان الجدول رقم (2 -5) هو الذي يوضح لدولتي اليمن والسعودية " إمكانيات الإنتاج " فإننا نستطيع تمثيل بيانات الجدول رقم (2 – 5) في الرسم البياني داخل المربع (أ ب ج د) والذي يمثل " منحنى إمكانيات الإنتاج "، حيث إن الشكل رقم (2 -1) يبين " منحنى إمكانيات الإنتاج " لدولة اليمن ودولة السعودية كلاً على حدة .

شكل بياني رقم (2 – 1) يوضح منحنى إمكانيات الإنتاج لدولة اليمن ودولة السعودية



شكل بياني رقم (2 – 2) يمثل " المكاسب " من التجارة المعتمدة على " معدل التبادل التوازني " الذي سيكون بين معدل التبادل الداخليين في دولة اليمن ودولة السعودية قبل قيام التجارة الدولية

وبعد أن تم عمل الجدول رقم (2 – 4) الذي يوضح " إمكانيات الإنتاج " – كما أسلفنا – نستطيع من خلاله بيان " المكاسب " المحتملة من التجارة بين دولة اليمن ودولة السعودية، عن طريق رسم " منحنى إمكانيات الإنتاج " لكل من دولة رسم المنحنيين كما هو واضح في الشكل رقم (2 -2) .



يلاحظ أن الشكل رقم (2 -2) يوضح خطوط أفقية وأخرى رأسية، تقيس إنتاج كل من سلعة الموز وسلعة التمر في خطوط متوازية، بحيث تمثل النقطة (م) الحد الأقصى لإنتاج سلعة التمر في دولة السعودية، أيضاً الحد الأقصى لإنتاج سلعة الموز في دولة اليمن، عندما يكون إنتاج السلعة الأخرى في دولة اليمن ودولة السعودية هو " صفر " ومن هنا يتضح تخصص كل دولة (اليمن والسعودية) في إنتاج السلعة (الموز والتمر) التي تملك فيها " الميزة النسبية "، وهذا التحليل يفيد في توضيح " المكاسب " من التجارة الدولية لكل من دولة اليمن ودولة السعودية، والذي يعتمد بدوره علي معدل التبادل الدولي لسلعة الموز وسلعة التمر الذي من الضروري أن يعتمد على حدي معدلي التبادلين الداخليين في دولة اليمن ودولة السعودية قبل قيام التجارة الدولية فيما بينهما . . . ناهيك عن أنه إذا كان " معدل التبادل الدولي " يختلف كثيراً عن" معدل التبادل الداخلي "، قبل قيام التجارة الدولية، فإن " المكسب " أكبر بالاعتماد على ظروف " الطلب " و" المرونة " ويمكن أن نقول : إنه قد يكون معدل التبادل الذي وضحناه في الشكل رقم (2 -2) بالخط (م ن) أو الخط (م س) هو المعدل التوازني .

5-2 الانتقادات الموجهة للنظريات التجارية الدولية التقليدية :

عزيزي الدارس : بالرغم من الإسهام العلمي الذي قدمته نظريات التجارة الدولية التقليدية في تفسير قيام التبادل الدولي بين الأمم، إلا أن هناك العديد من الانتقادات تتمثل في الآتي :

أولاً : سلّم أنصار النظريات التجارية الدولية " التقليدية " بأن هناك مسلّمات في الاقتصاديات الدولية . واعتبروها اختلافات دولية معطاة والتي منها اختلافات التقنية المستخدمة، والمناخ، وخصوبة التربة، وتوفير بعض المعادن . . . الخ .

ثانياً : استناد النظريات التجارية الدولية " التقليدية " إلى نظرية العمل للقيم، وتم اعتمادها على عنصر العمل، واعتبرته متجانساً، وإهمالها لباقي عناصر الإنتاج .

ثالثاً: أسباب وجود " الميزة النسبية " غير واضحة في حد ذاتها في آراء كُتاب النظريات التجارية الدولية " التقليدية "، وإن أجمع " التقليديون " على الاختلاف في إنتاجية العمل الدولية بين أصحاب العمل .

رابعاً : افترضت النظريات التجارية الدولية " التقليدية " على ثبات التكاليف، وهذا يعني أن أي دولة ستقوم بالتخصص الكامل في إنتاج أي سلعة – وهذا يشكل نقصاً في نموذج الإنتاج الذي هو في الواقع تزايد التكاليف، ثم الثبات للتكاليف، ثم النقص للتكاليف، ومن هنا فالتخصص غالباً سيكون جزئياً .

خامساً : عدم واقعية النظريات التجارية الدولية " التقليدية "، وظهور نظريات أكثر تفسيراً واستشرافاً لمستقبل التجارة الدولية، وهي نظريات التجارة " الحديثة " التي فسرت أسباب قيام التجارة بين الدول واتجاهها على أسس أكثر واقعية، كما سنرى في الوحدة الثالثة من هذا المقرر.

أسئلة التقويم الذاتي:

?

1. اشرح بشيء من التفصيل آراء كل من :
   أ. المفكر " آدم سميث " .
   ب . المفكر " ديفيد ريكاردو " .
   ج .المفكر " جون ستيورت ميل " .
   في تفسير قيام التجارة الدولية .
2. عدد الانتقادات التي وجهت إلى أنصار النظريات التجارية الدولية التقليدية .

الأسئلة الموضوعية

سؤال الاختيارات:

ضع دائرة حول الحرف المقابل للإجابة الصحيحة :

1. في مقولة " سميث " أن رب الأسرة صاحب الحكمة :

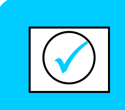
أ ـ يحاول أن يصنع بنفسه ما يكلفه أكثر مما لو اشتراه .

ب ـ لا يحاول أن يصنع بنفسه ما يكلفه أقل مما لو اشتراه .

ج ـ يحاول أن يصنع بنفسه ما يكلفه أقل مما لو اشتراه .

د ـ لا يحاول أن يصنع بنفسه ما يكلفه أكثر مما لو اشتراه .

2. التكلفة النسبية للعمل تحدد قيمة تبادل السلع والخدمات في التجارة الدولية :



أ ـ نظرية الميزة المطلقة .

ب ـ نظرية الميزة النسبية .

ج ـ النظريتين معاً .

د ـ لاشيء مما سبق .

3. تعزى نظرية الميزة المطلقة للمفكر :

أ ـ سميث .

ب ـ ريكاردو .

ج ـ ميل .

د ـ لا شيء مما سبق .

4. المكاسب في التجارة الدولية تحقق عندما يكون معدل التبادل الدولي :

أ ـ بعيداً عن معدل التبادل الداخلي .

ب ـ قريباً وبعيداً عن معدل التبادل الداخلي .

ج ـ قريباً من معدل التبادل الداخلي .

د ـ كل ما سبق .

سؤال الصواب والخطأ:

ضع علامة (✓) أمام العبارة الصحيحة، وعلامة (X) أمام العبارة الخاطئة :

1. تعزى نظرية الميزة المطلقة للمفكر " ريكاردو " . ( )
2. ركزت نظريتا " سميث " و "ريكاردو " على جانب الطلب . ( )
3. نظرية الميزة المطلقة استكملت النقص في نظرية الميزة النسبية . ( )
4. تفترض نظرية " سميث " أن العالم مكون من دولتين لقيام التبادل الدولي . ( )
5. توزيع المكاسب لقيام التجارة الدولية في نظرية " ميل " يعتمد على الميزة المطلقة . ( )



3ـ الخلاصة:

عزيزي الدارس : واضح أن نظريات التجارة الدولية " التقليدية " والتي تحاول تفسير مبادئ التجارة الدولية وآلياتها ، قد تكونت من تراكمات تاريخية أمدت قرابة قرنين من الزمن، إذ ركز المفكر " سميث " في كتابته حول التجارة الدولية بنظريته التي قامت على مبدأ التخصص وتقسيم العمل الدوليين وتسمى نظريته " بالميزة المطلقة " التي تؤسس أساساً لقدرة الدولة على التصدير – أي أنها تعني النظرية في أن تتفوق الدول المعنية على باقي الدول في توفير عوامل الإنتاج وانخفاض تكاليفها ، بحيث تستطيع هذه الدولة أن تغزو بصادراتها الدول الأخرى . ثم جاءت نظرية المفكر " ريكاردو " وأشار في نظريته المسماة " الميزة النسبية " القائمة على هبه المولى سبحانه وتعالى من موارد اقتصادية تملكها الدولة ، وهنا فالمعنى لنظرية " الميزة النسبية " تفوق كل من الدول بإنتاج سلعة أو سلع معينة ، مما يجعل التبادل بين الدول مربحاً لها جميعاً على أساس تفوق كل منها ببعض السلع .

عزيزي الدارس : نلاحظ أن نظريات التجارة الدولية " التقليدية " قد مثلت أساساً لقيام التجارة الدولية بين دول العالم، وقيام التبادل الدولي المشترك (تصديراً واستيراداً) والتخصص وتقسيم العمل الدوليين . . وجاء بعدهُ مجموعة من المفكرين المجتهدين – كما سنرى لاحقاً – الذين أضافوا الكثير من الآراء واستخدموا أدوات تحليل تناولت جانب " العرض " بعد أن أهملته النظريتين (المطلقة والنسبية)، كما لاحظنا في نظرية معدل التبادل الدولي، وهكذا اصطدمت النظريات التجارية الدولية التقليدية في التجارة الدولية بانتقادات أهمها عدم واقعيتها للواقع، وعدم استشراف المستقبل في تفسير أسباب قيام التجارة الدولية .

4.لمحة مسبقة عن الوحدة الدراسية التالية :

عزيزي الدارس: عند انتهائك من دراسة واستيعاب هذه الوحدة، ستكون قد تعرفت على أراء مجموعة من المجتهدين الذين أضافوا الكثير من الآراء، واستخدموا أدوات تحليل جعلت من النظرية " التجارية الدولية الحديثة " بناءً نظرياً تراكمياً ضخماً، وكانت آخر تلك الاجتهادات، ما إن صب على توسع مقولة " الميزة النسبية " للدولة على أساس ما وهب اللّه سبحانه وتعالى من موارد لعباده، لتشمل امتلاك الدولة ميزة نسبية مكتسبة، على أساس حيازة الدولة لرأس مال بشري مؤهل علمياً وتقنياً، أو القدرات التقنية المكتسبة أو المنقولة أو القائمة على حركة البحث العلمي الكثيف .

5.إجابة التدريبات :

إجابة التدريب 1 :

لحساب الميزة المطلقة باستخدام المثال العددي نقوم بوضع المثال الأتي :

البلد / السلعة	منسوجات	قمح
دولة مصر	1	4
دولة سوريا	2	3

وفقاً لبيانات المثال العددي فإن دولة مصر تحتاج إلى الساعة " واحدة " من العمل لإنتاج وحدة واحدة من المنسوجات ولكنها تحتاج إلى أربع ساعات من العمل لإنتاج وحدة واحدة من سلعة القمح، معنى ذلك أن وحدة واحدة من سلعة القمح تكلف ما يعادل تكلفة " أربعة " وحدات من سلعة المنسوجات ويعرف ذلك بالسعر النسبي بين السلعتين، وفي غياب " النقود " أيضاً فإن أي فرد يستطيع " مقايضة " وحدة " واحدة " من سلعة القمح مقابل أربع وحدات من سلعة المنسوجات في أسواق سلعة القمح مقابل " أربع " وحدات من سلعة المنسوجات في أسواق دولة مصر أو معادلة وحدة " واحدة " من سلعة المنسوجات مقابل 4/1 وحدة واحدة من سلعة القمح . . ونفس الشيء بالنسبة لدولة سوريا تحتاج إلى ساعتين عمل لإنتاج وحدة " واحدة "

من سلعة المنسوجات " وثلاث " ساعات من العمل لإنتاج وحدة " واحدة " من سلعة القمح، معنى ذلك أن وحدة " واحدة " من القمح يتكلف ما يعادل 3/2 وحدة من سلعة المنسوجات، ويستطيع أي فرد في دولة سوريا" مقايضة " وحدة " واحدة " من سلعة القمح مقابل 3/2 أما إذا أراد " مقايضة " وحدة " واحدة " من سلعة المنسوجات فإنه يحصل في المقابل 2/3 وحدة من سلعة القمح . يتضح من ذلك أن دولة مصر تتمتع " بميزة مطلقة " في إنتاج سلعة المنسوجات، حيث أن الوحدة الواحدة من سلعة المنسوجات في دولة مصر تحتاج إلى عدد أقل من ساعات العمل مقارنة بدولة سوريا ، وهذا يعنى أن التكلفة في دولة مصر أقل من التكلفة في دولة سوريا وهذا بالنسبة لسلعة المنسوجات . ومن ناحية أخرى فإن دولة سوريا تتمتع بميزة مطلقة في إنتاج سلعة القمح حيث يحتاج وحدة واحدة من سلعة القمح في دولة سوريا إلى عدد أقل من ساعات عمل مقارنة بدولة مصر وهذا يعنى أن التكلفة في دولة مصر أكبر من التكلفة في دولة سوريا . ومن هنا اتضح أن هناك فرصة لقيام التجارة الدولية بين دولة مصر و دولة سوريا نظراً لاختلاف " الميزة المطلقة " بينهما . . وعليه فعلى دولة مصر التخصص في إنتاج وتصدير سلعة المنسوجات، بينما دولة سوريا عليها التخصص في إنتاج وتصدير سلعة القمح.

إجابة التدريب 2 :

لحساب الميزة النسبية باستخدام المثال العددي نقوم بوضع المثال الآتي :

البلد / السلعة	تكلفة إنتاج وحدة تمر	تكلفة إنتاج وحدة موز
دولة السعودية	100 يوم من العمل	120 يوم من العمل
دولة اليمن	90 يوم من العمل	80 يوم من العمل

وفقاً لبيانات المثال العددي فإن التكلفة النسبية لإنتاج وحدة واحدة من سلعة التمر في دولة السعودية بالنسبة لتكلفة إنتاجه في دولة اليمن فهي كالتالي :

= التكلفة المطلقة لإنتاج التمر في السعودية / التكلفة المطلقة لإنتاج التمر في اليمن (100 / 90 = 1.11) .

وكذلك التكلفة النسبية لإنتاج وحدة من سلعة الموز بالنسبة لتكلفة إنتاجه في دولة اليمن فهي كالتالي :

= التكلفة المطلقة لإنتاج الموز في السعودية / التكلفة المطلقة لإنتاج الموز في اليمن (120 / 80 = 1.5) .

أي أن تكلفة إنتاج وحدة من سلعة التمر في دولة السعودية تتكلف 1.11 مرة من تكلفة إنتاجه في دولة اليمن، في حين أن تكلفة إنتاج وحدة من سلعة الموز تكلف 1.5 من تكلفة إنتاجه في دولة اليمن . وحيث أن التكلفة النسبية لإنتاج وحدة سلعة التمر في دولة السعودية أقل من التكلفة النسبية لإنتاج وحدة سلعته الموز بها ، فمن صالحها أن تتخصص في إنتاج سلعة التمر وتصدير الفائض عن حاجتها إلى دولة اليمن مقابل استيراد احتياجاتها من سلعة الموز . أما بالنسبة لدولة اليمن فإن التكلفة النسبية لإنتاج وحدة من سلعة التمر بالنسبة لتكلفة إنتاجه في دولة السعودية فهي كالتالي :

= التكلفة المطلقة لإنتاج وحدة التمر في اليمن / التكلفة المطلقة لإنتاج وحدة التمر في السعودية (90 / 100 = 0.9) .

وكذلك التكلفة النسبية لإنتاج وحدة سلعة الموز في دولة اليمن بالنسبة لإنتاجه في دولة السعودية فهي كالتالي :

= التكلفة المطلقة لإنتاج وحدة الموز في اليمن / التكلفة المطلقة لإنتاج وحدة الموز في السعودية (80 / 120 = 0.66) .

ومن هذا المثال العددي يتضح أن التكلفة النسبية لإنتاج سلعة الموز، في دولة اليمن أقل من التكلفة النسبية لإنتاج سلعة التمر، ومن ثم تتخصص دولة اليمن في إنتاج سلعة الموز مع تصدير فائض الإنتاج إلى دولة السعودية مقابل استيراد احتياجاتها من سلعة التمر من دولة السعودية . وهكذا وطبقاً لمبدأ التخصص وتقسيم العمل الدوليين، تستطيع دولة السعودية تصدير سلعة التمر إلى دولة اليمن مقابل سلعة الموز، كما تستطيع دولة اليمن تصدير سلعة الموز إلى دولة السعودية مقابل سلعة التمر . وينتج عن هذا التبادل فائدة لكل من دولة السعودية ودولة اليمن .

فمثلاً لو تم التبادل على أساس وحدة سلعة تمر مقابل وحدة سلعة موز فإن دولة السعودية بتصديرها وحدة من سلعة التمر (التي تكلفها 100 يوم من العمل محلياً) ستحصل إلى وحدة من سلعة الموز (التي تكلفها 120 يوماً من العمل محلياً)، وبذلك ستوفر دولة السعودية 20 يوماً من العمل . كذلك الوضع بالنسبة لدولة اليمن، فتصديرها وحدة من سلعة الموز (التي تكلفها 80 يوماً من العمل محلياً) مقابل وحدة من سلعة التمر (التي تكلفها 90 يوم من العمل محلياً) ستوفر 10 أيام من العمل .

إجابة التدريب 3 :

بالرجوع إلى بيانات المثال العددي في التدريب الأول (مثلاً) وللإجابة عن السؤال لمعرفة ما هو معدل التبادل الذي يتم به التعامل بين الدولتين: مصر وسوريا ويكون في نفس الوقت مقبولاً لهما فلابد أن يقع المعدلين الداخليين للدولتين مصر وسوريا على النحو الأتي :

- المعدل الداخلي في دولة مصر : (1) وحدة من سلعة القمح = 4 وحدات من سلعة المنسوجات
- المعدل الداخلي في دولة سوريا : (1) وحدة من سلعة القمح = 2/3 وحدة من سلعة المنسوجات

ومنهما يجب أن يقع المعدل الدولي للدولتين مصر وسوريا بين المعدلين الداخليين للدولتين مصر وسوريا . . وعليه يمكن الحكم في هذه الحالة بتحقيق " مكاسب " للدولتين مصر وسوريا .

إجابة الأسئلة الموضوعية:

- إجابة سؤال الاختيارات :

رقم السؤال	1	2	3	4
الإجابة	د	ب	أ	ج

- إجابة سؤال الصواب والخطأ :

رقم السؤال	الإجابة	التعليل
1	X	للمفكر " سميث "
2	X	العرض .
3	X	العكس .
4	/	
5	X	تعتمد على قوة المطلقة وعلى قوة مرونة الطلب



6ـمسرد المصطلحات

1. " الميزة المطلقة " (Absolute Advantage):- تعني أن التجارة الدولية تتطلب منتجاً للصادرات يمتلك تكاليف ذات ميزة مطلقة .
2. " الميزة الطبيعية " (Natural Advantage):- هي أن دولة تمتلك ميزة طبيعية في إنتاج (زراعة) سلعة معينة .
3. " الميزة النسبية " (Comparative Advantage):- تعني أن التجارة الدولية تتطلب منتجاً للصادرات يمتلك تكاليف ذات ميزة نسبية .
4. " الكفاءة النسبية للعمل " (Comparative Attentiveness of Labor): وهي معكوس التكلفة النسبية للعمل التي أوردها تحليل الميزة النسبية .
5. " معدل التبادل الدولي " (The International Exchange Rate):- ويعني أن يعطي معدل متوازن – معين – بين البلدين وبعضها قبل قيام التجارة الدولية – أي أن تكون المكاسب من التجارة من نصيب الدولتين التي بينهما تجارة دولية .
6. " منحنى إمكانيات الإنتاج " (Production Possibilities Curve):- هو منحنى يحدد البدائل الإنتاجية القصوى من السلع التي يستطيع الاقتصاد تحقيقها إذا قام باستغلال كفؤ لموارده الاقتصادية المحدودة والمستوى المتاح من المعرفة التكنولوجية .

7. هوامش الوحدة :

1. د . إسماعيل محمد دعيس، **العلاقة التجارية الدولية**، المدير العام للمطبوعات، الرياض، 1988م.
2. د . زينب حسين، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، دار الفتح للطباعة والنشر، الإسكندرية، 2003م.
3. د . زينب حسين، **الاقتصاد الدولي**، دار الجامعات الجديدة للنشر، الإسكندرية، 1999م .
4. د . سامي عفيفي حاتم، **التجارة الخارجية**، الدار المصرية اللبنانية، بيروت، 1994م .
5. د . طارق الحاج، **علم الاقتصاد ونظرياته**، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 1998م .
6. د . عرفات تقي الحسن، **التمويل الدولي**، دار مجدلاوي للنشر، عمان، 2002م.
7. د . محمد عجمية، **الاقتصاد الدولي**، دار الجامعات الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2002م.
8. د . محمد زكي شافعي، **مقدمة في العلاقات الاقتصادية الدولية**، دار النصر العربية، بيروت، 1962م .
9. د . صلاح الدين نامق، **الاقتصاديات الدولية**، دار النهضة العربية، القاهرة، 2003م .
10. د . سعيد النجار، **التجارة الدولية**، دار النهضة العربية، القاهرة، 2001م .
11. د . فؤاد مرسي، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، دار الطالب، الإسكندرية، 1955م .
12. د . فايز الحبيب، **الدخل القومي والتجارية الخارجية**، مطبعة المدني، القاهرة، 1980م .
13. د . جودة عبد الخالق، **الاقتصاد الدولي**، مكتبة نهضة الشرق، القاهرة، 1996م .

14.د . حسن إبراهيم، **التطورات في التجارة العالمية**، جامعة الملك سعود ، الرياض، 1989م .

15.د . طالب محمد عوض، **التجارة الدولية**، معهد الدراسات المصرفية، عمان، 1995م.

16.د . جاسم محمد ، التجارة **الدولية**، عمان، زهران، 2006م .

17.د . محمد إبراهيم، **العولمة والتجارة الدولية**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2009م.

18.د . وجدى محمود ، العلاقات **الاقتصادية الدولية**، دار الجامعات المصرية، الإسكندرية، 2001م.

19.د . أحمد الغندور، العلاقات **الاقتصادية الدولية**، دار النهضة العربية، القاهرة، 2000م .

20.د . زكريا أحمد نصر، العلاقات **الاقتصادية الدولية**، دار النهضة العربية، القاهرة، 2001م.




UNIVERSITY OF SCIENCE & TECHNOLOGY
١٩٩٤م
١٤١٤هـ
وقل رب
زدني علماً
جامعة العلوم والتكنولوجيا

3

الوحدة الثالثة

نظريات التجارة الدولية الحديثة


UNIVERSITY OF SCIENCE & TECHNOLOGY
١٩٩٤م
١٤١٤هـ
وقل رب
زدني علماً
جامعة العلوم والتكنولوجيا

محتويات الوحدة

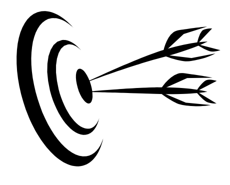
1- المقدمة:

1.1. التمهيد:

عزيزي الدارس: إن " النظريات التجارية الدولية الحديثة " جاءت نتيجة ما وجه إلى " النظريات التجارية الدولية التقليدية " من انتقادات، لاسيما النقد الموجه للأسس التي قامت عليها تلك النظرية، مثل اتخاذ العمل كعنصر أساس ووحيد للقيمة، واعتبار أن اختلاف النفقات النسبية لإنتاج السلعة كأساس لانتشار مبدأ التخصص وتقسيم العمل الدوليين، وبالتالي التجارة الدولية – أي هذه " النظريات التجارية الدولية التقليدية " – تحدد " متى " تقوم التجارة الدولية ؟ ولا تفسر " لماذا " تقوم هذه التجارة الدولية ؟ بمعنى أنها تصف حالة مشاهدة ولا تفسرها ! . .

عزيزي الدارس: ومن هنا " فالنظريات التجارية الدولية الحديثة " قد جاءت لاستكمال ذلك النقص وسد ذريعة الانتقادات، كما أن الوحدة كسابقتها قد تم وضع مجموعة من التدريبات لأقسامها وذلك لتثريها وتدربك على استنباط أو استنتاج إجابة لتلك التدريبات بحسب فهمك وبالرجوع إلى الإجابة التي تم إعدادها في نهاية الوحدة التي بين يديك . . ناهيك عن احتواء هذه الوحدة لأسئلة تقويمية يمكنك الإجابة عنها من خلال مفردات قد درستها في أقسام هذه الوحدة.

1 -2. أهداف الوحدة:



عزيزي الدارس : يتوقع منك بعد دراسة هذه الوحدة أن تكون قادراً على أن :

1. تعرف " النظرية الحديثة للتجارة الدولية " القائمة على (نظرية التكنولوجيا) .
2. تعرف " النظرية السويدية ".
3. تعرف " التجارة الدولية في الاقتصاد الإسلامي ".

1 -3 أقسام الوحدة ومكوناتها .

عزيزي الدارس :-لهذه الوحدة " أربعة " أقسام هي على النحو الآتي:-

1. " النظرية الحديثة للتجارة الدولية " (نظرية التكنولوجيا) .
2. " النظرية السويدية للتجارة الدولية ".
3. " التجارة الدولية في الاقتصاد الإسلامي ".
4. أسئلة التقويم الذاتي .

1 -4قراءات مساعدة:



عزيزي الدارس : هناك مراجع تعين وتساعد على فهم واستيعاب الأقسام " الأربعة " لهذه الوحدة:

1. د . أحمد جامع، النظرية الاقتصادية، دار النهضة العربية، القاهرة، 1989م .
2. د . فؤاد مرسي، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار الطالب، الإسكندرية، 1955م .
3. د. أحمد عبد الرحمن يسري، الاقتصاد الدولي، مكتبة النهضة، القاهرة، 1987م.
4. د . حازم الببلاوي، نظرية التجارة الدولية، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1967م.
5. د . إسماعيل عبد الرحيم شلبي، التجارة الدولية، دار النشر (بدون)، القاهرة، 1982م
6. د . محمد الميسري، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة العربية، القاهرة، 1981م.
7. د. جودة عبد الخالق، محاضرات في الاقتصاد الدولي، دار النهضة العربية، القاهرة، 2007م.
8. د. برعي، د. منصور، العلاقات الاقتصادية الدولية، مكتبة القاهرة الحديثة، القاهرة، 1997م.
9. د. حافظ عمر زهير، مبادئ الاقتصاد الدولي المعاصر، شركة المدينة المنورة، السعودية، 1995م.
10. د. محمد زكي شافعي، مقدمة في العلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة العربية، القاهرة، 1997م.
11. د . أحمد الرفيق، التجارة الدولية، محاضرات (غير منشورة)، جامعة العلوم والتكنولوجيا، صنعاء، 2005م .

1-5 وسائط مساندة:



عزيزي الدارس :-يمكن الاستعانة بما يلي:-

1. الأقراص المدمجة CD في التطور التاريخي للتجارة الدولية مثل المكتبة الشاملة ومواقع الإنترنت ، وبالأخص ما استجد في واقعنا المعاصر .
2. موقع الجامعة (جامعة العلوم والتكنولوجيا) عمادة التعليم المفتوح والتعليم عن بعد، حيث يمكن الاستفادة من وجود هذه الوحدة على نظام L.M.S للجامعة وما سيرد على هذا الموقع من تعيينات وتكاليف ضمن هذه الوحدة .

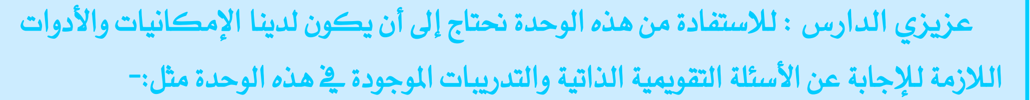


1-6 ما تحتاج إليه في دارسة الوحدة .

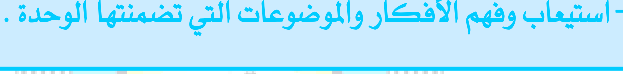


عزيزي الدارس : للاستفادة من هذه الوحدة نحتاج إلى أن يكون لدينا الإمكانيات والأدوات اللازمة للإجابة عن الأسئلة التقويمية الذاتية والتدريبات الموجودة في هذه الوحدة مثل:-

- العودة إلى بعض المراجع والدوريات المتخصصة .
- استيعاب وفهم الأفكار والموضوعات التي تضمنتها الوحدة .









2- نظريات التجارة الدولية الحديثة

2-1-النظرية الحديثة للتجارة الدولية (نظرية التكنولوجيا):

عزيزي الدارس: يمكن مناقشة هذه النظرية الحديثة للتجارة الدولية من خلال:

أولاً: مضمون النظرية الحديثة للتجارة الدولية .

ثانياً: فروض النظرية الحديثة للتجارة الدولية .

ثالثاً: تقييم النظرية الحديثة للتجارة الدولية .

أولاً: مضمون النظرية الحديثة للتجارة الدولية:

عزيزي الدارس: لقد ظهرت " النظرية الحديثة للتجارة الدولية "(نظرية التكنولوجيا) على يد المفكرين (هكشر – أولين)، حيث يرجع لهما الفضل في صياغتها، فقد عارضت " النظرية الحديثة للتجارة الدولية " التي نحن بصددها الفرضيات التي قامت عليها " النظريات التجارية الدولية التقليدية " – والتي أسلفنا – بأنها تصف حالة مشاهدة ولا تفسرها خاصة باعتبار العمل أساس لقيمة السلعة. " والنظرية الحديثة للتجارة الدولية " قد قامت بوضع نظرية كاملة لتفسير التبادل الدولي، وعملت على التوحيد بين قيمة السلع داخلياً، وقيمة السلع المتبادلة دولياً، " والنظرية الحديثة للتجارة الدولية " قد توصلت إلى استنتاج مؤداه توازن الأسعار الدولية على ضوء الارتباط القائم بين الأسعار في الداخل وفي الخارج . . وهكذا قدمت " النظرية الحديثة للتجارة الدولية " نظريتها لقيام التجارة الدولية على " مبدأ اختلاف الوفرة النسبية لعناصر الإنتاج أو الندرة النسبية لعناصر الإنتاج "، حيث إن هناك أسعار لعوامل الإنتاج، وأسعار إنتاج السلع، وإن ما يؤثر في نفقات الإنتاج (أسعار عوامل الإنتاج) يؤثر في أسعار السلع المنتجة، سواءً كان التبادل في الداخل أو في الخارج، ويُعزى ذلك إلى تفاوت أسعار عوامل الإنتاج (الأرض، العمل، رأس المال، التنظيم) بين الدول، وليس نتاج التفاوت في النفقات المقارنة .

ثانياً: فروض النظرية الحديثة للتجارة الدولية:

عزيزي الدارس: اعتمد النظرية الحديثة للتجارة الدولية على **الفرضيات** الآتية:

- أن التكنولوجيا المتاحة لإنتاج نفس السلعة واحدة بالنسبة للمنتجين في الدولة الواحدة.

- دوال الإنتاج لأي سلعة واحدة، وقد تكون كذلك بين الدول المختلفة، وقد لا تكون .
- هناك منافسة تامة في أسواق السلع، وعوامل الإنتاج داخل كل دولة .
- لا توجد نفقات نقل أو رسوم جمركية .
- أذواق المستهلكين معطاة، بحيث أنه لن يترتب على التجارة الدولية أي تغيير في هذه الأذواق، وأن هذه الأخيرة لا تختلف كثيراً من دولة لأخرى .

وبناءً على تلك الفرضيات أعزت " النظرية الحديثة للتجارة الدولية " السبب الرئيس لقيام التجارة الدولية إلى اختلاف نسب عوامل الإنتاج، ويمكن تفسير هذه النظرية (نظرية نسب عوامل الإنتاج) باستخدام الجدول (3 -1).

جدول رقم (3 -1)

يوضح النظرية التجارية الدولية الحديثة لنسب عوامل الإنتاج

العرض النسبي لعنصر الإنتاج	الدولة (1)	الدولة (2)	الدولة (3)
وفير	العمل	الأرض	رأس المال
متوسط الوفرة	الأرض	رأس المال	العمل
نادر	رأس المال	العمل	الأرض

بقراءة بيانات الجدول رقم (3 – 1) وبحسب النظرية التجارية الدولية الحديثة تتخصص كل دولة في إنتاج السلع التي تحتاج بدرجة كبيرة إلى عنصر الإنتاج الموجود بها بوفرة لإمكانها إنتاج هذه السلع بتكلفة أقل نسبياً . وتستورد من الخارج السلع التي تحتاج بدرجة كبيرة إلى عنصر الإنتاج النادر بها .

فالدولة (1) تتميز بوفرة في العمل، وبعرض متوسط نسبياً من الأرض، وبعرض نادر من رأس المال، وتتخصص مثل هذه الدولة في الزراعة الكثيفة التي تحتاج لنسبة كبيرة من الأيادي العاملة مثل سلع (البن – السكر – المطاط – القطن)، كذلك تتخصص في الصناعات اليدوية التي تعتمد على وفرة الأيدي العاملة وقلة رأس المال مثل سلعة (صناعة المنسوجات) . وتصدر هذه الدولة فائض إنتاجها من المحاصيل الزراعية والمنتجات الصناعية إلى الخارج، وتستورد احتياجاتها من السلع

التي لا تستطيع إنتاجها لندرة عناصر الإنتاج بها، فمثلاً تستورد من الدولة (2) السلع التي تحتاج إلى نسبة كبيرة من الأرض مثل سلع (اللحوم – والصوف – ومنتجات الألبان)، كما تستورد من الدولة (3) السلع التي يحتاج إنتاجها إلى نسبة كبيرة من رأس المال مثل سلع (الآلات – والمعدات) .

أما بالنسبة للدولة (2) فيوجد بها أرض زراعية وفيرة وعرض متوسط نسبياً من رأس المال وندرة من القوى العاملة . وبذلك يمكن أن تتخصص في الزراعات الواسعة مثل سلع (المراعي – القمح – اللحوم – منتجات الألبان – الصوف) . كما تقوم بتصدير فائض هذه السلع للخارج وتستورد من الدول الأخرى السلع التي بها ندرة نسبية في عناصر إنتاجها، فمثلاً تستورد من الدولة (1) السلع تستلزم كثيراً من عنصر العمل لإنتاجها، ومن الدولة (3) السلع التي تستلزم كثيراً من عنصر رأس المال لإنتاجها .

أما بالنسبة للدولة (3) فتحتوى على نسبة كبيرة من رأس المال، ونسبة متوسطة من عنصر العمل وعرض نادر نسبياً من الأرض . وبذلك يمكن أن تتخصص في إنتاج السلع التي تحتاج إلى وفرة في رأس المال مثل سلع (العدد – والآلات – والصناعات الثقيلة بصفة عامة)، وبتصدير فائض إنتاجها من هذه السلع يمكن أن تستورد احتياجاتها من السلع الأخرى، فمثلاً تحصل من الدولة (1) السلع التي تحتاج إلى وفرة في الأيدي العاملة ومن الدولة (2) السلع التي تحتاج إلى وفرة في الأراضي .

ثالثاً: تقييم النظرية الحديثة للتجارة الدولية:

عزيزي الدارس: ومن هنا يمكن تقييم هذه النظرية من خلال **الانتقادات** الموجهة إليها:

أ) -تهمل النظرية نفقات النقل وتأثيرها على توطن الإنتاج في دولة دون آخر .

ب) -إن تطور نسب التبادل يعارض النظرية – (نظرية التكنولوجيا) – حيث مازالت هذه النسب تتدهور نتيجة ارتفاع أسعار السلع المصنعة المصدرة من الدول المتقدمة، وانخفاض أسعار السلع للمواد الأولية المصدرة من الدول النامية .

ج) ـ تفترض النظرية – (نظرية التكنولوجيا) – أن نسب عناصر الإنتاج ثابتة، في حين أن السياسات الاقتصادية تؤدي في المدى الطويل إلى تغيرات في الهيكل الإنتاجي، والتي سوف تغير من نسبة عوامل الإنتاج، وهو ما يتنافى مع فكرة التخصص في الإنتاج حسب العنصر المتوفر وفقاً للنظرية .

د) ـ لا تفرق النظرية – (نظرية التكنولوجيا) – بين الدول المتقدمة والدول النامية حسب فرضية تساوي الهيكل الاقتصادي بين الدولتين، والملاحظ هو وجود تفاوت كبير في قدرة ومرونة الاقتصاديات النامية على التكيف .

ه) ـ يغلب على النظرية – (نظرية التكنولوجيا) – الطابع الإستاتيكي " السكوني "، فهي لا توضح ديناميكية "حركة " التطور، فما يعتبر " ميزة نسبية " اليوم لا يمكن أن يكون كذلك في المستقبل .

و) ـ تفترض النظرية – (نظرية التكنولوجيا) – وجود منافسة كاملة في السوق الدولية في جميع السلع، وهو ما يعني أنه في مقدور الدولة التي تتخصص أن تنتج وتصرف أي كمية من السلع التي تشاء في السوق الدولي عند سعر ثابت، لكن الوضع على خلاف ذلك بالنسبة لمعظم الدول النامية، حيث لا تستطيع زيادة صادراتها مع ثبات سعرها بسبب تراجع الطلب عليها، وهو ما يعني أن زيادة الصادرات على أساس " ميزة نسبية " وإنتاج بدائل للواردات هو اختيار غير موفق عملياً .

ز) ـ وإضافة إلى ما سبق " فالنظرية الحديثة للتجارة الدولية " تغفل مفهوم الميزة النسبية المكتسبة والمرتبطة بالظواهر الآتية:

- الوفرة أو الندرة النسبية لعنصر رأس المال البشري – أي عنصر العمل الماهر .
- التكنولوجية وما تولده من اختراعات وتجديدات، تؤدي إلى اكتساب بعض الدول " لميزة نسبية " مؤقتة تظل محتفظة بها لفترة زمنية معينة .
- اقتصاديات الحجم الداخلي، وهي المصدر المرتبط بتحليل ظاهرة تزايد الغلة (في مراحل الإنتاج) التي تنشأ عند حدوث تغير في نطاق المشروع، والمتعلق بزيادة كميات العناصر الإنتاجية المستخدمة في المشروع، لارتفاع الكفاءة الإنتاجية للمشروع، كنتيجة لاتساع نطاقه، وبالتالي الاستفادة من مزايا الحجم الكبير.

وبالرغم من كل هذه الانتقادات الموجهة " إلى النظرية الحديثة التجارية الدولية " إلا أنه لا يمكن تجاهل مدى مساهمتها في تفسير أسباب قيام التبادل الدولي، ونمط واتجاه التجارة الدولية. وهي تعتبر بمثابة نقطة انطلاق وقوة دفع لظهور نظريات تجارية دولية حديثة متنوعة، حاولت في معظمها تجنب النقائص التي بنيت عليها هذه النظرية – (نظرية التكنولوجيا) – واعتماد فرضيات سليمة وأكثر واقعية، حتى تتمكن من تقديم تفسير سليم لأسباب قيام التجارة الدولية،

ومحدداتها واتجاهها، مع التركيز على طبيعة السلع التي تدخل في التجارة الدولية، وإضافة إلى الأخذ بعين الاعتبار جانب " الطلب " كعنصر محدد للتجارة الدولية، وكذا العامل الديناميكي – أي الزمن، ومزايا الاحتكار التكنولوجي ومالها من دور هام في تحديد اتجاه التجارة الدولية، وهو ما سوف نتطرق إليه في القسم القادم من خلال " النظرية السويدية للتجارة الدولية ".

2-2 النظرية السويدية للتجارة الدولية:

عزيزي الدارس: قدم المفكر السويدي (ستافان لندر) نظريته التي عرفت " بالنظرية السويدية للتجارة الدولية "، حيث أوضح أثر وتفسير التجارة الدولية بمضمون وتحليل مختلفين، عن النظريات – السابق ذكرها في مقررنا هذا – فالنظرية تتبع منهج التحليل الديناميكي، بحيث إن النظرية لا تكتفي بمقارنة وضع ما قبل قيام التجارة الدولية، بوضع ما بعد قيام التجارة الدولية بل ذهبت إلى أبعد من ذلك وهو التركيز على مسار الاقتصاد القومي، انتقالاً من هذا الوضع إلى ذاك الوضع: والنظرية تتابع التمييز بين اقتصاديات لها القدرة على إعادة تخصيص الموارد، استجابة لأي تغيير في هيكل الأسعار، وفرص التجارة واقتصاديات أخرى عديمة القدرة على تخصيص الموارد، وبالتالي لا يترتب على ذلك تغير هيكل الأسعار، وفرص التجارة، كما أن النظرية تتابع النفع الذي يعود من التبادل الدولي – أي أن هذا التبادل قد يكون مفيداً للدول التي يتمتع اقتصادها، بالقدرة على إعادة تخصيص مواردها بين فروع الإنتاج للسوق المحلي، والإنتاج للتصدير . هذا من ناحية .

ومن الناحية الأخرى قد يجر على الدول الذي لا تتمتع اقتصادياتها بتلك القدرة على إعادة تخصيص الموارد من الضرر، أكثر مما يجلبه من نفع، بحيث يصبح من العسير إصدار حكم، عن الأثر الصافي للتجارة الدولية . وإذا كانت هذه رؤية النظرية من حيث أثر التجارة الدولية، فتفسير التجارة الدولية من منظور " النظرية السويدية للتجارة الدولية "، تفرق بين كل من السلع الصناعية، والمنتجات كثيفة الموارد الطبيعية (تلك المنتجات التي يحتاج إنتاجها إلى استخدام الموارد الطبيعية – بمقارنة مع رأس المال والعمل والمعرفة – بدرجة أكبر من غيرها) ففيما يخص المواد الخام قد فسرتها النظريات السابقة، لاسيما نظرية نسب عناصر الإنتاج. أما فيما يخص السلع الصناعية فالنظرية تُعزى قيام التجارة الدولية فيها إلى تشابه نمط الطلب في الدول المختلفة، فطبقاً " للنظرية السويدية للتجارة الدولية " لا تستطيع دولة أن تحقق " ميزة نسبية " في إنتاج سلعة إذا لم تكن هذه السلعة مطلوبة للسوق المحلي أولاً – أي أن الطلب المحلي على السلعة شرط ضروري لتحقيق " الميزة النسبية

" . ومن هنا فالتفسير للتجارة الدولية في مفهوم " النظرية السويدية للتجارة الدولية " تكون أكثر كثافة بين الدول التي تتشابه هياكل الطلب فيها ، ومن المعروف أن الدخل للفرد هو المحدد الأساس للطلب .. وعليه فالتجارة الدولية تكون أكثر كثافة بين الدول التي يتفاوت مستوى الدخل الفردي فيها.



تدريب (1)

عزيزي الدارس – بعد أن تم استيعابك " للنظرية التجارية الدولية الحديثة " ، " والنظرية السويدية للتجارة الدولية " . قم بالمقارنة بينهما من حيث المفهوم للتجارة الدولية لكل من النظريتين ؟

وبناءً على هذا العرض نقسم تفسير وتحليل النظرية السويدية لقيام التجارة الدولية إلى:

أولاً : تفسير وتحليل النظرية السويدية لقيام التجارة الدولية .

ثانياً : أثر قيام التبادل الدولي من منظور النظرية السويدية .

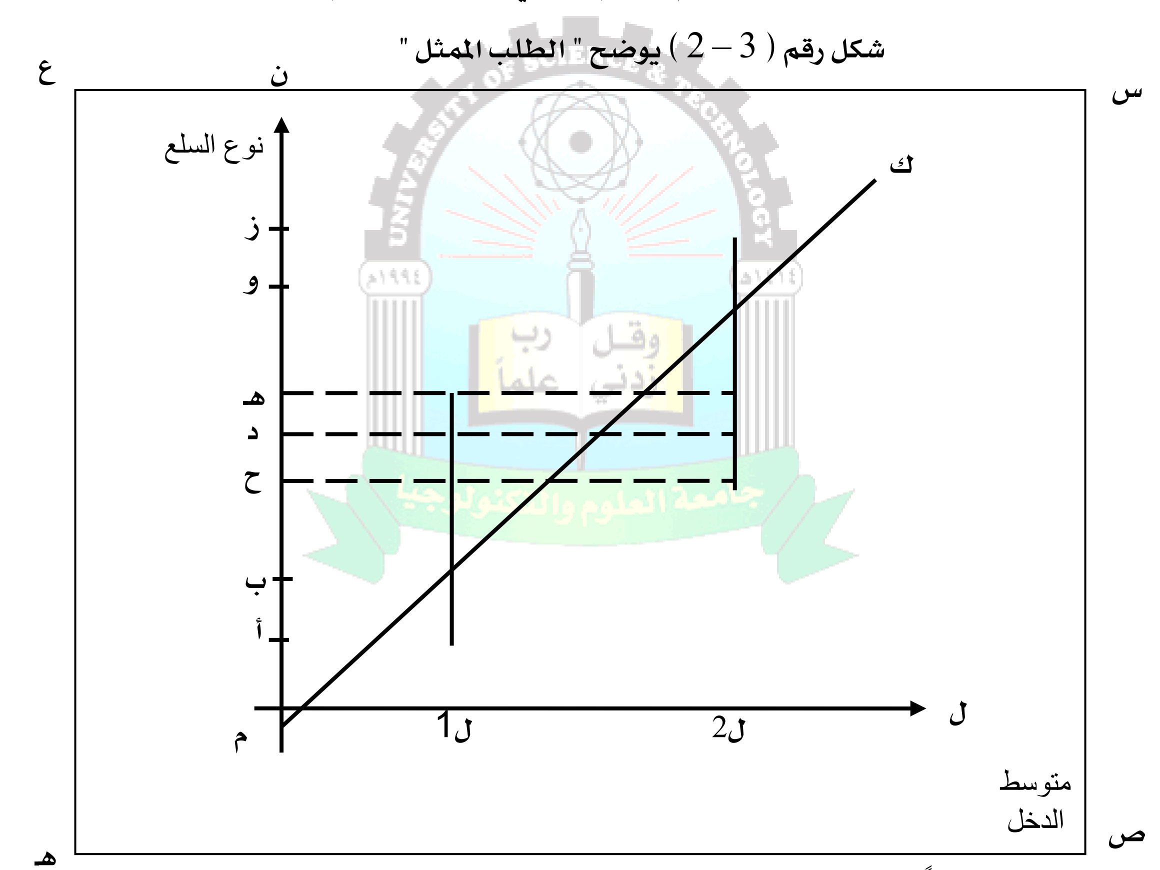
ثالثاً : تقييم النظرية السويدية للتجارة الدولية .

أولاً : تفسير وتحليل النظرية السويدية لقيام التجارة الدولية .

عزيزي الدارس:سبق لنا أن أوضحنا أن " النظرية السويدية للتجارة الدولية " تفرق بين نوعين من السلع، سلع المنتجات الأولية، ويتم تبادلها طبقاً " للميزة النسبية " التي تحدد بنسب عناصر الإنتاج – وهذه قد سبق أن تناولناها في تحليل " النظرية الحديثة للتجارة الدولية " . أما فيما يتعلق بالسلع المصنوعة " فالنظرية السويدية للتجارة الدولية " ترى أن هناك مجموعة من العوامل التي على ضوئها يمكن أن تكون هناك تبادلات دولية (صادرات، وواردات)، وأهم العوامل المحددة للصادرات حجم الطلب المحلي على السلع المصنوعة لتغطي الطلب المحلي، ومن ثم تصدر الفائض منها للخارج، والنظرية هنا توضح أن الطلب المحلي يتوقف على عوامل الطلب، الذي من أهمها السعر السائد في السوق الدولي لهذه السلعة – وهذا تحليل الصادرات – وعليه فإن " النظرية السويدية للتجارة الدولية " تلجأ إلى مفهوم " الطلب الممثل " (والذي تقصد به النظرية السويدية المدى الذي يمثل طلباً متداخلاً لكل من سلع الصادرات / الواردات بين الدولتين، وتتسم العلاقة بين متوسط الدخل، ونوعية السلع المطلوبة بعلاقة **متوسطة**) .

ولتوضيح ذلك يمكن الاستعانة بالرسم البياني رقم (3 – 2) والذي يمكننا من معرفة التجارة في السلع الصناعية والذي يوضح في الوقت نفسه العلاقة بين متوسط الدخل وهيكل الطلب . فمتوسط الدخل يمكن تمثيله على المحور الأفقي ونرمز له بالرمز (ل)، ونوع السلع المطلوبة سواءً كانت للاستهلاك أو للاستثمار ، ويمكن تمثيله على المحور الرأسي ونرمز له بالرمز (ن)، والعلاقة يمثلها الخط (ك، م) وهي علاقة طردية (كلما ارتفع متوسط الدخل ارتفعت نوعية السلع المطلوبة) . " والنظرية السويدية للتجارة الدولية " توضح أن هناك عوامل من شأنها أن تجعل هذه العلاقة **متوسطة** مع وجود انحرافات حولها، ولمزيد من التوضيح يحتاج الأمر إلى مزيد من التحليل لمفهوم الرسم البياني في الشكل رقم (3 – 2) .

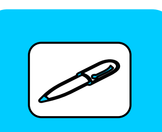
شكل رقم (3 – 2) يوضح " الطلب الممثل "



فمثلاً عند متوسط الدخل (ل1) يكون متوسط السلع المطلوبة (ب)، ولكن هذه تتفاوت داخل المدى (أ، هـ) وبالمثل عند مستوى الدخل (ل2)، يكون متوسط السلع المطلوبة (و)، ولكن هذه تتفاوت داخل المدى (ح، ز) . والسلع الواقعة في

المدى (أ، هـ) تمثل سلع الصادرات والواردات للدولة الذي متوسط دخلها (ل2) . ويلاحظ أن المدى (ح، هـ) يمثل طلباً متداخلاً بين الدولتين، وعلى ذلك فإن التجارة تقوم بين الدولتين في السلع الممثلة بهذا المدى . ولتفسير وتحليل " الطلب الممثل " يمكن الاستعانة أيضاً بالرسم البياني رقم (3 – 2) لتحديد مفهومه فبالنسبة للدولة الأولى يكون الطلب على السلع الواقعة في المدى (ج، د) طلباً ممثلاً بالمقارنة بالطلب على السلع الواقعة في المدى (د ، هـ)، أما بالنسبة للدولة الثانية يكون الطلب على السلع الواقعة في المدى (د ، هـ) طلباً ممثلاً بالمقارنة بالطلب على السلع الواقعة في المدى (ج، د)، ومن هنا فإن تطبيق فكرة " الطلب الممثل " تُضيق نطاق الصادرات للدولة الأولى من (ج، هـ) إلى (ج، د) ونطاق الصادرات للدولة الثاني من (ج، هـ) إلى (د ، هـ) .

ونلاحظ أن تفسير وتحليل النظرية السويدية لقيام التجارة الدولية قد اقتصر حتى الآن عن جانب الصادرات – فماذا عن تفسير وتحليل النظرية السويدية لجانب الواردات لدولة من الدول ؟! وللإجابة على هذا السؤال لا بد أن نشير إلى أن " النظرية السويدية للتجارة الدولية " أوضحت وأدركت أن الطلب المحلي عند الأسعار السائدة هو من يحدد السلع التي قد تستورد، والأمر بعد هذا – كما أوضحت النظرية – لا يحتاج إلى اللجوء لفكرة " الطلب الممثل " الذي تناولته النظرية في حالة الصادرات .



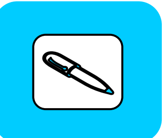
تدريب (2)

عزيزي الدارس – هناك أسباب يتطلب بحثها، قد ساقتها " النظرية السويدية للتجارة الدولية " لعدم معرفة ظروف الأسواق الأجنبية، بالمقارنة بالسوق المحلية، في حالة تصدير السلع – تناول الأسباب .

ثانياً :- أثر قيام التبادل الدولي من منظور النظرية السويدية .

عزيزي الدارس: " النظرية السويدية للتجارة الدولية " بَنتْ ذلك الأثر، على التفريق بين الدول (المتقدمة) التي تتمتع اقتصادياتها بالقدرة على التكيف للوضع الجديد بإعادة تخصيص الموارد، والدول (النامية) التي لا تتمتع اقتصادياتها بالقدرة على التكيف للوضع الجديد بإعادة تخصيص الموارد . والسبب في هذا التفريق يُعزى إلى أن الأثر يختلف باختلاف مرونة الهيكل الاقتصادي . . وغنياً عن البيان، أن هيكل اقتصاديات الدول المتقدمة مرناً يمكنه من إعادة تخصيص الموارد، بما يحقق الإفادة من قيام التبادل الدولي . ومعلوم أن هيكل اقتصاديات الدول النامية غير مرن، بحيث لا يمكنه من

إعادة تخصيص الموارد بين قطاع التصدير وقطاع منافسة الواردات، وبالتالي اختفاء القطاع الأخير في المدى الطويل .



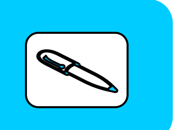
تدريب (3)

عزيزي الدارس - اشرح بشيء من التفصيل أثر التبادل الدولي على الدول (النامية) ذات الاقتصاديات التي لا تتمتع بالقدرة على إعادة تخصيص الموارد ؟

ثالثاً:- تقييم النظرية السويدية للتجارة الدولية .

عزيزي الدارس: مما لاشك فيه أن النظرية السويدية للتجارة الدولية في تفسيرها وتحليلها لقيام التجارة الدولية وآثارها، تعتبر تطوراً في الأدب الاقتصادي يمكن أن يُعزى للأسباب الآتية:

- تطبق المنهج الديناميكي في التحليل لاقتصاديات الرفاهة .
- تدخل جانب الطلب في تحديد إمكانيات مبدأ التخصص وتقسيم العمل الدوليين .
- تقدم تحليلاً نظرياً لأسباب تفاوت الدخول فيما بين دول العالم، وهذا ينسجم بين النظرية والواقع .
- تؤكد على أن أثر قيام التجارة الدولية فيما بين دول العالم يعود للفرق في البنيان الاقتصادي لها .



تدريب (4)

عزيزي الدارس - نطاق التجارة الدولية حددته النظرية السويدية في مجموعة من القوى التجارية، والمعوقات التجارية - بحسب آرائها - المطلوب منك بيان القوى والمعوقات التجارية الدولية من وجهة نظر النظرية السويدية ؟

3-2 التجارة الدولية في الاقتصاد الإسلامي:

عزيزي الدارس: عرفت الدول الإسلامية تاريخياً بإتقانهم للتجارة الدولية وبقدرتهم على التوسع في تجارتهم سواء التجارة البرية أو التجارة البحرية ومهارتهم في التعامل مع دول بعيدة عن دوليهم، إذ استطاعوا أن يسيطروا في حقبة تاريخية على الطرق التجارية والمراكز التجارية في دول ذات اقتصاديات متطورة اقتصادياً، ففي

القرن السادس الميلادي احتلت " مكة المكرمة " مركزاً دينياً وتجارياً بارزاً بسيطرتها على طرق التجارة التي تمر عبر غربي الجزيرة العربية، كما تولت تبادل البضائع (بخور دولة اليمن، قطن دولة مصر، زيوت دولة الشام، بهارات دولة الهند، وصمغ دولة الحبشة) .

وقد كانت هذه المبادلات الدولية مقايضة ونقداً، وغنياً عن البيان أن استقرار الدول الإسلامية والتطور الذي عمّ جميع فروع الحياة خاصة التجارة الدولية، قد حول العواصم الإسلامية: (مكة المكرمة، المدينة المنورة، صنعاء، البصرة، القاهرة، بغداد، دمشق، الحيرة) إلى مراكز مهمة للتدفقات السلعية وحركتها، لاسيما القرن الثالث والرابع الهجريين وما بعدهما، فاتساع التجارة الدولية في المفهوم الإسلامي يحدث أن سلعتي الذهب، والفضة تأتيان من شرق أفريقيا، وسلع الفراء، والدروع والسيوف تأتي من أوروبا الشرقية، وسلع غراء السمك، والمسك من التبت، وسلع الرصاص، والثياب الحريرية، والورق من دولة الصين، وسلع السجاد المختلفة من أرمينيا، والتوابل، والأحجار الكريمة، والعقاقير، والكافور، والرماح، والقطن من دول ما وراء النهر، وسلع السجاد، والقلانس، والفواكه، والأشربه من دولة إيران، والديباج، والثياب الكتانية، والأرز من دولة الروم، حتى أن المنتج لمفهوم التجارة الدولية في الإسلام يرى أن للتجارة الدولية أهمية، ففي الوقت الحاضر يتضح مدى أهمية الدول الإسلامية في التجارة الدولية، ولاسيما بعد استكشاف سلعتي النفط، والغاز، واحتلالهما في اقتصاديات الدول المصدرة والدول المستوردة أهمية كبرى، ولاسيما عند قراءة مفهوم التبادل الدولي (تصديراً واستيراداً)، ومن الأهمية بمكان غدا أن المفهوم يفسر باعتماد كلي على التبادل التجاري فيما بين الدول الإسلامية وباقي دول العالم .

وبقراءة لوضع التجارة الدولية في المفهوم الإسلامي اليوم نلاحظ أن الأهمية النسبية في إجمالي قيمة الصادرات في الدول الإسلامية قد سارت في تطور حيث سجلت عام 1991م مبلغ (258 مليار دولار)، وإجمالي قيمة الواردات للعام نفسه بلغت (252 مليار دولار)، وبذلك سجل حجم تجارة الدول الإسلامية مبلغ (510 مليار دولار) للعام نفسه، وحسب بيانات عام 2010م سجلت قيمة صادرات الدول الإسلامية مبلغ (774 مليار دولار)، وسجلت قيمة واردات الدول الإسلامية مبلغ (756 مليار دولار)، وبذلك سجل حجم تجارة الدول الإسلامية مبلغ (1530 مليار دولار) .

ومن هنا يتضح تطور حجم صادرات وواردات الدول الإسلامية نحو الزيادة والتوسع، وهو ما يتضح من مقارنة القيم . غير أن اقتصاديات الدول الإسلامية توصف بأنها اقتصاديات تصديرية في شكل منتجات أولية (استخراجية، زراعية) وهي تعتمد على الخارج في استيراد حاجاتها من مستلزمات التنمية، ومن السلع المصنعة، ونصف المصنعة، ومن المنتجات الغذائية . ومن الجدير ذكره هنا أن تجارة الدول الإسلامية تشهد اليوم تكتلات اقتصادية ومناطق للتجارة الحرة وأسواق مشتركة، ومن هذه التكتلات:

1. تكتل مجلس التعاون الخليجي .
2. تكتل اتحاد المغرب الأفريقي .
3. تكتل أفريقيا الواقعة جنوب الصحراء .
4. تكتل أعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي .

أسئلة التقويم الذاتي:

?

1. تحدث عن فحوى النظرية التجارية الدولية الحديثة للتجارة الدولية.
2. قـم بتفسير وتحليل النظرية السويدية لقيام التجارة الدولية .
3. بيّـن أثر قيام التبادل الدولي من منظور النظرية السويدية .
4. وضح كيف اعتبر الأدب الاقتصادي أن النظرية السويدية تطويراً له.
5. أكتب ما تعرفه عن التجارة الدولية في الاقتصاد الإسلامي .

الأسئلة الموضوعية

سؤال الاختيارات:

ضع دائرة حول الحرف المقابل للإجابة الصحيحة :-

1. الانتقادات الموجهة لنظرية (H.O) تتمثل في :-

أ ـ أن نسب عناصر الإنتاج متزايدة .

ب ـ أن نسب عناصر الإنتاج متناقصة .

ج ـ أن نسب عناصر الإنتاج ثابتة .

د ـ كل ما سبق .

2. قيام التجارة الدولية في نظرية " هكشر – أولين " تعتمد على مبدأ :-

أ ـ الوفرة النسبية لعناصر الإنتاج .

ب ـ الندرة النسبية لعناصر الإنتاج .

ج ـ تفاوت أسعار عوامل الإنتاج .

د ـ كل ما سبق .



3. تفسير التجارة الدولية في مفهوم " ليندر " هو :-

أ ـ تشابه هياكل العرض فيها .

ب ـ تشابه هياكل الطلب فيها .

ج ـ كلاهما .

د ـ لا شيء مما سبق .

4. تفسير النظرية السويدية لقيام التجارة الدولية :-

أ ـ جانب الصادرات .

ب ـ جانب الواردات .

ج ـ كلاهما .

د ـ لا شيء مما سبق .

سؤال الصواب والخطأ:

ضع علامة (✓) أمام العبارة الصحيحة، وعلامة (X) أمام العبارة الخاطئة :-

1. النظرية الحديثة للتجارة الدولية تقوم على نسب عوامل الإنتاج . (   )
2. نظرية (H.O) لقيام التجارة الدولية تفترض وجود نفقات نقل، ورسوم جمركية . (   )
3. النظرية السويدية للتجارة الدولية لا تكتفي بمقارنة الوضع قبل قيام التجارة الدولية (   )
4. تفرق نظرية نسب عوامل الإنتاج بين الدول المتقدمة والدول النامية من حيث تساوى الهيكل الاقتصادي . (   )
5. الطلب الممثل في نظرية ليندر للتجارة الدولية يقصد به المدى الذي يمثل طلباً متداخلاً لكل من سلعة الصادرات والواردات بين الدول . (   )



3ـ الخلاصة:

عزيزي الدارس : مما سبق تبين لنا أن " النظرية التجارية الدولية الحديثة " للتجارة الدولية في نموذج المفكرين (هكشر – أولين) لنسب عناصر الإنتاج قد اعتمد في تفسيره للتجارة الدولية على الوفرة أو الندرة النسبية للموارد التي يملكها الاقتصاد القومي لكل دولة من دول أطراف التبادل الدولي ، حيث كل دولة تصدر السلعة التي تعتمد في إنتاجها على العنصر الأوفر نسبياً ، وتستورد تلك السلعة التي تعتمد في إنتاجها على العنصر النادر نسبياً . وهو تفسير سار بالفكر الاقتصادي في مجال التجارة الدولية خطورة أبعد من " النظريات التجارية الدولية التقليدية "، وقد استمر ذلك النموذج خلال الثلاثينيات والأربعينيات من القرن العشرين يمثل الأساس النظري لاختلاف النفقات " والميزات النسبية " وقيام التجارة الدولية .

عزيزي الدارس : واعتقد العديد من الاقتصاديين بأنه من المحتمل ألا تعرف الدراسات الاقتصادية نظرية أخرى. إلى أن جاءت " النظرية السويدية للتجارة الدولية " في أوائل ستينيات القرن العشرين التي قدمت نموذجاً (ديناميكياً) لتفسير التجارة الدولية يختلف في مضمونه ومنهج تحليله عما قدمته نظرية نسب عناصر الإنتاج ، والتي اتضح لنا أنها " النظرية السويدية للتجارة الدولية " لا تكتفي بمقارنة وضع ما قبل التجارة الدولية ، بوضع ما بعد التجارة الدولية ، بل يركز النموذج على مسار الاقتصاد القومي انتقالاً من هذا الوضع إلى ذاك – كما أسلفنا –كما أن الوحدة عرفتنا على " التجارة الدولية في الاقتصاد الإسلامي "، وقراءة ما فيها وأبعادها ، وأدركنا أن تدفق السلع قد اتسعت في التجارة الدولية في المفهوم الإسلامي في ما بين القرنين الثالث والرابع الهجريين وما بعدهما ، وهي تشهد تطوراً تجارياً في تبادل النفط والغاز ، والسلع والخدمات (الاستهلاكية ، الوسيطة ، الاستثمارية) .

4ـ لمحة مسبقة عن الوحدة الدراسية التالية:

عزيزي الدارس : عند انتهائك من دراسة واستيعاب هذه الوحدة ، سيكون قد اتضح لك أن النظريات سواءً " النظريات التجارية الدولية التقليدية " أو " النظريات التجارية الدولية الحديثة " والتي سارت على مبدأ التخصص وتقسيم العمل الدوليين ، وهي تحتاج لاستكمالها إلى دراسة وتحليل ما يسمى " بميزان المدفوعات " ، وذلك لتسوية المدفوعات بين أطراف التبادل ، ليستمر مبدأ التخصص وتقسيم العمل الدوليين . . وهذا ما سندركه من خلال مفهوم وبنود وتوازنات ميزان المدفوعات في الإطار النظري ، كما أننا سنلقى نظرة موجزة على تطور ميزان المدفوعات اليمني .

5ـ إجابة التدريبات:

التدريب 1:

بعد استيعاب " النظرية الحديثة للتجارة الدولية " و" النظرية السويدية للتجارة الدولية " يمكن المقارنة بينهما من حيث المفهوم للتجارة الدولية علينا الربط بين نسب العناصر ومتوسط الدخل، وطالما أننا نتحدث عن السلع الصناعية فلا شك أن أهم عناصر الإنتاج فيها هي العمل ورأس المال، ولنصور نسب العناصر هنا بنسبة رأس المال – إلى العمل – من نظرية الإنتاج يتضح أنه كلما زادت نسبة رأس المال – العمل –زادت إنتاجية العمل، وبالتالي زاد متوسط دخل الفرد . وعلى ذلك فالعلاقة طردية بين نسب العناصر مقاسة بنسب رأس المال – العمل، ومتوسط دخل الفرد – وطبقاً لنظرية نسب العناصر تزداد إمكانية التجارة الدولية كلما اختلفت نسب العناصر – أي أن مفهومها في مفهوم نظرية نسب العناصر تكون أكبر ما تكون بين دول يتفاوت الدخل المتوسط فيها بدرجة كبيرة، وعلى النقيض من ذلك نجد أن مفهومها في مفهوم النظرية السويدية تكون أكبر ما تكون بين دول يتقارب الدخل المتوسط فيها بدرجة كبيرة .

التدريب 2:

يمكن تناول الأسباب فيما يلي:

1. تعديل نوع السلعة أو تطوير سلعة جديدة لا يمكن أن يتم إلا في السوق المحلية .
2. القرار الخاص بإنتاج سلعة معينة لا بد أن يبنى على حاجات اقتصادية واضحة.
3. إذا كان الاختراع ضروري لإنتاج السلع فإن وجود الطلب المحلي ضروري حتى يستطيع المنتج الإنتاج، وحل جميع المشاكل المرتبطة بتطبيق الاختراع .

التدريب 3:

أثر التبادل الدولي على اقتصاديات الدول (النامية) التي لا تتمتع بالقدرة على إعادة تخصيص الموارد تتمثل في الحقائق الآتية:

1. هناك عاملان للإنتاج هما العمل ورأس المال .
2. الطلب على منتجات قطاع التصدير تام المرونة .
3. يتلقى العاملون في قطاع منافسة الواردات بعد قيام التجارة أجور أقل .
4. ليس هناك إمكانية لإعادة تخصيص الموارد بين قطاعي الاقتصاد القومي .
5. قبل التجارة الدولية يكون متوسط الدخل في الاقتصاد القومي عند حد الكفاف .
6. لا يحصل العاملون في قطاع منافسة الواردات بعد قيام التجارة الدولية على أي إعانات.
7. يتكون الاقتصاد القومي عند قيام التجارة الدولية من قطاعين متساويين في كل من حجم العمالة، ومستوى الدخل .

التدريب 4:

القوى والمعوقات للتجارة الدولية من وجهة نظر " النظرية السويدية للتجارة الدولية " بالنسبة **للقوى** المكونة للتجارة الدولية يمكن حصرها فيما يلي:

1. عناصر المنافسة الاحتكارية .
2. التفوق التكنولوجي والمهارات الإدارية ووفورات النطاق .
3. الاختلاف في درجة تمثيل الطلب للمنتجات المختلفة في الدول المختلفة .
4. اختلاف نسب عناصر الإنتاج بالنسبة للسلع ذات الطلب المتداخل في الدولتين .

وأما بالنسبة **للمعوقات** للتجارة الدولية فيمكن حصرها فيما يلي:

1. التأمينات .
2. عامل المسافة .
3. نفقات النقل .
4. القيود التجارية (الرسوم الجمركية وغيرها) .

إجابة الأسئلة الموضوعية:

- إجابة سؤال الاختيارات:

رقم السؤال	1	2	3	4
الإجابة	د	د	ب	أ

- إجابة سؤال الصواب والخطأ:

رقم السؤال	الإجابة	التعليل
1	/	
2	X	تفترض عدم وجود نفقات نقل ورسوم جمركية .
3	/	
4	X	لا تفرق في قدرة ومرونة الاقتصاديات النامية على التكيف عن الدول المتقدمة .
5	/	

6ـ مسرد المصطلحات

1. الطلب الممثل (Representative Demand):-يعني المدى الذي يمثل طلباً متداخلاً لكل من سلع الصادرات / الواردات بين دولتين ، ويوضح العلاقة بين متوسط الدخل والسلع المطلوبة ، وهي علاقة متوسطة (بين الطردية والعكسية) .
2. الصادرات والواردات المحتملة (Potential Exports & Imports):- هي محصلة كثافة التجارة في السلع المصنوعة .
3. الصادرات والواردات الفعلية (Actual Exports & Imports):- هي محصلة ما تسميه القوى المكونة للتجارة الدولية والتي منها على سبيل المثال المنافسة الإحتكارية ، والقوى المعوقة للتجارة الدولية والتي منها على سبيل المثال التأمينات .
4. صندوق النقد الدولي (International Monetary Fund):-أنشئت هذه المؤسسة بموجب اتفاقية بريتون وودز 1944م للاضطلاع بدور مالي ونقدي ، لتحقيق الاستقرار في أسعار سعر الصرف ، وتخفيض القيود على الصرف الأجنبي وإشاعة المدفوعات المتعددة لأطراف التنمية .



6. هوامش الوحدة:

1. د . إسماعيل محمد دعيس، **العلاقة التجارة الدولية**، المدير العام للمطبوعات، الرياض، 1988م .
2. د. جودة عبد الخالق، **محاضرات في الاقتصاد الدولي**، مكتبة نهضة الشرق، القاهرة، 1977م .
3. د . زينب حسين عوض الله، **الاقتصاد الدولي**، دار الجامعات الجديدة للنشر، الإسكندرية، 1999م .
4. د. زينب حسين عوض الله، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، دار الفتح للطباعة والنشر، الإسكندرية، 2003م .
5. د . فؤاد مرسي، **دروس في العلاقات الاقتصادية الدولية**، دار النهضة العربية، القاهرة، 2002م .
6. د . سامي عفيفي حاتم، **التجارة الخارجية**، الدار المصرية اللبنانية، بيروت، 1994م .
7. د . طارق الحاج، **علم الاقتصاد ونظرياته**، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 1998م .
8. د . عرفات تقي الحسن، **التمويل الدولي**، دار مجدلاوي للنشر، عمان، 2002م .
9. د . محمد عبد العزيز عجمية، **الاقتصاد الدولي**، دار الجامعات الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2002م .
10. د . محمد لبيب شقير، **العلاقات الاقتصادية بين البلاد العربية**، دار النهضة العربية، القاهرة، 2002م .
11. د . محمد لبيب شقير، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، دار النهضة العربية، القاهرة، 2007م .
12. د . محمد زكي شافعي، **مقدمة في العلاقات الاقتصادية الدولية**، دار النصر العربية، بيروت، 1962م .
13. د . وجدي محمود حسين، **اقتصاديات العالم الإسلامي**، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1990م .
14. المركز الإسلامي لتنمية التجارة، منظمة المؤتمر الإسلامي، التقرير السنوي، أعوام مختلفة .
15. البنك الإسلامي للتنمية، التقرير السنوي، أعوام مختلفة .
16. D. Staffian B.Linder, An Essay on Trade and Transformation,
(New York: John Wiley , Sons 1961).



4

الوحدة الرابعة




UNIVERSITY OF SCIENCE & TECHNOLOGY
وقل رب
زدني علماً
جامعة العلوم والتكنولوجيا

محتويات الوحدة

1- المقدمة:

1.1. التمهيد:

عزيزي الدارس: إنه يترتب على التخصص الدولي أين كانت النظريات التي تقدم لتفسيره، تبادل دولي . ويقتضي هذا التبادل الدولي تسوية المدفوعات بين أطراف التبادل حتى يمكن للتخصص أن يستمر. ويجرى تسجيل المعاملات الناشئة في سجل شامل يحوى جميع معاملات الدولة مع العالم الدولي . هذا السجل يعرف اصطلاحاً بـ " ميزان المدفوعات " .

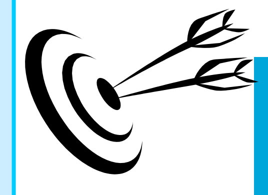
عزيزي الدارس: ومن هنا ففي هذه الوحدة سنقوم باستعراض المفهوم والأهمية والمكونات

" البنود " لميزان المدفوعات، ونتناول بشيء من التفصيل قواعد التسجيل في ميزان المدفوعات والتوازن الحسابي وتوازن ميزان المدفوعات . كما سنحاول التعرف على الملامح الرئيسة لميزان المدفوعات اليمني، وذلك لمحاولة التجسيد العملي لهذه الوحدة من ناحية، والتعرف على أحد جوانب الاقتصاد اليمني من ناحية أخرى ، وهكذا عززنا هذه الوحدة بما عززنا به الوحدات السابقة من مقرر هذا الكتاب والتي هي التدريبات والأسئلة التقويمية، كل هذا وذاك يمكنا من استيعاب مفهوم وأقسام هذه الوحدة .

1 -2. أهداف الوحدة:

عزيزي الدارس : يتوقع منك بعد دراسة هذه الوحدة أن تكون قادراً على أن:

1. تعرف على مفهوم ميزان المدفوعات .
2. تحدد أهمية ميزان المدفوعات .
3. تحلل مكونات ميزان المدفوعات .
4. تشرح قواعد التسجيل في ميزان المدفوعات .
5. تفرق بين التوازن الحسابي وتوازن ميزان المدفوعات .
6. تناقش في ميزان المدفوعات اليمني .



1 -3 . أقسام الوحدة ومكوناتها.

عزيزي الدارس :-لهذه الوحدة " سبعة " أقسام هي على النحو الآتي:-

1. مفهوم ميزان المدفوعات .
2. أهمية ميزان المدفوعات .
3. مكونات ميزان المدفوعات .
4. قواعد التسجيل في ميزان المدفوعات .
5. التوازن الحسابي وتوازن ميزان المدفوعات .
6. ميزان المدفوعات اليمني .
7. أسئلة التقويم الذاتي .

1 -4 قراءات مساعدة:

عزيزي الدارس : هناك مراجع تعين وتساعد على فهم واستيعاب الأقسام " السبعة " لهذه الوحدة: -

1. د. أحمد عبد الرحمن يسري ، الاقتصاد الدولي ، مكتبة النهضة، القاهرة، 1987م.
2. د. جودة عبد الخالق ، محاضرات في الاقتصاد الدولي، دار النهضة العربية، القاهرة، 2007م.
3. د . حسن توفيق ، " التجارة الخارجية " دراسة تطبيقية ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، 1983م.
4. د. برعي ، د. منصور ، العلاقات الاقتصادية الدولية ، مكتبة القاهرة الحديثة، القاهرة، 1997م.
5. د. حافظ عمر زهير ، مبادئ الاقتصاد الدولي المعاصر ، شركة المدينة المنورة، السعودية، 1995م.
6. د . عادل حشيش ، العلاقات الاقتصادية الدولية ، دار الجامعات المصرية ، الإسكندرية ، 1982م.
7. د . محمود يونس ، مقدمة في نظرية التجارة الدولية ، الدار الجامعية ، بيروت ، 1984م.
8. د. محمد زكي شافعي ، مقدمة في العلاقات الاقتصادية الدولية ، دار النهضة العربية، القاهرة، 1997م.
9. د . أحمد الرفيق ، التجارة الدولية ، محاضرات (غير منشورة) ، جامعة العلوم والتكنولوجيا، صنعاء ، 2005م .



1 -5 وسائط مساندة:



عزيزي الدارس : يمكن الاستعانة بما يلي:-

1. الأقراص المدمجة CD في التطور التاريخي للتجارة الدولية مثل المكتبة الشاملة ومواقع الإنترنت ، وبالأخص ما استجد في واقعنا المعاصر .
2. موقع الجامعة (جامعة العلوم والتكنولوجيا) عمادة التعليم المفتوح والتعليم عن بعد، حيث يمكننا الاستفادة من وجود هذه الوحدة على نظام L.M.S للجامعة وما سيرد على هذا الموقع من تعيينات وتكاليف ضمن هذه الوحدة .

1 -6 ما تحتاج إليه في دارسة الوحدة .



عزيزي الدارس : للاستفادة من هذه الوحدة نحتاج إلى أن يكون لدينا الإمكانيات والأدوات اللازمة للإجابة عن الأسئلة التقويمية الذاتية والتدريبات الموجودة في هذه الوحدة مثل:

- **العودة إلى بعض المراجع والدوريات المتخصصة .**
- **استيعاب وفهم الأفكار والموضوعات التي تضمنتها الوحدة .**

2-ميزان المدفوعات

2-1- مفهوم ميزان المدفوعات:

عزيزي الدارس: اتفقت معظم الأدبيات الاقتصادية أن مفهوم ميزان المدفوعات لأي دولة، هو سجل محاسبي منظم لكافة المعاملات الاقتصادية في فترة زمنية معينة – عادة سنة – بين المقيمين من الأفراد والمؤسسات والهيئات المحلية في الدولة، و المقيمين من الأفراد والمؤسسات والهيئات المحلية في دول العالم الأخرى . وحتى تتضح طبيعة ميزان المدفوعات، علينا أن نحدد المقصود بالمقيمين من الأفراد والمؤسسات والهيئات المحلية، الذين هم أشخاص طبيعيون أو معنويون تربطهم رابطة تبعية اقتصادية، وحتى لو لم تكن تربطهم بها رابطة تبعية سياسية، أما المقيمين في دول العالم الآخر فيقصد بهم كافة الوحدات الاقتصادية والتي تمارس نشاطها المعتاد في دول العالم الدولي . . ولمزيد من التوضيح لمفهوم المقيم هو شخص طبيعي أو معنوي تربطه علاقات بالدولة، ويخضع لقوانينها ويتمتع بحمايتها عند اللزوم، ولا يشترط لكي يكون الشخص مقيماً بالنسبة لدولة معينة أن يسكن هذه الدولة بصفة دائمة فقد يسافر إلى الخارج (للتعليم، للعلاج، للسياحة، في مهمة . . . إلخ) يظل طيلة وجوده بالخارج مقيماً في الدولة التي ينتمي إليها وغير مقيم في الدولة الموجود بها . فالطالب اليمني المبعوث إلى دولة السعودية مثلاً يعتبر من المقيمين من وجهة نظر ميزان المدفوعات اليمني، ومن غير المقيمين من وجهة نظر ميزان المدفوعات السعودي . أيضاً لا يجوز أن يفهم من ذلك أن المقيم هو المتمتع بجنسية الدولة، حتى وإن ابتعد عنه فذلك غير صحيح فالشركات والمؤسسات السعودية التي تزاول نشاطاً في دولة اليمن تعتبر مقيمة من وجهة نظر ميزان مدفوعات دولة السعودية وغير مقيمة من وجهة نظر ميزان مدفوعات دولة اليمن .

2-2. أهمية ميزان المدفوعات:

عزيزي الدارس: من الواضح أن أهمية ميزان المدفوعات تتضح فيما يتعلق بتيار من الصادرات والواردات ما بين المقيمين في الدولة والمقيمين في الخارج، وما يترتب على الصادرات والواردات من حقوق والتزامات تنشأ فيما بينهم، وذلك خلال فترة من الزمن لها بداية ولها نهاية، ومن هنا فإن الأهمية لميزان المدفوعات شبيهاً بوثيقة مالية أساسية، كما أن هناك سجلا محاسبياً للدولة في تجارتها الدولية داخل ميزان المدفوعات هو ميزان الدائنية والمديونية الدولية (الموازنة)، والذي يحدد

مختلف الأصول للمقيمين في الدولة في مواجهة المقيمين في الخارج، وكذلك مختلف الخصوم للمقيمين في الخارج في مواجهة المقيمين في الدولة . . ومن الممكن النظر إلى الزيادة في دائنية الدولة على أنها تتضمن دفعاً من الخارج إليها كما يمكن النظر إلى زيادة مديونية الدولة على أنها تتضمن دفعاً منها إلى الخارج، وبحسب التعريف لميزان المدفوعات على أنه سجل محاسبي فإنه يتبع فيه مبدأ " القيد المزدوج " . . وهكذا يقابل كل قيد لعملية بين المقيمين وغير المقيمين في " جانب الدائن " في ميزان المدفوعات قيدُ مساو له في قيمته في " جانب المدين " في الميزان للمدفوعات، أيضاً يقابل كل قيد لعملية ما بين المقيمين وغير المقيمين في " جانب المدين " في ميزان المدفوعات قيد مساو له في قيمته في " جانب الدائن "، وهكذا تتضح من خلال ما سبق أهمية ميزان المدفوعات .

3-2 مكونات ميزان المدفوعات:

عزيزي الدارس: هناك عدة طرق لعرض مكونات " بنود " ميزان المدفوعات، غير أن " صندوق النقد الدولي " قد حاول توحيد مكونات ميزان المدفوعات في مختلف دول العالم، وفي هذه الوحدة اخترنا عرضاً لميزان المدفوعات يتميز بالوضوح والمنطق، كما يتضح ذلك في الصورة المثالية التي نوردها هنا لميزان المدفوعات .

جدول رقم (4 – 1) يوضح الصورة المختصرة لميزان المدفوعات

نوع الحساب	دائن (+)	مدين (-)	صافي الدائن (+) أو صافي المدين (-)
أولاً: حساب العمليات الجارية / الذي يتكون من :			
1- الحساب التجاري / الذي يتكون من:-			
أ-حساب التجارة المنظورة .			
ب-حساب التجارة غير المنظورة .			
2- حساب التحويلات .			
ثانياً: حساب العمليات الرأسمالية / الذي يتكون من:			
1-حساب رأس المال طويل الأجل .			
2-حساب رأس المال قصير الأجل .			
ثالثاً: السهو والخطأ			

المصدر:- د . أحمد جامع، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة العربية، القاهرة 1975م .

وهناك صور أخرى عامة ونمطية لميزان المدفوعات يمثلها الجدول (4 – 2)

جدول رقم (4 – 2) يوضح الصورة العامة (نمطية) لميزان المدفوعات

أولاً : حساب التجارة (الدخل، المعاملات الجارية) يصور عملية تبادل السلع والخدمات	
دائنية (+)	مديونية (-)
1-الصادرات المنظورة (من السلع).	3-الواردات المنظورة (من السلع).
2-الصادرات غير المنظورة (من الخدمات).	4-الواردات غير المنظورة (من الخدمات).
ثانياً : حساب التحويلات (المعاملات الرأسمالية) يصور حركة رأس المال	
5-الصادرات من الذهب	8-الواردات من الذهب
6-المتحصلات من جانب واحد (هبات، هدايا، تعويضات، إعانات، تحويلات . . إلخ).	9-المدفوعات من جانب واحد (هبات، هدايا، تعويضات، إعانات، تحويلات . . إلخ).
7-المتحصلات من رؤوس الأموال (القروض قصيرة وطويلة الأجل، الاستثمارات).	10-المدفوعات من رؤوس الأموال (القروض قصيرة وطويلة الأجل، الاستثمارات).

- المصدر:- د . فؤاد هشام عوض، التجارة الخارجية والدخل القومي، دار النهضة العربية، القاهرة 1969م .
- المصدر:- د . جودة عبد الخالق، محاضرات في الاقتصاد الدولي، مكتبة نهضة الشرق، 1977م .
- والصورة في الجدول رقم (4 – 1) تفصح أن لميزان المدفوعات حسابين هما:-

أولاً : حساب العمليات الجارية (أو حساب الدخل أو حساب التجارة).

ثانياً : حساب العمليات الرأسمالية .

ثالثاً : السهو والخطأ .

ويتركب ميزان المدفوعات – كما أسلفنا – من بنود العمليات الجارية والتي تشمل كل معاملات الدخل القومي في الفترة (سنة) وهذا ما وضحه الجدول رقم (4 – 2) والتي تؤثر في الوقت نفسه في الدخل . والبنود عادتاً تكون لها صفة الدورية فالصادرات من السلع (منظورة)، والخدمات (غير المنظورة) تمثل جزءاً من الدخل القومي وهي كذلك بالنسبة للواردات من السلع (منظورة)، والخدمات

(غير المنظورة) تمثل إضافة إلى الكميات المنتجة محلياً منها . وتنقسم بنود العمليات (المعاملات) الجارية إلى قسمين هما قسم " الدائن " ويتمثل في الصادرات وقسم " المدين " ويتمثل في الواردات . وتنقسم الصادرات إلى نوعين : صادرات سلعية (منظورة) وهي الأشياء التي لها وجود مادي ملموس مثل : صادرات السلع (الموز، التمر، القمح، والمنسوجات) والصادرات غير السلعية (غير المنظورة) مثل : صادرات الخدمات (السياحة، النقل، الشحن، والتأمين) . وبالمثل تنقسم الواردات إلى واردات منظورة مثل سلع (الآلات، المعدات، المواد الغذائية، ووسائل النقل)، أو واردات غير منظورة مثل : واردات خدمات (النقل، المواصلات، الشحن ، والتأمين).

. أما بنود العمليات الرأسمالية داخل هذه الصورة فهي البنود التي تؤثر على دائنية الدولة ولكن يلاحظ أنها ليس لها علاقة بالدخل في الفترة الجارية (سنة)، ولا تؤثر فيه. وحتى إن كان لها علاقة بالدخل في الماضي أو تأثير على الدخل في المستقبل . فعندما يخرج رأس المال من الدولة فإن ذلك يعني زيادة دائنيتها أو يقلل من مديونيتها، ولكن لا تؤثر في الدخل نتيجة لتحويل عائد رأس المال إلى الداخل والعكس يحدث عندما يدخل رأس المال للدولة .

4-2 - قواعد التسجيل في ميزان المدفوعات:

عزيزي الدارس: أما " كيفية القيد " فقد وضحها الجدولان رقم (4 – 1)، ورقم (4 – 2) في ميزان المدفوعات، فيتم طبقاً لنظرية " القيد المزدوج " في المحاسبة والتي تم اتباعها فيما عرف بنظرية " القيد المزدوج " الذي هو تسجيل كل عملية في الجانب " الدائن "، والجانب " المدين " في الوقت نفسه، فمثلاً إذا صدرت دولة اليمن سلعة الموز إلى دولة السعودية فإن صادرات سلعة الموز تقيد في الجانب " الدائن "، ومقابل الدفع يقيد في الجانب " المدين " . كذلك إذا استوردت دولة اليمن سلعة التمر من دولة السعودية فإن واردات سلعة التمر تقيد في الجانب " المدين " وتقيد وسيلة الدفع – الوحدة النقدية - الدفع في الجانب " المدين " . وقد أورد كُتاب التجارة الدولية قاعدة عامة يجب التمسك بها، وهي أن كل عملية يترتب عليها زيادة دائنية الدولة قِبَلْ الخارج أو نقص مديونية الدولة للخارج، تسجل في جانب " الدائن "، وكل عملية يترتب عليها زيادة مديونية الدولة للخارج أو نقص دائنيتها قِبَلْ الخارج تسجل في جانب " المدين "، وهنا يستوي هذا سواً كانت العملية تتضمن انتقال السلع أو انتقال رؤوس الأموال .

ولتوضيح ذلك دعنا نضرب أمثلة لنزيد الأمر توضيحاً:-

أ. دولة اليمن تصدر كمية من سلعة الموز قيمتها مليون ريال يمني إلى دولة السعودية . هذه العملية يترتب عليها زيادة دائنية دولة اليمن قِبَلْ الخارج،

وبالتالي يجب أن تدرج في الجانب " الدائن " . وبأسلوب بديل نقول : أن المستوردين السعوديين يعرضون الريال السعودي ويطلبون الريال اليمني – أي أن العملية أوجدت طلباً على العملة المحلية وعرضاً على العملة الأجنبية وبذلك لابد من تسجيلها في جانب " الدائن " .

ب. دولة اليمن تستورد كمية من سلعة التمر قيمتها مليون ريال يمني من دولة السعودية . هذه العملية يترتب عليها زيادة مديونية دولة اليمن قِبَلْ الخارج، وبالتالي يجب أن تدرج في الجانب " المدين " . وبأسلوب بديل نقول : أن المستوردين اليمنيين يعرضون الريال اليمني ويطلبون الريال السعودي – أي أن العملية أوجدت طلباً على العملة الأجنبية وعرضاً على العملة المحلية، وبذلك لابد من تسجيلها في جانب " المدين ".

ج. أحد اليمنيين العاملين في دولة السعودية يريد تحويل مبلغ مليون ريال لحسابه في دولة اليمن . هذه العملية يترتب عليها عرض الريال السعودي مقابل طلب الريال اليمني .
– طبقاً للقاعدة السابق ذكرها – لابد أن نقيد هذه العملية في الجانب " الدائن " في ميزان المدفوعات اليمني .

د. دولة اليمن تحصل على قرض من " صندوق النقد الدولي " بمبلغ مائة مليون " يورو " . تقيد هذه العملية في الجانب " الدائن " في ميزان المدفوعات اليمني .

ه. دولة اليمن تسدد لـ " صندوق النقد الدولي " قرضاً قيمته مائة مليون " يورو " . تقيد هذه العملية في الجانب " المدين " في ميزان المدفوعات اليمني .

ومن الأمور التي ينبغي التنبيه إليها كما أوردته مؤلفات كتاب (التجارة الدولية) هي:

أ. أن تجارة الذهب تصديراً واستيراداً للأغراض غير النقدية تعتبر جزءاً من ميزان العمليات الجارية، أما تجارة الذهب للأغراض النقدية (كوسيلة لتسوية المدفوعات الدولية) فإنها تعامل كجزء من ميزان العمليات الرأسمالية (قاعدة الذهب) .

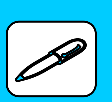
ب. أن إدراج تحويلات المغتربين، إذا تمتعت بالدورية والانتظام، فإنها تدرج ضمن ميزان العمليات الجارية، لا ميزان العمليات الرأسمالية " القيد المزدوج " .

ج. إن صادرات رؤوس الأموال (سواء كانت قروضاً قصيرة أو طويلة الأجل أو الاستثمارات) تعامل معاملة واردات السلع والخدمات من حيث أنها تسجل في الجانب " المدين " من ميزان المدفوعات، وكذلك أن واردات رؤوس الأموال (سواء كانت قروضاً قصيرة أو طويلة الأجل أو الاستثمارات) تعامل معاملة صادرات السلع والخدمات من حيث إنها تدرج في الجانب " الدائن " من ميزان المدفوعات .

5-2. التوازن الحسابي وتوازن ميزان المدفوعات:

عزيزي الدارس: بعيداً عما اختلف الاقتصاديون حول معنى التوازن الحسابي وتوازن ميزان المدفوعات، فإننا نجمل المعنى في التأكيد بأن قيد العمليات المختلفة في ميزان المدفوعات، يتم بحسب أسلوب " القيد المزدوج " والذي أسلفنا أن كل عملية تسجل مرتين في الميزان(الحساب) للمدفوعات الأولى في جانب " الدائن " والثانية في جانب " المدين "، وهذا يعنى أن كل قيمة موجودة في جانب " الدائن " تقابلها قيمة أخرى مساوية لها تماماً في جانب" المدين "، وعليه يكون مجموع جانب " الدائن " (المتحصلات) مساوياً لمجموع جانب " المدين"(المدفوعات)، وبذلك يقال : أن ميزان المدفوعات في حالة توازن . وهذا هو التوازن الحسابي، أما إذا حدث أن أسفرت بعض الموازين (الحسابات) عجزاً أو فائضاً (كالميزان التجاري) فإنه يمكن تعويض ذلك لتحقيق التوازن الحسابي لميزان المدفوعات عن طريق الحركات (بنود الموازنة) التي تتحقق من جراء انتقال الذهب، أو رأس المال قصير الأجل، وهذا لا يعني تحقيق التوازن الحسابي في مواجهة كل دولة على حده بل يكون التوازن مع سائر دول العالم إجمالاً . وهنا يتطلب تحقيق التوازن الحسابي لميزان المدفوعات بهذا المعنى الشامل الذي تكون التجارة الدولية متشابكة متعددة الأطراف بحيث تمكن الدولة من إجراء (عملية مقاصاه) بين دائنية (متحصلات الدولة) لدى دول أخرى والديون (مدفوعات الدولة) المستحقة في ذمته لصالح دول ثالثة .

عزيزي الدارس: ولمزيد من التوضيح دعنا نوضح معنى التوازن الحقيقي أو الشامل لميزان المدفوعات بطرح السؤال، كيف ينبغي التوازن الحسابي رغم التعادل في جانب " الدائن " وجانب " المدين "؟ وللإجابة عن هذا السؤال : نقوم بتوضيح المقصود بالتوازن والاختلال في ميزان المدفوعات والذي يجبر ذلك الاختلال في معرفة مقومات التوازن لميزان المدفوعات، والتي تتمثل تلك المقومات في تكافؤ متحصلات ومدفوعات الدولة من غير أن يحدث ذلك تدهوراً مستمراً في أرصدة الدولة (بنود الموازنة) من الذهب، أو من صافي الأصول الأجنبية المملوكة لها . ومجمل القول : أن التوازن لميزان الدولة يقتضي أن تتوازن مدفوعاتها عن وارداتها المنظورة وغير المنظورة، والاستثمارات طويلة الأجل الذي تزاوله في الخارج مع المتحصلات التي تتحصل عليها من صادراتها المنظورة وغير المنظورة، واستثمار رؤوس الأموال طويلة الأجل في الدول .



تدريب (1)

ما هو المقصود – عزيزي الدارس – باختلال التوازن السافر، واختلال التوازن المستتر.

2- 6 ميزان المدفوعات اليمني:

عزيزي الدارس: لنخرج من هذه الوحدة بفكرة واقعية عن ميزان المدفوعات، نورد مكونات " وبنود " ميزان المدفوعات اليمني من خلال الجدول رقم (4 – 3) للعام 2005م، غير أننا يجب أن نتذكر أن الصفحات السابقة لهذه الوحدة قد قدمت صورة مبسطة لميزان المدفوعات، وتحليل بنوده، وأكدنا على ضرورة تكافؤ جانبيه " الدائن " (المتحصلات) و " المدين " (المدفوعات) .

جدول رقم (4 – 3) يوضح بنود ميزان المدفوعات اليمني للعام 2005م (بملايين الريالات)

البيـــــان	2005	البيـــــان	2005
أ. الحساب الجاري	124961.1	ب. الحساب الرأسمالي والمالي	47801.9-
1. الميزان التجاري	326987.6	1 . الحساب المالي	47801.9-
الصادرات منها:	1228775.6	1 . 1 الاستثمار المباشر	57372.8-
النفط الخام	1140566.3	منها: استثمارات شركات النفط	57372.8-
حصة الحكومة	597302.0	التدفقات للداخل	178738.8
حصة الشركات	543264.3	التدفقات للخارج	236111.6-
الواردات	901788.0-	1 . 2 الاستثمارات الأخرى	9571.0
2. الخدمات (صافي)	164487.5-	1 .2 .1 القروض الحكومية (صافي)	9158.1
دائن	82258.4	السحوبات	52091.7
مدين	246745.9-	التزامات أقساط الأصل	42933.6-
النقل	104675.1-	1 .2 .2 التسهيلات التجارية	20639.1-
السفر	2745.2	1 .2 .3 البنوك التجارية	4494.1
الاتصالات	7886.5	1 .2 .4 القطاعات الأخرى	16557.8
خدمات التشييد	20648.1-	ج. الخطأ والسهو	36537.7
التأمين	20511.6-	الميزان الكلي	113697.0
خدمات تجارية أخرى	32857.0-	التمويل	113697.0-
خدمات حكومية غ.م.أ	5486.7	صافي الأصول الاحتياطية (الزيادة = 0)	148622.2-
3. الدخل (صافي)	309135.4-	الأصول الاحتياطية	138972.8-
دائن	34176.7	التزامات السلطات النقدية	9649.4-
مدين	343312.1-	قروض صندوق النقد الدولي (صافي)	10696.1-
عائدات الاستثمار المباشر	307152.7-	قروض صندوق النقد العربي (صافي)	0.0
عائدات الحافظة والاستثمارات الأخرى	11876.1	التزامات تشكل احتياطيات	-
4. التحويلات الجارية (صافي)	271596.5	السلطات النقدية الأجنبية	1046.7
دائن	281692.1	تخفيف أعباء ومتأخرات الديون	34925.2
مدين	10095.6-	إعفاء الديون	22473.0
الحكومة العامة	29519.5	جدولة الديون	11988.0
القطاعات الأخرى	242077.0	التغير في الالتزامات التي فات موعد استحقاقها	464.2

المصدر: البنك المركزي اليمني، التطورات النقدية والمصرفية، المجلد العاشر، أبريل 2010م.

ولتوضيح أهمية ميزان المدفوعات اليمني، في الإطار العام للنشاط الاقتصادي اليمني، دعنا نوضح ذلك بالمعادلات التالية:

ل = ك + خ .... (1) والمعادلة تعرف الدخل، (بأنه مجموع الاستهلاك والإدخار)

ق = ك + ث + ص – و ... (2) والمعادلة تعرف الإنفاق، (بأنه إنفاق على الاستهلاك أو على الاستثمار أو على صافي الميزان التجاري).

حيث إن الرموز تعني:- (ل) الدخل القومي .

(ك) الاستهلاك .

(خ) الإدخار .

(ق) الإنفاق .

(ث) الاستثمار .

(ص) الصادرات .

(و) الواردات .

ومن المعروف لدينا تساوي (تطابق) الناتج والدخل والإنفاق (على المستوى الكلي) فإن:

ك + خ = ك + ث + ص – و .... (3)

أي أن:

خ = ث + ص -و .... (4)

أو أن:

خ – ث = ص – و . ... (5)

عزيزي الدارس: لتوضيح مكان ميزان المدفوعات اليمني في الإطار العام للنشاط الاقتصادي اليمني – كما أسلفنا – نقوم بمناقشة ذلك من خلال المعادلة (5) التي تعني الفرق بين الادخار والاستثمار الذي يساوي الفرق بين الصادرات والواردات، فإذا كانت الواردات أكبر من الصادرات (حالة العجز في ميزان المدفوعات) كان معنى ذلك أن الإدخار أقل من الاستثمار، بعبارة أخرى عجز الميزان يعني أن الاقتصاد القومي لا يدخر بالقدر الكافي للاستثمار، ولذلك يلجأ للحصول على الفرق من مدخرات الدول الأخرى في صورة زيادة في ما يستورده منهم على ما يصدره لهم – أي أن المجتمع ينفق أكثر من دخله – وللقضاء على عجز ميزان المدفوعات لا يكون إلا بتصحيح الدخل والإنفاق، حيث هما أساس العجز

لميزان المدفوعات، وهناك طريقتان للقضاء عليه الأولى زيادة الإدخار، والثانية تقليل الاستثمار ولما كان الاستثمار ضرورياً للتنمية الاقتصادية، وزيادة الطاقة الإنتاجية فإنه لا يصح تقليله للقضاء على ذلك العجز، والطريق المقبولة للقضاء على العجز هو زيادة الإدخار . أيضاً لا يجوز أن يفهم مما سبق، إن عجز ميزان المدفوعات أمر غير مرغوب فيه، كما لا يجب أن يفهم أن وجود فائض في ميزان المدفوعات أفضل من وجود عجز، فالأمر ليس بهذه الدرجة بل لا بد من النظر في حالات (العجز – الفائض) إلى الظروف التاريخية وإلى ما سبق من عوامل اقتصادية، بيئية، طبيعية . . إلخ . وهذا هو مكان ميزان المدفوعات اليمني في الإطار العام للنشاط الاقتصادي اليمني .

أسئلة التقويم الذاتي:

?

1. اشرح مفهوم ، وأهمية ، ومكونات ميزان المدفوعات .
2. وضح قواعد التسجيل في ميزان المدفوعات .
3. كيف يتم التفرقة بين المقيمين وغير المقيمين . وضح ذلك ببعض الأمثلة .
4. أذكر الصورة العامة – نمطية – لمكونات ميزان المدفوعات .
5. ما هو ـ التوازن الحسابي ؟ وما الفرق بينه وبين توازن ميزان المدفوعات .
6. لا يستدل بالمساواة الحسابية على توازن ميزان المدفوعات – هل توافق – إذا كانت إجابتك بنعم . قم بالتدليل على ذلك .

الأسئلة الموضوعية

سؤال الاختيارات:

ضع دائرة حول الحرف المقابل للإجابة الصحيحة:

1. إن التوازن لميزان الدولة يقتضى أن:

أ ـ تتوازن مدفوعاتها عن وارداتها المنظورة وغير المنظورة .

ب ـ الاستثمارات طويلة الأجل الذي تزاوله في الخارج .

ج ـ استثمارات رؤوس الأموال طويلة الأجل في الدولة .

د ـ كل ما سبق .

2. الفرق بين الإدخار والاستثمار الذي ساوي الفرق بين الصادرات والواردات تعني:

أ ـ إذا كانت الواردات أكبر من الصادرات (حالة عجز) .

ب ـ إذا كانت الواردات أصغر من الصادرات (حالة فائض) .

ج ـ إذا كانت الواردات تساوي الصادرات (حالة توازن) .

د ـ كل ما سبق .



3. حالة العجز أو الفائض في ميزان المدفوعات يعزى إلى:

أ ـ الظروف التاريخية .

ب ـ العوامل الاقتصادية .

ج ـ عوامل البيئة .

د ـ كل ما سبق .

4. يطلق على التوازن السافر عندما:

أ ـ تتكافئ متحصلات ومدفوعات الدولة .

ب ـ تختلف متحصلات ومدفوعات الدولة .

ج ـ يتساوى متحصلات ومدفوعات الدولة .

د ـ كل ما سبق .

سؤال الصواب والخطأ:

ضع علامة (✓) أمام العبارة الصحيحة ، وعلامة (X) أمام العبارة الخاطئة:

1. التوازن الحسابي هو توازن ميزان المدفوعات . ( )
2. أهمية ميزان المدفوعات أنه يشبه وثيقة مالية أساسية . ( )
3. الاختلال السافر في ميزان المدفوعات يمسى بعدم التوازن المكبوت . ( )
4. يشترط لكي يكون الشخص مقيماً بالنسبة لدولة معينة أن يسكن هذه الدولة بصفة دائمة. ( )
5. نظرية القيد المزدوج تعني في ميزان المدفوعات تسجيل كل عملية في الجانب الدائن والمدين في الوقت نفسه . ( )

3ـ الخلاصة :

عزيزي الدارس : تناولنا في هذه الوحدة التعرف على ميزان المدفوعات وعلمنا أنه سجل دقيق لكافة العمليات الاقتصادية التي تتم خلال فترة معينة – عادة سنة – بين مواطني دولة ما ومواطني الدولة الأخرى، والميزان بهذه الصفة إحصاء شامل للآلاف من العمليات بعضها بيع وبعضها شراء وبعضها أيضاً تحويلات لرؤوس أموال في اتجاه أو في اتجاه أخر، كما أدركنا أن لميزان المدفوعات صورة مختصرة وأخرى عامة (نمطية) يتم فيها عرض بنود ميزان المدفوعات وهي بنود وحدّها " صندوق النقد الدولي " لموازين مدفوعات الدول النامية والدول المتقدمة .

عزيزي الدارس : أدركنا أيضاً في هذه الوحدة التركيبة المحاسبية لميزان المدفوعات باتباع أسلوب " القيد المزدوج " فما هو في جانب " الدائن " (المتحصلات) لهذه الدولة يقابله في جانب " المدين " (المدفوعات) . كما أن الوحدة أوضحت أن التوازن الشامل لميزان المدفوعات يعنى التكافؤ في بنود " الموازنة " لموازين المدفوعات، التي تم إجمالها في صادرات – واردات الذهب، وصافي ممتلكات الدولة من رؤوس الأموال قصيرة - طويلة الأجل، والاستثمارات . كما أن الوحدة نوهت للملامح الرئيسة لميزان المدفوعات اليمني بُغيت التجسيد العملي لما سبق مناقشة في هذه الوحدة وللتعرف على أحد جوانب الاقتصاد اليمني.

4 . لمحة مسبقة عن الوحدة الدراسية التالية :

عزيزي الدارس : الوحدة الخامسة تحاول أن تعرفنا على معنى سعر الصرف الذي نعنى به صرف عملة بعملة أخرى ، كما أن الوحدة تفصح عن محددات عوامل الطلب وعوامل العرض، ثم تعرض الوحدة أسعار الصرف في ظل نظام القواعد المختلفة (الذهب ، الورق ، الرقابة) لنصل عن طريق مفردات مكونات الوحدة إلى التعرف على سعر الصرف التوازني . وسعر الصرف الحاضر وسعر الصرف الآجل .

5. إجابة التدريبات :

التدريب1:

يفرق الاقتصاديون بين هذين النوعين (السافر والمستتر) من اختلالات التوازن في ميزان المدفوعات، حيث يطلق على التوازن " السافر " عندما تتكافأ متحصلات الدولة ومدفوعاتها عن طريق الهبوط المستمر أو التراكم المطرد في أرصدة الدول من الذهب، وصافي الأصول الأجنبية المملوكة لها . ويطلقون على الاختلال " المستتر " الذي لا يحقق ذلك الكفء، بحيث يحولونه إلى سريان أوضاع اقتصادية غير ملائمة تم اصطلاح عدم التوازن بالاختلال " المستتر " أو " المكبوت " .

إجابة الأسئلة الموضوعية:

- إجابة سؤال الاختيارات :

رقم السؤال	1	2	3	4
الإجابة	د	أ	د	أ

- إجابة سؤال الصواب والخطأ :

رقم السؤال	الإجابة	التعليل
1	X	هو توازن بنود موازنة ميزان المدفوعات .
2	/	
3	X	الاختلال هنا يسمى المستتر وليس المكبوت .
4	X	لا يشترط أن يكون مقيماً في الدولة بصفه دائمة .
5	/	

6ـ مسرد المصطلحات

1. . مضاعف التجارة الخارجية (Multiple Foreign Trade):- هي النسبة بين الزيادة الكلية في الدخل ، والزيادة الأولية في قيمته التي تترتب على الزيادة في الصادرات .
2. سياسة التوازن (Balance Policy):- تعني السير على نظام يحقق النمو الاقتصادي الأمثل بأدنى حد من اختلال التوازن داخلياً وخارجياً .
3. سياسة التسوية (Settlement Policy):- تعني اختلال الرأي بشأن الأهداف سواء عند المفاضلة بين عدة أهداف في نفس الدولة أو بين أهداف عدة دول .
4. المضاربة (Speculation): تعني وجود السعر الآجل الذي يحمل بعض الأشخاص على المضاربة من سوق الصرف لتحقيق أرباح من عملية بيع وشراء الصرف الأجنبي .
5. التجارة العابرة (Transit): هي الواردات التي تصل إلى مرفأ دولة ما ومن ثم يتم إعادة تصديرها إلى الخارج .
6. المعاملات الاقتصادية (Economic Transactions): تعني جميع التعاملات من الصادرات والواردات من خلال التجارة الدولية .
7. طويلة الأجل (Long Run Capital Movements): تعني فترة اختلاف الأكاديميين في تحديدها وبعضهم حددها من ثلاث سنوات إلى خمس سنوات .
8. قصيرة الأجل (Short Run Capital Movements):-تعني فترة اختلاف الأكاديميون في تحديدها وبعضهم حددها من يوم إلى ثلاث مائة وستون يوماً .
9. منحنى إمكانيات الإنتاج (Production Curves Schedule):- يعني أقصى ما يمكن لدولة ما إنتاجه من سلعتي (الموز والتمر) بمواردها الثابتة من العمل والأرض .
10. جدول إمكانيات الإنتاج (Production possibilities Schedule): يعني أقصى ما يمكن لدولة ما إنتاجه من سلعتي (الموز والتمر) عددياً بمواردها الثابتة من العمل والأرض عددياً .

11.المراجعة أو التحكيم (Arbitrage): هي عملية متتابعة في أسواق الصرف المختلفة لجعل سعر الصرف ذي عملية واحدة في كل أسواق الصرف .

12.آلية التكيف (Adjustment Mechanism): وهي التي تمكن الاقتصاد القومي عن طريقها من استعادة التوازن في ميزان المدفوعات .

13.سعر الصرف الحاضر (Spot Exchange Rate): هو سعر الصرف للمعاملات التي تتم في نفس اللحظة .

14. سعر الصرف الآجل (Forward Exchange Rate): هو سعر الصرف للمعاملات التي تتم في فترة لاحقة .

مسرد المصطلحات لموازين المدفوعات:-

1. دائنية (Credit) .	2. مديونية (Debit) .
3. العجز (Deficit) .	4. الفائض (Surplus) .
5. متحصلات (Receipt) .	6. الموازنة (Balancing) .
7. مدفوعات (payments) .	8. القيد المزدوج (Double Entry) .
9. حساب الذهب (Gold Account) .	10. رأس المال العائم (Floating Capital) .
11. حساب رأس المال (Capital Account) .	12. الميزان التجاري (Balance of Trade) .
13. حركة الذهب (Gold Movement) .	14. الصرف الأجنبي (Foreign Exchange) .
15. ميزان المدفوعات (Balance of Payment).	16. الواردات غير المنظورة (Invisible Imports) .
17. الصادرات غير المنظورة (Invisible Exports).	18. حساب المعاملات الجارية (Current Account).

7. هوامش الوحدة :

1. د . أحمد جامع، النظرية الاقتصادية، دار النهضة العربية، القاهرة، 1989م .
2. د . إسماعيل عبد الرحيم شلبي، التجارة الدولية، القاهرة، 1982م .
3. د . جودة عبد الخالق، مدخل إلى الاقتصاد الدولي، دار النهضة العربية، القاهرة، 1978م.
4. د . حازم البيلاوي، نظرية التجارة الدولية، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1967م .
5. د . حسن أحمد توفيق، " التجارة الخارجية " دراسة تطبيقية، دار النهضة العربية، القاهرة، 1983م .
6. د . دومنيك سلفاتور، نظريات ومسائل في الاقتصاد الدولي، ترجمة د . رضا العدل، توزيع دار المريخ، الرياض، 1982م .
7. د . سعيد النجار، التجارة الدولية، دار النهضة العربية، القاهرة، 2001م .
8. د . صديق محمد عفيفي، التسويق الدولي، مكتبة الطلعية، أسيوط، 1973م .
9. د . عادل حشيش، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار الجامعات المصرية، الإسكندرية، 1982م .
10. د . عز العرب مصطفي، سياسات وتخطيط التجارة الخارجية، الدار المصرية اللبنانية، 1987م .
11. د . فؤاد مصطفي محمود، التصدير والاستيراد – علماً ونظرياً، الطبعة الثانية، دار النهضة، القاهرة، 1984م .
12. د . فؤاد هاشم عوض، التجارة الخارجية والدخل القومي، دار النهضة العربية، القاهرة، 1969م .
13. د . كامل بكري، الاقتصاد الدولي، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 1985م .
14. د . محمود يونس، مقدمة في نظرية التجارة الدولية، الدار الجامعية، بيروت، 1984م .
15. د . منير الخمس، التجارة الدولية والبلدان النامية، منشورات وزارة الثقافة، دمشق، 1979م .
16. د . صلاح الدين نامق، الاقتصاديات الدولية، دار النهضة العربية، القاهرة، 2003م .
17. د . وجيه شندي، المدفوعات الدولية وأزمة النقد العالمية، دار النهضة العربية، القاهرة، 2007م .

5

الوحدة الخامسة




UNIVERSITY OF SCIENCE & TECHNOLOGY
وقل رب
زدني علماً
جامعة العلوم والتكنولوجيا

محتويات الوحدة

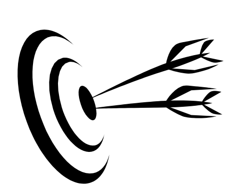
1- المقدمة:

1.1. التمهيد:

عزيزي الدارس: إن نظريات سعر الصرف قد مرت تاريخياً بنظم مختلفة للصرف يرتبط كل نظام بقاعدة معينة من القواعد النقدية أهمها نظام ثبات الصرف، ونظام حرية الصرف، ونظام الرقابة على الصرف وكل نظام قد ساد في فترات مختلفة بدءً من أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين وحتى الوقت الحاضر .

عزيزي الدارس: كما أن الوحدة تتضمن التعرف على سعر الصرف التوازني وكذلك التفرقة بين سعر الصرف الحاضر وسعر الصرف الآجل، أيضاً فإن هذه الوحدة قد احتوت – مثل سابقيها – فهناك التدريبات والإجابة عليها والأسئلة التقويمية . . وكل ذلك من أجل تمكيننا أكثر للإلمام بمفردات الوحدة وتقسيماتها، ناهيك عن تمكيننا لمزيداً من مفهوم مقرر التجار الدولية في تخصصاتنا الدراسية المختلفة .

1 -2. أهداف الوحدة:



عزيزي الدارس :- يتوقع منك بعد دراسة هذه الوحدة أن تكون قادراً على أن :

1. توضح مفهوم ومحددات سعر الصرف .
2. تناقش نظام سعر الصرف في ظل نظام أسعار الصرف الثابتة .
3. تحديد نظام سعر الصرف في ظل نظام العملات الورقية .
4. تناقش نظام سعر الصرف في ظل نظام الرقابة على سعر الصرف .
5. تحديد طرق للوصول إلى سعر الصرف التوازني .
6. تميز بين سعر الصرف الحاضر وسعر الصرف الآجل .

1 -3 . أقسام الوحدة ومكوناتها .

عزيزي الدارس : لهذه الوحدة " سبعة " أقسام هي على النحو الأتي:-

1. مفهوم ومحددات سعر الصرف .
2. سعر الصرف في ظل نظام أسعار الصرف الثابتة .
3. سعر الصرف في ظل نظام العملات الورقية .
4. سعر الصرف في ظل نظام الرقابة على سعر الصرف .
5. سعر الصرف التوازني .
6. سعر الصرف الحاضر وسعر الصرف الآجل .
7. أسئلة التقويم الذاتي .

1 -4. قراءات مساعدة:

عزيزي الدارس : هناك مراجع تعين وتساعد على فهم واستيعاب الأقسام " السبعة " لهذه الوحدة:-

1. د. أحمد عبد الرحمن يسري، الاقتصاد الدولي، مكتبة النهضة، القاهرة، 1987م.
2. د . أحمد جامع، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة العربية، القاهرة، 1975م.
3. د . فؤاد الحبيب، الدخل القومي والتجارة الخارجية، مطبعة المدني، القاهرة، 1980م .
4. د. جودة عبد الخالق، محاضرات في الاقتصاد الدولي، دار النهضة العربية، القاهرة، 2007م.
5. د. برعي، د. منصور، العلاقات الاقتصادية الدولية، مكتبة القاهرة الحديثة القاهرة، 1997م.
6. د. حافظ عمر زهير، مبادئ الاقتصاد الدولي المعاصر، شركة المدينة المن السعودية، 1995م.
7. د. محمد زكي شافعي، مقدمة في العلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة العربية، القاهرة، 1997م.
8. د . أحمد الرفيق، التجارة الدولية، محاضرات (غير منشورة)، جامعة العلوم والتكنولوجيا، صنعاء، 2005م .



1 -5. وسائط مساندة:



عزيزي الدارس : يمكن الاستعانة بما يلي: -

1. الأقراص المدمجة CD في التطور التاريخي للتجارة الدولية مثل المكتبة الشاملة ومواقع الإنترنت ، وبالأخص ما استجد في واقعنا المعاصر .
2. موقع الجامعة (جامعة العلوم والتكنولوجيا) عمادة التعليم المفتوح والتعليم عن بعد، حيث يمكننا الاستفادة من وجود هذه الوحدة على نظام L.M.S للجامعة وما سيرد على هذا الموقع من تعيينات وتكاليف ضمن هذه الوحدة .

1 -6 . ما تحتاج إليه في دراسة الوحدة .



عزيزي الدارس: للاستفادة من هذه الوحدة نحتاج إلى أن يكون لدينا الإمكانيات والأدوات اللازمة للإجابة عن الأسئلة التقويمية الذاتية والتدريبات الموجودة في هذه الوحدة مثل: -

- العودة إلى بعض المراجع والدوريات المتخصصة .
- استيعاب وفهم الأفكار والموضوعات التي تضمنتها الوحدة .

2- نظريات سعر الصرف

2-1 مفهوم ومحددات سعر الصرف:

عزيزي الدارس: يقصد بسعر الصرف أنه عبارة عن سعر عملة بأخرى، أو سعر عملة بوحدات من عملة أخرى مثل : الريال اليمني، والريال السعودي، والجنية المصري، والدولار الأمريكي . . إلخ، كما أن نظرية الصرف الأجنبي هي النظرية التي تحدد سعر الصرف السائد في سوق الصرف الأجنبي . وعليه فسعر الصرف للريال اليمني بدلالة الريال السعودي : مثلاً هو 50 ريالاً يمنياً = 1 ريال سعودي . . وسعر الصرف يتحدد بمجموعتين من العوامل لكل من الطلب والعرض والمتمثلة في مختلف عناصر ميزان المدفوعات الدائنة والمدينة، كما أوردها مختلف كُتاب الاقتصاد، ومختلف كُتاب التجارة الدولية، والتي نذكر منها:

أولاً: عناصر ميزان المدفوعات الدائنة والمدينة التي تتمثل في:

- المعاملات الحكومية .
- المعاملات غير المنظورة .
- المعاملات المتعلقة باستيراد وتصدير السلع .
- انتقال رؤوس الأموال الخاصة من دولة إلى أخرى .

ثانياً: عوامل الطلب التي تحدد سعر الصرف، والتي تتمثل في:

- صادرات الذهب .
- التحويلات للداخل .
- حركات رؤوس الأموال الداخلة .
- صادرات السلع أو الصادرات المنظورة .
- صادرات الخدمات أو الصادرات غير المنظورة .

ثالثاً: عوامل العرض التي تحدد سعر الصرف، والتي تتمثل في:

- واردات الذهب .
- التحويلات للخارج .
- حركات رؤوس الأموال الخارجية .
- واردات السلع أو الواردات المنظورة .
- واردات الخدمات أو الواردات غير المنظورة .

ومن هنا فإن عوامل " الطلب " تزيد من الطلب على عملة الدولة (مع افتراض ثبات العوامل الأخرى) إلى ارتفاع قيمة العملة . فمن المسلَّم أن زيادة الصادرات المنظورة وغير المنظورة يؤدي إلى دعم العملة لأي دولة ما، وكذلك حجم التحويلات، ودخول رؤوس الأموال (قصيرة أو طويلة الأجل) لها نفس الأثر، ناهيك عن صادرات الذهب . ولزيادة توضيح ما أسلفناه نورد المثال الآتي:-

إن صادرات دولة اليمن من سلعة البن مثلاً : هي في نفس الوقت واردات العالم الخارجي من سلعة البن اليمني . ولنأخذ دولة السعودية المستوردة لسلعة البن اليمني في هذه الحالة، لتستورد دولة السعودية سلعة البن اليمني لابد أن يتم دفع الثمن بالريال اليمني وعلى ذلك يعرضون الريال السعودي ويطلبون الريال اليمني . وفي كل الحالات الآتية (الصادرات غير المنظورة، التحويلات للداخل، حركات رؤوس الأموال الداخلة، صادرات الذهب) كلها عرض العملات الأجنبية وطلب الريال اليمني .

أما عوامل " العرض " فتزيد من عرض عملة الدولة (مع افتراض ثبات العوامل الأخرى) إلى ارتفاع قيمة العملة . فمن المسلَّم أن زيادة الواردات المنظورة وغير المنظورة يؤدي إلى دعم العملة لأي دولة ما. وقس على ذلك حجم التحويلات كلما انخفضت، انخفضت قيمة العملة، وكذلك خروج رؤوس الأموال (قصيرة أو طويلة الأجل) لها نفس الأثر، وقس على ذلك واردات الذهب . ومما تقدم نلاحظ أن " الطلب " على النقد الأجنبي (عرض عملة الدولة)، وعرض النقد الأجنبي (الطلب على عملة الدولة) لا يتم لذاته، وإنما لتسوية المدفوعات، ويتضح من كل هذا أن " الطلب "على سعر الصرف الأجنبي " طلب " مشتق وليس " طلباً " مستقلاً – أي أن سببه يُعزى إلى مقتضيات تسوية المدفوعات الدولية . ونفس الملاحظة تَصدُق على " عرض " سعر الصرف الأجنبي .

2-2 سعر الصرف في ظل نظام أسعار الصرف الثابتة:

عزيزي الدارس: إن ترك تحديد سعر الصرف للتفاعل الحر، لقوى " العرض " ولقوى " الطلب "، يؤدي إلى تقلبات في سعر الصرف، بناءً على ما تحدثه قوى " العرض " وقوى " الطلب " من تغيرات، ومعلوم أنه إذا تركت قيمة العملة المحلية للتفاعل الطبيعي بين ظروف " العرض "و" الطلب "، فإن " المضاربة " في سوق سعر الصرف الأجنبي ستؤدي إلى ارتفاع قيمتها، وبهذا يعمل على كفالة الاستقرار

والنمـاء للمعـاملات التجاريـة الدوليـة ، أو أن " المضـاربة " في سـوق سـعر الصـرف الأجنبي ستؤدي إلى انخفاض قيمتها ، وبهذا تعمل على عدم كفالة واسـتقرار النمـاء للمعـاملات التجاريـة الدوليـة . لـذلك تلجـأ الـدول لنظـام سـعر الصـرف في ظل نظـام عـرف بأسـعار الصـرف الثابتـة (قاعـدة الـذهب الدوليـة)، والـذي سـاد خـلال القـرن التـاسع عشـر . وقـد بنـى علـى أسـاس أن تقـوم السـلطات النقديـة في كـل الـدول الـتي تقيم معـاملات تجاريـة دوليـة بتحديـد قيمـة لعملتهـا بالنسـبة للـذهب . كـأن تحـدد السلطات النقدية اليمنية قيمة الريال اليمني بالنسبة للذهب بواقع (1) ريـال يمـني يسـاوي (0.2) جرام ذهـب – علـى سبيل المثال – وتكـون السـلطات النقديـة اليمنيـة علـى استعداد للتعامل في عرض (بيع) وفي طلب (شراء) الذهب على أساس السـعر المذكـور بـين الريـال اليمـني ووزن معين من الـذهب . وقـس علـى ذلـك إذا مـا حـددت السـلطات النقديـة السـعودية اسـتعدادها للتعامـل علـى أسـاس أن (1) ريـال سـعودي يسـاوي (10) جرام ذهـب، ومما سـبق يمكـن تحديـد سـعر الصـرف للريـال اليمـني الواحد بالريال السعودي الواحد على النحو الآتي:

(= 0.2 / 10 = 0.02 ريال يمني)

ومن جهة أخرى يكون سعر الصرف للريال السعودي الواحد على النحو الآتي:

(= 10 / 0.2 = 50 ريال سعودي)

ويطلق سعر الصرف الذي يتفق مع قيمة كل عملة بالنسبة للذهب (سعر التعادل)، ولهذا النظام (قاعدة الذهب) الدولي شروط (قواعد) أهمها:

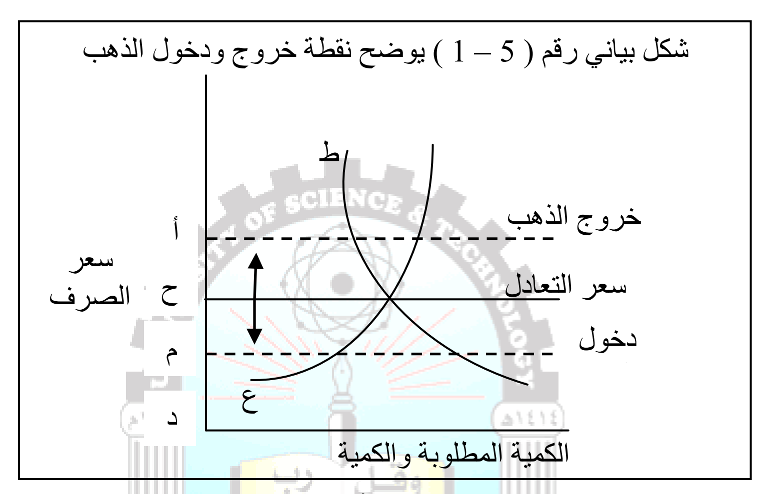
- حرية تصدير واستيراد الذهب .
- تحديد قيمة ثابتة للعملة المحلية بالذهب .
- ضمان صرف العملة المحلية بالذهب، وصرف الذهب بالعملة المحلية (بدون قيود).

ووفقاً لتلك الشروط (القواعد) فإن ارتباط عدة دول بقاعدة الذهب الدولية فالعلاقة بين عملاتها تتمتع بأسعار صرف ثابتة، فبناءً على ما أسلفنا فإن الريال اليمني الواحد يشتري كمية من الذهب في دولة اليمن، إذا ما بيعت في دولة السعودية، كأن مقابلها (50) ريالاً سعودياً، كما يمكن للريال السعودي أن يطلب (يشتري) كمية من الذهب في دولة السعودية، إذا ما عرضت

(بيعت) في دولة اليمن، كان مقابلها (0.02) ريالاً يمنياً . وفي ظل تلك الظروف لا يمكن لسعر صرف الريال السعودي أن يتجاوز في دولة اليمن (50) ريالاً يمنياً، بأكثر من نفقات نقل وتأمين الذهب من دولة السعودية إلى دولة اليمن أو من دولة اليمن إلى دولة السعودية، غير أنه عند تساوي الكمية المطلوبة مع الكمية المعروضة من الريال السعودي في دولة اليمن على أساس سعر التعادل كان بها، أما إذا زادت الكمية المطلوبة عن الكمية المعروضة فإن السلطات النقدية اليمنية تتصدى لارتفاع سعر الصرف عن طريق استعدادها لعرض (بيع) الذهب إلى المستوردين اليمنيين على أساس السعر الثابت، ويتولى المستوردون اليمنيون إرسال الذهب إلى دولة السعودية للحصول من هناك على الريال السعودي بالسعر الثابت حيث أن السلطات النقدية اليمنية بما طرحته من الذهب كما – أسلفنا – تعتبر قد سدت الفجوة الناشئة عن زيادة الطلب على العرض .

عزيزي الدارس: ولمعرفة ما يعرف " بنقطة " خروج ودخول الذهب من دولة إلى دولة أخرى، فالواقع أن انتقال الذهب يحتاج إلى نفقات نقل وتأمين، إذا أخذناها في الاعتبار فإنها تضاف إلى قيمة ما تحتويه وحدة العملة من ذهب عند خروج الذهب من الدولة أو دخوله إليها، فإذا افترضنا فيما أوضحناه سابقاً أن انتقال الذهب من دولة اليمن إلى دولة السعودية للحصول على الريال السعودي الواحد يتكلف عن (0.02) جرام ذهب (0.01) ريال يمني كنفقات نقل فإن المستورد اليمني يتحمل تلك النفقة فوق ما يدفعه للسلطات اليمنية ثمناً لذلك الذهب وهو (0.02) ريال يمني، فيصبح ثمن الريال السعودي الواحد (0.03) ريال يمني، وهو أعلى من ثمن التعادل بمقدار نفقات النقل والتأمين . وبالتالي فإن ارتفاع سعر الريال السعودي فوق سعر التعادل في دولة اليمن في حدود فارق نفقة النقل والتأمين لا يؤدي إلى تصدير الذهب أو خروجه من أجل الحصول على الريال السعودي، بل يفضل المستوردون (طلبه) شراءه من دولة اليمن كأن يرتفع سعر صرفه إلى(0.025) ريال يمني . أما إن تجاوز (0.03) ريال يمني فيكون من مصلحة المستوردين الحصول على الريال السعودي من دولة السعودية، مقابل خروج الذهب أو تصديره . ويطلق على سعر الصرف مضافاً إليه نفقات النقل والتأمين (0.03) ريال يمني (فيما مثلنا)، " نقطة " خروج أو تصدير الذهب من دولة اليمن . ويحدث ذلك في دولة السعودية في تصدير الذهب إلى دولة

اليمن للحصول على الريال اليمني إلاّ عندما تتجاوز قيمته هناك سعر " التعادل " مضافاً إليه نفقات النقل والتأمين. مما يعتبر نقطة خروج بالنسبة لدولة السعودية " ونقطة " دخول للذهب بالنسبة لدولة اليمن . وهكذا يتحدد نطاق تقلب قيمة العملة الأجنبية بالنسبة للعملة المحلية في ظل قاعدة الذهب ما بين حد أعلى تمثله " نقطة " خروج الذهب، وحد أدنى تمثله نقطة دخول الذهب وهو ما يمكن تصويره بيانياً في الشكل رقم (5 – 1)



من الشكل البياني رقم (5 – 1) يتضح أن : (د ح) سعر تعادل الريال السعودي بالريال اليمني . وأن (د أ) " نقطة " خروج الذهب (تصديره)، وفي مستواها يصبح عرض سعر الصرف الأجنبي (ع) مرناً مرونة ً لا نهائية وأن (د م) " نقطة " دخول الذهب (استيراده) عندما يصبح طلب سعر الصرف الأجنبي هو (ط) مرناً مرونة ً لانهائية، وأن (ح أ) يمثل مدى التقلب، ونفقة نقل وتأمين الذهب تصديراً تقاس بالمسافة (ح أ) أو استيراداً تقاس بالمسافة (ح م) .

ومن إيجابيات هذه النظرية أنها منحت النقود قوة شرائية، وبراءة ذمة دولية في مقابل قيمة الصادرات والواردات للسلع والخدمات التي تتضمنها العلاقات التجارية الدولية . إلا أن سلبياتها تتمثل في خضوع سعر صرف العملة لمعيار غطائي ذهبي، مما يؤدي إلى الاحتفاظ بكمية من الذهب في قبو البنوك المركزية في شكل نقوداً عاطلة لا تساهم في عملية التنمية الدولية .

2-3 سعر الصرف في ظل نظام العملات الورقية:

عزيزي الدارس: ساد سعر الصرف في ظل نظام العملات الورقية – غير القابلة للتحويل إلى ذهب – في أوائل الثلاثينيات من القرن التاسع عشر حيث أصبح سعر الصرف لمعظم العملات رهناً بقوى الطلب وقوى العرض، وهنا نلاحظ أنه لا يختلف سعر الصرف الأجنبي عن غيره من السلع الأخرى، فزيادة العرض عليه مع ثبات الطلب يؤدي إلى انخفاض سعر الصرف وزيادة الطلب منه مع ثبات العرض يؤدي إلى ارتفاع سعر الصرف . على أن ارتفاع سعر الصرف من شأنه أن يولد قوى تعمل على انكماش الطلب على سعر الصرف الأجنبي وتمدد عرضه، ومن هنا تضيق الفجوة بين الطلب والعرض . كما أن انخفاض سعر الصرف من شأنه أن يولد قوى تعمل على تمدد الطلب وانكماش العرض لسعر الصرف الأجنبي، وبالتالي تضيق الفجوة بين العرض والطلب، وعلى ذلك فارتفاع سعر الصرف أو انخفاضه لم يكن بغير حدود وهذه هي الحلقة المفقودة في مغزى التوازن المستقر والذي يقصد به الاختلال لهذا التوازن يولد مجموعة من القوى تعيد التوازن مرة أخرى .

وعليه لا يجوز لأن سعر الصرف في هذه الحالة يمكن أن يأخذ أية قيمة، فسعر الصرف هو من الأسعار الهامة التي تؤثر فيه كثير من الأسعار في الداخل وفي الخارج وبالتالي تؤثر على مستوى النشاط الاقتصادي، وقد ينعكس أثره أيضاً على درجة استقرار النظام الاجتماعي والسياسي، ولذلك من النادر أن نجد دولة ما تطلق لسعر صرف عملتها العنان دون أن تحاول التدخل للتأثير عليه، لأن السلطات النقدية في مختلف دول العالم تحتفظ بحد أدني من الاحتياطيات النقدية، والأرصدة الأجنبية، لكي تتمكن عند الحاجة من التدخل في سوق الصرف لتحافظ على قيمة عملتها . . وعليه إذا قل الطلب على عملة دولة ما وأدى إلى انخفاض سعر الصرف بدرجة كبيرة، تتدخل السلطات النقدية عن طريق طلبها (شراءها) للعملة وعرضها (بيعها) للنقد الأجنبي لتمنع سعر الصرف (لعملتها) من الانخفاض . أما إذا زاد الطلب على عملة دولة ما وأدى إلى ارتفاع سعر الصرف بدرجة صغيرة تتدخل السلطات النقدية عن طريق عرضها (بيعها) للعملة وطلبها (شراءها) للنقد الأجنبي لتمنع سعر الصرف (لعملتها) من الارتفاع .

ومن إيجابيات هذه النظرية أنها تعمل على ترك سعر صرف العملة لقوى كل من الطلب والعرض في تحديده، وبالتالي ينعكس ذلك على استقرار سعر صرف العملة. مما يؤدي إلى استقرار النشاط الاقتصادي المتمثل في التبادل الدولي . غير أن سلبيات هذه النظرية يتمثل في عدم استقرار النظام الاقتصادي والاجتماعي، ناهيك عن احتفاظ السلطات النقدية باحتياطي نقدي وأرصدة ذهبية مغيبة عن تفاعل عملية النمو والتنمية الدولية .

تدريب (1)



وضح – عزيزي الدارس – الصيغة المقبولة علمياً للعلاقة بين التغيير في القوة الشرائية والتغير في أسعار الصرف (نظرية القوة الشرائية) .

4-2. سعر الصرف في ظل نظام الرقابة على سعر الصرف:

عزيزي الدارس: تعتمد أي دولة في تحديد أسعار الصرف للعملات الأجنبية في ظل نظام الرقابة على سعر الصرف، على قرارات تصدرها السلطات النقدية لتحديد ذلك، والدول تلجأ لهذا التحديد عندما تجد السياسة الاقتصادية في ظل نظام النقد القائم على العملة الورقية ترك سعر الصرف لتفاعلات قوى الطلب وقوى العرض، لاسيما إذا عكس سعر الصرف (الورقية) عدم الاستقرار للمعاملات التجارية (الصادرات، والواردات)، ناهيك عن انخفاض قيمة عملتها المحلية في الخارج، هذا وذلك، يجعل تدخل الدولة أمراً ضرورياً في طلب وعرض العملة الأجنبية مباشرةً . فمثلاً قد تحدد السلطات النقدية اليمنية سعر صرف الريال السعودي بمبلغ (70) ريالاً يمنياً وإذا وجدت السلطات أن هذا السعر لا يحقق التساوي بين الكمية المطلوبة والكمية المعروضة من الريال السعودي، كأن يزيد طلب الريال السعودي بسبب تفوق طلب اليمنيين للواردات من دولة السعودية على طلب المستوردين السعوديين للسلع اليمنية، فإن السلطات النقدية تتدخل بغرض الرقابة المباشرة على الواردات من دولة السعودية بهدف خفض الطلب على الريال السعودي، وذلك عن طريق تحديد كمية الواردات في شكل تراخيص استيراد لا تجاوز قيمتها ما هو متاح من الريال السعودي، وهي من خلال نظام التراخيص تمنح الأولوية للواردات الضرورية على الواردات الكمالية .

ومن إيجابيات هذه النظرية المحافظة على النقد الأجنبي في مواجهة كل من عرض وطلب العملة التي يتم عن طريقها المحافظة على التوازن النقدي لأسعار صرف العملات، وذلك في مواجه صادرات وواردات الدول، واستمرار التبادل الدولي، وأما سلبيات هذه النظرية فيمكن أن نورد تحديد الواردات في مقابل العملات النقدية الحاضرة لمواجهة الكمية التي تحدد على ضوء كمية النقد الأجنبي، وبالتالي قد لا يستقيم التبادل الدولي على مبدأ نظام الرقابة على سعر الصرف .

تدريب (2)

قارن – عزيزي الدارس – كيفية توازن الطلب والعرض على الصرف الأجنبي في ظل نظام الرقابة على الصرف بالتوازن في ظل نظام الذهب .

2- 5 سعر الصرف التوازني:

عزيزي الدارس: وهكذا نصل إلى سعر الصرف التوازني الذي يمكننا معرفته عن طريق ما تم أن أسلفناه، إلا أننا سنبحث في السطور القادمة عن الحلقة المفقودة في النظام (الثابتة، والورقية، والرقابة) فتعريف سعر الصرف التوازني هو " السعر الذي يؤدي خلال فترة زمنية معينة إلى تحقيق توازن ميزان المدفوعات "، وقد اتضح أن الطلب والعرض على الصرف الأجنبي يتم لتسوية المدفوعات الدولية، والمدفوعات أسلفنا أنها تظهر في البنود المختلفة لميزان المدفوعات، وقد رأينا أن توازن ميزان المدفوعات يعني تساوي الكمية المطلوبة من سعر الصرف الأجنبي مع الكمية المعروضة من سعر الصرف الأجنبي، وسعر الصرف التوازني لأي ميزان مدفوعات يأخذ في الاعتبار ما يتعلق بالاختلالات التي قد تحدثها موسمية النشاط الإنتاجي، أو عملية التبادل المتمثلة في الاختلالات (العارضة، والموسمية، والدورية، والهيكلية) لميزان المدفوعات . . وعليه فالتوازن لابد أن يراعي الفترة، وقد اهتم بعض كُتاب الاقتصاد، وبعض كُتاب التجارة الدولية بتلك التقلبات التي تحدث في مختلف مراحل الدورات الاقتصادية (الانكماش، الكساد، الانتعاش، الرواج) وتم اعتبار فترة ثلاث سنوات فترة مناسبة لاستبعاد التقلبات (الموسمية، والدورية) وعليه فإن سعر الصرف الذي يحقق التعادل بين الكمية المطلوبة من سعر الصرف الأجنبي والكمية المعروضة منه هو السعر التوازني شريطة ألاَّ يتحقق ذلك التعادل

باللجوء إلى القيود على الواردات، أيضاً ألاَّ يكون التعادل قد تحقق عن طريق معدلات عالية من البطالة أو التضخم .

من إيجابيات سعر الصرف التوازني أنه يراعي الاختلالات (العارضة، والموسمية، ... إلخ) ويحيل عدم التوازن لميزان المدفوعات لتلك الاختلالات، مع العمل على المحافظة على سعر صرف العملة . وبهذا يعطي فترة زمنية لمعالجة التوازن . وأما سلبيات سعر الصرف التوازني هذا فيمكن عزوه إلى حدوث فترتي الانكماش والكساد . . إلخ في الاقتصاد الدولي، مما يؤدي إلى اللجوء للقيود على الواردات، وبالتالي قد تحقق التوازن في ظل معدلات عالية من البطالة والتضخم يؤثران على التبادل الدولي .

تدريب (3)

عزيزي الدارس – هل التوازن في سوق الصرف الأجنبي توازن مستقر دائماً .

2- 6 سعر الصرف الحاضر وسعر الصرف الآجل:

عزيزي الدارس: من المهم أن نفرق بين كل من سعر الصرف الحاضر، وسعر الصرف الآجل، حيث إن سعر الصرف الحاضر يقصد به " سعر الصرف للمعاملات النقدية التي تتم في نفس اللحظة " فمثلاً : إذا قام البنك المركزي اليمني ببيع الريال اليمني لمؤسسة النقد السعودي مقابل شراء الريال السعودي فطبقاً لسعر الصرف الحاضر فإن البنك المركزي اليمني العارض(البائع) يبادل مؤسسة النقد السعودي الطالب (المشتري) النقد الأجنبي في الحال .

وأما سعر الصرف الآجل، فيقصد به " سعر الصرف للمعاملات النقدية التي يكون التسليم في فترة لاحقة " فمثلاً : إذا تم الاتفاق فيما بين البنك المركزي اليمني ومؤسسة النقد السعودي على تبادل العملات النقدية على أن يتم تسليم النقد الأجنبي في فترة لاحقة – ففي هذه الحالة يقال لسعر الصرف السعر الآجل . . وعليه

كلما طال أجل التسليم كلما انخفض سعر الصرف والسبب في ذلك أن هناك قيمة للآجل – أي أنها قيمة تسمى مقابل سعر الخصم . . وهكذا فإن وجود السعر الآجل يدفع الصيارفة والسماسرة على " المضاربة " في سوق الصرف الأجنبي لتحقيق أرباح من عملية عرض (بيع) وطلب (شراء) سعر الصرف الأجنبي . . فإذا فرضنا أن توقع الصيارفة والسماسرة المتعاملون في سوق الصرف الأجنبي أن سعر الريال اليمني قد يرتفع في المستقبل . . في هذه الحالة قد يتجه هؤلاء الصيارفة والسماسرة المتعاملون في سوق سعر الصرف الأجنبي طلب (شراء) أكبر كمية ممكنة من الريال اليمني وعرضه (بيعه) الريال اليمني فيما بعد، عندما يكون سعر الريال اليمني قد ارتفع . . وبالعكس إذا فرضنا أن توقع الصيارفة والسماسرة المتعاملين في سوق سعر الصرف الأجنبي، أن سعر الريال اليمني قد ينخفض في المستقبل، فإنهم يلجأون إلى عرض (بيع) الريال اليمني الآن وطلبه (شرائه) فيما بعد والاستفادة من فرق السعرين .

عزيزي الدارس: ويلاحظ أن " المضاربة " تؤدي إلى الابتعاد عن التوازن في سوق سعر الصرف الأجنبي، فإذا توقع الصيارفة والسماسرة المتعاملون في سوق سعر الصرف الأجنبي ارتفاع الريال اليمني، فأنهم قد يتدافعوا إلى طلبه (شرائه)، فإن ذلك في حد ذاته يعمل على رفع سعر الريال اليمني نحو مزيد من الارتفاع، وعلى العكس إذا توقع الصيارفة والسماسرة المتعاملون في سوق سعر الصرف الأجنبي انخفاض سعر الريال اليمني، وبالتالي فإنهم يلجأون إلى عرض (بيع) الريال اليمني، فإن ذلك في حد ذاته قد يجذب سعر الريال اليمني نحو مزيد من الانخفاض، ولذلك تعتبر" المضاربة " من العوامل المخلة بالاستقرار في الأسواق وقد يجد الصيارفة والسماسرة المتعاملون في سوق سعر الصرف الأجنبي أنه بطلبهم (شرائهم) الريال اليمني من أحد أسواق سعر الصرف الأجنبي وعرضه (بيعه) في أسواق سعر الصرف الأجنبي الأخرى يحقق ربحاً – من خلال عمليات تحويل للريال اليمني بطريقة متتابعة في أسواق سعر الصرف الأجنبي المختلفة، وعمليات التحويل هذه يقال : لها في بعض أدبيات الاقتصاد " بالمراجحة "، ومن الواضح أن من شأن عمليات " المراجحة " أن تجعل سعر الصرف (للريال اليمني) ذي عملية واحده في كل أسواق سعر الصرف الأجنبي .

ولهذا النوع من أنواع سعر الصرف إيجابيات تتمثل في الإسراع في قيام التبادل الدولي، ووضع تسهيلات للمبادلات التجارية بمنحها المحافظة على استقرارها ناهيك عن – المضاربة في سوق الصرف الأجنبي من قبل الصيارفة والسماسرة – والمحافظة على سعر العملات عند الحدود المرضية لاستمرار العلاقات التجارية . . وأيضاً هذه النوع له من السلبيات التي تعمل على اختلال سعر صرف العملة، والمضاربة تكوّن ما يعرف بسعر صرف جديد تتبناه، وتكوين سعر صرف السوق السوداء، مما ينعكس على أسعار المبادلات التجارية الدولية .

أسئلة التقويم الذاتي:

1. اشرح ـ مفهوم ومحددات سعر الصرف .
2. تناول سعر الصرف في ظل نظام أسعار الصرف الثابتة .
3. تكلم عن سعر الصرف في ظل نظام العملات الورقية.
4. وضح سعر الصرف في ظل نظام الرقابة على سعر الصرف .
5. بين سعر الصرف التوازني .
6. حدد الفرق بين سعر الصرف الحاضر وسعر الصرف الآجل.

?

الأسئلة الموضوعية

سؤال الاختيارات:

ضع دائرة حول الحرف المقابل للإجابة الصحيحة:

1. يقصد بسعر الصرف أنه عبارة عن:

أ ـ سعر عملة بأخرى .

ب ـ سعر عملة بوحدات من عملة أخرى .

ج ـ سعر الريال اليمني مقابل الريال السعودي .

د ـ كل ما سبق .

2. سعر الصرف التوازني هو السعر الذي:

أ ـ يؤدي إلى تحقيق توازن ميزان المدفوعات .

ب ـ يؤدي إلى تحقيق توازن ميزان العمليات الجارية .

ج ـ يؤدي إلى تحقيق توازن ميزان العمليات الرأسمالية .

د ـ لا شيء مما سبق .



3. سعر الصرف الحاضر يعني:

أ ـ يختلف عن سعر الصرف الآجل .

ب ـ لا يختلف عن سعر الصرف الآجل .

ج ـ يساوي سعر الصرف الآجل .

د ـ لا شيء مما سبق .

4. مرونة سعر الصرف الأجنبي تكون عالية:

أ ـ كلما كان عرض البدائل الأجنبية للصادرات المحلية منخفضة .

ب ـ كلما كان عرض البدائل الأجنبية للصادرات المحلية عالية .

ج ـ كلما كان طلب البدائل الأجنبية للصادرات المحلية عالية .

د ـ لا شيء مما سبق .

سؤال الصواب والخطأ:

ضع علامة (✓) أمام العبارة الصحيحة، وعلامة (X) أمام العبارة الخاطئة:

1. الطلب على سعر الصرف الأجنبي هو طلب مستقل . (   )
2. سعر الصرف في ظل نظام العملات الورقية يؤدي إلى ارتفاع سعر الصرف (   )
3. ارتباط دولة ما بقاعدة الذهب تعني أن العلاقة بين عملاتها تتمتع بأسعار صرف ثابتة (   )
4. سعر الصرف في ظل نظام أسعار الصرف الثابتة يؤدي إلى كفالة الاستقرار والنماء للمعاملات التجارة الدولية . (   )
5. سعر الصرف في ظل نظام الرقابة على سعر الصرف يحقق التساوي بين الكمية المطلوبة والكمية المعروضة لعملة ما . (   )



3- الخلاصة :

عزيزي الدارس : استطعنا من خلال مفردات نظريات سعر الصرف أن ندرك لسعر الصرف مفهوماً يمكن أن يتحدد بناءً على التفاعل بين قوى الطلب وقوى العرض لعملة دولة ما، كما أن هناك محددات لسعر الصرف في سوق الصرف أجملناها في معظم بنود ميزان المدفوعات . كما أننا تطرقنا إلى سعر الصرف في ظل نظام أسعار الصرف الثابتة، وكان مؤداها تحديد وزن من الذهب لكل عملة . أيضاً تناولنا سعر الصرف في ظل نظام العملات الورقية وقلنا إن هذا النظام رهناً بتفاعل قوى الطلب وقوى العرض لسعر صرف العملة في سوق سعر الصرف الأجنبي .

عزيزي الدارس : وقد أدركنا سعر الصرف في ظل نظام الرقابة على الصرف والذي نعني به عدم ترك العنان للعملة المحلية بالارتفاع أو الانخفاض الشديدين وتدخل الدولة للمحافظة على سعر صرف عملتها المحلية، كما أدركنا أن سعر الصرف التوازني هو ذلك السعر الذي ناقشنا اعتبار حدوثه خلال فترة ثلاث سنوات تداركاً للتقلبات الاقتصادية (الموسمية، والدورية) بعيداً عن التوازن الذي قد يتحقق على حساب البطالة والتضخم . وأخيراً تطرقت إلى سعر الصرف الحاضر وسعر الصرف الآجل والفرق بينهما، واتضح أن سعر الصرف الحاضر لا يحتاج إلى سعر خصم مثل سعر الصرف الآجل .

4- لمحة مسبقة عن الوحدة الدراسية التالية :

عزيزي الدارس : تهتم نظريات توازن ميزان المدفوعات بدراسة أحوال الاختلال في ميزان المدفوعات ، والآثار التي تترتب على حدوث هذا الاختلال ، ودراسة الطريق الذي يسلكه الاقتصاد القومي في محاولة العودة بميزان المدفوعات إلى حالة التوازن وقدمت لنا النظريات الاقتصادية دراسات مختلفة لتفسير مرحلة العودة إلى التوازن هي : نظرية التوازن في إطار النظرية الكلاسيكية ، ونظرية التوازن في إطار النظرية الكنزية، ونظرية التوازن في ظل سعر الصرف المرن .

5ـ إجابة التدريبات :

التدريب 1:

الصيغة المقبولة علمياً للعلاقة بين التغيير في القوة الشرائية والتغير في أسعار الصرف تبادلها المفكر " كاسل " حيث تكون تلك العلاقة عندما نعرف سعر الصرف الذي كان يمثل التوازن في فترة سابقة حتى نستطيع حساب سعر الصرف الذي يمثل ذلك التوازن بعد ما اختلفت القوى الشرائية للعملتين (الريال اليمني، الريال السعودي)، فإذا افترضنا أن القوة الشرائية للعملتين قد تكافأت في تاريخ معين 1980م طبقا لسعر صرف معين ما علينا إلا اتخاذ ذلك السعر -أي القيمة الأساسية التي تصحح، بالإضافة إليها أسعار الصرف بما يتفق والتغير النسبي في القوى الشرائية للعملتين منذ ذلك الحين – ونعني بذلك الاعتماد على الأرقام القياسية للأسعار في قياس ذلك التغير النسبي فيما بين فترة عام 1980م وآخر 1990م .

وإذا كان سعر الصرف الذي يفترض في تحقيق التوازن في المعاملات التجارية بين دولة اليمن ودولة السعودية هو واحد ريال يساوي 90 هللة فلو اتخذنا ذلك قاعدة للحساب وتغيرت بعد ذلك القوة الشرائية الداخلية لكل من العملتين بارتفاع الرقم القياسي للأسعار في دولة اليمن من 100 إلى 200 وارتفاع الرقم القياسي للأسعار في دولة السعودية من 100 إلى 300 يتغير سعر الصرف الذي يمثل التوازن من واحد ريال يمني يساوي 90 هللة إلى واحد ريال سعودي يساوي

$$90 \times \frac{100}{100} \times \frac{200}{300} = 60 \text{ هللة}$$

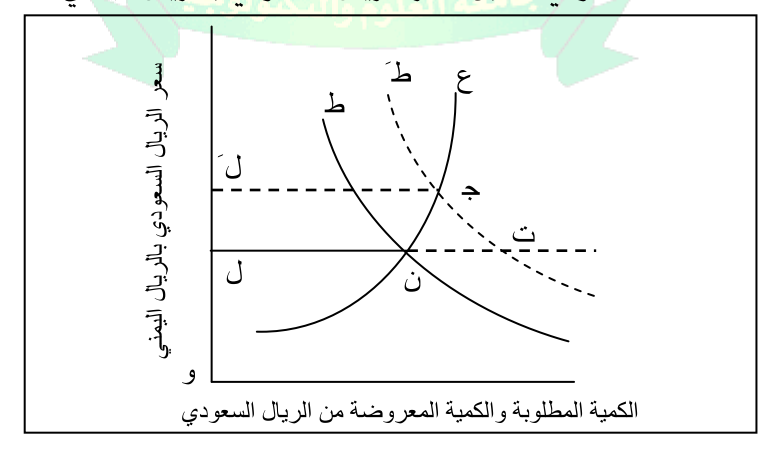
وبذلك أصبح الريال اليمني يساوي ستين هللة وهذا السعر هو سعر تكافؤ القوة الشرائية بعد ذلك التغيير النسبي الذي طرأ على الأسعار الداخلية في كل من دولة اليمن ودولة السعودية، ويتحدد عند ذلك السعر الذي يتحقق بمقتضاه التوازن في المعاملات التجارية بين دولة اليمن ودولة السعودية والذي يدور حوله سعر الصرف في الأسواق، والنظرية في منطوقها تضع الصيغة الآتية:

سعر التوازن الجديد للريال اليمني = سعر الصرف في فترة الأساس في الرقم القياسي للأسعار في فترة الأساس في دولة السعودية مقسوماً على الرقم القياسي للأسعار في فترة الأساس في دولة اليمن، أيضاً مضروباً في الرقم القياسي الحالي للأسعار في دولة اليمن مقسوماً على الرقم القياسي الحالي للأسعار في دولة السعودية .

التدريب2:

للمقارنة بين كيفية توازن الطلب والعرض على الصرف الأجنبي في ظل نظام الرقابة على الصرف بالتوازن في ظل نظام الذهب حيث نجد أنه في ظل نظام الرقابة على سعر الصرف تقوم الدولة بضغط حجم الطلب ليتعادل مع العرض عن طريق كبت بعض رغبات المستهلكين، في حين أنه في ظل نظام الذهب تواجه السلطات النقدية حالة زيادة الطلب من العملة الأجنبية على المعروض منها بطرح كمية من الذهب تصدر للخارج بمعرفة المستوردين مقابل الحصول على العملة الأجنبية بقيمة العجز، مما لا يؤدي إلى ضغط الطلب أو الحد من إشباع رغبات المستهلكين، ولتوضيح تلك المقارنة نستعين بالشكل رقم (5 – 2) الذي يوضح الكمية المطلوبة والكمية المعروضة من الريال السعودي مقابل سعر الريال السعودي بالريال اليمني .

شكل رقم (5 – 2) يوضح الكمية المطلوبة والكمية المعروضة من الريال السعودي مقابل سعر الريال السعودي بالريال اليمني



واضح من الرسم حالة التوازن الأصلية بين الطلب (ط) والعرض (ع) الخاصين بالريال السعودي تكون نقطة التوازن (ن) وسعر التعادل (و ل) عند تغير ظروف الطلب بالزيادة (ارتفاع دخول اليمنيين أو زيادة ميولهم للسلع لدولة السعودية) يصبح منحنى الطلب في الوضع (طَ) ويقع التوازن الجديد عند النقطة (ج) . وفقاً للتوازن في ظل نظام الرقابة على الصرف يرتفع سعر الريال السعودي ليصبح (و لَ) وهذا يحقق التساوي بين الكمية المطلوبة والكمية المعروضة منه (الريال السعودي) . ووفقاً لنظام قاعدة الذهب (إذا ما تجاهلنا نفقات النقل والتأمين) واتخذنا (و ل) كسعر تعادل فإن الكمية المطلوبة عندئذ تكون (ل ت) في حين أن الكمية المعروضة باقية عند (ل ن) (هنا تعترض السلطات النقدية لزيادة عرض الريال السعودي بالمقدار (ن ت) عرض (ببيع) الذهب للمستوردين الذين يقومون بتصديره (الريال السعودي) إلى دولة السعودية، ويستمر سعر الصرف ثابتاً عند (و ل) . أيضاً وفقاً لنظام الرقابة على الصرف تعمل السلطات النقدية اليمنية على تسوية الكمية المطلوبة من الريال السعودي بالكمية المعروضة منه عن طريق كبح جماح الطلب عليه إلى المستوى المعروض منه عند (و ل) فلا تصدر مثلاً تراخيص باستيراد سلع من دولة السعودية إلا في حالة قيمة المعروض من الريال السعودي وهي الكمية(ل ن) أما الكمية (ن ت) من الطلب فتشكل رغبات المستهلكين التي تكبتها إجراءات الحد من الاستيراد (السلطات النقدية اليمنية) .

التدريب3:

للإجابة نبدأ بالقول : إذا كان المقصود بالتوازن المستقر هو عند اختلاله يتم توليد قوة تدفعه إليه مرة أخرى فإن سوق سعر الصرف الأجنبي يدعونا إلى قراءة في مرونة كلا من منحنى الطلب ومنحنى العرض بالقرب من نقطة التوازن، فإذا وضعنا حركات رؤوس الأموال والتحويلات جانباً وركزنا فقط على الصادرات والواردات يمكن استنتاج ما يلي:

1. أن مرونة الطلب على النقد الأجنبي تكون عالية، كلما كانت مرونة الطلب المحلي على الواردات عالية، وكلما كانت مرونة العرض

المحلي لبدائل الواردات عالية، وكلما كانت مرونة العرض الأجنبي للواردات عالية، وكلما كانت مرونة الطلب الأجنبي على المنتجات الأجنبية عالية .

2. إن مرونة عرض سعر الصرف الأجنبي تكون عالية، كلما كانت مرونة عرض البدائل الأجنبية للصادات المحلية عالية، وكلما كانت مرونة عرض السلع القابلة للتصدير عالية، وكلما كانت مرونة الطلب المحلي على السلع التي يصدر فائض إنتاجها عالية، وإذا ما أسهبنا في بيان ذلك بافتراض أن المرونات السعرية للمعالم الاقتصادية كانت على النحو الأتي:

(ع 1) تمثل المرونة السعرية للعرض المحلي للصادرات .

(ع 2) تمثل المرونة السعرية للعرض الأجنبي للواردات .

(م) تمثل مرونة ميزان المدفوعات بالنسبة لسعر الصرف .

(ط 1) تمثل المرونة السعرية للطلب المحلي على الواردات .

(ط 2) تمثل المرونة السعرية للطلب الخارجي على الصادرات .

ومن هنا يمكن التعبير عن مرونة ميزان المدفوعات بالنسبة لسعر الصرف بدلالة المرونات السعرية الأربع السالف ذكرها على النحو الآتي:

$$\text{م} = \frac{\text{ط}2 - 1}{1 + \frac{\text{ط}2}{\text{ع}1}} + \frac{\text{ط}1\left(1 + \frac{1}{\text{ع}2}\right)}{1 + \frac{\text{ط}1}{\text{ع}2}}$$

فإذا كانت (ع 1) = (ع 2) (لا نهائية) فإن الشرط لاستقرار ميزان المدفوعات يكون (ط 1 + ط 2) > 1 (وهذا هو شرط المفكر " مارشال ليرنر ") ومعناه أنه إذا كانت المرونة السعرية للعرض المحلي للصادرات، والمرونة السعرية للعرض الأجنبي للواردات لا نهائية فالشرط لاستقرار توازن ميزان المدفوعات هو أن يكون مجموع المرونات السعرية للطلب المحلي على الواردات والمرونات السعرية

للطلب الخارجي على الصادرات أكبر من الواحد ويعزى هذا إلى كون (ع 1) = (ع 2) = لا نهائية وهذا يعني أن :

(م) = (ط 2) − 1 + (ط 1) = (ط 1) + (ط 2) − 1

وبما أن (ط 1 + ط 2) > 1 (كما أسلفنا) فإن هذا يعني أن (م) > صفر بعبارة أخرى أن تخفيض سعر الصرف يؤدي إلى تغير موجب في ميزان المدفوعات − أي يؤدي إلى زيادة حصيلة الصادرات ونقص المدفوعات للواردات .

مجمل القول: يتضح أن التوازن في سوق سعر الصرف الأجنبي توازن مستقر إذا ما حيدّنا حركات رؤوس الأموال والتحويلات واعتمدنا في تحليلنا على الصادرات والواردات (نظرية القوة الشرائية).

إجابة الأسئلة الموضوعية:

- إجابة سؤال الاختيارات :

رقم السؤال	1	2	3	4
الإجابة	د	أ	أ	ب

- إجابة سؤال الصواب والخطأ :

رقم السؤال	الإجابة	التعليل
1	X	مشتق .
2	X	انخفاض .
3	/	
4	/	
5	X	لا يحقق .

6ـ مسرد المصطلحات

1. نقطة دخول الذهب (Gold Import Point) :- عند ارتفاع سعر الصرف إلى أكثر ما هو محدد بقيمته من الذهب لعملة ما يتدفق الذهب إلى داخل الدولة .
2. نقطة خروج الذهب (Gold Export Point) :- عند انخفاض سعر الصرف إلى أقل مما هو محدد بقيمته من الذهب لعملة ما يتدفق الذهب إلى خارج الدولة .
3. تعويم (Floating) :- هو سعر صرف أي عملة لدولة ما عن طريق قوى الطلب وقوى العرض .
4. الاختلال العارض (Accidental Disorder) :- هو الناشئ عن عوامل غير منتظمة من ميزان المدفوعات .
5. الاختلال الموسمي (Seasonal Disorder) :- هو الناشئ عن التغيرات في متحصلات ومدفوعات ميزان المدفوعات .
6. الاختلال الدوري (Cyclical Disorder) :- هو الناشئ عن التعرض لموجات الرواج والكساد لميزان المدفوعات .
7. الاختلال الهيكلي (Structural Disorder) :-هو الناشئ عن التغير في حجم التبادل التجاري في ميزان المدفوعات .

7. هوامش الوحدة :

1. د . السيد عبد العزيز، **الدخل القومي والتجارية الخارجية**، مطبعة المدني، القاهرة، 1980م .
2. د . أحمد جامع، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، دار النهضة العربية، القاهرة، 1975م .
3. د . جودة عبد الخالق، **الاقتصاد الدولي**، مكتبة نهضة الشرق، القاهرة، 1996م .
4. د . عادل أحمد حشيش، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1982م .
5. د . عبد الرحمن يسري أحمد، **مقدمة في الاقتصاد الدولي**، دار الجامعات المصرية، الإسكندرية، 1979م .
6. د . على حافظ منصور، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، مكتبة القاهرة الحديثة، القاهرة، 1947م .
7. د . فؤاد هاشم عوض، **التجارة الخارجية والدخل القومي**، دار النهضة العربية، القاهرة، 1969م .
8. د . كامل عبد المقسوط بكري، **اقتصاديات التجارية الخارجية**، دار الجامعات للنشر، الإسكندرية، 1976م .
9. د . كامل عبد المقسوط بكري، **الاقتصاد الدولي**، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 1985م .
10. د . محمد إبراهيم غزلان، **موجز في العلاقات الاقتصادية الدولية**، دار الجامعات المصرية، الإسكندرية، 1978م .
11. د . وجدي محمود حسين، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، دار الجامعات المصرية، الإسكندرية، 1998م .
12. د . محمد خليل برعي، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، مكتبة القاهرة الحديثة، القاهرة، 1974م .
13. د . محمد زكي الميسري، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، دار النهضة العربية، القاهرة، 1981م .
14. د . محمد زكي شافعي، **مقدمة في النقود والبنوك**، دار النهضة العربية، القاهرة، 1977م.
15. د . محمد زكي شافعي، **مقدمة في العلاقات الاقتصادية الدولية**، دار النهضة العربية، القاهرة، 1973م .

16. د . محمد لبيب شقير، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1952م .
17. د . فؤاد مرسي، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، دار الطالب، الإسكندرية، 1955م .
18. د . فايز الحبيب، **الدخل القومي والتجارية الخارجية**، مطبعة المدني، القاهرة، 1980م .



6

الوحدة السادسة

نظريات توازن ميزان المدفوعات


UNIVERSITY OF SCIENCE & TECHNOLOGY
١٤١٤هـ
١٩٩٤م
وقل رب زدني علماً
جامعة العلوم والتكنولوجيا

محتويات الوحدة

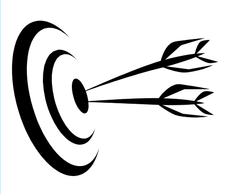
1- المقدمة:

1.1.التمهيد:

عزيزي الدارس : إن توازن ميزان المدفوعات واختلاله، قد جاءت نتيجة أسباب مختلفة، غير أن هناك نظريات لتوازنه قد تناولتها نظريات مختلفة لكُتاب اقتصاديين مختلفين لكن أهمها نظرية التوازن في إطار النظرية الكلاسيكية، ونظرية التوازن في إطار النظرية الكنزية، ونظرية التوازن في إطار سعر الصرف المرن .

عزيزي الدارس : وكل هذه النظريات قد اهتمت قديماً وحديثاً بدراسة الاختلالات (فائض وعجز) في ميزان المدفوعات، كما اهتمت بالآثار الناتج عن هذه الاختلالات، وكيفية العودة إلى التوازن مرة أخرى. والوحدة من خلال مفرداتها تساعد على معرفة أحوال ميزان المدفوعات واستقراره، هذا وقد تضمنت الوحدة مجموعة من التدريبات والأسئلة التقويمية الهدف منها (كسابقتها) المساعدة على استكمال دراسة الأقسام لهذه الوحدة من مقرر مادة التجارة الدولية التي بين أيدينا.

1 -2. أهداف الوحدة:



عزيزي الدارس : يتوقع منك بعد دراسة هذه الوحدة أن تكون قادراً على أن:

1. تحديد أسباب اختلال ميزان المدفوعات .
2. تبين معالجة الاختلالات في إطار النظرية الكلاسيكية .
3. تبين معالجة الاختلالات في إطار النظرية الكنزية .
4. تبين معالجة الاختلالات في إطار سعر الصرف المرن .

1 -3 أقسام الوحدة ومكوناتها.

عزيزي الدارس : لهذه الوحدة " خمسة " أقسام هي على النحو الآتي:-

1. أسباب اختلال ميزان المدفوعات .
2. نظرية التوازن في إطار النظرية الكلاسيكية .
3. نظرية التوازن في إطار النظرية الكنزية .
4. نظرية التوازن في إطار سعر الصرف المرن .
5. أسئلة التقويم الذاتي .

1 -4 قراءات مساعدة:



عزيزي الدارس: هناك مراجع تعين وتساعد على فهم واستيعاب الأقسام " الخمسة " لهذه الوحدة:

1. د. أحمد عبد الرحمن يسري ، الاقتصاد الدولي ، مكتبة النهضة، القاهرة، 1987م.
2. د . فؤاد مرسي ، العلاقات الاقتصادية الدولية ، دار الطالب ، الإسكندرية ، 1955م.
3. د . محمد خليل برعي ، العلاقات الاقتصادية الدولية ، مكتبية القاهرة ، القاهرة ، 1974م.
4. د. جودة عبد الخالق ، محاضرات في الاقتصاد الدولي، دار النهضة العربية، القاهرة، 2007م.
5. د. برعي ، د. منصور ، العلاقات الاقتصادية الدولية ، مكتبة القاهرة الحديثة القاهرة، 1997م.
6. د . وجيه شندي ، المدفوعات الدولية وأزمة النقد العالمي ، دار النهضة العربيا القاهرة ، 1975م.
7. د. حافظ عمر زهير ، مبادئ الاقتصاد الدولي المعاصر ، شركة المدينة المنو السعودية، 1995م.
8. د. محمد زكي شافعي ، مقدمة في العلاقات الاقتصادية الدولية ، دار النهضة العربية، القاهرة، 1997م.
9. د . أحمد الرفيق ، التجارة الدولية ، محاضرات (غير منشورة) ، جامعة العلوم والتكنولوجيا، صنعاء ، 2005م .

1 -5. وسائط مساندة:



عزيزي الدارس :-يمكن الاستعانة بما يلي:-

1. الأقراص المدمجة CD في التطور التاريخي للتجارة الدولية مثل المكتبة الشاملة ومواقع الإنترنت ، وبالأخص ما استجد في واقعنا المعاصر .
2. موقع الجامعة (جامعة العلوم والتكنولوجيا) عمادة التعليم المفتوح والتعليم عن بعد، حيث يمكننا الاستفادة من وجود هذه الوحدة على نظام L.M.S للجامعة وما سيرد على هذا الموقع من تعيينات وتكاليف ضمن هذه الوحدة .

1 -6. ما تحتاج إليه في دارسة الوحدة .



عزيزي الدارس :-للاستفادة من هذه الوحدة نحتاج إلى أن يكون لدينا الإمكانيات والأدوات اللازمة للإجابة عن الأسئلة التقويمية الذاتية والتدريبات الموجودة في هذه الوحدة مثل:-

- العودة إلى بعض المراجع والدوريات المتخصصة .
- استيعاب وفهم الأفكار والموضوعات التي تضمنتها الوحدة .

2- نظريات توازن ميزان المدفوعات

2-1 أسباب اختلال ميزان المدفوعات :-

عزيزي الدارس : تتمثل أسباب اختلال ميزان المدفوعات فيما يلي :-

أولاً: طبيعة البنيان الاقتصادي فهو في الدول النامية يعاني بدرجة عالية من الجمود وعدم القدرة على مواكبة الظروف المتغيرة، لاسيما تحول الطلب عن السلع التي تنتجها الدول النامية ولا تستطيع في الوقت نفسه التغيير لنمط هذا الإنتاج، وبالتالي يترتب على ذلك عدم مقدرتها في تصريف هذه السلع (الصادرات) أي ظهور عجز في ميزان مدفوعاتها، بينما طبيعة البنيان الاقتصادي للدول المتقدمة يتميز بدرجة عالية من التغيير ومواكبة الظروف المتغيرة، لاسيما تحول الطلب عن السلع التي تنتجها الدول المتقدمة وتستطيع في الوقت نفسه التغيير لنمط هذا الإنتاج، وبالتالي يترتب على ذلك مقدرتها في تصريف هذه السلع (الصادرات) أي ظهور فائض في ميزان مدفوعاتها .

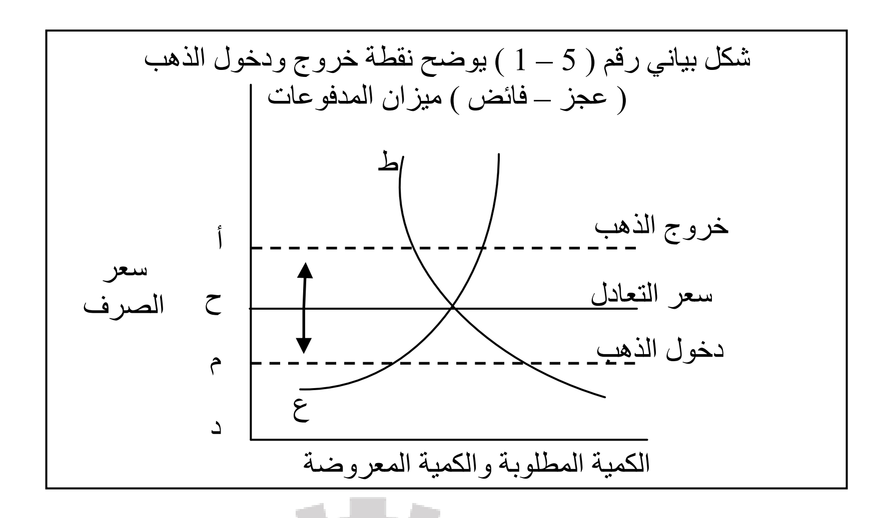
ثانياً: مقتضيات عملية التنمية الاقتصادية التي هي في الدول النامية توحي بأن تزايد الواردات بمعدل أكبر من معدل زيادة الدخل في هذه الدول . ويتم التعبير عنها بأن المرونة الدخلية للطلب على الواردات أكبر من الواحد الصحيح فمثلاً : إذا ما ارتفع الدخل القومي الإجمالي من 1000 مليون ريال إلى 1500 مليون ريال، ونتج عن ذلك ارتفاع الواردات من 200 مليون ريال إلى 450 مليون ريال، فإن التغير في الدخل القومي الإجمالي يكون مقداره 500 مليون ريال (1500 – 1000)، والتغير في الواردات يكون مقداره 250 مليون ريال (450 – 200)، ولأن تعريف المرونة الدخلية للطلب على الواردات تعني نسبة التغير في الواردات منسوبة إلى نسبة التغير في الدخل القومي الإجمالي، وعليه فإن قيمة المرونة الدخلية هنا تساوي

$$\text{م د} = \frac{250}{200} \div \frac{1500}{500} = \frac{200}{250} \times \frac{500}{1500} = 3.5$$

معنى ذلك أن الزيادة في الواردات تسبق الزيادة في الدخل في الدول النامية، (وضعف هذه المرونة يُعزى إلى ضعف المرونة الدخلية للطلب على الواردات في الدول المتقدمةالتي هي المستورد الأكبر لصادرات الدول النامية) – أي أن الزيادة في

الواردات تسبق الزيادة في الدخل في الدول النامية . ومن ناحية صادرات هذه الدول لا تزيد بمعدل متناسب مع معدل زيادة الواردات، فالواقع يوحي بتزايد الصادرات ولكن بمعدل متناقص، ويرجع هذا إلى ضعف مرونة الجهاز الإنتاجي فيها وما يترتب عليه من ضعف مرونة عرض صادراتها . وبالنسبة لمقتضيات عملية التنمية الاقتصادية في الدول المتقدمة توحي بأن تناقص الواردات بمعدل أصغر من معدل زيادة الدخل في هذه الدول . ويتم التعبير عنها بأن المرونة الدخلية للطلب على الواردات أصغر من الواحد الصحيح (وضعف هذه المرونة يُعزى إلى ضعف المرونة الدخلية للطلب على الواردات في الدول المتقدمة التي هي المستورد الأكبر لصادرات الدول النامية) – أي أن الزيادة في الواردات لا تسبق الزيادة في الدخل في الدول المتقدمة . ومن ناحية صادرات هذه الدول تزيد بمعدل متناسب مع معدل زيادة الواردات، وهذا يرجع إلى قوة مرونة الجهاز الإنتاجي فيها، وما يترتب عليه من قوة مرونة عرض صادراتها .

ثالثاً: سعر الصرف غير المناسب لقد أدركنا أن سعر الصرف يعتبر كأي ثمن من الأثمان بحيث إذا اختلف مستواه عن المستوى التوازني فلن يحقق التوازن في سوق الصرف المعني . فإذا تم تثبيت سعر صرف عند مستوى يقل عن مستواه التوازني فعادة ما يترتب على ذلك عجز في ميزان المدفوعات، وهذا يعني أن مستوى أسعار السلع والخدمات الأجنبية مقومة بالعملة المحلية منخفضة بمقارنة أسعار السلع والخدمات المحلية، والنتيجة أن طلب المقيمين على السلع والخدمات الأجنبية يكون أكبر من طلب الأجانب على السلع والخدمات المحلية، والعكس بالعكس إذا ما ثبت سعر الصرف عند مستوى يفوق مستواه التوازني حيث يترتب في الغالب فائض في ميزان المدفوعات، فإذا رجعنا إلى الرسم البياني رقم (1 – 5) في الوحدة الخامسة، يمكننا الاستعانة به – كما أسلفنا – بنقله لتوضيح (عجز – فائض) ميزان المدفوعات .



رابعاً: عوامل لا يمكن توقعها ولا التنبؤ بها ولا يمكن دفعها مثل الكوارث التي تصيب المحاصيل الزراعية الرئيسة في الدول التي تعتمد على هذه المحاصيل في صادراتها، أيضاً التغيرات المفاجأة في أذواق المستهلكين محلياً وخارجياً بالنسبة للسلع التي تؤدي الأذواق فيها دوراً كبيراً مما قد يؤدي إلى زيادة أو نقص الواردات أو نقص أو زيادة الصادرات منها . كما أن هنالك الاختراعات العلمية التي قد تؤثر في تبادل السلع بين الدولتين (بديل صناعي لسلعة معينة تؤدي دوراً كبيراً في الصادرات) . . وهنا التدهور المفاجأ في نسب التبادل الدولي نتيجة ارتفاع أو انخفاض أسعار الواردات أو انخفاض / ارتفاع أسعار الصادرات أو كليهما معاً، وهناك تغير الظروف والعوامل السياسية كأن تفرض سياسة حصار اقتصادي على دولة ما لأسباب سياسية كذلك حدوث اضطرابات سياسية لدول تمثل أسواقاً خارجية هامة لصادرات دول أخرى .

خامساً: عوامل يمكن التنبؤ بها وتفاديها وهذه العوامل تستطيع الحكومة التدخل لكبحها عن طريق السياسة النقدية (سعر الخصم، الاحتياطي القانوني، السوق المفتوحة) والسياسة المالية (الإنفاق الحكومي، الضرائب) وهاتان السياستان بأدواتهما (نقدية ومالية) تستطيع الحكومة التأثير على التضخم، أو الانكماش . . إلخ بهما .

2-2 نظرية التوازن في إطار النظرية الكلاسيكية :-

عزيزي الدارس :-يمكننا معرفة توازن ميزان المدفوعات في إطار هذه النظرية الكلاسيكية (التقليدية) عن طريق المحاور الآتية :-

أ) نص النظرية الكلاسيكية : تتأثر حالة (فائض، عجز) ميزان المدفوعات على الأسعار في الداخل وفي الخارج، أيضاً على النفقات في الداخل أو في الخارج .

ب) تحليل النظرية الكلاسيكية : تقوم على أساس قاعدة الذهب – التي أسلفناها، بالإضافة إلى سريان مفعول نظرية كمية النقود .

ج) نظرية كمية النقود : يمكن التعبير عنها بالمعادلة ($p\ q = m\ L$) حيث إن (L) حجم المعاملات (" ثابت " نظراً لافتراض وجود التشغيل الكامل للموارد)، (m) المستوى العام للأسعار، (q) سرعة تداول النقود (" ثابت " نظراً لثبات عدد المرات التي تتداول فيها وحدة النقود خلال فترة معينة)، (p) كمية النقود المتداولة . يتضح من المعادلة أن المتغيران هما المستوى العام للأسعار (m) وكمية النقود المتداولة (p) ،

والمعادلة أيضاً تتضمن وجود علاقة طردية بين المستوى العام للأسعار (m) وكمية النقود المتداولة (p) أي أن الزيادة (أو النقص) في كمية النقود المتداولة (p) يصاحبها الزيادة (أو النقص) بنفس النسبة في المستوى العام للأسعار (m) وعليه فالنظرية الكلاسيكية تفصح عن كيفية التوازن لميزان المدفوعات فمثلاً : إذا حدث فائض في ميزان المدفوعات لدولة اليمن فإن هذا الفائض يُسوى بدخول الذهب من دولة اليمن إلى الاقتصاد القومي . وطبقاً للعلاقة بين رصيد الذهب وكمية النقود تزداد كمية النقود تلقائياً، وطبقاً لمعادلة الكمية يترتب على ازدياد كمية النقود ارتفاع المستوى العام للأسعار بنفس النسبة، هذا هو ما يحدث في ميزان المدفوعات اليمني، وهناك تطورات مُناظرة في ميزان المدفوعات السعودي، فبالنسبة لدولة السعودية يكون هناك عجز في ميزان المدفوعات لدولة السعودية هذا العجز يُسوى، طبقاً لقاعدة الذهب بخروج الذهب فتقل كمية النقود المتداولة في دولة السعودية تبعاً لذلك، ويؤدي نقص كمية النقود إلى انخفاض الأسعار في دولة السعودية، وارتفاع الأسعار في دولة اليمن يؤدي إلى تمدد الواردات (سلعة التمر) وانكماش الصادرات (سلعة الموز)، وانخفاض الأسعار في دولة السعودية يؤدي إلى نفس النتيجة . ويكون الأثر النهائي هو أن تزداد واردات دولة اليمن صاحبة الفائض ويقل صادراتها (سلعة الموز)، وتزداد صادرات (سلعة التمر) لدولة السعودية وتقل واردات (سلعة الموز) لدولة السعودية إلى أن يتحقق التوازن في موازين مدفوعات كل من دولة اليمن ودولة السعودية، ويمكن أن تتبع القوى التي تنطلق نتيجة لوجود

عجز في ميزان مدفوعات دولة اليمن . فهذا العجز يُسوى بخروج الذهب من دولة اليمن ويترتب على خروج الذهب انخفاض كمية النقود المتداولة، وانخفاض كمية النقود المتداولة يترتب عليه بناءً على معادلة الكمية انخفاض المستوى العام للأسعار بنفس النسبة ويحدث العكس تماماً في دولة السعودية حيث " نقطة " البداية هي فائض في ميزان المدفوعات لدولة السعودية ويكون الأثر النهائي هو أن تزداد صادرات (سلعة الموز) لدولة اليمن وتقل واردات(سلعة التمر) لدولة اليمن، أيضاً أن تقل صادرات (سلعة التمر) لدولة السعودية وتزداد واردات(سلعة الموز) لدولة السعودية حتى يتحقق التوازن في موازين مدفوعات كل من دولة السعودية ودولة اليمن .

3-2 - نظرية التوازن في إطار النظرية الكنزية :

عزيزي الدارس : يمكننا معرفة توازن ميزان المدفوعات في إطار هذه النظرية الكنزية عن طريق المحاور الآتية:-

أ) نص النظرية الكنزية : تتأثر حالة (فائض، عجز) ميزان المدفوعات على مستوى الإنتاج، ومستوى التشغيل .

ب) تحليل النظرية الكنزية : تقوم على أساس أن الدخل القومي يمكن أن يستقر عند مستوى دون التشغيل الكامل للموارد، وأن الأسعار دائمة الارتفاع ولا مجال لانخفاضها.

ج) آلية النظرية الكنزية : في حالة حدوث فائض في ميزان المدفوعات اليمني معنى ذلك أن هناك زيادة في الإنفاق على السلع والخدمات التي تنتجها دولة اليمن بحيث يترتب على الزيادة الأولية من الإنفاق الناتج عن فائض ميزان المدفوعات سلسلة من الزيادات المتتالية في الإنفاق والدخل حيث ينتج عنها زيادة الدخل القومي الإجمالي بصورة مضاعفة وهذا هو أثر مضاعف الإنفاق الذي يعني نسبة التغير (بالزيادة أو النقصان) في الإنفاق إلى التغير (بالزيادة أو النقصان) في الدخل التي كونها فإذا كان الإنفاق (C) والدخل (Y) والتغير في الإنفاق (Δ C) والتغير في الدخل (Y) فإن (Y Δ)

الميل الحدي للإنفاق = $\frac{\Delta C}{\Delta Y}$ ، هذه الزيادة في الإنفاق تعني زيادة دخل بعض
الفئات الذين ينتجون السلع والخدمات التي يزداد الإنفاق عليها . وطبقاً " للميل الحدي للاستيراد " تزداد الواردات في ميزان مدفوعات دولة اليمن

نتيجة ذلك، ويحدث العكس تماماً في ميزان مدفوعات دولة السعودية .
إذاً يعني عجز ميزان مدفوعاتها انخفاض الإنفاق، وبالتالي انخفاض الدخل، وانخفاض الواردات في ميزان مدفوعات دولة السعودية، وزيادة واردات ميزان مدفوعات دولة اليمن (دولة الفائض)، وانخفاض واردات ميزان مدفوعات دولة السعودية (دولة العجز)، وهذا يعني الاتجاه نحو القضاء على اختلال ميزان المدفوعات (اليمني ، والسعودي) .

وعلى العكس إذا حدث عجز في ميزان مدفوعات دولة اليمن فمعنى ذلك – وبناءً على ما سبق بيانه – انخفاض الإنفاق على السلع والخدمات التي تنتجها دولة اليمن، هذا الانخفاض في الإنفاق يعني انخفاض الدخل، وطبقاً " للميل الحدي للاستيراد " تقل الواردات في ميزان مدفوعات دولة اليمن نتيجة ذلك، وتحدث تغيرات مقابلة وفي الاتجاه العكسي في ميزان مدفوعات دولة السعودية . وطبقاً للنظرية الكنزية تؤدي العلاقة بين تغيرات الإنفاق، وتغيرات الدخل دوراً مركزياً في تشكيل آلية التوازن لميزان المدفوعات فقد اتضح لنا – مما أسلفنا – أن همزة الوصل بين تغيرات الإنفاق، وتغيرات الدخل هي قيمة " مضاعف التجارة الدولية " الذي يتوقف على معامل البنيان الاقتصادي ولمعرفة قيمة مضاعف التجارة الدولية نورد مثلاً لزيادة الصادرات بارتفاعها في اليمن في عام 2012م بمقدار (100 ألف ريال)، فإن هذه الزيادة الأولية يترتب عليها زيادات تابعة، فالمنتجون والمصدرون الذين يحصلون على قيمة تلك الزيادة في الصادرات يقومون بإنفاق جانب منها على السلع والخدمات، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة دخول منتجيها، وهكذا تتولد الزيادات المتتابعة في الدخل نتيجة للزيادة الأولية في قيمة الصادرات، بحيث تبلغ الزيادات المتتابعة في الدخول بما يجاوز الزيادة الأصلية في الصادرات – فزيادة (100 ألف ريال) في قيمة الصادرات يمكن أن تسفر عن زيادة كلية في الدخل القومي الإجمالي بمقدار (3000 ألف ريال) – وعندها نقول أن مضاعف التجارة الدولية يساوي (3)، فإن بلغت الزيادة الكلية في الدخل القومي الإجمالي (600 ألف ريال) يتضح لنا أن مضاعف التجارة الدولية مقداره (6) أي أن مضاعف التجارة الدولية يساوي الزيادة الكلية في الدخل القومي الإجمالي مقسوماً على الزيادة الأصلية في الصادرات أي أن :-

$$م = \frac{600}{100} = 6 .$$

ومفعول المضاعف يحتاج إلى استمرار للزيادة في الصادرات لعدة أعوام متتالية، أما إذا حدثت الزيادة في الصادرات في إحدى السنوات بصفة طارئة ثم انخفضت قيمة

الصادرات إلى مستواها الأصلي في العام التالي، فإن الزيادة المتتابعة سرعان ما تتوقف ليعود الدخل القومي الإجمالي إلى مستواها الأصلي – أي أنه لا يحتفظ بالمستوى الذي يحدده مضاعف التجارة الدولية .. وهكذا يتوقف دور المضاعف في التوازن في إطار النظرية الكنزية " بتناسبه طردياً مع الميل الحدي للاستهلاك "، " ويتناسب عكسياً مع الميل الحدي للاستيراد " . لذلك " كلما كان الميل الحدي للاستهلاك مرتفعاً كان الميل الحدي للاستيراد منخفضاً "، " وكلما كان الميل الحدي للاستيراد منخفض كان المضاعف مرتفعاً "، وبالتالي كلما ترتب على الفائض في ميزان المدفوعات (اليمني) زيادة كبيرة في الدخل ومن ناحية أخرى " كلما ارتفع الميل الحدي للاستيراد " أدى ذلك إلى زيادة الواردات، نتيجة لزيادة الدخل، وبالتالي القضاء على الفائض وعليه يتضح أن " الميل الحدي للاستيراد " يؤدي دورين متناقضين في آلية توازن ميزان المدفوعات (بناءً على النظرية الكنزية)، حيث تفصح أنه كلما كان " الميل الحدي للاستيراد " مرتفعاً (مع افتراض ثبات العوامل الأخرى) خفض من قيمة " مضاعف التجارة الدولية "، وبالتالي كلما قلل من الزيادة في الدخل المترتب على زيادة الإنفاق، ومن جهة أخرى كلماكان" الميل الحدي للاستيراد " مرتفعاً (مع افتراض ثبات العوامل الأخرى) زاد من أثر ارتفاع الدخل على ارتفاع الواردات، وبناءً على ذلك فمن المتصور وجود قيمة مثلى " للميل الحدي للاستيراد " توازن بين اعتبارات رفع قيمة ذلك " المضاعف " من ناحية، ورفع فعالية تغير الدخل بالنسبة لتغير الواردات من ناحية أخرى .

تدريب (1)

وضح – عزيزي الدارس – التباين بين نظرية التوازن في إطار النظرية الكلاسيكية ونظرية التوازن في إطار النظرية الكنزية .

2-4 نظرية التوازن في إطار سعر الصرف المرن :

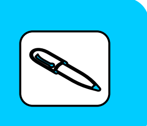
عزيزي الدارس : بدأ العالم يعرف ما يسمى بتعويم العملات الذي يقصد به ترك سعر صرف العملة يتحدد طبقاً لظروف الطلب والعرض، فإذا زاد الطلب على الريال اليمني (مع افتراض ثبات العوامل الأخرى) يرتفع سعر الصرف للريال اليمني، والعكس يحدث إذا ما قل الطلب على الريال اليمني . ومما يجدر ذكره أن نلاحظ أن تعويم العملة لا يعني ترك قيمتها رهناً بقوى الطلب وقوى العرض كلية فالسلطات النقدية اليمنية – على سبيل المثال – غالباً ما تتدخل لدرء خطر " المضاربة "، والمحافظة على درجة من الاستقرار مع المرونة في سعر صرف العملة (



سعر الريال اليمني)، لذلك نسمي سعر الصرف في هذه الحالة سعر الصرف المرن، وإذا كان – ما أسلفناه – هو نص وتحليل نظرية التوازن في إطار سعر الصرف المرن فآلية التوازن تتمثل في القوى التي تنشأ في سوق سعر الصرف الأجنبي، وتؤدي إلى تغيير سعر الصرف طبقاً لمقتضى الحال، فإذا حدث فائض في ميزان المدفوعات اليمني فإن هذا الفائض معناه أن الطلب على الريال اليمني عند سعر الصرف السائد أكبر من عرض الريال اليمني . وهذا الطلب الزائد على الريال اليمني يؤدي إلى رفع سعره ونتيجة لرفع سعره (بافتراض باقي العوامل الأخرى على حالها) ترتفع أسعار صادرات دولة اليمن مقومةً بالريال السعودي وتنخفض أسعار واردات دولة اليمن مقومة بالريال اليمني، وعلى فرض أن مجموع المرونات السعرية للطلب الخارجي على صادرات دولة اليمن والمرونات السعرية للطلب الداخلي على واردات دولة اليمن أكبر من الواحد فإن ارتفاع سعر الريال اليمني (صاحبة الفائض في ميزان المدفوعات) من شأنه أن يزيد من واردات دولة السعودية ويخفض من صادرات دولة اليمن بحيث يتجه ميزان المدفوعات اليمني نحو التوازن .

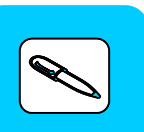
وقس على ذلك إذا كان ميزان مدفوعات دولة اليمن يعاني من عجز معناه أن الطلب على الريال اليمني عند سعر الصرف السائد أصغر من عرض الريال اليمني . وهذا الطلب الزائد على الريال اليمني يؤدي إلى انخفاض سعره ونتيجة لانخفاض سعره (بافتراض باقي العوامل الأخرى على حالها) تنخفض أسعار صادرات دولة اليمن مقومةً بالريال السعودي وترتفع أسعار واردات دولة اليمن مقومة بالريال اليمني، وعلى فرض أن مجموع المرونات السعرية للطلب الخارجي على صادرات دولة اليمن والمرونات السعرية للطلب الداخلي على واردات دولة اليمن أصغر من الواحد فإن انخفاض سعر الريال اليمني (صاحبة العجز في ميزان المدفوعات) من شأنه أن يزيد من صادرات دولة السعودية ويخفض من واردات دولة اليمن بحيث يتجه ميزان المدفوعات اليمني نحو التوازن . ولا بد أنك لاحظت أن نظرية التوازن في إطار سعر الصرف المرن قد اعتمدت على فرض آلية التوازن المستقر في سعر الصرف الأجنبي الذي إذا اختل تولد عن اختلاله مجموعة من القوى ذات الفعالية التي تدفع السوق مرة أخرى في اتجاه التوازن في أقصر وقت ممكن، وبأقل درجة من تغير سعر الصرف وهذا – كما أسلفنا – يتطلب توفير درجات عالية من المرونة السعرية للصادرات والواردات (اليمنية والسعودية) سواءً بالنسبة للطلب أو العرض عليها قد يستحيل تحقيقها بالنسبة لميزاني مدفوعات دولة اليمن ودولة السعودية بصورة خاصة وموازين مدفوعات الدول النامية بصورة عامة .

تدريب (2)



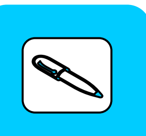
تكلم - عزيزي الدارس - عن دور مضاعف التجارة الدولية في آلية توازن ميزان المدفوعات .

تدريب (3)



افترض - عزيزي الدارس - أن الميل الحدي للاستهلاك يساوي (0.8) وأن الميل الحدي للاستيراد يساوي (0.2) أحسب قيمة مضاعف التجارة الدولية وأثره في ميزان المدفوعات.

تدريب (4)



ناقش - عزيزي الدارس - توازن ميزان مدفوعات الدول النامية من خلال نظريات التوازن في إطار نظريات التوازن لكل من (النظرية الكلاسيكية، والنظرية الكنزية، ونظرية سعر الصرف المرن).

أسئلة التقويم الذاتي:



1. اشرح أسباب اختلال ميزان المدفوعات .
2. تناول نظرية التوازن في إطار النظرية الكلاسيكية.
3. تكلم نظرية التوازن في إطار النظرية الكنزية وضح نظرية التوازن في إطار سعر الصرف المرن .

الأسئلة الموضوعية

سؤال الاختيارات:

ضع دائرة حول الحرف المقابل للإجابة الصحيحة :-

1. من أسباب اختلال ميزان المدفوعات التدهور المفاجئ في نسب التبادل الدولي نتيجة :-

أ ـ ارتفاع أسعار الواردات .

ب ـ ارتفاع أسعار الصادرات .

ج ـ ارتفاع أو انخفاض أسعار الصادرات والواردات .

د ـ كل ما سبق .

2. من العوامل التي يمكن التنبؤ بها لاختلال ميزان المدفوعات :-

أ ـ زيادة أو نقص الواردات .

ب ـ زيادة أو نقص الصادرات .

ج ـ كلاهما .

د ـ لا شيء مما سبق .



3. توازن ميزان المدفوعات في النظرية الكنزية يعتمد على :-

أ ـ الميل الحدي للاستيراد .

ب ـ مضاعف التجارة الدولية .

ج ـ كلاهما .

د ـ لا شيء مما سبق .

4. مضاعف التجارة الدولية هو :-

أ ـ الميل الحدي للادخار .

ب ـ الميل الحدي للاستيراد .

ج ـ مقلوب مجموع الميلين (الادخار، والاستيراد)

د ـ كل ما سبق .

سؤال الصواب والخطأ:

ضع علامة (✓) أمام العبارة الصحيحة ، وعلامة (X) أمام العبارة الخاطئة :-

1. المرونة السعرية للطلب الخارجي على صادرت الدول النامية مرتفعة .
( )

2. تتأثر نظرية توازن ميزان المدفوعات في إطار النظرية الكنزية بمستوى الإنتاج والتشغيل . ( )

3. تتأثر نظرية توازن ميزان المدفوعات في إطار النظرية الكلاسيكية بالأسعار والنفقات في الداخل والخارج . ( )

4. تتأثر نظرية توازن ميزان المدفوعات في إطار نظرية سعر الصرف المرن بكل من قوى الطلب والعرض . ( )

5. طبيعة البنيان الاقتصادي في الدول النامية تمكن الآليات (الكلاسيكية ، والكنزية) لاستعادة التوازن في ميزان مدفوعاتها . ( )



3ـ الخلاصة :

عزيزي الدارس : استطعنا من خلال مفردات نظريات توازن ميزان المدفوعات أن نتعرف على أسباب مختلفة لاختلال ميزان المدفوعات منها ما يرجع إلى طبيعة البنيان الاقتصادي، ومقتضيات عملية التنمية ، وسعر الصرف غير المناسب، واتضح أن هناك عوامل لا يمكن توقعها والتنبؤ بها . وأخرى يمكن توقعها والتنبؤ بها .

عزيزي الدارس : وفي هذه الوحدة قد تعرفنا على نص وتحليل وآلية كل من النظرية الكلاسيكية التي اعتمدت على قاعدة الذهب، ونظرية كمية النقود ، وآلية توازن ميزان المدفوعات، والنظرية الكنزية التي ناقشت عن طريق نصها وتحليلها، وآلية توازن ميزان المدفوعات، وأرجعته إلى قيمة " المضاعف للتجارة الدولية "، والمرونات، " والميل الحدي للاستهلاك "، " والميل الحدي للاستيراد "،كما أن هذه النظرية تطرقت إلى توازن ميزان المدفوعات في إطار سعر الصرف المرن، الذي اهتمت بتوضيح التوازن التلقائي عن طريق آلية الطلب والعرض لسعرالصرف، وتحقيق سعر الصرف المستقر في حالة تعويم العملة . وتدخل السلطات النقدية في بعض الأوقات لتحقيق سعر الصرف التوازني بعيداً عن تفاعل قوى الطلب، وقوى العرض .

4ـ لمحة مسبقة عن الوحدة الدراسية التالية :

عزيزي الدارس : تهتم السياسة التجارية الدولية بدراسة مفردات هذه السياسة من خلال لمحة تاريخية لها ، وتعريفها ، وأهدافها ، وأنواعها ، وأدواتها (الحماية ، الحرية) ، والآثار الاقتصادية والاجتماعية لها ، كما أن هذه الوحدة تختم بمحاولة معرفة تطور التجارة الدولية والسياسة التجارية في دولة اليمن . والسياسة التجارية الدولية قد تشجع على استخدام الواردات أو الصادرات بنظام رقابي واضح يضبط الانحرافات (كما سنرى) التي تنتج عن طريق سياسات(الحماية ، الحرية) – أي أن السياسات أياً كانت (حماية / حرية) من شأنها تحقيق الأهداف التي رسمتها لها الدولة . وفي أطار معالجة أوضاع اقتصادية معينة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي أين كان .

5ـ إجابة التدريبات :

التدريب 1 :

مدخل الإجابة عن هذا التدريب يقع فيما يتعلق بنص وتحليل وآلية النظريتين (الكلاسيكية، الكنزية)، فالنظرية الكلاسيكية تنطلق من نص النظرية وتحليلها لافتراضها التشغيل الكامل للموارد وهو ما يعني أن التغيرات التي تطرأ على الاقتصاد القومي نتيجة الاختلال لميزان المدفوعات تنصرف إلى المتغيرات النقدية (الأسعار والنفقات) دون التغيرات الحقيقة (الدخل والعمالة)، وبالمقابل تنطلق النظرية الكنزية من نص النظرية وتحليلها لافتراضها وجود بطالة في الاقتصاد القومي واستمراره في وضع التوازن برغم وجود البطالة . ولا شك أن النظرية الكنزية أقرب إلى تصوير واقع الحال في ميزان مدفوعات كل من دولة اليمن ودولة السعودية بصورة خاصة، وفي موازين مدفوعات باقي الدول النامية بصورة عامة، لاسيما في الوقت الراهن حيث معدلات البطالة مرتفعة نسبياً (وقد ينطبق أحياناً على الدول المتقدمة) . كما أن التباين بين النظريتين يتضح من مرونة الأسعار في أي اتجاه(ارتفاعاً أو انخفاضاً) حيث لا تُعرف – كما بينًا – النظرية الكنزية بإمكانية انخفاض (عودة الأسعار) خاصة أسعار عناصر الإنتاج (الأجور) عن حد معين حيث يعتبر حقا مكتسبا ، ومرة أخرى نجد أن آلية النظرية الكنزية هي أقرب إلى الواقع . وبإمعان النظر في آلية توازن موازين المدفوعات ترى النظرية الكلاسيكية أن تغير الأسعار وتغير النفقات يحملان عبء آلية الموازنة نتيجة اختلال موازين المدفوعات . بينما في المقابل ترى النظرية الكنزية أن تغير الدخل والإنتاج والعمالة يقع عليهم عبء آلية الموازنة نتيجة لاختلال موازين المدفوعات . بينما الحقيقة أن مزيجاً من تغير الأسعار والنفقات (الكلاسيكية) والدخل والإنتاج والعمالة (الكنزية) من المتغيرات هو الأقرب إلى الواقع . أضف إلى ذلك أن آلية التوازن طبقاً للنظرية الكلاسيكية تقضي تماماً على اختلال موازين المدفوعات، أما النظرية الكنزية فآلية التوازن تتكون من القوى التي تسير بالاقتصاد القومي في اتجاه التوازن الخارجي من غير ضرورة أن يصل إلى حالة التوازن الكامل .

التدريب2 :

يمكن تصور دور " مضاعف التجارة الدولية " في آلية توازن ميزان المدفوعات على النحو التالي: بافتراض أن : (ل) = الدخل القومي، (س) = الاستهلاك القومي، (و) = الواردات ، (ص) = الصادرات، (ث) = الاستثمارات .

وأن كلا من الاستهلاك والواردات تتوقف على الدخل القومي كما يلي :-

س = سَ + ب ل (1)

و = وَ + ج ل (2)

وأن كلا من الصادرات والاستثمارات معطاة :-

ص = صَ (3)

ث = ثَ (4)

وأن الدخل القومي يساوي (يطابق) الإنفاق القومي أي أن :-

ل = س + ب + ص ـ و (5)

وعليه من المعادلات رقم (1) ورقم (5) تكون لدينا ما يسمى نموذج الدخل القومي في الصورة المبسطة، حيث نجد من المعادلة رقم (1) الاستهلاك بعد الحد الأدنى (سَ) يتوقف على الدخل القومي، وعلى ذلك فإن (ب) هي " الميل الحدي للاستهلاك " وهي تأخذ قيمة أكبر من الصفر وأقل من الواحد ، ومن المعادلة (2) نجد الواردات بعد الحد الأدنى (وَ) تتوقف على الدخل القومي وعلى ذلك فإن (ج) هي " الميل الحدي للاستيراد " وهي تأخذ قيمة أكبر من الصفر وأقل من الواحد والمعادلتان رقم (3) ورقم (4) تحددان الصادرات والاستثمارات كمعطيات (أي لا تتوقف على أي متغير داخل النموذج، حكمها في ذلك حكم الحد الأدنى للاستهلاك (سً) والحد الأدنى للاستيراد (وً)) والمعادلة رقم (5) تضع قيداً مؤداه تساوي الدخل القومي (ل) ومجموع الإنفاق القومي بعناصره المختلفة (س + ث + ص ـ و) بالتعويض من المعادلة رقم (1) والمعادلة رقم (4) في المعادلة رقم (5) نحصل على :

ل = سً + ب ل + ثً + صً ـ وً ـ ج ل

= (سً + ثً) + (صً ـ وً) + (ب ـ ج) ل

1 ـ (ب ـ ج) ل + (سً + ثً) + (صً ـ وً)

$$\frac{1}{1 - (ب - ج)}$$ إذاً (ل) = (سً + ثً) + (صً ـ وً) (6)

$$\frac{1}{1 - (ب - ج)}$$

وطالما أن " الميل الحدي للاستهلاك " (ب) أكبر من صفر وأقل من واحد وأيضاً " الميل الحدي للاستيراد " (ج) أكبر من صفر وأقل من واحد فإن المقدار ( ) يكون أكبر من الواحد ويطلق عليه " مضاعف التجارة الدولية " .

أي أن زيادة الصادرات عن الواردات يعني أن المقدار Δ (صَ ـ وَ) يكون موجب ويترتب عليه أن يزداد الدخل بمقدار Δ ل وهي أضعاف Δ (صَ ـ وَ) .

وليس من الصعب إدراك ما يحدث للإنفاق والدخل في حالة عجز ميزان المدفوعات، فالعجز يعني زيادة في الإنفاق القومي على السلع والخدمات لدولة السعودية على الإنفاق الخارجي على السلع والخدمات لدولة اليمن، بحيث تكون النتيجة الصافية هو نقص الإنفاق الصافي على السلع والخدمات لدولة اليمن، وهذا النقص يعني أنه ينقص في دخول بعض الفئات من منتجي السلع والخدمات لدولة اليمن التي قل الإنفاق عليها . وبالتالي هذا يؤدي إلى نقص الاستهلاك الذي يعني نقص الدخول . . وهكذا يترتب على عجز ميزان المدفوعات إذا نقص " مضاعف التجارة الدولية " في مستوى الدخل القومي . أما إذا حدث تطور معين نتج عنه فائض في ميزان المدفوعات، فالعكس بالعكس، حيث يترتب على الفائض في ميزان المدفوعات زيادة " مضاعف التجارة الدولية " في مستوى الدخل القومي .

مجمل القول : أنه إذا اعترى ميزان المدفوعات فائض أو عجز ينعكس على مستوى الدخل القومي في نفس الاتجاه، وبصورة مضاعفة كما رأينا كل ذلك في نظرية التوازن في إطار النظرية الكلاسيكية، وفي نظرية التوازن في إطار النظرية الكنزية، وفي نظرية التوازن في إطار سعر الصرف المرن .

<u>التدريب3 :</u>

بما أن قيمة مضاعف التجارة الدولية = ($$\frac{1}{1 - (ب - ج)}$$) إذا :-

$$\text{م} = \frac{1}{1-(0.8-} = \frac{1}{0.} = 2.5$$

ولبيان آثره نفترض حدوث تطورات معينة لميزان المدفوعات نتج عنها فائض قدر بـ (40) مليون ريال يمني هذا الفائض سيترتب عليه من خلال قيمة " المضاعف " زيادة في الدخل القومي بمقدار 40 x 2.5 = 100 مليون ريال يمني، ويستنتج من ذلك أن قيمة " المضاعف " تزداد كلما زاد " الميل الحدي للاستهلاك " (هذا يعبر عن الإضافة إلى تيار الإنفاق من كل زيادة في الدخل)، وكلما نقص " الميل الحدي للاستيراد " (وهذا يعبر عن التسرب من تيار الإنفاق من كل زيادة في الدخل) .

<u>التدريب 4 :</u>

لمناقشة توازن ميزان مدفوعات الدول النامية من خلال نظريات التوازن لكل من (النظرية الكلاسيكية، والنظرية الكنزية، ونظرية سعر الصرف المرن) نتطلق بالقول : أنه ولأسباب كثيرة أهمها طبيعة البنيان الاقتصادي في الدول النامية نجد أن الآليات (للنظرية الكلاسيكية، والنظرية الكنزية، ونظرية سعر الصرف المرن) لا تمارس مفعولها لاستعادة التوازن في موازين مدفوعات الدول النامية لأسباب يمكن أجمالها فيما يلي :-

- الكثير من هذه الدول تعاني من بطالة، وبالتالي تعاني من عدم تحقيق التشغيل الكامل الذي تستند إليه النظرية الكلاسيكية وهو لا يتناسب أيضاً مع واقع الحال لهذه الدول .
- رغم وجود البطالة في الدول النامية إلا أنها من النوع الهيكلي – بعبارة أخرى – أن البطالة في الدول النامية تعود إلى اختلالات البنيان الاقتصادي، ولا تعود إلى نقص الطلب الفعال، كما في نص وتحليل النظرية الكنزية، وبالتالي لا يترتب على ذلك أن تغير الإنفاق لن يمارس تأثيراً يعتد به في القضاء على البطالة ورفع مستوى النشاط الاقتصادي .
- فكرة " مضاعف التجارة الدولية " في التحليل الكنزي تحتاج ضمنياً لدرجة عالية من مرونة الجهاز الإنتاجي، وهذا غير متوفر في اقتصاديات الدول النامية .

- نتيجة لجمود البنيان الاقتصادي والاجتماعي في الدول النامية فإن مرونة عرض صادراتها عادة ما تكون ضعيفة، نظراً لأنها منتجات أولية يصعب زيادة المعروض منها ليتغير الثمن .
- نظراً لطبيعة مرحلة النمو الاقتصادي التي تمر بها الدول النامية فالارتباط الكبير منها ببرامج التصنيع نجد أن المرونة السعرية للطلب الداخلي على وارداتها عادة ما تكون منخفضة، أيضاً نظراً للسياسة التجارية التي تطبقها الدول المتقدمة فإن صادرات الدول النامية أيضاً تكون منخفضة .
- أن الدول النامية في التجارة الدولية أكبر شريك للدول المتقدمة، غير أننا نجد أن المرونة السعرية للطلب الخارجي على صادرات الدول النامية غالباً ما تكون منخفضة، ومحصلة كل هذا وذاك تبدى أنه من المستبعد أن تؤتي نظريات التوازن لكل من : (النظرية الكلاسيكية، والنظرية الكنزية، ونظرية سعر الصرف المرن) مفعولها في تحقيق توازن ميزان المدفوعات في الدول النامية على الأقل في الأجل القصير .

إجابة الأسئلة الموضوعية:

- إجابة سؤال الاختيارات :

رقم السؤال	1	2	3	4
الإجابة	ج	ج	ج	ج

- إجابة سؤال الصواب والخطأ :

رقم السؤال	الإجابة	التعليل
1	X	هنا المرونة السعرية منخفضة .
2	/	
3	/	
4	/	
5	X	لا تمكن طبيعة البنيان في استعادة التوازن لميزان المدفوعات .

6ـ مسرد المصطلحات

1. نظرية تعادل القوة الشرائية (The Purchasing power parity) :- هي نظرية تحاول تحديد العلاقة بين مستويات الأسعار النسبية بين الدول المختلفة (متقدمة ، نامية) .
2. معادلة الكمية (Quantity Equation) :- وتعنى أنه إذا حدثت أي الزيادة (أو النقص) في كمية النقود المتداولة يصاحبه زيادة (أو نقص) بنفس النسبة في المستوى العام للأسعار .
3. سعر الصرف المرن (Flexible Exchange Rate) :- هو سعر صرف عملة يتحقق عند تدخل السلطات النقدية لدرء خطر " المضاربة " والمحافظة على درجة من الاستقرار مع المرونة .
4. التوازن المستقر (Stable Equilibrium) : يقصد به ذلك التوازن الذي إذا اختل تولد عن اختلاله مجموعة من القوى تدفع السوق (سوق الصرف) مرة أخرى في اتجاه التوازن .



7. هوامش الوحدة :

1. د . أحمد جامع، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، دار النهضة العربية، القاهرة، 1975م .
2. د . جودة عبد الخالق، **الاقتصاد الدولي**، مكتبة نهضة الشرق، القاهرة، 1996م .
3. د . على حافظ منصور، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، مكتبة القاهرة الحديثة، القاهرة، 1947م .
4. د . فؤاد مرسي، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، دار الطالب، الإسكندرية، 1955م .
5. د . فؤاد هاشم عوض، **التجارة الخارجية والدخل القومي**، دار النهضة العربية، القاهرة، 1969م .
6. د . وجدي محمود حسين، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، دار الجامعات المصرية، الإسكندرية، 1998م .
7. د . محمد خليل برعي، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، مكتبة القاهرة الحديثة، القاهرة، 1974م .
8. د . محمد زكي شافي، **مقدمة في العلاقات الاقتصادية الدولية**، دار النهضة العربية، القاهرة، 1973م .
9. د . محمد لبيب شقير، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1952م .
10. د . وجيه شندي، **المدفوعات الدولية وأزمة النقد العالمي**، دار النهضة العربية، القاهرة، 1975م .
11. د . بول كرومكن، د . بوريس أوستفيلت، **الاقتصاد الدولي النظرية والسياسة**، ترجمة

د . عبد اللّه الجراح، د . سليمان البازعى، دار النشر (بدون)، 1998م .


UNIVERSITY OF SCIENCE & TECHNOLOGY
وقل رب
زدني علماً
جامعة العلوم والتكنولوجيا

7

الوحدة السابعة

السياسة التجارية الدولية


UNIVERSITY OF SCIENCE & TECHNOLOGY
وقل رب
زدني علماً
جامعة العلوم والتكنولوجيا

محتويات الوحدة

1- المقدمة:

1.1. التمهيد:

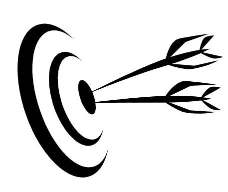
عزيزي الدارس : أن السياسة التجارية الدولية قديمة قدم التجارة الدولية وقد تناولتها الأفكار التجارية والفيزوقراطية والكلاسيكية والنيوكلاسيكية والحديثة غير أننا سنتبع مفردات السياسة التجارية الدولية على نحو نستقرأ فيها اللمحة التاريخية لها ومفهومها وأهدافها وأنواعها وأدواتها وبعض الأساليب الفنية لها (الرسوم الجمركية) ونحاول أن نلقي نظرة على تطور التجارة والسياسة التجارية الدولية في دولة اليمن لنرى من خلال هذا العنوان واقع دولة اليمن في التجارة الدولية وتطورها والسياسة التجارية التي اتبعتها دولة اليمن .

عزيزي الدارس: وتجدر هنا الإشارة إلى أن هذه الوحدة في مختلف مفرداتها قد أوردت مجموعة من التدريبات وإجاباتها بهدف التدريب على البحث في السياسة التجارية الدولية سواءً سياسة الحمائية أو سياسة الحرية، كما أن الوحدة تضمنت أسئلة تقويمية يمكن الإجابة عنها من خلال معلومات هذه الوحدة التي تعلمناها من دراسة مختلف مفردات هذه الوحدة، والهدف من كل ذلك هو ترسيخ معلومات تنفعنا في حياتنا العلمية والعملية وتمكننا من تحصيل ممتازاً، ونجاحاً متفوقاً، لاسيما وتداعيات اليوم تحتاج إلى تنوع معرفتنا، والبحث عما هو جديد في عالم اليوم .

1 -2. أهداف الوحدة:

عزيزي الدارس : يتوقع منك بعد دراسة هذه الوحدة أن تكون قادراً على أن :

1. تناقش السياسة التجارية الدولية .
2. تحدد مفهوم أهداف السياسة التجارية الدولية .
3. تميز بين أنواع وما هي أدوات السياسة التجارية الدولية .
4. تحدد الآثار الاقتصادية والاجتماعية للسياسة التجارية الدولية .
5. تشرح تطور التجارة الدولية والسياسة التجارية في دولة اليمن .



1 -3 . أقسام الوحدة ومكوناتها .

عزيزي الدارس : لهذه الوحدة " ستة " أقسام هي على النحو الأتي:-

1. لمحة تاريخية للسياسة التجارية الدولية .
2. مفهوم وأهداف السياسة التجارية الدولية .
3. أنواع وأدوات السياسة التجارية الدولية .
4. الآثار الاقتصادية والاجتماعية للسياسة التجارية الدولية (الرسوم الجمركية) .
5. تطور التجارة الدولية والسياسة التجارية في دولة اليمن .
6. أسئلة التقويم الذاتى .

1 -4 . قراءات مساعدة:



عزيزي الدارس : هناك مراجع تعين وتساعد على فهم واستيعاب الأقسام " الستة " لهذه الوحدة:

1. د . محمد غسان، سياسة التصدير، دار النهضة العربية، القاهرة، 1980م.
2. د. أحمد عبد الرحمن يسري، الاقتصاد الدولي، مكتبة النهضة، القاهرة، 1987م.
3. د . حسن إبراهيم، التطورات في التجارة العالمية، جامعة الملك سعود، الرياض، 1989م.
4. د. جودة عبد الخالق، محاضرات في الاقتصاد الدولي، دار النهضة العربية، القاهرة، 2007م.
5. د. برعي، د. منصور، العلاقات الاقتصادية الدولية، مكتبة القاهرة الحديثة، القاهرة، 1997م.
6. د. حافظ عمر زهير، مبادئ الاقتصاد الدولي المعاصر، شركة المدينة المنورة، السعودية، 1995م.
7. د . عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2005م .
8. د . مطهر العباسي، السياسات الاقتصادية وميزان المدفوعات في اليمن خلال الفترة (1990 – 1994م)، صنعاء، 1995م .
9. د . أحمد الرفيق، التجارة الدولية، محاضرات (غير منشورة)، جامعة العلوم والتكنولوجيا، صنعاء، 2005م .

1 -5 . وسائط مساندة:



عزيزي الدارس : يمكن الاستعانة بما يلي:-

1. الأقراص المدمجة CD في التطور التاريخي للتجارة الدولية مثل المكتبة الشاملة ومواقع الإنترنت، وبالأخص ما استجد في واقعنا المعاصر .
2. موقع الجامعة (جامعة العلوم والتكنولوجيا) عمادة التعليم المفتوح والتعليم عن بعد، حيث يمكننا الاستفادة من وجود هذه الوحدة على نظام L.M.S للجامعة وما سيرد على هذا الموقع من تعيينات وتكاليف ضمن هذه الوحدة .

1 -6 . ما تحتاج إليه في دراسة الوحدة .



عزيزي الدارس : للاستفادة من هذه الوحدة نحتاج إلى أن يكون لدينا الإمكانيات والأدوات اللازمة للإجابة عن الأسئلة التقويمية الذاتية والتدريبات الموجودة في هذه الوحدة مثل:



- العودة إلى بعض المراجع والدوريات المتخصصة .



- استيعاب وفهم الأفكار والموضوعات التي تضمنتها الوحدة .

2- السياسة التجارية الدولية

2-1 لمحة تاريخية للسياسة التجارية الدولية:

عزيزي الدارس: لعل استقراء تاريخ الفكر الاقتصادي الحديث أو المعاصر، في مجال السياسة التجارية الدولية، وميزان المدفوعات يشير إلى أن هناك نوعين من السياسة – حمائية وحرية – كانت محوراً رئيساً لدى معظم دول العالم في تسيير وإدارة المعاملات الخارجية، والتجارة الدولية في كل دولة من تلك الدول . بحيث يمكن القول : إن معظم السياسة التجارية الدولية التي تأخذ بها الدول المختلفة في عالم اليوم كانت قد تأصلت فكرياً في فترات تاريخية سابقة .

عزيزي الدارس: في مرحلة سادت سياسة حماية التجارة الدولية بفضل أفكار مدرسة التجاريين في القرن السادس عشر، وفي مرحلة تالية (القرن السابع عشر) سادت سياسة حرية التجارة الدولية بفضل أفكار المفكر " آدم سميث " وما نادى به من الحرية الاقتصادية، وآليات السوق والذين جاءوا من بعده، ثم عادت تنشط سياسة حماية التجارة الدولية بعد الحرب العالمية الأولى، وأخذت كل دولة تتخذ من السياسة الحمائية سبيلاً لإدارة تجارتها الدولية لتعظيم العائد من التجارة الدولية، ومع هذا التصاعد نحو المزيد من الحماية وجدت عدد من دول العالم أن تنشيط وزيادة التجارة الدولية فيما بينها لن يأتي إلا بتخفيف الحماية على التجارة الدولية وتحريرها، ومن ثم ظهرت فكرة حرية التجارة الدولية مرة أخرى، كان آخرها جولة أورجواي التي تم التوقيع عليها في مراكش سنة 1994م لتعلن عن قيام منظمة التجارة الدولية في يناير 1995م، وأن حوالي 117 دولة على استعداد للتحول نحو سياسة حرية التجارة الدولية لتسود تلك السياسة من جديد بعد مهلة تتراوح ما بين 10 سنوات للدول النامية و 6 سنوات للدول الأخرى – كما سنرى لاحقاً – وبعض الجوانب الأخرى، مع الإشارة إلى أن التحول نحو سياسة حرية التجارة الدولية هو تحول نسبي، لأن الصيغة الأكثر واقعية هو المزج بين سياسة الحماية وسياسة الحرية، لكن مع إعطاء وزن أكثر للأدوات الخاصة بسياسة

حرية التجارة الدولية . ومما لا شك فيه أن السياسة التجارية الدولية تنعكس على ميزان المدفوعات في كل دولة .



تدريب (1)

أوضح – عزيزي الدارس – مزيداً عن الأحداث التاريخية التي أيدت أو عارضت نوعي سياسة الحماية و سياسة الحرية .

2-2 . مفهوم وأهداف السياسة التجارية الدولية:

أولاً : مفهوم السياسة التجارية الدولية :

بغض النظر عن نوع السياسة التجارية الدولية المتبع وفي إطار التجريد العلمي، يمكن تعريف السياسة التجارية في أي دولة على أنها " مجموعة من القواعد والأساليب والأدوات والإجراءات والتدابير التي تقوم بها الدولة في مجال التجارة الدولية لتعظيم العائد من التعامل مع باقي دول العالم وفي إطار تحقيق هدف التوازن الخارجي ضمن منظومة تحقيق الأهداف الاقتصادية الأخرى للمجتمع خلال فترة زمنية معينة "، إن " المفهوم " الذي أوردناه يشير إلى أن " الهدف " النهائي للسياسة التجارية الدولية في أي دولة، هو تعظيم العائد من التعامل مع باقي دول العالم، وتحقيق " هدف " التوازن الخارجي، كأحد " الأهداف " الرئيسة للسياسة الاقتصادية، وكهدف من " أهداف " السياسة التجارية الدولية المتبعة ضمن منظومة تحقيق " الأهداف " الاقتصادية الأخرى . ويمكن القول : إن " هدف " التوازن الخارجي يمكن أن يعكس كمياً على حالة ميزان المدفوعات، من حيث ما إذا كان يحقق توازن أم فائضاً أم عجزاً . ورغم ذلك فإن السياسة التجارية الدولية يمكن أن تحقق أهدافاً أخرى متنوعة تتوقف على ظروف كل دولة من الدول التي تتبعها، ونموذج السياسة المتبعة، من حيث درجة ووزن الحرية، وهنا يمكن أن نذكر " أهداف " السياسة التجارية الدولية دون تفريق بين " أهداف " سياسة حرية التجارة الدولية أو " أهداف " سياسة حماية التجارة الدولية، مع الإشارة إلى أن بعض هذه الأهداف قد تكون أهدافاً لأنواع من السياسة الاقتصادية الأخرى مثل السياسة المالية والنقدية..إلخ، وهذا يؤكد أن السياسة التجارية الدولية هي جزء من إطار

أكبر يمثل السياسة الاقتصادية في مجموعها، (بافتراض بقاء العوامل الأخرى ثابتة)، بمعنى أن ما عداها من السياسة الاقتصادية الأخرى باق على حاله .

ثانياً : في هذا الإطار يمكن أن نذكر أهم " الأهداف الخاصة بالسياسة " السياسة التجارية الدولية على النحو التالي:

أ) **حماية الصناعات الناشئة :** جاء هذا الاتجاه من أفكار فقهاء التجارة الدولية منذ عام 1791م والذي يعني حماية الصناعات الناشئة من بداية حداثتها بالعهد إلى مراحل النضج وذلك من خلال الظروف والإمكانيات الاحتمالية المتوفرة لهذه الصناعات التي محصلتها هو تعبير للميزة النسبية، أي أنه إذا كانت هناك ميزة نسبية في فرع من فروع الإنتاج فيجب حمايتها على أن تكون الحماية لفترة زمنية معينة وغير ممتدة إلى ما لا نهائية، ليكون ذلك حافزاً على اكتسابها الميزة النسبية ومانعاً في نفس الوقت إلى تحولها إلى صناعة احتكارية والحماية المفروضة لعدد من الصناعات التي يتوفر أمامها فرص النجاح والاستقرار في المستقبل بكفاءة أقتصادية . . غير أنه يجب التفرقة بين هدف حماية الصناعة الناشئة، وهدف حماية الإنتاج المحلي من المنافسة فالأول مقبول لاعتبارات اقتصادية والثاني غير مقبول لضغوط السياسية التي تمارسها جماعات الضغوط لأن قبولها يؤدي إلى عدم الكفاءة في استخدام الموارد، وبالتالي انخفاض الكفاءة الاقتصادية للاقتصاد القومي .

ب) **تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات :** ويتم ذلك بزيادة المعروض من الصرف الأجنبي، أي تعظيم حصيلة الصادرات والموارد من النقد الأجنبي، وتقليل الطلب على الصرف الأجنبي من خلال ترشيد الواردات .

ج) **تشجيع الاستثمار من أجل التصدير :** ويجيء في إطار الاتجاه إلى تحرير الاقتصاد الدولي والتحول إلى استراتيجية الإنتاج من أجل التصدير وتشجيع إقامة المناطق الحرة، وتوفير الحوافز والمزايا اللازمة لزيادة وتشجيع الاستثمار من أجل التصدير، بما في ذلك تسهيل الإجراءات وتوفير إطار مؤسسي وبنية تصديرية تدفع إلى التحول نحو الاستثمار من أجل التصدير، سواء الاستثمار المحلي أو الاستثمار الأجنبي المباشر .

د) **حماية الإنتاج المحلي من المنافسة الأجنبية :** وهذا الهدف يعني عزل المؤثرات الخارجية التي يمكن أن تؤثر تأثيراً ضاراً على الإنتاج المحلي في بعض المجالات، وتشتد الحاجة إلى الحماية، مثل حماية دول غرب أوروبا للإنتاج الزراعي، ولو أن ذلك سينتهي مع التطبيق الكامل لاتفاقية الجات.

هـ) **حماية الاقتصاد المحلي من خطر سياسة الإغراق :** إن الإغراق يعين تطبيق نظرية التمييز السعري في مجال الاقتصاد الدولي، ويقصد بسياسة الإغراق، بيع السلع بسعر يقل عن تكاليف الإنتاج في الأسواق الخارجية على أن تعوض الخسارة بالبيع بسعر مرتفع في السوق المحلية . وسياسة الإغراق تعتبر وسيلة ملتوية لكسب السوق الخارجي على حساب المنتجين المحليين، وخاصة من بعض المحتكرين الأجانب بشكل مؤقت أو دائم . ولذلك فإن جولة أوروجواي والجات 1994م، ومنظمة التجارة الدولية 1995م كفلت تطبيق إجراءات معينة لمحاربة سياسة الإغراق، ناهيك عن دخول الدولة التي تمارس تلك السياسة في منازعات ومحاكمات وتعويضات من قبل جهاز أو مجلس فض المنازعات التابع لمنظمة التجارة العالمية .

و) **التعامل مع التقلبات الخارجية المؤثرة في الاقتصاد القومي :** وهنا نعني بذلك الهدف حماية الاقتصاد القومي من التقلبات الاقتصادية العنيفة التي تأتي بسبب عوامل خارجية، مثل حدوث تضخم عنيف أو انكماش حاد، ولا شك أن هذه التقلبات غير مرغوب فيها، ولذلك فإن التعامل معها والاستعداد لها بالأدوات الملائمة مسألة ضرورية.

ز) **إيجاد آلية للتكيف مع التحولات الاقتصادية الدولية :** حيث شهد القرن الحادي والعشرين مجموعة من التغيرات في البيئة الاقتصادية الدولية كان أهمها اتساع نطاق منظمة التجارة الدولية لتكون أكثر فاعلية في إطار النظام الدولي ناهيك عن اتجاه العالم إلى التكتلات الاقتصادية وتعميق اقتصاديات المشاركة في التجارة الدولية والتحول من استيراتيجية الإحلال محل الواردات إلى استراتيجية الإنتاج من أجل التصدير . وعليه فإيجاد الآلية المناسبة التي يمكن من خلالها التحولات الاقتصادية الدولية وذلك من أجل الحصول على أكبر مكاسب ممكنة من التعامل الخارجي، ولاسيما مساعد الدول النامية على

هذا التكيف ويتضح ذلك من خلال تحليل التجارة الدولية في معظم الدول النامية، ويتضح ذلك من خلال برامج الإصلاح الاقتصادي التي تنفذه .

ح) **زيادة العمالة ومستوى التشغيل في الاقتصاد القومي :** هذا الهدف تسعى السياسات التجارية الدولية على تحقيقه من خلال تعظيم الصادرات وبالتالي رفع مستوى التشغيل في الاقتصاد القومي من الأنشطة التصديرية، وفي إطار التحول إلى استراتيجية الإنتاج من أجل التصدير وقد أثبتت هذه الاستراتيجية الكفاءة في زيادة فرص العمل ورفع مستوى التشغيل في الاقتصاد القومي .

3-2 أنواع وأدوات السياسة التجارية الدولية:

أولاً: أنواع السياسة التجارية الدولية:

عزيزي الدارس: هناك نوعان من السياسة التجارية الدولية الأولى هي سياسة حماية التجارة الدولية، والثانية هي سياسة حرية التجارة الدولية، وفيما يلي تحليل موجز لكل نوع والحجج المؤيدة لها، على النحو الآتي:

النوع الأول: سياسة الحماية التجارية الدولية

لقد تجلت هذه السياسة من خلال مجموعة أفكار مدرسة التجاريين، التي كانت ترى أن مصلحة الدولة العليا في تراكم الذهب داخل الدولة، والسبيل إلى ذلك كان زيادة الصادرات عن الواردات، وعلى الدولة والحكومة أن تتخذ كافة الإجراءات اللازمة لتشجيع الصادرات، والحد من الواردات، وبالتالي لابد من اتخاذ إجراءات حمائية . هذا وقد انتعشت تلك السياسة بعد الحرب العالمية الأولى، وتوسعت كل الدول في إتباع تلك السياسة بإجراءاتها الحمائية، بل ظهرت إلى جانب ذلك السياسة الحمائية الجديدة – بالرغم من ظهور " الجات " سنة 1947م، وخاصة في بعض الدول الصناعية – ضد صادرات اليابان، وبلاد شرق آسيا، وبعض البلاد النامية، وقد وصفت هذه الموجة الحمائية بأنها " جديدة " نظراً لالتجاء الولايات المتحدة الأمريكية، وغيرها من الدول الصناعية الكبرى إلى إجراءات لم تكن معروفة من قبل لحماية وارداتها من السلع الصناعية، ودون التعارض مع التزاماتها في إطار منظمة " الجات "، من خلال حماية صناعتها من المنافسة الأجنبية بنوع جديد من الحماية تسمى " الإجراءات الرمادية "، وهي ثلاثة أنواع : الحماية الاختيارية

للصادرات، والتوسع الاختياري للواردات، وترتيبات التسويق المنظم . وفى هذا الإطار يمكن تعريف سياسة حماية التجارة الدولية بأنها عبارة عن " مجموعة من القواعد والإجراءات والتدابير التي تضع قيوداً مباشرة أو غير مباشرة، كمية أو غير كمية، على تدفق التجارة الدولية عبر حدود الدولة، لتحقيق أهداف اقتصادية معينة .

ويطرح المؤيدون لسياسة الحماية التجارة الدولية عدداً من الحجج نذكر منها:

- تؤدي إلى زيادة جذب رؤوس الأموال الأجنبية وزيادة العمالة في المجتمع .
- تقليل الواردات ومن ثم قد تؤدي إلى تحسين العجز في ميزان المدفوعات .
- تؤدي إلى زيادة الإيرادات العامة للدولة من خلال الرسوم الجمركية المرتفعة على السلع الكمالية، والسلع التي لها بدائل محلية، ويتوقف ذلك على مرونة الطلب على الواردات .
- تؤدي إلى تحقيق أهداف إستراتيجية وهي متعلقة بأمن المجتمع سواء في بعده الاقتصادي أو الغذائي أو العسكري، فقد يتطلب من المجتمع توفير حد أدنى من الغذاء عن طريق الإنتاج المحلي مهما كانت تكاليف الإنتاج مرتفعة .
- حماية الأسواق المحلية من سياسة الإغراق المؤقتة أو الدائمة التي تمارسها الدول الأجنبية المصدرة لسلع رخيصة، وحماية المنتجين المحليين من الخسائر الكبيرة، لأن المنافسة الأجنبية بهذه السياسة تحرمها من الحصول على أرباح كافية .
- راج استخدام تلك السياسة في الدول النامية بحجة حماية الصناعات الناشئة حيث إنها لا تقوى على منافسة إنتاج الدول المتقدمة ومواجهتها في الأسواق الدولية، وأن منتجاتها تحتاج إلى فترة خاصة، لأن المراحل الأولى لعمليات التصميم تزيد فيها بدرجة كبيرة نسبة التكاليف الثابتة، ومع صغر حجم الإنتاج لا يتحقق انخفاض التكاليف " المتغيرة " بالسرعة المطلوبة، حيث تظل تكاليف الإنتاج لهذه الصناعات أعلى من تكاليف إنتاج مثيلاتها التي تقوم بها الدول المتقدمة .

النوع الثاني: سياسة الحرية التجارية الدولية

ظهرت هذه السياسة في عصر المدرسة الاقتصادية الفيزوقراطية، وانتعشت مع أفكار المفكر " آدم سميث " والمفكر " ريكاردو " وغيرهما التي كانت تنادي بالحرية الاقتصادية عموماً ويحق للأفراد والمؤسسات في القيام بالنشاط الاقتصادي والتبادل كما يرغبون وابتعاد الدولة والحكومة عن التدخل في النشاط الاقتصادي، كلما أمكن ذلك وترك الأفراد والمؤسسات أحراراً فيما يفعلون . وفي هذا الإطار يمكن تعريف سياسة حرية التجارية الدولية، بأنها عبارة عن " مجموعة من القواعد والإجراءات والتدابير التي تعمل علي إزالة أو تخفيض القيود المباشرة أو غير المباشرة، الكمية وغير الكمية، لتعمل على تدفق التجارة الدولية عبر حدود الدولة لتحقيق أهداف اقتصادية معينة ".

ويطرح المؤيدون لسياسة حرية التجارة الدولية العديد من الحجج نذكر منها :

- يؤدي اتباع سياسة حرية التجارة الدولية إلى تخصيص أفضل للموارد الاقتصادية وزيادة مستوى التشغيل والتوظف في الاقتصاد القومي لكل دولة.
- تخفيض معدلات البطالة بدرجة أفضل من سياسة الحماية لأنها تساعد على الإفادة من عناصر الإنتاج المتوفرة في الدول المختلفة .
- يؤدي اتباع سياسة حرية التجارة الدولية إلى زيادة الدخل القومي لأطراف التبادل التجاري الدولي، ويعود بالرفاهة على الاقتصاد الدولي بأكمله بدرجة كبيرة .
- تطبيق الحجم " الأمثل " للمشروع نتيجة لاتساع السوق، وتمكن المشروعات التي تتطلب حجماً كبيراً من الوصول إلى الوضع " الأمثل " . فهذه السياسة تتسع لهذه المشروعات بزيادة الإنتاج وتصديره وتخفيض التكلفة طالما أن سعة السوق متوفرة .
- لا تستطيع الدول التمتع بمزايا الإنتاج إلا في ظل قيام تبادل دولي يُمكّن الدول التي تتمتع بميزة نسبية في إنتاج سلعة ما، أن تتوسع في إنتاج تلك السلع بما يفوق احتياجاتها المحلية، وتقوم بمبادلة الفائض مع دولة أخرى

لتحصل منها على احتياجاتها من السلع التي تعاني في إنتاجها من قصور نسبي .

- أن تبني سياسة حرية التجارة الدولية يؤدي إلى انتعاش التجارة الدولية بين دول العالم، نتيجة لأنها تؤدي إلى اتساع السوق أمام الصادرات والمنتجات التي تتمتع فيها كل دولة" بميزة نسبية ".

ثانياً: أدوات السياسة التجارية الدولية:

عزيزي الدارس: تتمثل أدوات سياسة الحماية التجارية الدولية في كل الوسائل التي يمكن بها التأثير على التجارة الدولية لاقتصاد معين سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، وتنطوي على مجموعة من القيود الكمية وغير الكمية التي تنظم التجارة الدولية . وأهم " أدوات " سياسة الحماية التجارية الدولية يمكن إجمالها فيما يلي:

أ- الرقابة على الصرف الأجنبي وتثبيت سعر الصرف وتعدده أحياناً :

يقصد بالرقابة على الصرف احتكار الدولة طلب (شراء) النقد الأجنبي وعرضه (بيعه)، وبالتالي تضع قيوداً تنظم التعامل في النقد الأجنبي، وهذا يعني هيمنة الدولة على سوق سعر الصرف الأجنبي، وبالتالي فإن الدولة هي الجهة الوحيدة التي يطلب منها توفير الصرف الأجنبي، ولا يجوز للأشخاص الطبيعيين والاعتباريين عرض (بيع) الصرف الأجنبي أو طلبه (شراؤه) إلا من البنك المركزي . كذلك فإن الدولة، بموجب قوانين الرقابة على الصرف هي الجهة الوحيدة التي يحق لها الطلب (شراء) الصرف الأجنبي من المتعاملين مع الخارج، وهذا يعني – أيضاً – أن المصدرين وغيرهم ممن يحصلون على الصرف الأجنبي، عليهم أن يقوموا بتسليم إيراداتهم من الصرف الأجنبي واستلام القيمة بالعملة المحلية، فلا يتسنى لأي شخص طلب (شراء) أو عرض(بيع) الصرف أو النقد الأجنبي إلا في حدود هذه التنظيمات . لذلك فإن وجود الرقابة على الصرف الأجنبي تعني عدم وجود سوق حرة للصرف الأجنبي، وبالتالي فإن الدولة التي يطبق سياسة الرقابة على الصرف تضع سعراً تحكُمياً ثابتاً للصرف الأجنبي يتم تطبيقه على كل المعاملات التجارية الدولية . وتلجأ الدولة إلى هذه الأداة للتحكم المباشر في عمليات التصدير

والاستيراد ، وعلاج ميزان المدفوعات في الحالة التي لا تسمح ظروفها ونظامها الاقتصادي إلا بتطبيق هذه الأداة (وقدر رأينا ذلك فيما سبق) .

ب- الرسوم الجمركية وما تضعه من حواجز وقيود :

الرسوم الجمركية هي ضريبة غير مباشرة على الاستهلاك والتداول، تُفرض على السلع عبر الحدود الجمركية سواءً دخولاً إلى الدولة أو خروجاً منها، وفي حالة الدخول فهي ضريبة على الواردات، وفي حالة الخروج فهي ضريبة على الصادرات والأولى هي الأكثر شيوعاً والأكثر أهمية، وهي التي تكون مقصودة عند الحديث عن الرسوم الجمركية بصفة تكاد تكون مطلقة. ويطلق على مجموعة النصوص المتضمنة لكافة الرسوم الجمركية المفروضة في الدول اسم (التعريفة) الجمركية . وتجري التفرقة بين أنواع كثيرة من الرسوم الجمركية طبقاً لمعايير وأسس مختلفة. يمكن توضيحها على النحو الآتي:

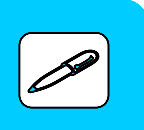
- طبقاً لمعيار " احتساب الرسوم الجمركية " فهناك الرسوم " القيمية " وهي تلك الرسوم الجمركية التي تفرض كنسبة مئوية من قيمة السلعة محل الرسوم . والرسوم " النوعية " وهي تلك الرسوم الجمركية التي تفرض كمبلغ معين على وحدة السلع محل الرسوم . وتعتبر الرسوم " النوعية " أسهل في إدارتها عن الرسوم " القيمية "، فالرسوم " القيمية " تثير مشاكل متعددة، أهمها تحديد قيمة السلعة . وتلافياً لمثل هذه المشاكل، فإن الرسوم الجمركية لأغلب الدول تتضمن هذين النوعين، حيث تتضمن رسوم " قيمية " على السلع التي تتعدد أصنافها وتتفاوت قيمتها تفاوتاً كبيراً وذلك بالإضافة إلى الرسوم " النوعية " التي تفرض على تلك السلع التي تتناسب وحداتها ولا تتفاوت قيمة أصنافها إلا في حدود ضيقة .
- طبقاً لمعيار " الهدف من فرض الرسوم الجمركية " فهناك الرسوم الجمركية التي يكون القصد منها الحصول على إيرادات عامة، فيتم اختيار السلع التي يتمتع الطلب عليها بمرونة سعرية منخفضة مما يعظم الحصيلة منها ، ومن أمثلتها الرسوم على السجائر مثلاً. والرسوم الجمركية التي تفرض لحماية الإنتاج المحلي، والرسوم تفرض على السلع المنافسة للإنتاج المحلي . ويلاحظ أنه يمكن

الجمع بين فرض رسوم جمركية لتحقيق إيرادات لخزانة الدولة، وحماية الإنتاج المحلي في نفس الوقت (كما أسلفنا) .

-طبقاً لمعايير " الخصوصية من فرض الرسوم الجمركية " فهناك الرسوم الجمركية التي تفرض على (الثأر) فقد تلجأ إليها الدولة (أ) كإجراء مواز لقيام إحدى الدول (ب) باستخدام وسيلة تعسفية إزاء الواردات من إحدى السلع أو تحريم دخول السلعة دولة (أ) فتكون رد دولة (ب) من خلال رسوم (الثأر) . وهناك الرسوم الجمركية التي تفرض(كتعويضية) وهي تتخذ لمقاومة سياسة الإغراق حيث تفرض رسوم جمركية معادلة للإعانة للذين تحصل عليهما السلعة محل التعامل في الدول المصدرة، فترد عليها الدول المستوردة بالرسوم الجمركية (التعويضية). وهناك الرسوم الجمركية المعروفة(بالأفضلية) حيث تهدف إلى تسهيل العلاقات التجارية مع دولة أخرى عن طريق تخفيض الرسوم على المنتجات المستوردة منها بحيث لا يستفيد من هذا التخفيض غير تلك الدولة .

-طبقاً لمعيار " الحماية من فرض الرسوم الجمركية " فهناك الرسوم الجمركية المعروفة بالرسوم " الاسمية " وهي تتمثل في الرسوم الجمركية الواردة في جداول التعريفة المعلن " جداول الجمارك " . وهناك الرسوم الجمركية المعروفة بالرسوم " الفعلية " وتتمثل في الحماية الممنوحة لسلعة معينة بموجب هيكل الحماية السائدة .

تدريب (2)



أولاً:- اشرح – عزيزي الدارس – الفرق بين معدل الحماية الاسمية ومعدل الحماية الفعلية؟

ثانياً:-افترض – عزيزي الدارس – أن معدل الحماية الاسمية على السلع النهائية هو 50٪

وأن الرسوم الجمركية على المدخلات المستوردة هو 20٪

وأن نسبة قيمة المدخل المستورد إلى قيمة السلع النهائية هو 40٪ والمطلوب:

حساب معدل الحماية الفعلية ؟

ج-القيود الكمية المباشرة التي تتمثل فيما يلي:

- نظام الحصص

حيث يعتبر نظام الحصص من القيود الكمية المباشرة على التجارة الدولية، سواءً على الصادرات أو على الواردات من سلعة معينة، وقد انتشر هذا النظام في أوائل الثلاثينيات من القرن العشرين، ليكون إلى جانب الأداة الخاصة بالرسوم الجمركية التي ظهر عدم كفايتها في هذا المجال، ولمواجهة التخفيض الذي حدث في عملات كثير من الدول . وتجدر الإشارة إلى أن نظام الحصص يكون قيداً كمياً في شكل حد أقصى، وإذا طُبق على " الواردات " فهو من أجل تقليل الطلب على الصرف الأجنبي لمواجهة العجز في ميزان المدفوعات، أو حماية الإنتاج المحلي من المنافسة، وهو أداة فعالة في هذا المجال . أما إذا طُبق هذا النظام على " الصادرات "، فهو من أجل ضمان وجود كميات كافية من السلعة وبأسعار مناسبة للمستهلكين المحليين . وهناك طرق متعددة لتطبيق نظام الحصص يمكننا تحديدها في نظام الحصة الإجمالية حيث تحدد الدولة الكمية الكلية التي سيسمح باستيرادها من السلعة، خلال مدة معينة وذلك دون توزيع ما بين الدول المصدرة، أو تقسيم ما بين المستوردين المحليين . ونظام الحصة الموزعة حيث تقوم الدولة بتوزيع كمية الحصة ما بين مختلف الدول المصدرة للسلعة فتحصل كل دولة على نسبة مئوية من الكمية المسموح باستيرادها من السلعة خلال المدة، وقد يدفع بالدولة إلى إتباع هذا النظام رغبتها في محاباة دولة معينة في مواجهة دولة أخرى، وهي تعمد في هذه الحالة إلى زيادة النسبة المئوية للدولة الأولى وإنقاصها للدولة الثانية . ونظام الحصة الجمركية حيث تفرض رسوم جمركية بسعر مخفض على كمية محدودة من السلع المستوردة خلال مدة معينة، غير أن الزيادة في الاستيراد عن الكمية المحددة خلال المدة المعينة فتطبق عليه رسوم جمركية أكثر ارتفاعاً.

- نظام تراخيص الاستيراد:

حيث تعتبر تراخيص الاستيراد من القيود الكمية المباشرة على التجارة الدولية، وهي عبارة عن تصاريح تُمنح للأفراد والمؤسسات لكي يتمكنوا من استيراد سلعة معينة من الخارج والهدف هو التحكم في عجز ميزان المدفوعات، مع ندرة الموارد من النقد الأجنبي، ونظام تراخيص الاستيراد قد تعمد إلى تقسيم الترخيص

المسموح باستيراد السلعة بين مختلف المستوردين المحليين الذي يرغبون في استيراد أي سلعة، وتقوم الدولة أو الحكومة بوضع الأسس التي يتم على أساسها توزيع كمية الترخيص على المستوردين وقد يكون ذلك على أساس الاسترشاد بحجم النشاط الخاص بكل مستورد أو بمتوسط كمية استيراده خلال مدة سابقة، وهذا النظام مفيد في حالة عدم رغبة الدولة في الإعلان عن كمية الترخيص للاستيراد لسبب أو لآخر، وكذلك في حالة الرغبة في وضع رقابة على مستوردي السلعة .

- نظام حظر الاستيراد

وهو من القيود الكمية المباشرة على الواردات، حيث تعد قوائم محددة يمنع استيرادها نهائياً خلال فترة معينة، وتراجع من فترة لأخرى من خلال لجان متخصصة، مثل لجان ترشيد الاستيراد.

ء- إعانات التصدير :

تعتبر إعانات التصدير، إحدى أدوات سياسة الحماية التجارية الدولية، والرقابة على التجارة الدولية، وهي تلك المساعدات والمنح المالية التي تقدم للصادرات بهدف تشجيعها وتمكينها من الوقوف أمام المنافسة في الأسواق الدولية . وعادة ما تنظر الدول بعدم الرضاء عند لجوء إحدى الدول إلى منح إعانات التصدير . فتبادر من جانبها بفرض رسوم " تعويضية " لمعدل إعانات التصدير، بهدف المساواة في الأعباء بين المنتج المحلي والمنتج الأجنبي وتحقيق المساواة في ظروف المنافسة بين السلع المحلية والسلع الأجنبية .

هـ-سياسة الإغراق :

حيث تعتبر سياسة الإغراق إحد أدوات سياسة الحماية التجارية الدولية، وهي تتمثل في مجموعة من الإجراءات العامة والخاصة التي يتم بموجبها عرض (بيع) السلعة في الخارج بأسعار أقل من الأسعار المحلية . وعادة ما تنظر الدول أيضاً بعدم الرضا عند لجوء إحدى الدول إلى إتباع سياسة الإغراق، فتبادر من جانبها بفرض رسوم " تعويضية " لمعدل الإغراق، بهدف المساواة في الأعباء بين المنتج المحلي والمنتج الأجنبي وتحقيق المساواة في ظروف المنافسة بين السلع المحلية والسلع الأجنبية. وهنا يتضح أن " سياسة الإغراق " مثلها مثل " إعانات التصدير " .



تدريب (3)

اذكر – عزيزي الدارس – شروط سياسة الإغراق . وحدد أنواع سياسة الإغراق .

و- اتفاقيات التجارة والدفع :

وقد انتشرت اتفاقيات التجارة والدفع، منذ عام 1929م، (في ثلاثينيات القرن العشرين)، وكانت انعكاساً لقصور الموارد من الذهب والعملات الأجنبية، ويتم العمل بها طبقاً لاتفاقيات الدفع بنظام " المقاصاه "، أي تسوى " ديون " أحد الأطراف قبل الطرف الآخر مقابل " الحقوق " التي تنشأ قبل الثاني نتيجة لعمليات التبادل التجاري الدولي . ويقترن باتفاقيات الدفع، اتفاقيات التجارة، حيث إن كل اتفاق يحدد أنواع السلع التي تتبادل طبقاً للاتفاق، وينص على ضرورة تسوية الرصيد المتبقي بعد مدة معينة مع انتهاء أجل الاتفاق الذي يتحدد عادة بمدة سنة . ويحدث التوسع في هذا النظام العديد من المشكلات، مثل تجزئة ميزان المدفوعات، وإحداث نوع من التمييز في المعاملات الدولية، وهو يضر بالدولة التي تتوسع فيه مع باقي أطراف المجتمع الدولي، وقد لا تجد الدولة كل احتياجاتها من دول الاتفاق، ناهيك عن توافر السلع بأسعار مرتفعة مع انخفاض الجودة .

ز- اتجار الدولة :

ويتمثل في قيام الدولة أو الحكومة – ممثلة في مؤسساتها – بعمليات التصدير والاستيراد حيث قد لا تكتفي الدولة أو الحكومة في هذه الحالة باستخدام الأدوات المباشرة وغير المباشرة للسياسة التجارية، ولكن تدخل مباشرة إلى إدارة عمليات التجارة الدولية للاتجار الجزئي – أي بالنسبة لسلع معينة، أو مع دول معينة، وفي هذه الحالة قد تحتاج الدولة لاتباع بعض أدوات السياسة التجارية – السالفة الذكر – وقد يكون الاتجار كلياً، فيصبح لا مكان لمعظم هذه الأدوات وفي مجال الصادرات، يهدف اتجار الدولة إلى تنظيم تسويق الصادرات الرئيسة سواء مواد أولية أو صناعية، مع محاولة رفع أو تثبيت أسعارها في الأسواق الدولية عن طريق السيطرة على الكميات المخصصة للتصدير . وفي مجال الواردات، يهدف

اتجار الدولة إلى سد احتياجات الدولة من الواردات من السلع الضرورية الأساسية، سواء سلع استهلاكية أو سلع وسيطة أو سلع رأسمالية، وذلك بهدف الوصول إلى تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات .

عزيزي الدارس: تتمثل أدوات سياسة حرية التجارة الدولية في كل الوسائل التي يمكن بها التأثير على التجارة الدولية لاقتصاد معين سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة . وأهم " أدوات " سياسة حرية التجارية الدولية يمكن إجمالها فيما يلي:

أ) تحرير التعامل في الصرف الأجنبي وتعويم سعر الصرف :

حيث يلاحظ منذ عام 1953م تحول العالم من نظام أسعار الصرف " الثابتة " إلى أسعار الصرف " العائمة " – سبق أن تناولها – وأصبح النظام السائد هو نظام " التعويم " الذي يعني ترك قيمة العملة المحلية تحدد في السوق من خلال التفاعل بين قوى عرض الصرف الأجنبي وقوى الطلب على الصرف الأجنبي دون تدخل من البنك المركزي، أو التحول إلى " التعويم المدار " والذي يعني ترك العملة المحلية لتحدد قيمتها في السوق، غير أن البنك المركزي يقوم بالتدخل من حين لآخر بطلب (شراء) أو عرض (بيع) العملات الأجنبية، إذا انخفض أو ارتفع سعر الصرف عن هامش معين، للمحافظة على استقرار سعر الصرف وقيمة العملة المحلية، وهذا هو النموذج السائد من الناحية الواقعية، وهذا التحول أدى إلى ضرورة وجود حرية في التعامل في الصرف الأجنبي، وبالتالي بدأت تنتشر سياسة تحرير التعامل في أسواق سعر الصرف الأجنبي، وتحرير وتعويم سعر الصرف في الكثير من دول العالم التي كانت تطبق أدوات الرقابة على الصرف الأجنبي وخاصة الدول النامية، لأن التحرير والتعويم في الدول التي كانت تطبق الرقابة على الصرف يعني ضرورة إلغاء سياسة الرقابة على الصرف، وكسر احتكار الدولة في طلب (شراء) وعرض (بيع) النقد الأجنبي، حيث تدخل مع البنك المركزي بنوك معتمدة وشركات الصرافة التي تتعامل بحرية في طلب (شراء) وعرض (بيع) النقد الأجنبي، ويتم إنشاء سوق حرة للصرف الأجنبي يتم فيها تحرير وتعويم سعر الصرف، ويتحدد سعر صرف حر يومي في هذه السوق الحرة.

وقد يتطلب ذلك تغيير قوانين الرقابة على النقد، بقوانين تلائم عملية التحرير لتنظيم التعامل في النقد الأجنبي، حيث أصبح من حق الأفراد والمؤسسات حرية

حمل النقد الأجنبي وشرائه لتسوية صفقات التجارة الدولية، وأصبح هناك حرية تحويل للنقد الأجنبي من وإلى الخارج، وأصبح من حق المصدرين وغيرهم من الذين يحصلون على الصرف الأجنبي أن يحتفظوا بما حصلوا عليه وتحويله بالسعر السائد في السوق الحرة للنقد. وتلاشى السعر التحكُمي الثابت في ظل تحرير التعامل في الصرف الأجنبي، حيث أصبح هناك سعر واحد يسود التعامل في سوق الصرف، وبالتالي تلاشي نظام تعدد سعر الصرف بكل أشكاله، ومشاكله التي ظهرت في مراحل سياسة تقييد التجارة الدولية، وأصبحت المشكلة في نظام تحرير سعر الصرف هو البحث دائماً عن السعر الحقيقي لسعر الصرف، أو إزالة الانحراف بين سعر السوق وبين سعر التوازن " والمقصود بسعر التوازن بالنسبة لدولة العجز هو ذلك السعر الذي يحقق التساوي بين العجز في ميزان المدفوعات الجارية والفائض في صافي التحويلات الرأسمالية العادية، والعكس في حالة دولة الفائض . ويشترط في كل الأحوال لأن يتحقق ذلك التساوي دون مستويات عالية للبطالة ودون الالتجاء إلى فرض قيود على التجارة الدولية "، وهكذا سيتطلب تحرير المعاملات في سوق الصرف، وتعويم سعر الصرف، وإلغاء أداة الرقابة على الصرف، والأداة الخاصة بالقيود الكمية المباشرة لأن الأخيرة يتعارض وجودها مع وجود سوق حرة للصرف الأجنبي (كما أسلفنا).

ب) التخفيض التدريجي للرسوم الجمركية :

إن الاتجاه اليوم هو تخفيض معدلات الرسوم الجمركية المرتفعة، بمعدلات تنخفض تدريجياً حيث إن متوسط الرسوم الجمركية في الدول المتقدمة في السلع الصناعية قد انخفض إلى أقل من 10٪ في عام 2010م بعد أن كان هذا المتوسط حوالي 40٪ عام 1999م، ومعنى ذلك أن الرسوم الجمركية لم تعد قيداً يعتد به في التجارة الدولية فيما بين الدول الصناعية، كما أن التجارة الدولية بين تلك الدول تمثل ما يزيد على 70٪ من مجموع التجارة الدولية اليوم .

ج) إزالة القيود الكمية المباشرة :

إن الاتجاه اليوم هو إلغاء نظام الحصص، ونظام تراخيص الاستيراد، وحظر الاستيراد من القيود الكمية المباشرة، وهذا ما نلاحظه على برامج تحرير التجارة الدولية التي تطبق من خلال الاتفاق مع " صندوق النقد الدولي "، وكذلك في

اتفاقية منظمة " الجات " واتفاقية " منظمة التجارة الدولية "، حيث تصبح الرسوم الجمركية هي الأداة المتاحة للسياسة التجارية الدولية .

د) الإجراءات الرمادية :

إن الاتجاه اليوم هو إلغاء الإجراءات الرمادية أو ما يعرف " بالحماية الجديدة " حيث تم الاتفاق دولياً فيما بين دول العالم على عدم استخدامها بعد مهلة محدودة، وهذه الإجراءات الرمادية هي نوع جديد من القيود وهي ثلاثة أنواع، **الأول** هو " التقييد الاختياري للصادرات " وذلك بأن تدخل الولايات المتحدة الأمريكية (وهي التي ابتدعتها) في اتفاق مع اليابان على أن تلتزم هذه الأخيرة بألا تزيد صادراتها إلى السوق الأمريكية عن حجم محدود أو عدد محدود من الوحدات وطبق هذا النوع بصفة خاصة على صادرات اليابان من السيارات وأجهزة الراديو والتليفزيون وغيرها، وسارت على نفس الطريقة، بعض دول السوق الأوروبية، وبلاد شرق آسيا . **والثاني** هو " التوسع الاختياري في الواردات "، بمعنى أن تتوسع اليابان في الواردات من الولايات المتحدة الأمريكية، من سلع معينة (الذرة، واللحوم) وبعض السلع الصناعية (وسائل الاتصالات السلكية، واللاسلكية). و**الثالث** يتمثل فيما يسمى " ترتيبات التسويق المنظم " وقد طبقت هذه الطريقة على صادرات اليابان وبلاد شرق آسيا مع السلع التي لا تخضع للتقييد الاختياري، حيث لا تقوى الصناعة الأمريكية على الوقوف أمام المنافسة الأجنبية، ومن ثم تلجأ إلى فرض رسوم على الواردات استناداً إلى ما يسمى " الشرط الوقائي " في اتفاقية منظمة " الجات "، ذلك أن الاتفاقية تجيز للدول الأعضاء تقييد المنافسة الأجنبية إذا زادت الواردات زيادة كبيرة، ومفاجئة تنطوي على ضرر للصناعة المحلية .

ه) حوافز التصدير :

وهي الأداة المقابلة للأداة الخاصة بإعانات التصدير التي كانت تطبق في الفترات الماضية وأصبحت غير مرغوبة في الوقت الحاضر وفي المستقبل، وبالتالي فإنه يمكن أن تحل محلها مجموعة من حوافز التصدير التي تعمل على تشجيع الصادرات في ظل سياسة حرية التجارة الدولية، ويمكن أن تنطوي على مجموعة من الإعفاءات (الرسوم الجمركية) المؤقتة على المدخلات المستوردة لزيادة القدرة

التنافسية لأسعار الصادرات، وخفض تكاليف التمويل للصادرات، وإلغاء حصص الصادرات وضمان الصادرات وإيجاد نظام كفء للتأمين على الصادرات .

و) إقامة المناطق الحرة :

تعتبر إقامة المناطق الحرة إحدى الأدوات الهامة لسياسة حرية التجارة الدولية . فالمناطق الحرة تعتبر جزءاً من إقليم دولة معينة، لكنها تعتبر أجنبية عن الدولة التابعة من ناحية التجارة الدولية والنقد والجمارك، إلا فيما ينص عليه قانون إنشائها كذلك لا تطبق فيها الإجراءات الجمركية، وبالتالي تقوم على حرية المعاملات الدولية وترتبط بالأسواق الدولية . والمناطق الحرة لا تعدو أن تكون شكلاً من أشكال الاستثمارات المحلية والأجنبية المباشرة في مجال التجارة الدولية – وبالتحديد في الاستثمار من أجل التصدير – التي يمكن أن تحقق العديد من الأهداف الاقتصادية للدول المضيفة، وهي تعتبر مجالاً رحباً للتعاون بين الدول في مجال الاستثمارات الدولية، فهي وإن كانت جزءاً من إقليم الدولة فإنه لا تسري عليها الإجراءات الجمركية والإدارية التي تسري على باقي إقليم الدولة، وبالتالي تعمق سياسة تحرير التجارة الدولية وتساعد على مرونة حركة الاستثمار الدولي من أجل التصدير وهي تجذب " الشركات المتعددة الجنسيات " التي تقوم بحوالي 50٪ من الاستثمار الدولي. وقد تكون المناطق الحرة، مناطق حرة عامة لكل المشروعات، تقوم على إدارتها هيئة عامة أو خاصة، وقد تكون منطقة حرة خاصة قاصرة على مشروع بعينه، ومن ناحية أخرى قد تكون المناطق الحرة مناطق حرة تجارية أو مناطق حرة صناعية .

وفي كل هذه الصور للمناطق الحرة، هناك العديد من الأهداف الاقتصادية المرجوة من جانب الدول المضيفة للمناطق الحرة تبغي تحقيقها من جراء إقامة هذه المناطق وأهمها: تعظيم الصادرات والعائدات من العملات الأجنبية من خلال زيادة الاستثمار من أجل التصدير المرتبط بالأسواق الدولية، والأثر الإيجابي على ميزان المدفوعات، ونقل التكنولوجيا، والمساهمة في تنشيط حركات التجارة الدولية، بالإضافة إلى رفع مستوى المهارات الإدارية والفنية، وتشجيع استخدام المواد الخام، والسلع نصف المصنعة من الدول المضيفة، وتظل المناطق الحرة، مناطق جذب

لرؤوس الأموال الأجنبية، وتشجيع انتقال حركة رؤوس الأموال بين دول العالم، وهو مجال هام من مجالات التجارة الدولية .

ز) تعظيم دور القطاع الخاص في مجال التجارة الدولية :

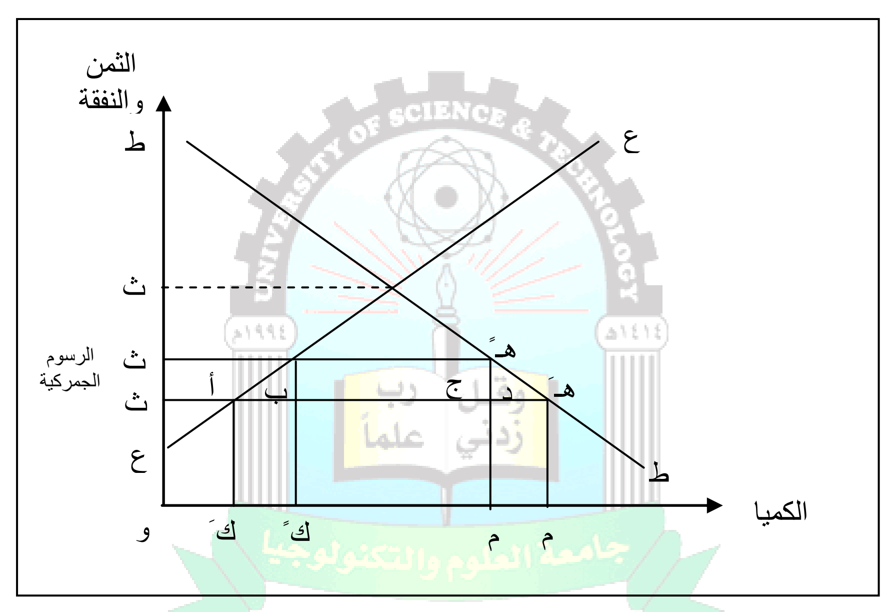
حيث يعتمد التحول نحو سياسة حرية التجارة الدولية، على تعظيم دور القطاع الخاص في مجال التجارة الدولية ليكون أداة هامة من أدوات سياسة حرية التجارة الدولية وتحريرها. وفي هذا المجال يمكن أن تحل الأداة الخاصة بنمو دور القطاع الخاص بشكل كبير وفعال محل الأداة الخاصة باتجار الدولة – التي ذكرناها– لتستخدم الأخيرة في أضيق الحدود ولإعتبارات إستراتيجية، أما الوزن الأكبر في مجال التجارة الدولية استيراداً وتصديراً فيترك للقطاع الخاص ليكون له الدور القيادي المؤثر في حركات التجارة الدولية، وهو مطالب في هذه الحالة بأن يكون على مستوى تلك التجارة الدولية، وقد أثبتت الكثير من التجارب أن القطاع الخاص أهلُ لذلك بما يملكه من مرونة الحركة، وإمكانيات هائلة في التعرف على الأسواق والدافع والحافز الفردي، وإقامة علاقات وطيدة مع المصدرين والمستوردين في باقي دول العالم . ناهيك عن أن هذا التحول يأتي متناسقاً مع التحول نحو التحرر المالي (الخصخصة) التي جابت أنحاء العالم شرقاً وغرباً وشمالاً وجنوباً، ويأتي كذلك مع تعميق آليات السوق وتحرير حركة رؤوس الأموال .

2-4 الآثار الاقتصادية والاجتماعية للسياسة التجارية (الرسوم الجمركية):

عزيزي الدارس: يرجع تدخل الدولة في أبعاد تجارتها الدولية إلى زمن بعيد وهو تدخل كان ولا يزال شائعاً في كل دولة سواءً دولة متقدمة أو دولة نامية، وأهم الأساليب الفنية التي تتدخل بها الدولة من أجل تقييد تجارتها الدولية هو الرسوم الجمركية . وهي رسوم غير مباشرة على الاستهلاك تفرضها الدولة لمرور السلع بحدودها الدولية دخولاً إليها أو خروجاً منها (أي الرسوم الجمركية على الواردات والصادرات) والرسوم الجمركية – كما أسلفنا – قد تكون " نوعية " تفرض في شكل مبلغ ثابت من المال على كل وحدة من وحدات السلع المستوردة أو " قيمية " وهو مبلغ يفرض بحسب نوع السلعة في شكل نسبة مئوية من قيمة السلعة الخاضعة للرسوم الجمركية " والقيمية " أكثر انتشارا من " النوعية " . ولمعرفة أثار الرسوم الجمركية على السلع المفروضة عليها سوف نتناولها بمساعدة الشكل البياني رقم

(7 – 1) الذي من خلاله سوف نقوم بتتبع أثر الرسوم الجمركية – على سلعة ودولة ما في معدل التبادل الدولي – على ثمن السلعة، استهلاك السلعة، مجال حماية الإنتاج المحلي، الإيرادات المتحققة لخزانة الدولة، مجال تحويل أو إعادة توزيع الدخل القومي .

شكل بياني رقم (7 – 1) يوضح أثر الرسوم الجمركية – على سلعة ودولة ما في معدل التبادل الدولي –



يمكن من خلال الشكل البياني رقم (7 – 1) قراءة أن المنحنى (ط ط) يمثل الطلب على السلعة المفروضة عليها الرسوم الجمركية، ويمثل المنحنى (ع ع) العرض للسلعة المفروض عليها الرسوم الجمركية . وفي حالة عدم فرض أية رسوم فإنه يترتب على حرية التبادل الدولي مع الخارج في هذه السلعة أن يتحدد ثمنها، فرضاً، بالمقدار (و ثَ) نظراً لاستيراد السلعة من دولة أخرى، تتمتع في إنتاجها " بميزة نسبية " بالمقارنة بالدولة محل البحث، وسنشير إليها فيما يلي باسم " الدولة " فحسب، وبالتالي تكون نفقة إنتاجها في تلك الدولة الأخرى، وثمن عرضها (بيعها) أقل منه في الدولة . ويستثنى من ذلك كميات قليلة يمكن إنتاجها في الدولة

بنفقات أقل من ثمن عرضها (بيعها) في الدولة الأخرى . وعلى هذا يكون الإنتاج من السلعة المفروضة عليها الرسوم الجمركية في الدولة هو الكمية (و كَ)، والواردات منها هي الكمية (كَ مَ) . والآن ، ماذا يحدث عندما تفرض الدولة رسوم جمركية على استيراد السلعة المذكورة بالمقدار (ثَ ثً) ؟ إننا نلاحظ في الشكل البياني رقم (7 – 1) أنه بعد فرض الرسوم الجمركية فإن ثمن السلعة يرتفع من (و ثَ) إلى (و ثً)، في حين تقل الكمية المستهلكة منها من (و مَ) إلى (و مً)، أما الكمية المنتجة فإنها تزاد من (و كَ) إلى (و كً) في حين تقل الكمية المستوردة من (كَ مَ) إلى (كً مً). ويمكن بيان ذلك كما يلي:

أولاً : أثر الرسوم الجمركية على ثمن السلعة:

فيما يتعلق " بأثر الرسوم الجمركية على ثمن السلعة " فإنه لو افترضنا الآن أن فرض الرسوم لن يؤثر في ثمن عرض (بيع) السلعة في الدولة الأخرى، أي الدولة المصدرة، لأن السلعة إنما تنتج فيها وفقاً لنفقة إنتاج " ثابتة " فسيكون معنى هذا أن يرتفع ثمن السلعة في الدولة بمبلغ الرسوم الجمركية المفروضة كاملاً، وبالتالي يصبح الثمن هو (و ثً).

ثانياً : أثر الرسوم الجمركية على استهلاك السعة:

فيما يتعلق " بأثر الرسوم الجمركية على استهلاك السلعة " فإنه لو قارنا بين الحالة قبل فرض الرسوم الجمركية، والحالة بعد فرضها من وجهة نظر المستهلك فسنجد أنه بعد فرض الرسوم الجمركية فإن ثمن السلعة قد ارتفع من (و ثَ) إلى (و ثً) بزيادة قدرها (ثَ ثً)، وفي الوقت نفسه فإن الكمية المستهلكة من السلعة قد أصبحت (و مً) بعد أن كانت (و مَ) بنقص قدره (مً مَ) . وهكذا فإنه قبل فرض الرسوم الجمركية كان الإشباع الكلي الذي يحصل عليه المستهلكون يقدر بالمساحة الواقعة في أسفل منحنى الطلب على يسار الخط الرأسي (هـَ مَ)، أما نفقة الحصول على هذا القدر من الإشباع فكانت هي ثمن السلعة مضروباً في الكمية المستهلكة منها، أي مساحة المستطيل (و ثَ هـَ مَ) . ومعنى هذا أن هؤلاء المستهلكين كانوا يحصلون على مقدار من فائض المستهلك بالنسبة إلى كافة السلع التي كانوا يستهلكونها وذلك باستثناء السلعة الحديثة عند النقطة (هـَ) وهو فائض يبلغ مجموعه مساحة المثلث الواقع في أسفل منحنى الطلب

(ط ط) وفوق الخط الأفقي (ثَ هـَ) . أما بعد فرض الرسوم الجمركية فقد أصبح مقدار الإشباع الكلي الذي يحصل عليه المستهلكون هو المساحة الواقعة في أسفل منحنى الطلب (ط ط) على يسار الخط (هـً مً)، وهي مساحة تقل عن المساحة الأولى بمقدار مساحة شبه المنحرف (مً هـً هـَ مَ) . أما نفقة الحصول على هذا القدر الأقل من الإشباع فقد أصبحت هي مساحة المستطيل (و ثً هـً مً). ومن هنا فقد أصبح مقدار فائض المستهلك الذي يحصل عليه المستهلكون هو مساحة المثلث الواقع في أسفل منحنى الطلب (ط ط) وفوق الخط الأفقي (ثً هـً)، وهي مساحة أقل من مساحة فائض المستهلك الأولى بمقدار شبه المنحرف (ثً هـً هـَ ثَ) . وإذاً يكون المستهلكون قد لحقتهم بخسارة صافية نتيجة لفرض الرسوم الجمركية، وهي خسارة حقيقة وإن لم يشعر بها المستهلكون أنفسهم الذين قد يجهلون وجود رسوم جمركية مفروضة على السلعة محل البحث، وتتمثل في حصولهم بعد فرض هذه الرسوم على كمية كلية أقل من السلعة ودفعهم ثمن في الوحدة منها أكبر مما كانت عليه الحال قبل فرضها وتقييد حرية التجارة . وسنعود – عملياً – فيما بعد إلى مختلف مكونات مساحة شبه المنحرف (ثً هـً هـَ ثَ) هذا الذي يمثل الخسارة التي لحقت بالمستهلكين والذي يتكون من مجموع المساحات (أ، ب، ج، د).

ثالثاً : أثر الرسوم الجمركية على الإيراد المتحقق لخزانة الدولة:

فيما يتعلق " بأثر الرسوم الجمركية على الإيراد المتحقق لخزانة الدولة " فإنه يلاحظ أنه طالما أن هذه الرسوم لم تكن من الارتفاع بحيث تمنع كل استيراد من السلعة محل البحث وقد كان يلزم لتحقيق هذا أن تبلغ الرسوم المقدار (ثَ ثً) على الأقل، فإنه سيترتب على استمرار دخول وحدات من السلعة إلى الدولة تحصيل الرسوم عنها ومن ثم يكون هناك أثر للرسوم على إيرادات الدولة . وسيبلغ مجموع هذه الإيرادات مقدار الواردات من السلعة مضروباً في مبلغ الرسوم على الوحدة منها، أي سيبلغ مساحة المستطيل (ج) في الرسم محل البحث (كً مً X ثَ ثً) . وهكذا نلاحظ أن جزءاً من الخسارة التي لحقت بالمستهلكين – السابق الإشارة إليها – يقدر بمساحة المستطيل (ج) قد عوض حصول خزانة الدولة على إيرادات بمقدار هذا الجزء .

رابعاً : أثر الرسوم الجمركية في مجال حماية الإنتاج المحلي:

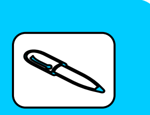
فيما يتعلق " بأثر الرسوم الجمركية في مجال حماية الإنتاج المحلي " فإنه يلاحظ أن هذا الإنتاج يزداد بعد فرض الرسوم إلى (و كً) بعد أن كان (و كَ)، أي بزيادة قدرها (كَ كً) . وقد أمكن تحقيق هذه الزيادة في الإنتاج بفضل الارتفاع الذي حدث في ثمن السلعة من (و ثَ) إلى (و ثً) والذي مكن المنتجين من تغطية نفقتهم " الحدية " المتزايدة كنتيجة لزيادة الإنتاج بعد الكمية(و كَ) . ومعروف أن منحنى العرض (ع ع) الذي يرتفع من الجنوب الغربي إلى الشمال الشرقي إنما يدل على النفقة الجديدة لإنتاج السلعة محل البحث، وهي نفقة متزايدة في هذه الحالة . وهكذا فإن جزءاً من الخسارة التي سبّبها المستهلكون يقدر بمساحة المثلث (ب) إنما يمثل الزيادة التي يتعين دفعها في أثمان عوامل الإنتاج الجديدة الأقل كفاءة، وبالتالي الأعلى نفقة المشتركة في إنتاج الكمية (كَ كً) من السلعة عن الأثمان المدفوعة في عوامل الإنتاج المشتركة في إنتاج الوحدة " الحدية " للكمية (و ك) . وهذه الخسارة لم يعوضها أي شيء، أي أنها خسارة بحتة قد لحقت بالمجتمع نتيجة لفرض الرسوم الجمركية . ويلاحظ أن المنتجين هم الذين يدفعون هذه الزيادة إلى عوامل الإنتاج الأقل كفاءة، وهي زيادة يحصل عليها المنتجون أنفسهم كجزء من المبلغ الذي يحول إليهم من المستهلكين بعد فرض الرسوم الجمركية والذي يبلغ مجموع المساحتين(أ، ب).

خامساً : أثر الرسوم الجمركية في مجال تحويل أو إعادة توزيع الدخل القومي ...

فيما يتعلق " بأثر الرسوم الجمركية في مجال تحويل أو إعادة توزيع الدخل القومي " فإنه يلاحظ أن مساحة شبه المنحرف (أ) في الشكل محل البحث إنما يمثل بالإضافة إلى مساحة المثلث (ب) المبلغ الذي يحصل عليه المنتجون من المستهلكين، وهو يتكون من حاصل ضرب الفرق بين الثمن القديم للوحدة من السلعة وثمنها الجديد، أي المبلغ (ثَ ثً)، في الكمية الجديدة المباعة من السلعة، أي الكمية (و كً) . ولما كان المنتجون قد دفعوا المبلغ الذي تمثله مساحة المثلث (ب) فعلاً إلى عوامل الإنتاج الأقل كفاءة والأعلى نفقة نظير استخدامها في إنتاج الكمية (كَ كً) من السلعة، فإن المبلغ الذي تمثله مساحة شبه المنحرف (أ) إنما يعتبر إضافة إلى الفائض الاقتصادي الذي يحصل عليه المنتجون بالنسبة إلى الكمية (و كً) .

وبعبارة أخرى فإن مساحة شبه المنحرف (أ) هو عائد اقتصادي إضافي يحصل عليه المنتجون الذين كانوا ينتجون المقدار(و كَ) من السلعة فوق ما كانوا يحصلون عليه من قبل عند إنتاجهم لهذا المقدار، وذلك بالإضافة إلى عائد اقتصادي جديد يحصل عليه المنتجون الجدد الذين أصبحوا ينتجون المقدار (كَ كً) من السلعة بعد فرض الرسوم فوق ثمن العرض الخاص بهذه الكمية أو نفقتها " الحدية " كما يدل عليها الجزء من منحنى العرض (ع ع) الخاص بها . وقد حصل المنتجون على المبلغ الفائض من المستهلكين، ومن ثم فإن جزءاً من الخسارة التي لحقت بالمستهلكين يقدر بمساحة شبه المنحرف (أ) قد عوضه حصول المنتجين على فائض بمقدار هذا الجزء، وبالتالي نكون أمام تحويل أو إعادة توزيع لجزء من الدخل القومي من المستهلكين إلى المنتجين . ويبقى بعد هذا مساحة المثلث (د) من الخسارة التي لحقت بالمستهلكين، وهي مساحة لم يقابلها أي تعويض ومن ثم تعتبر خسارة بحتة . ومما تقدم يتبين أن مساحة المثلثين (د ، ب) من الخسارة التي لحقت بالمستهلكين تمثل خسارة بحتة للمجتمع نتيجة لفرض الرسوم الجمركية وذلك طالما أنه لم يقابلها أي تعويض في أي اتجاه كان ... وهكذا يمكن اعتبار إن مساحة هذين المثلثين إنما تمثل نفقة الرسوم الجمركية التي يتعين على المجتمع أن يتحملها . وهذا في إطار التحليل الاقتصادي الجزئي للرسوم الجمركية .

تدريب (4)



عزيزي الدارس – إذا أعطيت لك البيانات والمعلومات التالية عن سلعة ودولة ما.

البيــان	السعر الدولي	الرسوم	السعر المحلي	الإنتاج المحلي	الاستهلاك المحلي
الوضع قبل الرسوم	50 طن	صفر	50 ريال	225	75
الوضع بعد الرسوم	50 طن	20٪	60 ريال	200	100

مستعيناً بالرسم البياني بيِّن، وأحسب في أطار التحليل الاقتصادي الجزئي أثر (الرسوم) على كل من ما يلي:

1-فائض المستهلك 2-فائض المنتج 3-إيرادات الحكومة 4-صافي الأثر الكلي على المجتمع

5-2. تطور التجارة الدولية والسياسة التجارية في دولة اليمن:

أولاً: تطور الميزان التجاري اليمني:

عزيزي الدارس: تعتبر دولة اليمن واحدة من الدول النامية التي ظلت بعيدة عن التطورات التجارية الدولية والسياسة التجارية التي يعيشها العالم، والتي يغلب عليها طابع التشابك الاقتصادي، والمصالح المشتركة. إلا أنها في الفترة الأخيرة وتحديداً منذ عام 1990م أعادت النظر في مسارها الاقتصادي ورأت أنه بات من الضروري التواصل مع الاقتصاديات الدولية، وكسر فترة الجمود التي سيطرت خلال الفترة الماضية، وذلك من خلال وضع الخطط والبرامج التنموية الهادفة إلى نسج علاقات اقتصادية تحقق المصلحة المتبادلة بين الاقتصاد المحلي والاقتصاد الدولي، وبما يسمح بإيجاد تعاون مثمر بينها وبين الاستثمارات المحلية والعربية والأجنبية، بهدف الإسهام في برامج وخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتخفيف الأعباء الكبيرة التي يتحملها الاقتصاد اليمني. فمنذ مطلع التسعينيات تعتبر دولة اليمن من مجموعة الدول التي فتحت الباب باتجاه التفاعل مع رياح التغيير والمستجدات الدولية في مختلف الجوانب، وإفساح المجال للانطلاق نحو اقتصاد مفتوح حديث يتفاعل بديناميكية مع اقتصاديات دول العالم لاسيما في تطور التجارة الدولية والسياسة التجارية في دولة اليمن. وسنحاول التعرف على أوضاع السياسة التجارية الدولية لدولة اليمن من خلال الميزان التجاري اليمني للفترة (19990 – 2010 م) ضمن بيانات الجدول رقم (7 – 1). فيمكننا قراءة النتائج الآتية:

جدول رقم (7 – 1) يوضح تطور الميزان التجاري اليمني خلال الفترة (1990 – 2010م)

بملايين الريالات

المصدر: الجمهورية اليمنية، البنك المركزي اليمني، التقدير السنوي، سنوات مختلفة، صنعاء .

البيان / السنوات	الصادرات	الواردات	الميزان التجاري	البيان / السنوات	الصادرات	الواردات	الميزان التجاري
1990	1806.5	2539.5-	733.0-	**2001**	3366.9	2600.4-	766.4
1991	2076.0	5371.0-	3295.0-	**2002**	3684.4	3082.6-	601.9
1992	2310.0	6554.0-	4244.0-	**2003**	3924.4	3557.4-	367.8
1993	3316.0	10137.0-	6821.0-	**2004**	4675.7	3858.6-	817.1
1994	4353.7	10265.1-	5911.4-	**2005**	6.413.2	4.721.9-	1.700.3
1995	11182.1	21592.6-	10410.5-	**2006**	7316.4	5926.1-	1390.3
1996	26420.2	19968.9	6451.3	**2007**	7049.5	7490.3-	440.8-
1997	32012.8	33786.4-	1773.6-	**2008**	8976.9	9333.8-	0356.9-
1998	24964.1	35968.8-	11004.7-	**2009**	5.855.0	7.867.8-	2.012.8-
1999	32112.8	35737.7-	3624.9-	**2010**	5.977.2	71989.0-	2.012.2-
2000	3797.2	2484.4-	1312.8-	/////////	///////	//////	//////// /////

أ) أن الميزان التجاري اليمني خلال هذه الفترة كان يسجل عجزاً مستمراً وذلك باستثناء سنة 1996م . (داخل الفترة 1990 – 2000م)، والسنوات من 2001م حتى 2006م . (داخل الفترة 2001 – 2010م).

ب) أن عجز الميزان التجاري اليمني كان في تزايد مستمر سجل عام 1990م عجزاً بلغ

(733.0) مليون ريال وارتفع في عام 2010م ليسجل (2.012.2) مليون ريال يمني .

ج) أن هذا التزايد المستمر في عجز الميزان التجاري اليمني يمكن عزوه إلى تزايد معدل النمو السكاني حيث بلغ (3.5٪) عام 2010م بعد أن كان (2.5٪) عام 1990م، وهذه الزيادة يتبعها زيادة في الاستيراد تنعكس على ميزان المدفوعات . كما أن إعادة تحقيق الوحدة اليمنية كان له أثرٌ .

د) أن عجز الميزان التجاري اليمني قد تذبذب بين الزيادة والنقصان ويُعزى لتباطؤ معدل التنمية بسبب تقلص حجم احتياطيات النقد الأجنبي في دولة اليمن نتيجة الأحداث الداخلية والخارجية التي حدثت خلال الفترة (1990 – 2010 م) .

والاتجاه العام لكافة سنوات الفترة (1990 – 2010 م) يدل على أن مستوى نمو الصادرات منخفض (أقل من مستوى نمو الواردات بكثير، بدليل تزايد العجز الكبير في الميزان التجاري اليمني)، غير أن العبرة ليست بارتفاع قيمة الصادرات وحدها أو ارتفاع قيمة الواردات كذلك، وإنما يجب أن يضاف إلى هذا وذاك مدى قدرة الصادرات على الوفاء بقيمة حاجات دولة اليمن من الواردات حتى لا تضطر إلى القروض والمساعدات الخارجية ، وبالتالي تمثل عبئاً على الاقتصاد اليمني مستقبلاً .

وأما التدهور في حجم الصادرات خلال الفترة (1990 – 2010م) فيرجع إلى ضعف الطلب الاستهلاكي المحلي المتزايد على السلع التي تنتج محلياً، وتكون قابلة للتصدير سلعاً (زراعية أو صناعية) ، وسوء الأحوال المناخية لبعض سنوات الفترة (1990 – 2010م) المذكورة، والتي أثرت في المنتجات القابلة للتصدير، وضعف الهيكل الإنتاجي القائم، والتسويقي المكمل له، وعدم قدرتهما على تنمية الصادرات السلعية، وفقدان البرامج والخطط اللازمة للنهوض بالصادرات اليمنية وتنميتها باعتبارها عنصراً مهماً من عناصر الحصول على العملات الأجنبية .

ثانياً: تطور سعر صرف الريال اليمني مقابل الدولار الأمريكي:

عزيزي الدارس: يؤثر سعر الصرف في توزيع الموارد وتخصيصها وفي أبعاد التجارة الدولية كما أن التغيرات في مستوى سعر الصرف من شأنها التأثير على حجم الصادرات والواردات وتتسبب في تغيير نسب الإنتاج والاستهلاك معاً، وهذه التغيرات عادة ما يتوقع منها تصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات، فالدراسات المهتمة بتحليل أثر التغيرات في سعر الصرف على موقف ميزان المدفوعات، وعلى حجم التجارة الدولية، قدمت التفسيرات النظرية والتطبيقية – كما أسلفنا – لأثر انخفاض قيمة العملة المحلية على حركة الصادرات والواردات وفق شروط وافتراضات مسبقة . ومن أهم أساليب التحليل في هذا المجال ما يسمى بنظرية المرونات لتحليل ميزان المدفوعات – كما أسلفنا – إذ ترى النظرية أن تخفيض قيمة العملة المحلية يجعل قيمة الصادرات رخيصة في أسواق التجارة الدولية، بينما يجعل أسعار الواردات مرتفعة في السوق المحلية، مما يساعد على تصحيح الاختلال، وتحسين الموقف لميزان المدفوعات، إلا أن إتباع النظرية(تخفيض قيمة العملة المحلية) يستلزم أن يكون الطلب على الصادرات متمتعاً بمرونة عالية، ومنذ عام 1990م لم تستطع السلطات النقدية اليمنية تحديد سياسة سعر صرف واضحة المعالم تضع حداً لتنامي العجز في الحساب الجاري، أو لإيقاف التدهور المستمر في القوة الشرائية للريال اليمني، وفي محاولة للسلطات النقدية اليمنية التي قامت بوضع آلية لتحديد سعر الصرف للعملة المحلية، تعتمدها الحكومة في تعاملاتها مع العالم الخارجي بحيث تخدم أغراضاً مختلفة، وأدخلت السلطات النقدية اليمنية نظام سعر الصرف المتعدد الذي اشتمل على خمسة أسعار للصرف (الدبلوماسي، الرسمي، الجمركي، التشجيعي، الاستثماري)، والجدول رقم (7 – 2) يوضح تطور سعر الصرف للريال اليمني مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة (1990 – 2010 م)

.

جدول رقم (7 – 2) يوضح تطور سعر الصرف للريال اليمني مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة (1990 – 2010م)

البيان / السنوات	متوسط الفترة	نهاية الفترة	البيان / السنوات	متوسط الفترة	نهاية الفترة
1990	14.48	17.5	**2001**	178.02	188.22
1991	25.36	29.45	**2002**	179.01	180.23
1992	33.37	42.65	**2003**	181.47	175.6
1993	48.63	67.75	**2004**	184.36	183.5
1994	98.62	119.11	**2005**	186.44	184.8
1995	100.21	138.2	**2006**	195.26	191.42
1996	100.42	142.42	**2007**	198.58	197.05
1997	110.21	155.46	**2008**	199.55	198.95
1998	122.62	160.42	**2009**	200.15	199.78
1999	125.72	161.11	**2010**	212.26	202.85
2000	176.05	178.05	//////////	///////////	///////////

المصدر: الجمهورية اليمنية، البنك المركزي اليمني، التقدير السنوي، سنوات مختلفة، صنعاء .

عزيزي الدارس: يتضح من بيانات الجدول رقم (7 – 2) أن قيمة العملة اليمنية مقابل الدولار الأمريكي قد اتسم بالتقلبات الحادة والتزايد المستمر وإن كانت قد حددت تلك التقلبات آليات قوى الطلب وآليات قوى العرض للصرف الأجنبي، فمنذ عام 1990م أصبح سعر الصرف يستخدم لتسوية كل المعاملات الخارجية غير الحكومية، وتشير البيانات إلى أن أكثر من (80٪) من إجمالي الواردات سويت وفقاً لأسعار الصرف رغم التدهور الشديد لقيمة العملة المحلية، فقد سجلت قيمة العملة في عام 2010م (212.26) ريال للدولار مقابل (14.48) ريال للدولار في العام 1990م، وهذا التدهور قد أدى إلى انخفاض أسعار السلع المستوردة مقومة بالريال اليمني، كما أن هذا التدهور قد انعكس في انخفاض أسعار السلع المحلية مقوماً بالدولار ، وهذا وذاك يعود إلى أن الطلب على الواردات من السلع المستوردة

يتميز بمرونة عالية، بينما مرونة الطلب على الصادرات السلعية المحلية يوصف بأنه طلب غير مرن في تطور التجارة الدولية والسياسة التجارية في دولة اليمن .

أسئلة التقويم الذاتي:

?

1. تكلم عن السياسة التجارية الدولية من منظور تاريخي .
2. من مقرر التجارة الدولية اكتب فيما يلي:
   أ ـ مفهوم السياسة التجارية الدولية .
   ب ـ أهداف السياسة التجارية الدولية .
   ج ـ أنواع السياسة التجارية الدولية .
   د ـ أدوات سياسة الحماية التجارية الدولية .
   هـ ـ أدوات سياسة الحرية التجارية الدولية .
3. اشرح مع الاستعانة بالرسم البياني الآثار الاقتصادية والاجتماعية للسياسة التجارية الدولية (الرسوم الجمركية) .



الأسئلة الموضوعية

سؤال الاختيارات:

ضع دائرة حول الحرف المقابل للإجابة الصحيحة:

1. الرسوم الجمركية تفرض على السلع عبر الحدود سواءً:

أ ـ دخولها إلى الدولة .

ب ـ خروجها من الدولة .

ج ـ دخولها وخروجها من وإلى الدولة .

د ـ لا شيء مما سبق .

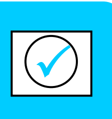
2. تتمثل القيود الكمية المباشرة في:

أ ـ نظام الحصص .

ب ـ نظام تراخيص الاستيراد .

ج ـ نظام حضر الاستيراد .

د ـ كل ما سبق .



3. الإجراءات الرمادية هي:

أ ـ التقييد الاختياري في الصادرات .

ب ـ التوسع الاختياري في الواردات .

ج ـ ترتيب التسويق المنظم .

د ـ كل ما سبق .

4. سياسة الإغراق قد تكون:

أ ـ سياسة مؤقتة .

ب ـ سياسة دائمة .

ج ـ سياسة قصيرة الأجل .

د ـ كل ما سبق .

سؤال الصواب والخطأ:

ضع علامة (✓) أمام العبارة الصحيحة، وعلامة (X) أمام العبارة الخاطئة:

1. الرسوم الجمركية هي ضريبة مباشرة على التبادل الدولي . ( )
2. الرسوم الجمركية الفعلية تتمثل في الحماية لمنوحة لسلعة معينة . ( )
3. الرسوم الاسمية تتمثل في الرسوم الجمركية الواردة في جداول الجمارك . ( )
4. الرسوم الجمركية القيمية تفرض كنسبة مئوية من قيمة السلع ة محل الرسوم . ( )
5. الرسوم الجمركية النوعية تفرض كمبلغ معين على وحدة السلعة محل الرسوم . ( )



3ـ الخلاصة :

عزيزي الدارس : استطعنا من خلال مفردات سياسة التجارة الدولية أن نتعرف على أوضاع هذه السياسة تاريخياً حيث إنها وسيلة يمكن استخدامها في تشجيع إما الصادرات أو الواردات أو عدم تشجيعهما معاً غير أنه ينبغي أن تكون محكومة بنظام رقابي واضح يضبط الانحرافات من تحقيق الأهداف منها وقد اتضح أن سياسة الحماية التجارية الدولية قد مارستها بعض الدول في حالة قيامها بتأسيس صناعات معينة ، وبناء أُسس اقتصادية أما سياسة الحرية التجارية الدولية فقد مارستها بعض الدول في حالة قيامها بتشجيع صادراتها لدعم ميزان مدفوعاتها لاسيما تبني سياسة سعر الصرف الحر ، ولتضح أن استخدام السياسة التجارية الدولية يجب مراعاة عدم التمادي في استخدامها إلى الحد الذي تنقلب فيها على عكس ما رُسم لها .

عزيزي الدارس :-وقد أدركنا أن للسياسة التجارية الدولية مفهوماً ، وأهدافاً ، وأنواعاً ، وأدوات ، وأساليب فنية مختلفة أهمها الرسوم الجمركية والتي تؤثر في ثمن السلعة واستهلاكها ، وتحقيق إيراد لخزانة الدولة ، وتحويل أو إعادة الدخل القومي ، كما أن هذه الوحدة بينت تطور التجارة الدولية والسياسة التجارية في دولة اليمن .

4ـ لمحة مسبقة عن الوحدة الدراسية التالية :

عزيزي الدارس : اهتمت هذه الوحدة بمنظمة التجارة الدولية من خلال الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة منظمة " الجات " ، وجولات المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف التي كانت الأساس لبناء اتفاقية " منظمة التجارة الدولية " والتي سنتطرق من خلالها في نشأتها ، وأهدافها، ومزاياها ، وهيكلها ، ومبادئها ، وكيفية الانضمام لها ، وآلية حل المنازعات التجارية لدول الأعضاء فيها ، كما أن الوحدة عرضت تسلسل الأحداث لمنظمة التجارة الدولية .

5ـ إجابة التدريبات :

التدريب 1:

وللمزيد من الإيضاح لهذه السياسة (الحماية، والحرية) نذكر أن المفكر " كرومويل " الإنجليزي في عام 1828م، والمفكر " كولبير " الفرنسي في عام 1860م . قد كتبا آرائهما التي تدعو دول كل منهما إلى تبنى مبدأ الحرية التجارية . وفي خلال الحرب العالمية الأولى لم يكن هناك أي مجال لحرية التجارة فقد حرمت الدول الأوروبية التجارة مع أعدائها وراقبت بدقة تجارتها مع الدول المحايدة وفيما بين عامي 1919م و 1928م بدا للجميع أن الأحوال قد عادت إلى الاستقرار . ولم تلبث حالة الاستقرار حتى تعرض العالم في عام 1929 للكساد الكبير الذي بدأ بالانهيار المالي في بورصة نيويورك وكذا انهيار اقتصاديات أوروبا الوسطى وألمانيا والنمسا، ناهيك عن تخفيض سعر الجنية الإسترليني بحوالي 30٪ وخروج بريطانيا عن قاعدة الذهب عام 1931م . كل هذه الأحداث بلغت بسياسة الحماية التجارية أقصاها وذلك خلال الثلاثينيات من القرن التاسع عشر وبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية في 1945م أعادت دول أوروبا وأمريكا تنظيم اقتصادياتها ونجحت تلك الدول في إعادة الحرية النسبية إلى حركة التجارة الدولية والاعتماد على الرسوم الجمركية لتنظيم هذه التجارة ولعل أهم المحاولات التي بذلت لإعادة حركة التجارة الدولية بوضع ميثاق " هافانا " الذي عقد في لندن شهر أكتوبر عام 1946م في الدورة الأولى لمؤتمر دولي للتجارة تلا ذلك مؤتمر جينيف والذي عقد من شهر أبريل إلى شهر أكتوبر عام 1947م الذي انتهى بإعداد مشروع ميثاق للتجارة الدولية يتضمن إنشاء منظمة دولية للتجارة على غرار" صندوق النقد الدولي " ومن الجدير بالذكر أن المجتمعون وعلى رأسهم (أمريكا، وإنجلترا، وفرنسا) وقعوا بروتكولاً يقضي بتنفيذ اتفاق 1948م يتضمن أجزاءاً أساسية من ميثاق " هافانا " بصفة مؤقتة وانتقالية إلى أن يدخل الميثاق مرحلة التنفيذ، وقد عرف هذا الاتفاق باسم الاتفاقية العامة للتعريفة والتجارة أو منظمة " الجات " اختصاراً وانتهى المجتمعون وعددهم 56 دولة إلى الموافقة على ميثاق للتجارة الدولية، غير أن اعتراض الولايات المتحدة الأمريكية على ميثاق" هافانا " أصاب المشروع بخيبة أمل وتم الأخذ بالمبادئ التي حكمت التجارة الدولية كما وردت في الميثاق والتي أهمها :

1. مبدأ عدم التمييز في مسائل التجارة الدولية .
2. السماح بالمعاملة التفضيلية مابين الدول النامية .
3. السماح بإنشاء الاتحادات الجمركية والمناطق الحرة .
4. السماح بالتمييز بالنسبة إلى الواردات من دول يعتبرها " صندوق النقد الدولي " أن عملتها قد أصبحت نادرة .

التدريب 2:

أولاً: يمكن توضيح الفرق بين معدل الحماية " الاسمية "، ومعدل الحماية " الفعلية " بمثال تقليدي يتعلق بصناعة الأحذية . افترض أنه في صناعة الأحذية أن المواد الأولية التي تدخل في الصناعة تشكل (75٪) من التكلفة مثل: الجلود، المسامير ... إلخ، وأن القيمة المضافة في الصناعة هي (25٪) . افترض أيضاً أن الأحذية المستوردة تخضع لرسوم جمركية بمعدل (20٪)، وأن المواد الأولية الداخلة في الإنتاج كالجلود وغيرها تخضع أيضاً للمعدل نفسه . في هذه الحالة، يمكن القول : أن صناعة الأحذية المحلية تتمتع بمعدل حماية يساوي (20٪)، وأن معدل الحماية الاسمية والفعلية متساويان . لنفترض الآن أن جميع القيود على استيراد المواد الأولية التي تدخل في صناعة الأحذية، بما فيها الرسوم الجمركية، قد ألغيت، وبقيت الرسوم الجمركية المفروضة على الأحذية المستوردة على ما كانت عليه، أي (20٪) . هل يبقى معدل الحماية للصناعة المحلية (20٪) كما كان سابقاً ؟

يمكن الإجابة عن هذا السؤال في إطار التوازن الجزئي، بافتراض بقاء الأشياء الأخرى على حالها، بالقول : أن صناعة الأحذية المحلية تتمتع الآن بحماية فعلية أعلى وأصبحت في وضع تنافسي أفضل من قبل حيث أن تكلفة الإنتاج المحلي قد انخفضت بعد إلغاء الرسوم الجمركية على المواد الأولية الداخلة في الصناعة، في حين أن تكلفة الصناعة الأجنبية لم تنخفض . ويعني ذلك أن الحماية هي من نصيب صناعة الأحذية فقط وليست لإنتاج الجلود أو العناصر الأخرى الداخلة في هذه الصناعة – أي أن الحماية هي للقيمة المضافة في هذه الصناعة فقط . إذا يجب حساب معدل الحماية الفعلية بالنسبة للقيمة المضافة فقط وهي في مثالنا (25٪)

والتي تتمتع بحماية " اسمية " (الرسوم الجمركية الرسمية) بنسبة (20٪) ويعني ذلك أن معدل الحماية" الفعلية " يساوي:

$$\frac{20}{25} = 80\ \%$$ وليس 20٪

فإذا كانت تكلفة زوج من الأحذية 100 ريال، والمواد الأولية الداخلة في الإنتاج من جلود وغيرها75 ريال، وأن القيمة المضافة 25 ريالاً والتي تتمتع بحماية " أسمية " (الرسوم الجمركية الرسمية) 20٪، فإن معدل الحماية الفعلية يساوي:

$$\frac{20}{25} = 80\ \%$$

وعموماً يمكن حساب معدل الحماية " الفعلية " من المعادلة التالية:

$$ح\ ف = \frac{ر ا - ر م \times ن م}{1 - ن م}$$

حيث:

ح ف = معدل الحماية " الفعلية ".

ن م = نسبة قيمة المدخلات المستوردة إلى قيمة السلعة النهائية .

ر ا = المعدل الاسمي للرسوم الجمركية على السلعة النهائية .

ر م = المعدل الاسمي للرسوم الجمركية على المدخلات المستوردة والمستخدمة في إنتاج السلعة النهائية .

ففي مثالنا السابق:

$$ح\ ف = \frac{0.20 - (0) \times (0.75)}{1.00 - 0.75} = \frac{0.20}{0.25} = 80\%$$

أما إذا بقيت الرسوم الجمركية على المدخلات المستوردة (20٪)، فلا يوجد فرق بين معدل الحماية " الفعلية " و " الاسمية ".

$$\text{ح ف} = \frac{0.20 - (0.75 \times 0.20)}{1.00 - 0.75} = \frac{0.20 - 0.15}{0.25} = 20\%$$

أما إذا خفضت الرسوم الجمركية على المدخلات، في مثالنا السابق، من (20٪) إلى (10٪) فإن معدل الحماية الفعلية يمكن حسابه على النحو الآتي:

بتطبيق القانون

$$\text{ح ف} = \frac{\text{را} - \text{رم} \times \text{ن م}}{1 - \text{ن م}}$$

بالتعويض في القانون :

$$\text{ح ف} = \frac{0.20 - (0.75 \times 0.10)}{1.00 - 0.75}$$

$$\text{ح ف} = \frac{0.20 - 0.075}{0.25}$$

$$\text{ح ف} = \frac{0.125}{0.25} = \frac{1}{2} = 50\%$$

ثانياً:

يمكن حساب معدل الحماية الفعلية عن طريق تطبيق القانون السابق:

$$\text{ح ف} = \frac{\text{را} - \text{رم} \times \text{ن م}}{1 - \text{ن م}}$$

. . . قانون

بالتعويض في القانون :

$$\text{ح ف} = \frac{(0.40 \times 0.20) - 0.50}{1 - 0.40} = 70\%$$

التدريب 3:

هناك شروط لسياسة الإغراق وهي:

1. أن يتم البيع بثمنين أحدهما مرتفع في السوق الداخلية حيث تنتج السلعة، والآخر منخفض في السوق الأجنبية . ولا يشترط أن تباع السلعة في الخارج بثمن يقل عن نفقة الإنتاج، كما يذهب إلى ذلك بعض كُتاب التجارة الدولية نظراً لوجود صعوبة بصدد الاتفاق على معنى تكلفة الإنتاج . فهناك التكلفة " المتوسطة " والتكلفة " الحدية "، كما أن التكلفة تختلف من وقت لآخر تبعاً لطريقة المحاسبة المستخدمة .
2. أن يكون البيع بثمنين في وقت واحد أما إذا اختلف الوقت بحيث حصل البيع في السوق الداخلية في وقت كان الثمن فيه مرتفعاً ثم حدث أن انخفض الثمن خلال الفترة المنقضية بين تصدير السلعة ووصولها نتيجة لظروف العرض والطلب فلن يكون هناك سياسة إغراق، وعليه فإنه لابد من مقارنة الأثمان في وقت واحد .
3. أن تكون شروط البيع واحدة في السوقين الداخلي والخارجي . فإذا أدى الاختلاف في شروط البيع إلى اختلافات تبرر التفاوت في الثمن، فلن يكون هناك سياسة إغراق . مثل ذلك أن تباع السلعة بالنقد في أحد السوقين، وبالأجل في السوق الآخر . أو أن تعرض السلعة في الداخل مغلفة أو معبأة بينما تباع في السوق الخارجية بدون تغليف أو تعبئة .
4. أن تكون " مرونة الطلب " في السوق الخارجي كبيرة، ويؤدي ذلك إلى زيادة الطلب على السلعة في الخارج وزيادة كبيرة نتيجة لتخصيص الثمن .

5. يشترط لنجاح " سياسة الإغراق " أن تتبع الدولة سياسة جمركية تمنح استيراد السلع من الخارج حيث أن عودتها بالسعر المخفض إلى السوق المنتج وكأنها رسوم يوجهها إلى نفسه .

- وهناك ثلاثة أنواع لسياسة الإغراق (المؤقت، قصير الأجل، الدائم) .

التدريب 4:

تتضح الأثار للرسوم الجمركية – على سلعة ودولة ما في معدل التبادل الدولي :

أولاً: أثر الرسوم في فائض المستهلك:

أن مقدار الانخفاض في فائض المستهلك يتمثل في قيمة الكمية الممثلة بيانياً في شبه المنحرف

ط، ح، ث1 ، ث2 ويتم حسابها كتالي:

مساحة المثلث ط . ح . م = ½ القاعدة X الارتفاع

= ½ 25 x 10 = 125 ريال

مساحة المستطيل ط . م . ث1. ث2 = الطول X العرض

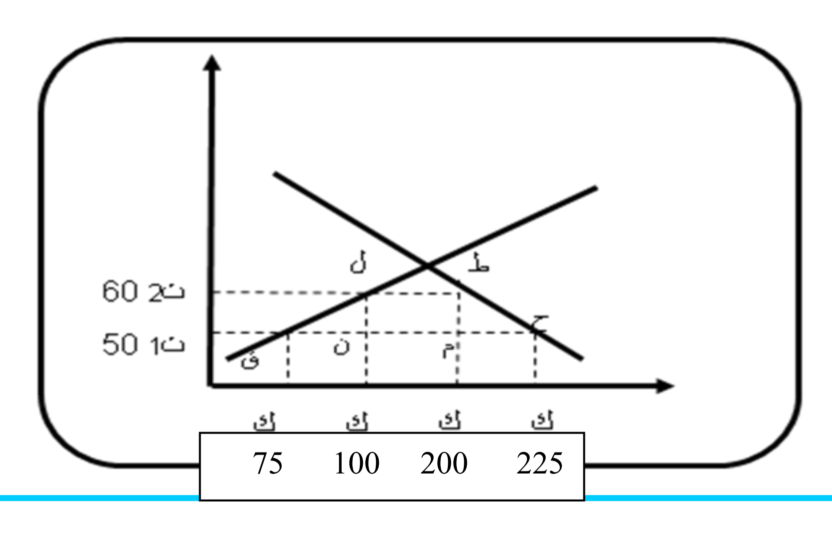
= 200 x 10 = 2000 ريال

مساحة شبه المنحرف = مساحة المثلث + مساحة المستطيل

= 125 + 2000 = 2125 ريال

شكل بياني رقم (7 – 2) يوضح في إطار التحليل الاقتصادي (الجزئي) أثر الرسوم الجمركية

– على سلعة دولة ما في معدل التبادل الدولي –



ثانياً: أثر الرسوم على فائض المنتج:

يتمثل في القيمة المتمثلة في مساحة شبه المنحرف ل، ق، ث1، ث2 ويتم حسابها كالتالي:

مساحة المثلث ل، ن، ق = ½ X القاعدة X الارتفاع

= ½ x 25 x 10 = 125 ريال

مساحة المستطيل ل، ن، ث1، ث2 = الطول X العرض

= 100 x 10 =1000 ريال

مساحة شبه المنحرف = مساحة المستطيل - مساحة المثلث

= 1000 - 125 = 875 ريالاً

الأثر أن الرسوم على فائض المنتج سيمثل زيادة في فائض المنتج بمقدار 875 ريالاً

ثالثاً: أثر الرسوم في إيرادات الحكومة:

يتضح من خلال قيمة مساحة المستطيل ط، م، ن، ل .

وبما أن مساحة المستطيل = الطول X العرض

أثر الرسوم في إيرادات الحكومة يؤدي زيادة في إيراداتها بمقدار 1000= 100 x 10 = 1000 ريال

رابعاً: أثر الرسوم على صافي الأثر الكلي على المجتمع:

يتمثل الأثر الكلي في انخفاض المستهلك مساحة المثلث ط . ح . م مضافة إليه الزيادة في التكاليف التي يتحملها المنتج المقدرة بسماحة ل . ن . ق = 125 + 125 = 250 ريالاً

ويمكن إيجادها من خلال مقدار الانخفاض في فائض المستهلك — (الزيادة في فائض المنتج + إيرادات الحكومة)

= 2125 - (875 + 1000) = 250ريالاً

ومن هنا فإن فرض الرسوم قد أدى إلى إعادة توزيع الرفاهة الاقتصادية من المستهلكين المحليين لصالح المنتجين المحليين والحكومة لأن هناك صافي خسارة في الرفاهة تمثل في 125 ريالاً، وإن إيراد الحكومة وربح المنتجين أقل من خسارة المستهلكين .

إجابة الأسئلة الموضوعية:

- إجابة سؤال الاختيارات :

رقم السؤال	1	2	3	4
الإجابة	ج	د	د	د

- إجابة سؤال الصواب والخطأ :

رقم السؤال	الإجابة	التعليل
1	X	هي ضريبة غير مباشرة .
2	/	
3	/	
4	/	
5	/	



6ـ مسرد المصطلحات

1. السياسة التجارية (Commercial Policy) :-هو الموقف الذي تتخذه الدولة للتغلب على اختلالات المبادلات التجارية الدولية .
2. سياسة الحماية (Protectionism Policy) :-الموقف الذي تتدخل الدولة للتأثير في أوضاع التبادلات التجارية سواء من حيث حجمها أو اتجاهاتها أو تسويتها .
3. سياسة الحرية (Free trade Policy) :-الموقف الذي تطلق فيه حرية التبادلات التجارية الدولية دون تدخل الدولة .
4. الإعانات (Subsidies) :-هي المساعدات والمنح المالية التي تقدم للصادرات .
5. اتجار الدولة (State Trading) :-قيام الدولة نفسها ، ممثلة في الحكومة وهيئاتها المختلفة بممارسة عمليات التصدير والاستيراد .
6. الرسوم على الواردات (Import Duties) :-رسوم تفرض على السلع عند دخولها إلى البلاد .
7. الرسوم على الصادرات (Export Duties) :-رسوم تفرض على السلع عند خروجها من البلاد .
8. نظام الحصص (Quota System) :-فرض قيد كمي على الصادرات أو الواردات من سلعة معينة .
9. الرسوم النوعية (Specific Duties) :-الرسوم الجمركية التي تفرض كمبلغ معين على وحدات السلع محل الرسوم .

22. التعريفة الاسمية (Nominal Tariff) :-هي عبارة عن جدول يحتوي على الرسوم الجمركية بأنواعها المختلفة التي تفرض على مختلف السلع الداخلة في التجارة الدولية للبلد .
23. التعريفة الفعلية (Effective Tariff) :-هي عبارة عن المعدل الفعال للحماية الجمركية والتي تربطه بالمعدل الاسمي ولها علاقة رياضية محددة .
24. سياسة الصرف (Exchange Policy) :-نوع من الرقابة على الصرف تستخدم أداة من أدوات سياسة التجارة يكون أثرها التحكيم في التجارة الدولية للبلد تصديراً واستيراداً.

13. الرسوم الجمركية (Customs Duties) :-هي رسوم تفرض على السلع عند عبورها الحدود الدولية للبلاد .

14. تراخيص الاستيراد (Import Licenses) :-هي التراخيص التي تمنح للأفراد ، أو الهيئات ، تمكيناً لهم من استيراد سلعة معينة .

15. الرسوم القيمية (Ad-Valorem Duties) :-الرسوم الجمركية التي تفرض كنسبة مئوية من قيمة السلع محل الرسوم .

16. الرقابة على الصرف (Exchange Control) :-وضع قيود تنظم التعامل في النقد الأجنبي بحيث لا يستطيع أي شخص شراء أو بيع النقد الأجنبي إلا في حدود هذه التنظيمات .

17. اتفاقات التجارة والدفع (Trade and Payments Agreements) :-هو اتفاق ثنائي ينص على أن تسوى ديون أحد الأطراف قبل الطرف الآخر مقابل الحقوق التي تنشأ للطرف الأول قبل الطرف الثاني نتيجة لعملية التبادل التجاري .

18. الإغراق (Dumping) :-هي تلك السياسات التي ترمي إلى بيع السلعة في الأسواق الأجنبية بثمن يقل عن الثمن الذي تباع به السلعة نفسها في الوقت نفسه وبالشروط نفسها في السوق الداخلية .

19. الإغراق المؤقت (Provisionally Dumping) :-وهذا النوع يظهر بظروف طارئة مثل الرغبة في التخلص من فائض الإنتاج لسلعة معينة في أخر موسم من المواسم بحيث تعرض في الأسواق الخارجية بأسعار منخفضة .

20. الإغراق قصير الأجل (Short Time Dumping) :-ويهدف لتحقيق غرض معين وينتهي بتحقيق الغرض مثال ذلك خفض مؤقت لأسعار البيع بقصد فتح سوق أجنبية ، أو لمنع منافسة أجنبية طارئة ، أو محاولة طرد منافس من السوق .

21. الإغراق الدائم (Continuous Dumping) :-وهو سياسة دائمة لا يمكن بطبيعة الحال أن تقوم على أساس تحمل خسائر ويفترض الإغراق الدائم .

7- هوامش الوحدة :

1. د . أحمد جامع، **النظرية الاقتصادية**، دار النهضة العربية، القاهرة، 1989م .
2. د . إسماعيل صبري عبد الله، **نحو نظام اقتصادي عالمي جديد، دراسة في قضايا** التنمية **والتحرر الاقتصادي والعلاقات الدولية**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1976م .
3. د . حسن إبراهيم، **التطورات في التجارة العالمية**، جامعة الملك سعود، الرياض، 1989م .
4. د . عبد الكريم الرفاعي، **السياسة الجمركية الدولية والتكتلات الاقتصادية**، دار النهضة العربية، القاهرة، 1976م .
5. د . عبد المطلب عبد الحميد، **السياسات الاقتصادية**، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2005م .
6. د . محمد غسان، **سياسة التصدير**، دار النهضة العربية، القاهرة، 1969م .
7. د . محمد زكي شافعي، **التنمية الاقتصادية**، دار النهضة العربية، القاهرة، 1980م .
8. د . محمد زكي شافعي، **مقدمة في العلاقات الاقتصادية الدولية**، دار النهضة العربية، القاهرة، 1973م .
9. د . محمد لبيب شقير، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1962م .
10. د . فؤاد مرسي، **دروس في العلاقات الاقتصادية الدولية**، دار الطالب الإسكندرية، القاهرة، 1955م .
11. د . مطهر العباسي، **السياسات الاقتصادية وميزان المدفوعات في اليمن** خلال **الفترة (1990 – 1994م)**، صنعاء، 1995م .
12. د . وجدي محمود حسين، **نشاط التصدير والإنماء الاقتصادي بالبلدان النامية**، دار الجامعات المصرية، الإسكندرية، 1973م .
13. د . منيس عبد الملك، **الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي**، مكتبة النهضة العربية، القاهرة، 2009م .

مصادر الإنترنت:

1. www.IMF.org
2. www.WTO.org
3. www.ariba.com
4. www.aljazeera.net
5. www.worldbank.org
6. www.yemensoft.net
7. www.wrkipedia.com
8. www.yemenweb.com



8

الوحدة الثامنة

منظمة التجارة الدولية


UNIVERSITY OF SCIENCE & TECHNOLOGY
١٩٩٤م
١٤١٤هـ
وقل رب
زدني علماً
جامعة العلوم والتكنولوجيا

محتويات الوحدة

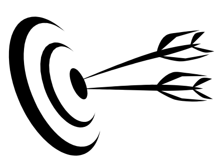
1- المقدمة:

1.1. التمهيد:

عزيزي الدارس: إن منظمة التجارة الدولية، يتم بحثها في إطار المشاكل الاقتصادية والسياسية، ولا يمكن بحثها في معزل عن ذلك، فمهمة تحرير التجارة الدولية من القيود المفروضة على انسياب السلع والخدمات بين مختلف دول العالم، احتاجت إلى وضع اتفاقية عرفت بميثاق " هافانا " كما يطلق عليها البعض، والتي هي " منظمة التجارة الدولية "، ونظراً لانصراف الولايات المتحدة الأمريكية عن التصديق عليها بحجة الدخول في مرحلة الإعداد والتحضير لها، أدى إلى عدول الدول الأخرى عن التصديق عليها، غير أنها سعت إلى هدف تخفيض الرسوم الجمركية، فيما بينها حتى يتم " إنشاء منظمة التجارة الدولية"، وتباشر اختصاصاتها في هذا الشأن، وتحقيقاً لذلك دخلت هذه الدول في شهر أبريل – شهر أكتوبر من عام 1947م في مفاوضات لتحقيق ذلك الهدف، ووقعت اتفاقاً أطلق عليه الاتفاقية العامة للرسوم الجمركية والتجارية عرفت بمنظمة (بالجات)، كما أنشأت تنظيماً مؤقتاً لإدارة أحكام الاتفاق ريثما تنشأ، " منظمة التجارة الدولية ".

عزيزي الدارس: كما أن هذه الوحدة تضمنت مجموعة من التدريبات التي تهدف إلى أثارة منهجية طرق البحث عن طريق إجابة لها والوحدة وضعت لأقسامها أسئلة تقويمية يمكن الإجابة عنها من خلال المعلومات التي تعلمناها في دراستنا المتأنية والرشيدة لمواضيع هذه الوحدة .

1 -2. أهداف الوحدة:



عزيزي الدارس : إن أهداف هذه الوحدة يمكن أن تتضح من خلال التعرف على ما يلي:-

1. الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة منظمة (الجات) .
2. جولات المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف .
3. منظمة التجارة الدولية .
4. تسلسل الأحداث لمنظمة التجارة الدولية .

1 -3 أقسام الوحدة ومكوناتها.

عزيزي الدارس :-لهذه الوحدة " خمسة " أقسام هي على النحو الأتي:-

1. الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة منظمة (الجات) .
2. جولات المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف .
3. منظمة التجارة الدولية .
4. تسلسل الأحداث لمنظمة التجارة الدولية .
5. أسئلة التقويم الذاتي .

1 -4 قراءات مساعدة:

عزيزي الدارس: ناك مراجع تعين وتساعد على فهم واستيعاب الأقسام " الخمسة " لهذه الوحدة:-



1. د . عاطف السيد ، الجات والعالم الثالث ، دار الشروق ، القاهرة ، 1999م .
2. د . حسين عمر ، الجات والخصخصة ، دار الكتاب الحديث ، بيروت ، 2000م .
3. د. أحمد عبد الرحمن يسري ، الاقتصاد الدولي ، مكتبة النهضة، القاهرة، 1987م.
4. د. جودة عبد الخالق ، محاضرات في الاقتصاد الدولي، دار النهضة العربية، القاهرة، 2007م.
5. د. برعي ، د. منصور ، العلاقات الاقتصادية الدولية ، مكتبة القاهرة الحديثة، القاهرة، 1997م.
6. د. حافظ عمر زهير ، مبادئ الاقتصاد الدولي المعاصر ، شركة المدينة المنورة، السعودية، 1995م.
7. د . فضل علي مثنى ، الآثار المحتملة لمنظمة التجارة العالمية ، مكتبة مدبولي ، القاهرة ، 2000م .
8. د. محمد زكي شافعي ، مقدمة في العلاقات الاقتصادية الدولية ، دار النهضة العربية، القاهرة، 1997م.
9. د . أسامة المجدوب ، الجات ومصر والبلدان من هافانا إلى مراكش ، الدار المصرية اللبنانية ، بيروت ، 1997م.
10. د . أحمد الرفيق ، التجارة الدولية ، محاضرات (غير منشورة) ، جامعة العلوم والتكنولوجيا ، صنعاء ، 2005م .

1 -5 وسائط مساندة:



عزيزي الدارس :-يمكن الاستعانة بما يلي:-

1. الأقراص المدمجة CD في التطور التاريخي للتجارة الدولية مثل المكتبة الشاملة ومواقع الإنترنت ، وبالأخص ما استجد في واقعنا المعاصر .
2. موقع الجامعة (جامعة العلوم والتكنولوجيا) عمادة التعليم المفتوح والتعليم عن بعد، حيث يمكننا الاستفادة من وجود هذه الوحدة على نظام L.M.S للجامعة وما سيرد على هذا الموقع من تعيينات وتكاليف ضمن هذه الوحدة .

1 -6 ما تحتاج إليه في دارسة الوحدة .



عزيزي الدارس :-للاستفادة من هذه الوحدة نحتاج إلى أن يكون لدينا الإمكانيات والأدوات اللازمة للإجابة عن الأسئلة التقويمية الذاتية والتدريبات الموجودة في هذه الوحدة مثل:-

- العودة إلى بعض المراجع والدوريات المتخصصة .
- استيعاب وفهم الأفكار والموضوعات التي تضمنتها الوحدة .

2-منظمة التجارة الدولية:

2-1 الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة منظمة (الجات):

هذه الاتفاقية تتضمن دراسة مفهوم وأهداف منظمة الجات على النحو الآتي:

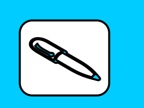
أولاً: -مفهوم منظمة الجات:

عزيزي الدارس: منظمة " الجات " تعني الأحرف الأولى من تسمية الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة بالإنجليزية (GATT)، ومفهومها أنها عبارة عن معاهدة دولية الهدف منها تنظيم عملية المبادلات التجارية بين الدول الموقعة عليها، كما أن فكرة قيام " منظمة التجارة الدولية " كانت قد طرحت ضمن مداولات مؤتمر "بريتون وودز " الذي أقر قيام " صندوق النقد الدولي " و" البنك الدولي للإنشاء و التعمير "، و قد وقفت الولايات المتحدة الأمريكية ضد قيام هذه المنظمة، وكبديل لهذه الفكرة، قامت الولايات المتحدة الأمريكية باتخاذ الترتيبات اللازمة و دعت إلى مؤتمر دولي في جنيف عام 1947م للمداولة حول التجارة الدولية، و في هذا المؤتمر تم التوقيع على الاتفاقية العامة للتعريفات و التجارة، التي اشتملت على المبادئ و الأسس و القواعد التي تحكم النظام التجاري الدولي الجديد لمرحلة بعد الحرب .

ثانياً: أهداف منظمة الجات:

عزيزي الدارس: كان الهدف الأساسي من منظمة " الجات "، هو تحرير التجارة الدولية، و توطيد دعائم نظام تجاري دولي، يقوم على اقتصاد الأسواق الحرة، و بناءاً على هذا فقد كان يفرض على كل دولة تنظم إلى " الجات " أن تلتزم بالسعي الجاد و المستمر و التدريجي بإزالة كافة الحواجز المفروضة على تجارتها الخارجية، تصديراً و استيراداً، كما كان الغرض هو العمل على إلغاء الرسوم الجمركية بجميع أشكالها على التجارة الدولية، والاستمرار في إجراء مفاوضات متعددة الأطراف بصفة دورية لتحقيق هذا الغرض .

تدريب (1)



منظمة التجارة الدولية – عزيزي الدارس – رمز لخيار وتعهد المجتمع الدولي – ناقش ذلك .

2-2. جولات المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف:

عزيزي الدارس: يمكن تقسيم الفترة من 1947م وهو تاريخ التوصل إلى الإطار العام لاتفاقية منظمة " الجات " الأصلية، وحتى التوقيع على الوثيقة النهائية لجولة أورجواي لعام 1994م وإعلان منظمة التجارة الدولية في " مراكش "، إلى ثلاث فترات على النحو التالي:

❖ **الفترة " الأولى": (1947 – 1971م):**

خلال هذه الفترة تم عقد " خمس " جولات للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف، في إطار السعي نحو المزيد من إزالة الحواجز الجمركية أمام التجارة الدولية، كان من أهمها:

الجولة " الأولى ": جولة جنيف 1947م: شاركت فيها 23 دولة، وكانت ناجحة مقارنة بالجولات الأربعة التي تلتها، حيث تم الاتفاق على تخفيض الرسوم الجمركية على عدد كبير من السلع الداخلة في التجارة، و تضمنت نتائج المفاوضات 45.000 تنازل عن الرسوم الجمركية تؤثر على قيمة 10مليار دولار أو ما يقارب 20٪ من حجم التجارة الدولية .

الجولة " الثانية ": جولة آنسي في فرنسا 1949م: وتعتبر من الناحية العلمية أول جولة للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف في إطار اتفاقية منظمة الجات.

الجولة " الثالثة ": جولة توركاي في إنجلترا (1950 – 1951م): وقد شاركت في هذه الجولة 47 دولة، و قد دارت في نفس الإطار للجولات السابقة وهو السعي لتحقيق المزيد من التنازلات في رسوم الاستيراد .

الجولة " الرابعة ": جولة جنيف (1954 – 1957م): شاركت فيها 27 دولة .

الجولة " الخامسة ": جولة ديلون في جنيف (1960 – 1961م): وبلغ عدد الدول المشاركة فيها 27 دولة .

كما أنه يمكن تصنيف هذه **الجولات الخمس** في مجموعة واحدة، ذلك لأنها دارت كلها في إطار نصوص الاتفاقية الأصلية، وتركزت جميعها في تحقيق المزيد من التخفيضات في الرسوم الجمركية بين الأطراف المتعاقدة فيما يخص التجارة الدولية بالسلع والخدمات .

الفترة " الثانية ": (1972 – 1989م):

تشمل هذه الفترة في سياقها الزمني جولتين من المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف، وهي تبدأ مع نهاية أعمال الجولة " الخامسة "، وتستمر حتى نهاية الجولة " السابعة "، إلى ما قبل جولة أورجواي التاريخية .

الجولة " السادسة ": جولة كنيدي في جنيف (1964 – 1967م): عقدت هذه الجولة بجنيف وذلك بدعوة من الرئيس الأمريكي " كنيدي " عام 1962م، في رسالة عرضها على " الكونجرس "، والتي تقدم على إثرها منح الرئيس الأمريكي سلطة إجراء المفاوضات التجارية لتوسيع نطاق التجارة عن طريق منحة صلاحية خفض الرسوم الجمركية بمقدار (50٪) على جميع السلع والخدمات . وفي هذه الجولة، اجتمع ممثلو 37 دولة لمناقشة أمور الرسوم الجمركية والعمل على تخفيضها، وقد نجح ممثلو تلك الدول في التوصل إلى خفض الرسوم الجمركية على حجم التجارة الدولية تقدر قيمته بمقدار في ذلك الوقت بحوالي (40) مليار دولار، أو ما يعادل (أربعة أخماس) حجم التجارة الدولية، وبالنسبة لمتوسط معدلات انخفاض التعريفات الجمركية قد اختلف من دولة إلى أخرى.

الجولة السابعة: جولة طوكيو في اليابان (1973 – 1979م): لقد شاركت في هذه الجولة 102 دولة، وكان الموضوع الأساس الذي تناولته هذه الجولة، هو القيود غير الجمركية، حيث لوحظ أنه على الرغم من أن الرسوم الجمركية بدأت في الانخفاض على السلع المصنعة، إلا أن القيود غير الجمركية بدأت في التزايد، مما تسبب في إلغاء بعض المزايا التي تحققت من التخفيض الذي تم في الرسوم الجمركية، إلى جانب موضوع القيود غير الكمية.

ولقد نجحت جولة طوكيو في تحقيق نتائج لم تحقق من قبل الجولات السابقة الذكر، حيث أن هذه الأخيرة ركزت على خفض الرسوم الجمركية من أجل تشجيع التجارة الدولية بين الدول الأعضاء، في حين أن هذه الجولة تطرقت إلى خفض وإزالة القيود الجمركية وغير الجمركية المفروضة على التجارة الدولية – أي مناقشة العوائق الأخيرة، بالإضافة إلى مناقشة الرسوم الجمركية، وقد استهدفت تحقيق خفض جمركي متميز (300 مليار دولار)، من حجم التجارة الدولية على مدار سبع سنوات، حيث تم الاتفاق على خفض الرسوم الجمركية بما

يعادل (30٪) من متوسط الرسوم في بداية الدورة على آلاف السلع والمنتوجات الزراعية . . وكان من أهم ما خرجت به الدول من قرارات تتعلق بتقنين استخدام العوائق التجارية، تمثلت فيما يلي:

- الإعانات و الرسوم الموازية أو التعويضية: وتم التوصل إلى أن الدولة التي ترغب أو تتبنى سياسة الإعانات والرسوم الموازية، يمكنها أن تفعل ذلك بالنسبة لبعض السلع في حالة عدم تأثيرها على التجارة الدولية لأي دولة كانت .
- إجراءات ترخيص الاستيراد: بحيث وافق أعضاء منظمة " الجات " على تخفيض إجراءات ترخيص الاستيراد ، وتعهدت الحكومات بإدارة تلك الترخيصات بطريقة عادلة، ومحايدة اتجاه أعضاء منظمة " الجات ".
- التقييم الجمركي: في هذا القرار تم استخدام نظام موحد لتقييم أسعار السلع لأغراض الجمارك، وذلك بهدف منع التقديرات المبالغ فيها، التي تقرر في بعض الدول .
- العوائق الفنية: تهدف هذه العوائق إلى تحقيق بعض المعايير الأمنية، والصحية، والبيئية، وتعتمدها (المعايير القياسية) الكثير من الحكومات لبعض السلع أو المنتجات التي تصدرها إلى الخارج، ولذا فالاتفاق قد تم على أساس استخدام معايير دولية بدلاً من المعايير المحلية، والتي قد تختلف بين الدول مما قد يسبب في إعاقة حركات التجارة الدولية .
- المشتريات الحكومية: هدف اتفاق جولة طوكيو هو ضمان تحقيق منافسة دولية قوية في سوق المشتريات الحكومية، وقد حدد الاتفاق القواعد التفصيلية لطرح المنافسات الحكومية دولياً .

الفترة " الثالثة ": (1979 – 1993م):

في هذه الفترة شهدت أعمال الجولة الثامنة والأخيرة قبل نشوء " منظمة التجارة العالمية "، وهي جولة الأورجواي، ويمكن تقسيمها إلى مرحلتين:

أ-جولة أورجواي " الأولى " (1976 – 1991م): تعد جولة الأورجواي الجولة الثامنة من جولات منظمة الجات، إلا أنها كانت أكثر الجولات تعقيداً وتأزماً، وقد تأخرت أربع سنوات حيث كان من المقرر أن تنطلق في 1982م،

ولكنها لم تبدأ إلا في 20 سبتمبر 1986م، و تعد هذه الجولة أكثر طموحاً وأوسع نطاقاً، من سابقاتها نظراً لاعتمادها للقطاعات الجديدة لم تكن مشمولة في جولات المحادثات السابقة، وقد جاءت هذه الدورة في ظروف اقتصادية حاسمة، كما أنها سعت لرسم معالم القرن الواحد والعشرين، وكان الهدف من هذه الجولة تحقيق بعض الأهداف الأساسية التالية:

- تخفيض الرسوم غير جمركية .
- تحرير تجارة الخدمات، بالإضافة إلى التجارة السلعية .
- تخفيض القيود على الواردات من المنتجات الزراعية .

ولقد تم تحديد " خمسة عشر " مجموعة عمل لكل مهمة من هذه المهمات، نذكر منها المهمات الآتية:

- الخدمات .
- المنتجات الأولية .
- المنتجات الزراعية .
- المنتوجات والملابس .
- المنتجات الاستوائية .
- الرسوم الجمركية .
- الإعانات للصادرات .
- حقوق الملكية الفكرية .
- القيود غير الجمركية .
- الإجراءات الوقائية ضد التزايد المفاجئ في الواردات .

بالإضافة إلى " أربع " مجموعات عمل أخرى، للتعامل مع اتفاقية منظمة " الجات " نفسها فيما يتعلق بإجراءات تسوية المنازعات . ولقد تعرضت موضوعات تجارة الخدمات والزراعة والملكية الفكرية لمناقشات حادة، خاصة موضوع حماية الملكية الفكرية . ومن ناحية أخرى، فإن تخفيض القيود على الواردات من المنتجات الزراعية، كانت غاية في الصعوبة، لأن أغلب دول العالم تستخدم العديد

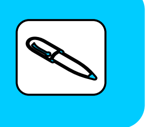
من السياسات، ودعم القطاع الزراعي بها، سواء كان ذلك في صورة دعم سعري، أو دعم للتصدير، أو حصص كمية على الواردات . . إلخ الأمر الذي تسبب في تشوه هيكل أسعار تلك المنتجات، ولقد كانت دول الإتحاد الأوروبي من أشد المعارضين لأي إلغاء للقيود على الواردات من المنتجات الزراعية، أو إلغاء الدعم المقدم للمنتجين الزراعيين، وهكذا انتهت " الأربع " سنوات الأولى من جولة الأورجواي (1987 – 1990م) دون التوصل إلى اتفاق يتعلق بالتجارة الدولية .

ب- جولة أورجواي " الثانية " (1991 – 1994م): لقد بدأت المفاوضات مرة أخرى بغرض الوصول إلى حل وسط بين الولايات المتحدة الأمريكية من ناحية ودول الإتحاد الأوروبي من ناحية أخرى، حول دعم المنتجات الزراعية، ولقد انتقدته الولايات المتحدة الأمريكية وذلك بتأييد من أعضاء منظمة " الجات "، وفي نفس الوقت تؤثر سلباً على التجارة الدولية بصفة عامة وتجارة الولايات المتحدة الأمريكية بصفة خاصة، و لقد هددت الولايات المتحدة الأمريكية بفرض رسوم جمركية قدرها 200٪ على وارداتها، من دول الإتحاد الأوروبي في حدود ما قيمة 300 مليون دولار، ولقد ساعد هذا التهديد على استئناف المفاوضات مرة أخرى في مجال الزراعة – وتم الاتفاق حول نقطة الخلاف السابقة– حيث تعهدت دول الإتحاد الأوروبي بتخفيض البذور الزراعية بنسبة 37٪ من القيمة، و 21٪ من الكمية، وذلك خلال 7سنوات . وفي عام 1993م عقدت وزارات التجارة لكل من دول الإتحاد الأوروبي واليابان وأمريكا اجتماعاً تم الاتفاق فيه على دراسة كل المشاكل المتعلقة في جولة أورجواي " الأولى "، وقد تم بالفعل حل هذه المشاكل، ليتم توقيع الاتفاق النهائي في المغرب في أبريل عام 1994م . ويمكن أبراز أهم نتائج جولة أورجواي " الثانية " فيما يلي:

- تحسين ودعم المنظومة القانونية بشأن الإجراءات المعيقة للتجارة .
- إيجاد نظام متكامل لتسوية المنازعات التجارية، وإقامة آلية لمواجهة السياسة التجارية للدول الأعضاء .
- التأكيد على التزام دول العالم المتقدمة بالمعاملة التفضيلية للدول النامية، بصفة عامة والأقل نمواً على وجه الخصوص .

- ألزمت نتائج جولة أورجواي الدول الصناعية المتقدمة بتقديم العون المالي والفني إلى الدول النامية، لتمكينها من الاستجابة للمتطلبات الإدارية والفنية، بغرض الوفاء بالتزاماتها إزاء تطبيق الاتفاقية الجديدة .
- قيام منظمة التجارة الدولية كمؤسسة دولية تشرف على تطبيق اتفاقيات منظمة " الجات "، وتضع الأسس للتعاون بينها وبين " صندوق النقد والبنك الدوليين "، بهدف تنسيق السياسة التجارية والمالية والاقتصادية للدول الأعضاء.
- إعطاء الفرصة للدول النامية والأقل نمواً المزيد من المشاركة في النظام التجاري الدولي الجديد، وذلك من خلال الوزن المتساوي لأصوات الأعضاء في منظمة التجارة الدولية، بغض النظر عن أوزانهم التجارية والاقتصادية بصورة عامة .
- المزيد من التفصيل والوضوح والأحكام في القواعد والإجراءات المرتبطة بتحرير التجارة سواء في الاتفاقية الرئيسة، أو الاتفاقيات الفرعية، وخصوصاً بالنسبة للمشاكل التي كانت غامضة ومثيرة التأويلات العديدة وإساءة الاستخدام في السابق .
- تعزيز خطوات تحرير التجارة من خلال المزيد من تخفيض الرسوم الجمركية، وإزالة الحواجز غير الجمركية عليها، وتوسيع نطاق منظمة " الجات " ليشمل تحرير السلع الزراعية والمنتوجات والملابس، وتجارة الخدمات، والجوانب التجارية المتعلقة بالاستثمار، وحقوق الملكية الفكرية .

تدريب (2)



هناك – عزيزي الدارس – انتقادات مختلفة حددتها كتابات بعض الاقتصاديين تهدد مستقبل منظمة التجارة الدولية. أذكر أهم عناوين هذه الانتقادات .

2-3. منظمة التجارة الدولية:

أولاً: نشأة منظمة التجارة الدولية .

عزيزي الدارس: لقد ظهرت فكرة إنشاء " منظمة التجارة الدولية " لأول مرة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية قبل بدء عمل منظمة " الجات "، حيث أعدت

الحكومة الأمريكية عام 1945م مشروعاً لإنشاء " منظمة دولية للتجارة "، على غرار إنشاء " صندوق النقد والبنك الدوليين "، ولكن الكونجرس الأمريكي رفض هذا المشروع، وكان ذلك عام 1950م، ومع مرور الوقت وتشعب عمليات التجارة الدولية وتطورها خاصة في الثمانينيات، نادى البعض بإنشاء " منظمة التجارة الدولية " في جولة الأورجواي، وعلى الرغم من المعارضة الأمريكية، إلا أنها وافقت مؤخراً . وتتضمن اتفاقية إنشاء " منظمة التجارة الدولية " " ستة عشر " مادة عامة تغطي مختلف الجوانب القانونية والتنظيمية التي تحكم عمل هذه المنظمة . . ويمكن تعريفها بأنها النظام الدولي الوحيد الذي يُعنى بالقواعد التي تدير التجارة بين الدول، في قلب هذا النظام نجد اتفاقيات " منظمة التجارة الدولية " التي تتفاوض عليها الدول الأقوى دولياً في التجارة، هذه الوثائق تمثل القواعد القانونية الأساسية للتجارة الدولية، والعقود التي على أساسها ستبني الدول سياستها التجارة داخل الحدود المتفق عليها، بهدف مساعدة المنتجين للسلع والخدمات، والمصدرين والمستوردين في ممارسة نشاطاتهم . ويمكن توضيح أهم **" الاختلافات "** بين الاتفاقية العامة للتعريف والتجارة، ومنظمة التجارة الدولية على النحو الأتي:

❖ **منظمة التجارة الدولية:**

1. يوجد بها أعضاء .
2. منظمة مبنية على قواعد قانونية صلبة .
3. تهتم بتجارة السلع والخدمات والملكية الثقافية .
4. نظام تسوية الخلافات أكثر سرعة وديناميكية .

❖ **منظمة الجات:**

1. فيها نص قانوني .
2. تهتم بتجارة السلع فقط .
3. يوجد بها جهات متعاقدة .
4. نظام تسوية الخلافات أقل سرعة وديناميكية .

ثانياً: المبادئ الأساسية لمنظمة التجارة الدولية .

عزيزي الدارس: هناك ثلاث مبادئ أساسية بنيت عليها منظمة التجارة الدولية تتمثل فيما يلي:

أ) عدم التمييز بين الدول الأعضاء .

معناه أن منتجات أي دولة طرف في منظمة " الجات " يجب أن تلقى نفس المعاملة التي تلقاها منتجات إيه دولة متعاقدة أخرى، ويضمن هذا المبدأ شرط المعاملة التجارية

المساوية بين الدول الأطراف في منظمة الجات، ويمنع لجوء الحواجز التجارية بصورة انتقائية .

ب) **إزالة كافة القيود على التجارة .**

سواءً كانت تلك القيود جمركية أو القيود غير جمركية، مثل الحصص الكمية، ولكن يستثنى من ذلك تجارة السلع الزراعية وتجارة الدول التي تعاني من عجز جوهري مستمر في ميزان المدفوعات، حيث يحق لها في هذه الحالة فرض القيود اللازمة على تجارتها.

ج) **اللجوء إلى التفاوض.**

وذلك لغرض فض المنازعات التجارية الدولية بدلاً من اللجوء إلى الإجراءات الانتقامية التي تتسبب في تقليل حجم التجارة الدولية . وأن أطراف هذه الاتفاقية تدرك أن علاقتها في مجال التجارة والمساعي الاقتصادية، يجب أن تستهدف هذه المنظمة رفع مستويات المعيشة، وتحقيق العمالة الكاملة، ونمو حجم الناتج القومي الإجمالي، والدخل الحقيقي، والطلب الفعال، وزيادة الإنتاج، والاتجار في السلع والخدمات بما يتيح الاستخدام الأمثل لموارد العالم، وفقاً لأهدف التنمية، وذلك مع توخي غاية البيئة والحفاظ عليها ودعم الوسائل الكافية لتحقيق ذلك بصورة تتلاءم مع احتياجات، واهتمامات كل منها في مختلف مستويات التنمية الاقتصادية في آن واحد .

ولبلوغ هذه الأهداف وغيرها يمكن تلخيص أهم المهام والوظائف التفاوضية في النقاط التالية:

- تسهل تنفيذ وإدارة اتفاقيات منظمة " الجات " متعددة الأطراف، بالإضافة إلى الاتفاقيات الجماعية " الأربع "، و التي لم تتحول إلى اتفاقيات متعددة الأطراف، ولذلك فهي اتفاقيات ملزمة لمن وافق على الانضمام إليها، وتشكل المنظمة الإطار التفاوضي بين الدول الأعضاء لتنظيم التجارة الدولية فيما بينها، أو للشروع في جولات مستقبلية بين الدول الأعضاء، لتحقيق المزيد من تحرير التجارة الدولية .
- الإدارة والإشراف على الاتفاقية المنشأة لجهاز تسوية المنازعات والتي تحدد طبيعة عمل وأسلوب تشكيل لجان التحكيم، وجهاز الاستئناف، وحقوق والتزامات الدول في إطار الجهاز تسوية المنازعات .
- إدارة جهاز مراجعة السياسة الدولية للدول الأعضاء، والتي يجب أن تتم وفقاً للفترات الزمنية المحددة، (كل عامين للدول النامية، وكل أربعة أعوام للدول المتقدمة)، بهدف معرفة أي تغيرات تتم في هذا المضمار، ومدى توافقها مع أحكام منظمة " الجات "، وتعميم المعلومات بهذا الشأن

على جميع الدول الأعضاء، ضماناً لتحقيق مبدأ الشفافية وإتاحة الفرصة للدول الأعضاء للتفاوض حول السياسة التجارية لأي، منها والقدرة على التنبؤ بنتائج تلك السياسة .

- بقدر تحقيق قدر أكبر من التناسق في وضع السياسة الاقتصادية الدولية، تتعاون المنظمة (منظمة التجارة الدولية) على النحو المناسب مع " صندوق النقد والبنك الدوليين "، والوكالات التابعة لهما .

ثالثاً: هيكل منظمة التجارة الدولية .

عزيزي الدارس: يشمل هيكل المنظمة على رئاسة تتكون من المجلس الوزاري والمجلس العام، وتتفرع عنها مجالس نوعية متخصصة، ويتألف المجلس الوزاري من ممثلي الدول الأعضاء، ويجتمع مرة كل سنتين على الأقل، ويعد أعلى سلطة في المنظمة، وله صلاحية اتخاذ القرار في جميع القضايا التي تنص عليها الاتفاقيات التجارية المتعددة الأطراف، بما في ذلك تعديل مواد الاتفاقية المنشأة للمنظمة نفسها . ويعد المجلس العام بمثابة مجلس إدارة المنظمة، ويضم ممثلين عن جميع الدول الأعضاء، ويشغل سلطة المجلس الوزاري فيما بين دورات انعقاده، ويتولى وضع القواعد التنظيمية وضع ترتيبات للتعاون مع المنظمات الدولية الأخرى . ويشرف على إدارة جهاز تسوية المنازعات وآلية مراجعة السياسة التجارية للأعضاء، كما يتولى الإشراف على المجالس النوعية والفرعية التابعة له، وهي مجلس السلع، ومجلس الخدمات ومجلس حقوق الملكية الفكرية، وبدورها يشرف كل مجلس على الاتفاقيات الخاصة تحت إشراف المجلس العام الذي له الحق في تكوين أجهزة نوعية جديدة عند الحاجة .



تدريب (3)

تحدث – عزيزي الدارس – عن آثار منظمة التجارة الدولية في الدول النامية .

4-2تسلسل الأحداث لمنظمة التجارة الدولية:

عزيزي الدارس: ويمكننا أن نضع صورة لتسلسل الأحداث لمنظمة التجارة الدولية منذ دعوة الولايات المتحدة الأمريكية لعقد مؤتمر في مدينة " بريتون وودز " الأمريكية في حضور " أربعة وأربعين " دولة بهدف إقامة النظام الاقتصادي الدولي في الأول من شهر يوليو عام 1944م، وانتهاءً بالعمل باتفاقية منظمة " الجات "وقيام منظمة التجارة الدولية بدلاً منها في الأول من يناير عام 1995م، ليكون في إمكانك تتبع الأحداث التي سارت عليها وبها المنظمة (منظمة التجارة الدولية).

ويوضح ذلك الجدول رقم (8 – 1) لتسلسل الأحداث لمنظمة التجارة الدولية .

جدول رقم (8 – 1) يوضح تسلسل الأحداث لمنظمة التجارة الدولية

التاريخ	الحدث
1 / 7 / 1944م	دعوة الولايات المتحدة الأمريكية لعقد مؤتمر في مدينة " بريتون وودز " الأمريكية ، حضره 44 دولة ، بهدف إقامة النظام الاقتصادي الدولي .
25 / 12 / 1945م	إنشاء صندوق النقد الدولي .
25 / 12 / 1946م	إنشاء البنك الدولي لإعادة التعمير والتنمية .
25 / 12 / 1946م	عقد مؤتمر دولي للتجارة والتوظيف في لندن (إنجلترا) .
25 / 12 / 1947م	استكمال أعمال مؤتمر التجارة والتوظيف في جنيف (سويسرا) .
25 / 12 / 1947م	عقد الجولة " الأولى " من مفاوضات تحرير التجارة الدولية بين الدول الأعضاء في منظمة الجات ، و جنيف ، وسويسرا .
20 / 10 / 1947م	التوصل إلى الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة منظمة " الجات " .
20 / 10 / 1948م	اختتام أعمال مؤتمر التجارة والتوظيف ، في " هافانا " (كوبا) .
24 / 3 / 1948م	صدور ميثاق " هافانا " أو ميثاق التجارة الدولية .
24 / 3 / 1949م	عقد الجولة " الثانية " من مفاوضات تحرير التجارة الدولية بين الدول الأعضاء في منظمة الجات ، في آنسي ، في فرنسا .
24 / 3 / 1951م	عقد الجولة " الثالثة " من مفاوضات تحرير التجارة الدولية بين الدول الأعضاء في منظمة الجات ، فيتوركاي ، في إنجلترا .
24 / 3 / 1952م	بداية عقد الجولة " الرابعة " من مفاوضات تحرير التجارة الدولية بين الدول الأعضاء في الجات ، في جنيف ، في سويسرا ، والتي انتهت عام 1956م .
24 / 3 / 1960م	بداية عقد الجولة " الخامسة " من مفاوضات تحرير التجارة الدولية بين الدول الأعضاء في منظمة الجات ، والمسماة بجولة " ديلون " ، في جنيف ، في سويسرا ، وقد انتهت الجولة عام 1961م .
24 / 3 / 1962م	اتفاقية الترتيبات طويلة الأجل للمنسوجات القطنية .
24 / 7 / 1962م	دعوة مصر لعقد اجتماع خاص بالدول النامية ، لمناقشة قضايا التنمية وعقد الاجتماع في القاهرة ، وشارك فيه 31 دولة ، وصدر عنه وثيقة ، سميت " إعلان القاهرة " .

24 / 7 / 1964م	عقد مؤتمر الأمم المتحدة والتنمية " اليونكتاد "، في جنيف، في سويسرا، لبحث الشؤون الاقتصادية والسياسية، الدولية وعلاقتها بالتنمية في البلاد النامية .
24 / 7 / 1964م	بداية عقد جولة كنيدي في جنيف، في سويسرا، وهي الجولة " السادسة "، في سلسلة جولات من مفاوضات تحرير التجارة الدولية منظمة (الجات) وانتهت عام 1967م .
24 / 9 / 1973م	بداية عقد الجولة " السابعة " من مفاوضات تحرير التجارة الدولية بين الدول الأعضاء في منظمة الجات، في طوكيو، عاصمة اليابان، والتي استمرت حتى عام 1979م .
24 / 9 / 1974م	اتفاقية الترتيبات المتعلقة بالألياف المتعددة .
15 / 9 / 1986م	بداية جولة مفاوضات أوروجواي، بعقد مؤتمر على المستوى الوزاري، في مدينة " بونتاديل " أيستي أوروجواي، باشتراك 92 دولة وقد استمر الاجتماع حتى 20 / 9 / 1986م، وصدر عنه إعلان وزاري ببدء جولة جديدة للمفاوضات التجارية بين الأطراف المتعاقدة في منظمة " الجات " .
15 / 9 / 1993م	نهاية مفاوضات جولة أوروجواي، وهي الجولة " الثامنة " والأخيرة، وهي أشهر جولات مفاوضات تحرير التجارة الدولية بين الدول الأعضاء في اتفاقية منظمة " الجات " .
15 / 4 / 1994م	عقد مؤتمر وزاري، في مدينة مراكش في المغرب، وقعت فيه 117 دولة عضو في منظمة الجات، الوثيقة الختامية لجولة أوروجواي، وإعلان وزراء مالية واقتصاد هذه الدول اتفاقية إنشاء " منظمة التجارة الدولية " .
1 / 1 / 1995م	انتهاء العمل باتفاقية منظمة " الجات "، وقيام " منظمة التجارة الدولية " بدلاً منها .

المصدر: **UNCTAD, Yearbook of International Commodity Statistics, United Nations, New York, 2005 .**

أسئلة التقويم الذاتي:

1. ما هو مفهوم منظمة الجات ؟
2. حدد أهداف منظمة الجات ؟
3. ما هي أهم نتائج جولة أرجواي الثانية (1991 – 1994م) ؟
4. تحدث عن فكرة إنشاء منظمة التجارة الدولية ؟
5. أذكر الاختلافات بين منظمة الجات ومنظمة التجارة الدولية ؟
6. ما هي أهم مبادئ منظمة التجارة الدولية ؟

الأسئلة الموضوعية



سؤال الاختيارات:

ضع دائرة حول الحرف المقابل للإجابة الصحيحة :

1. من مبادئ منظمة التجارة الدولية :
   أ ـ عدم التمييز بين الدول الأعضاء .
   ب ـ إزالة كافة القيود على التجارة .
   ج ـ اللجوء إلى التفاوض .
   د ـ كل ما سبق .
2. صدور ميثاق هافانا في :
   أ ـ 24 / 3 / 1948م .
   ب ـ 20 / 10 / 1948م .
   ج ـ 20 / 10 / 1947م .
   د ـ لا شيء مما سبق .
3. انتهاء العمل باتفاقية منظمة الجات في :
   أ ـ 15 / 4 / 1994م .
   ب ـ 15 / 9 / 1993م .
   ج ـ 1 / 1 / 1995م .
   د ـ لا شيء مما سبق .
4. من الانتقادات الموجهة لمنظمة التجارة الدولية انتقادات :
   أ ـ اقتصادية .
   ب ـ اجتماعية .
   ج ـ بيئية .
   د ـ كل ما سبق .

سؤال الصواب والخطأ:

ضع علامة (/) أمام العبارة الصحيحة، وعلامة (X) أمام العبارة الخاطئة :

1. تهتم منظمة الجات بتجارة السلع فقط . ( )
2. تهتم منظمة التجارة الدولية بتجارة السلع والخدمات . ( )
3. ظهرت فكرة إنشاء منظمة الجات الدولية بعد فكرة إنشاء منظمة الجات . ( )
4. يشمل هيكل منظمة التجارة الدولية على رئاسة تتكون من المجلس الوزاري والمجلس العام. ( )
5. قيام منظمة التجارة الدولية في يوليو عام 1944م بدلاً من منظمة الجات التي قامت في يناير عام 1995م . ( )



3ـ الخلاصة:

عزيزي الدارس : يمكن تلخيص أهم ما جاء في هذه الوحدة، حيث أوضحت أن منظمة التجارة الدولية بدأت بتوقيع ميثاق " هافانا " عام 1948م في عاصمة " كوبا " وعرف بميثاق " هافانا " للتجارة الدولية – حيث تضمن الميثاق مبادئ عامة عن حرية التجارة الدولية، وضمان استقرار أسعار المواد الأولية، وضرورة إزالة الحواجز أمام التجارة الدولية، وإنشاء " منظمة للتجارة الدولية " لتشرف على حل مشاكل التبادل الدولي، غير أن هذه المنظمة لم ترى النور إلا بحلول عام 1994م، وهناك عدد من الدول قد وقعت على ما عرف بالاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة منظمة (الجات) في عام 1947م، وتضمنت الاتفاقية القواعد العامة لتخفيض الرسوم الجمركية، وتحرير التجارة الدولية، وعدم اللجوء إلى القيود سواء كانت قيود كمية أم قيود إدارية، وتضمين الاتفاقية اتخاذ إجراءات جماعية لتحرير التجارة الدولية والامتناع عن السياسة التجارية العدوانية .

عزيزي الدارس : هذا وقد تضمنت الوحدة جولات مفاوضات منظمة (الجات)، حتى التوقيع على اتفاقية " المنظمة التجارية الدولية "، وموافقة الولايات المتحدة الأمريكية الدخول فيها، ومنح الدول النامية " ست " سنوات للتأهيل للدخول في عضويتها بحلول عام 2002م، والبعض الأخر الأقل نمواً " عشر " سنوات للتأهيل للدخول ضمنها بحلول عام 2004م، والوحدة مثل سابقتها ذيلت بأسئلة التقويم الذاتي .

4. لمحة مسبقة عن الوحدة الدراسية التالية:

عزيزي الدارس : عند انتهائنا من دراسة واستيعاب هذه الوحدة ، سيكون قد أتضح لنا أن الوحدة الثامنة (منظمة التجارة الدولية) تحتاج إلى معرفة التطورات الحالية في التجارة الدولية والتي سنتابعها من خلال المفردات التي احتوتها هذه الوحدة وهي :

التجارة الدولية والشركات متعددة الجنسيات، والتجارة الدولية والتكتلات الاقتصادية، والتجارة الدولية والدول النامية، وأخيراً التجارة الدولية وصراع العملات.

5. إجابة التدريبات:

التدريب 1:

في أعقاب الحرب العالمية الثانية، ظهرت الحاجة (الرمز لخيار وتعهد المجتمع الدولي) إلى تحرير التجارة الدولية، للتغلب على المصاعب والمشاكل التي عاناها الاقتصاد الدولي، خلال فترة الحرب ولمنع تكرار الكساد الاقتصادي الكبير، الذي لحق بالعالم في أوائل ثلاثينيات القرن العشرين، وقد أدرك العالم حينذاك أن تحرير التجارة هو الاتجاه الصحيح الوحيد للتنمية الاقتصادية، وتحقيق معدلات نمو عالية، وتحرير التجارة من تأثير مباشر في الإنتاج والاستهلاك والاستثمار، ونتيجة لذلك، جاءت اتفاقية منظمة " الجات " عام 1947م، وهي اتفاقية للتجارة متعددة الأطراف، هدفها " تحرير التجارة الدولية "، عن طريق إزالة الحواجز التجارية الجمركية وغير الجمركية، التي تضعها الدول في وجه التجارة الدولية، وفتح الأسواق للمنافسة الدولية، لتقود العالم إلى الانتعاش الاقتصادي والرخاء ولتكون مع صندوق النقد والبنك الدوليين، أركان النظام الاقتصادي الدولي الجديد .

وقد شهدت منظمة " الجات " ثماني جولات من المفاوضات، بين عامي (1947 – 1994م) وتعد الجولة الثامنة المعروفة باسم " جولة أوروجواي " أهم الجولات جميعاً، إذ دارت المفاوضات خلالها بين عدد كبير، غير مسبوق من الدول 124 دولة في معظم جوانب التجارة الدولية، مثل: التجارة الدولية في السلع، وفي قطاع الخدمات، وحقوق الملكية الفكرية، وقوانين الاستثمار وآثارها في التجارة الدولية والقواعد العامة لتلك التجارة، بل إن نتائج جولة أوروجواي كانت أهم ما توصلت إليه منظمة " الجات " منذ إنشائها عام 1947م .

ولقد انتهت مفاوضات تحرير التجارة الدولية بين دول الأعضاء في منظمة " الجات " إلى إعلان اتفاقية إنشاء " منظمة التجارة الدولية " بديلاً من اتفاقية منظمة " الجات " وذلك في مؤتمر، عقد في المغرب في 15 أبريل 1994م، فكان إنشاؤها من أهم إنجازات جولة مفاوضات أوروجواي، لأنها تمثل كياناً دولياً جديداً يتمتع بالشخصية المعنوية المستقلة للمنظمات الدولية، على عكس اتفاقية منظمة " الجات " التي كانت تمثل اتفاقاً بين أطراف متعاقدة . ومنذ إنشاء " منظمة التجارة الدولية "، أصبحت المنظمة مسئولة عن الإشراف على النظام التجاري الدولية، وتيسير إدارة اتفاقيات منظمة " الجات " وتنفيذها، وتوفير برنامج لمفاوضات تجارية متعددة الأطراف، ومراجعة السياسات التجارية للدول الأعضاء بصفة دورية .

التدريب 2:

برغم أن منظمة التجارة الدولية هي رمز لخيار وتعهد المجتمع الدولي – كما أسلفنا – بالمضي في طريق اقتصاد السوق، والتبادل الحر، دون ميزات تفضيلية أو قيود كمية . غير أن هذه المنظمة وجهت إليها انتقادات من الدول سواءً كانت دول نامية أو دول متقدمة، وسواءً كانت هذه الانتقادات تكتيكية أو مناورات . . إلخ، وذلك على النحو التالي:

أولاً: انتقادات اقتصادية مالية تتمثل أهمها فيما يلي:

- الاهتمام بالمصالح التجارية على حساب عملية التنمية .
- المناداة بالتبادل الحر مهما كان الثمن .
- تحرير تدفق الاستثمارات لصالح الشركات متعددة الجنسيات .
- فرض السياسة التي تراها المنظمة على حكومة دول الأعضاء .
- عدم مراعاة مصالح الدول الصغيرة .
- المنظمة غير ديمقراطية في اتخاذ القرارات، وهي في يد مجموعات الضغط الدولي .

ثانياً: انتقادات اجتماعية تتمثل أهمها في فكرة أن منظمة التجارة الدولية قد أسهمت في تركيز الثروة في يد أقلية من الأثرياء مع زيادة تفشي الفقر والجهل والمرض .

ثالثاً:انتقادات بيئية تتمثل أهمها في أسواق جديدة للشركات متعددة الجنسيات على حساب البيئة، ولم تهتم بالمسؤولية الاجتماعية .

رابعاً: انتقادات أخرى تتمثل أهمها في قضايا الملكية الفكرية، وقضايا نقل التكنولوجيا . . والحقيقة أن منظمة التجارة الدولية تحتاج إلى تغيير آليات قراراتها لتعمر طويلاً .

التدريب 3:

يمكن معرفة آثار منظمة التجارة الدولية على الدول النامية من خلال تتبع كل من الآثار الإيجابية والتي يمكن أن نجملها في:

1. توسع المنظمة من تشكيلة المنتجات والنوعيات التجارية الدولية المقترحة، وتساعد المنظمة الدول الأعضاء في تبني تصميم متزن للسياسة التجارية الدولية.
2. تحرر المنظمة المبادلات للمنتجات السلعية والخدمية بتكاليف أقل، وتعطي المنظمة أكثر تأكيداً وشفافيتاً للتبادلات التجارية الدولية .
3. في مبادئ المنظمة الأساسية تزيد من الفعالية للتبادل الدولي، ومن خلال قوانين المنظمة ونظامها تجعل الحياة سهلة لكل إنسان .
4. تساهم في تحقيق السلام والسلم الدوليين، وتعالج الخلافات التجارية بطرق بنائة وشفافة .
5. تزيد من الدخول القومية . وتعمل على إنعاش عمليتي النمو والتنمية،

وإذا كانت تلك الآثار الإيجابية لمنظمة التجارة الدولية ففي مقابلها آثار سلبية لمنظمة التجارة الدولية يمكن أن نجملها فيما يلي:

1. المنظمة تعتبر المصالح التجارية الدولية فوق المصالح الأمنية والصحية، وتعتبر المصالح التجارية الدولية فوق سياسة الحماية التجارية الدولية .
2. المنظمة تواجه الدول الضعيفة بقيود لتحول دون الانضمام، ولا تنشغل إلا بالمصالح التجارية الدولية التي تتصدر التنمية .
3. المنظمة عبارة عن مجموعة من الضغوطات القوية، كما أنها تملي على الدول السياسات الواجب أتباعها .
4. المنظمة تطالب بالتبادل الدولي الحر مهما كان الثمن، وتعمق الفجوة بين الدول النامية والدول المتقدمة .

إجابة الأسئلة الموضوعية:

- إجابة سؤال الاختيارات:

رقم السؤال	1	2	3	4
الإجابة	د	أ	ج	د

- إجابة سؤال الصواب والخطأ:

رقم السؤال	الإجابة	التعليل
1	/	
2	X	والملكية الثقافية .
3	X	قبل بدء عمل منظمة الجات .
4	/	
5	X	قيام منظمة التجارة الدولية في يوليو عام 1995م وقيام منظمة الجات في يناير عام 1944.



6ـ مسرد المصطلحات

1. الجات (GATT) (General Agreement on Tariffs and Trade :- الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة .
2. منظمة التجارة الدولية (WTO) (World Trade Organization).
3. مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) (United Nations Conference For Trade and Development) .
4. منظمة الزراعة والأغذية " الفاو " (FAO) (Food and Agricultural Organization) .
5. جولة جنيف (سويسرا) (Geneva Round) .
6. جولة أنسي (فرنسا) (Annecy Round) .
7. جولة توركاي (إنجلترا) (Torquay Round) .
8. جولة ديلون (جنيف في سويسرا) (Geneva Dillon Round) .
9. جولة كنيدي (جنيف في سويسرا) (Kennedy Round) .
10. جولة طوكيو (اليابان) (Tokyo Round) .
11. المنظمة العالمية للملكية الفكرية (WIPO) (The World Intellectual Property Organization) .
12. اتفاقية حقوق الملكية الفكرية المتعلقة بالتجارة (تريبس) (TRIPS) (Trade Related sect of Intellectual Property Rights) .
13. اتفاقية التجارة المتعلقة بالاستثمار (تريمس) (TRIMS) (Trade Related Investment Measures) .
14. النظام العام للأفضليات (GSP) (Generalized System of Preferences) .
15. اتفاقية التجارة العامة في الخدمات (جاتس) (GATS) (General Agreement on Trade in Services) .
16. اتفاقية حول العوائق الفنية للتجارة (TBT) (Technical Berries to Trade) .
17. منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) (Organization of Economic and Cooperation) .
18. مركز التجارة الدولي (ITC) (International Trade Center) .

7. هوامش الوحدة:

1. د . إبراهيم العيسوي، " **الجات وأخواتها " النظام الجديد للتجارة العالمية ومستقبل التنمية العربية**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1997م.
2. د . أسامة المجدوب، **الجات ومصر والبلدان من هافانا إلى مراكش**، الدار المصرية اللبنانية، بيروت، 1997م .
3. د . أسامة عبد المجيد، **منظمة التجارة العالمية، وأثرها على اقتصاديات الدول العربية**، شئون عربية، عدد (97) القاهرة، 1999م .
4. د . جابر جاد، **المنظمات الاقتصادية الدولية**، دار النهضة العربية، القاهرة، 2000م .
5. د . حسين عمر، **الجات والخصخصة**، دار الكتاب الحديث، بيروت، 2000م .
6. د . سعيد النجار، **النظام الاقتصادي العالمي على عتبة القرن الواحد والعشرين**، رسائل النداء الجديد، القاهرة، 1996م .
7. د . سعيد النجار، **تجديد النظام الاقتصادي والسياسي في مصر**، دار الشروق، القاهرة، 2001م .
8. د . عاطف السيد، **الجات والعالم الثالث**، دار الشروق، القاهرة، 1999م .
9. د . عبد الفتاح مراد، **شرح النصوص العربية لاتفاقية الجات ومنظمة التجارة العالمية**، دار الشروق، القاهرة، 1997م .
10. د . عبد المطلب عبد الحميد، **الجات وآليات منظمة التجارة العالمية من أوروجواي لسياتل وحتى الدوحة**، الدار الجامعية، القاهرة، 2003م .
11. د . محمد إبراهيم، **دور المنظمات في المتغيرات الدولية**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2007م .
12. د . فضل علي مثنى، **الآثار المحتملة لمنظمة التجارة العالمية**، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2000م .
13. د . نبيل حشاد، **الجات ومنظمة التجارة العالمية، أهم التحديات في مواجهة الاقتصاد العربي**، دار الفكر العربي، عمان، 1996م .

14. **UNCTAD**, Yearbook of International Commodity Statistics, United Nations, New York, 2005 .
15. **UNCTAD**, 1995. Handbook of International Trade and Development Statistics .Geneva.
16. **WTO**, 1998،1999 Annual Report،International Trade Statistics .Geneva.
17. **WTO**. 1998،1999 Annual Report . Globalization and Trade .Geneva.

قد شارك في توقيع هذه الاتفاقية 23 دولة هي:

- **عشر دول صناعية:** أمريكا – بريطانيا – استراليا – نيوزيلندا – كندا – فرنسا – بلجيكا – هولندا – لوكسمبورغ – النرويج .
- **دولتين عربيتين:** –سوريا – لبنان .
- **ثلاث دول من أمريكا اللاتينية:**تشيكوسلوفاكيا – البرازيل – التشيلي .
- **دولتان من إفريقيا:** –جنوب روديسيا – جنوب إفريقيا .
- **خمس دول آسيوية:** –الهند – باكستان – الصين – كوريا – سيلان .
- **دولة من أوروبا الشرقية:**بورما .

9

الوحدة التاسعة

التطورات الحالية في التجارة الدولية


UNIVERSITY OF SCIENCE & TECHNOLOGY
١٩٩٤م
١٤١٤هـ
وقل رب
زدني علماً
جامعة العلوم والتكنولوجيا

محتويات الوحدة

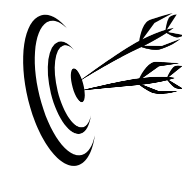
1- المقدمة:

1.1. التمهيد:

عزيزي الدارس: في هذه الوحدة يمكن القول: أنها ستناقش المحاور المطروحة على الساحة التجارية الدولية، والتي من أهمها، ظهور الشركات المتعددة الجنسية وتأثيراتها على نشاط التجارة الدولية سواء في تعريفها، أو موازين مدفوعات الدول التي لها شركات متعددة الجنسية والدول المضيفة، كذلك التكتلات الاقتصادية منذ عام 1947م، وطرق عملها، وسعيها إلى رفع الرسوم عن التجارة الدولية وأثرها، يلي ذلك التجارة الدولية في اقتصاديات الدول النامية، وبعد هذا تناولت الوحدة بشيء من التفصيل أوضاع التجارة الدولية وصراع العملات (الدولار، اليوان، الين، واليورو) والأزمات النقدية التي حلت باقتصاديات العالم.

عزيزي الدارس: وحتى تتبين الموضوعات التي تناولتها هذه الوحدة، تطرقنا إلى مجموعة من التدريبات التي تهدف إلى إثارة الاهتمام ومعرفة منهجية طرق البحث عن إجابة لها مع مراعاة، نرجع إليها عند الحاجة، كما أن الوحدة قد وضعت لأقسامها أسئلة تقويمية يمكن الإجابة عنها من خلال المعلومات التي حصلنا عليها من دراستنا المتأنية والرشيدة لمواضيع هذه الوحدة .

1 -2. أهداف الوحدة:



عزيزي الدارس : إن أهداف هذه الوحدة يمكن أن تتضح من خلال التعرف على ما يلي:

1. التجارة الدولية والشركات متعددة الجنسيات .
2. التجارة الدولية والتكتلات الاقتصادية .
3. التجارة الدولية والدول النامية .
4. التجارة الدولية وصراع العملات .

1 -3 أقسام الوحدة ومكوناتها.

عزيزي الدارس : لهذه الوحدة " الخمسة " أقسام هي على النحو الأتي:

1. التجارة الدولية والشركات متعددة الجنسيات .
2. التجارة الدولية والتكتلات الاقتصادية .
3. التجارة الدولية والدول النامية .
4. التجارة الدولية وصراع العملات .
5. أسئلة التقويم الذاتي .

1 -4 قراءات مساعدة:



عزيزي الدارس : هناك مراجع تعين وتساعد على فهم واستيعاب الأقسام " الخمسة " لهذه الوحدة:-

د. عمر صقر ، العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة ، الدار الجامعية ، القاهرة ، 2003م.

د. مايكل تانزر وآخرون ، من الاقتصاد القومي إلى الاقتصاد الكوني ، دور الشركات المتعددة الجنسيات ، ترجمة عفيف الرزاز ، مؤسسة الأبحاث العربية ، بيروت ، 1981م .

د. منى قاسم ، الشركات المتعددة الجنسيات وأهميتها في الاقتصاد العالمي ، النشرة الاقتصادية ، العدد (1) السنة (4) ، بنك مصر ، 1988م .

د. ول هيرست ، و د . غراهام طومسون ، في العولمة : الاقتصاد العالمي وإمكانات التحكم ، ترجمة فالح عبد الجبار ، سلسلة عالم المعرفة ، مطابع السياسة ، الكويت ، 2001م .

د. سرمد الجميل ، الاتجاهات الحديثة في إدارة الأعمال الدولية ، دار الحمد ، عمان، 2001م .

د . أحمد الرفيق ، التجارة الدولية ، محاضرات (غير منشورة) ، جامعة العلوم والتكنولوجيا ، صنعاء ، 2005م .

1 -5 وسائط مساندة:



عزيزي الدارس : يمكن الاستعانة بما يلي:-

1. الأقراص المدمجة CD في التطور التاريخي للتجارة الدولية مثل المكتبة الشاملة ومواقع الإنترنت ، وبالأخص ما استجد في واقعنا المعاصر .
2. موقع الجامعة (جامعة العلوم والتكنولوجيا) عمادة التعليم المفتوح والتعليم عن بعد، حيث يمكننا الاستفادة من وجود هذه الوحدة على نظام L.M.S للجامعة وما سيرد على هذا الموقع من تعيينات وتكاليف ضمن هذه الوحدة .



1 -6 ما تحتاج إليه في دارسة الوحدة .



عزيزي الدارس : للاستفادة من هذه الوحدة نحتاج إلى أن يكون لدينا الإمكانيات والأدوات اللازمة للإجابة عن الأسئلة التقويمية الذاتية والتدريبات الموجودة في هذه الوحدة مثل:-

- العودة إلى بعض المراجع والدوريات المتخصصة .
- استيعاب وفهم الأفكار والموضوعات التي تضمنتها الوحدة .

2- التطورات الحالية في التجارة الدولية

1-2 التجارة الدولية والشركات متعددة الجنسيات:

تشكل الشركات متعددة الجنسيات اليوم القوى المحركة في النظام التجاري الدولي، كما أنها تمثل إحدى القوى المؤثرة في صنع الأحداث والتحولات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في العالم المعاصر، وبالتالي أصبحت الشركات المتعددة الجنسيات تعد بمثابة الحكومة الدولية، كما أنها استطاعت تتحكم في موارد طبيعية هائلة، وتسيطر مباشرة على أهم النشاطات الاقتصادية في جميع المجتمعات في مختلف دول العالم، وقد دفع تعاظم نفوذ هذه الشركات إلى إيجاد نوع قوي من المزج بين الوحدات الإنتاجية والمؤسسات المالية والمصرفية الدولية على الصعيد الدولي، وبالتالي تعد الشركات متعددة الجنسيات قوة هائلة في الاقتصادي الدولي المعولم، وتمارس عملها من خلال شبكة معقدة من الهياكل التنظيمية، وتتخرط في عمليات الإنتاج الدولي وفق نظام دولي متكامل، يضع تحت إداراتها ما يناهز ثلث الإنتاج الدولي . وتعد الشركات متعددة الجنسيات المحرك الرئيس لظاهرة " العولمة " التي تمثل المحدد الأساسي لمسار النمو والتنمية في مختلف دول العالم اليوم . ويمثل ظهور الشركات متعددة الجنسيات الصورة الجديدة لتنظيم النشاط الاقتصادي في الاقتصاديات لمتقدمة، حيث أن الشركة متعددة الجنسيات تمثل التجسيد لظاهرة كوكبة الحياة الاقتصادية، فقد أخذت هذه الشركات تسيطر على العالم، مخترقة كافة مناطق العالم بسلعها، وخدماتها، وأموالها، وتكنولوجياتها . . إلخ . وأخذ نشاط الشركات متعددة الجنسيات يحظى بأهمية كبيرة في العديد من أدبيات الاقتصاد، وفي تقارير العديد من المنظمات الدولية، على رأسها تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (اليونكتاد) حول الاستثمار الدولي، نظراً للدور الذي تؤديه في السيطرة على عمليات نقل التكنولوجيا، ومؤسسات التمويل، وأسواق العمل، ومنافذ التسويق، وتدفقات حركة رؤوس الأموال، والاستثمار، وانعكاسات هذا الدور على مستقبل تطور الاقتصاد الدولي. . وبناءً على هذا العرض نقسم تفسير وتحليل التجارة الدولية والشركات متعددة الجنسية إلى:

أولاً: مفهوم الشركات متعددة الجنسيات .

ثانياً: نشاط الشركات متعددة الجنسيات .

ثالثاً: أثر الشركات متعددة الجنسيات على التجارة الدولية .

رابعاً: أثر الشركات متعددة الجنسيات على الدول النامية .

أولاً: مفهوم الشركات متعددة الجنسيات .

لقد شهد " مفهوم " الشركة المتعددة الجنسيات تعريفات عدة من قبل العديد من الكُتاب الاقتصاديين، فمنهم من يعرف الشركة المتعددة الجنسيات " بأنها كل مشروع يمتلك أو يسيطر على موجودات ومطلوبات – (أصول وخصوم) – مصانع، مناجم، مكاتب، استشارات، وما شابهاها في دولتين أو أكثر، ويمتد نشاط هذه الشركات في كافة مجالات الحياة الاقتصادية (التجاري، المالي، الصناعي) " . ويعرفها البعض الأخر " بأنها مشاريع قليلة العدد عملاقة الحجم، وهي ذات عمليات تصنيع مباشرة في دول مختلفة، وذات هيكل دولي في تعدد وتشعب إنتاجها ومناطقها الإدارية، وتطغى فعاليتها الإنتاجية بسلع مختلفة، ومناطق جغرافية متباينة ". ويعرفها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (اليونكتاد) " بأنها كيان اقتصادي، يزاول التجارة الدولية، والإنتاج عبر القارات، ولها في دولتين أو أكثر فروع، تتحكم فيها الشركة الأم بصورة فعالة، وتخطط كل قراراتها تخطيطاً شاملاً " . أما التعريف الأكاديمي للشركة المتعددة الجنسيات " فهو الذي يشير إلى أنها تلك الشركة التي تمتد فروعها إلى عدة دول، وتحقق نسبة هامة من إنتاجها الكبير السلعي والخدمي خارج دولها الأصلية، وذلك من خلال إستراتيجية دولية موحدة، وتتسم باستخدامها لأحدث المنجزات التكنولوجية، وتدار بصورة مركزية في موطنها الأصلي " .

ثانياً: نشاط الشركات متعددة الجنسيات .

عزيزي الدارس: يتنوع " نشاط " الشركات متعددة الجنسيات بين استخراج المواد الأولية(النفط، الغاز)، والمعادن الأولية، وتصنيع المنتجات، والبضائع استهلاكية (المشروبات الغازية، والشيكولاتة)، ومنتجات تكنولوجية (

الحواسيب الإلكترونية، والهواتف الجوالة)، والخدمات(التأمين، الصرافة، الخدمات المالية، السياحة، النقل والإعلام المسموع والمرئي والمكتوب). وتختلف الشركات متعددة الجنسيات من ناحية نوعية العمل، و من ناحية كيفية أدائه والمستوى التكنولوجي، والبناء التنظيمي، وبنية السوق الذي يستوعب منتجات تلك الشركات . وبالرغم من ذلك، إلا أن هناك بعض الميزات المشتركة للعديد من الشركات متعددة الجنسيات، يمكن استخدامها لوصف هذه الظاهرة، وتميز المشاكل التي تخلفها هذه الشركات . إن الشركة متعددة الجنسيات هي شركة مع عدد من الشركات الأجنبية التابعة لها، والتي تستطيع أن توصل إنتاج الشركة الأم وتسويقه خارج حدود أية دولة، وهذه الشركات ليست شركات باستطاعتها تسويق إنتاجها في الخارج، لكنها شركات صدرت حزم من رأس المال، والتكنولوجيا، والقدرات الإدارية، والمهارات التسويقية بهدف القيام بالإنتاج في دولة أجنبية . وفي كثير من الحالات فإن إنتاج هذه الشركات يغطي العالم مع اختلاف في مراحل الإنتاج المتبعة في دول مختلفة، والتسويق على مستوى دولي أحياناً وبيع السلع المصنعة في دولة أو دول في جميع أنحاء العالم، كما تهدف الشركات متعددة الجنسيات إلى إيجاد شركات تابعة لها في العديد من الدول .

وقد وصف المهتمون والمحللون الشركات متعددة الجنسيات " بأنها الشركات التي لها استثمارات في " ستة " أو أكثر من الدول الأجنبية، ووجد أن مثل هذه الشركات تمثل ما نسبته(80٪) من جميع الشركات الأجنبية التابعة للشركات الأمريكية . وتتجسد في الشركات متعددة الجنسيات معايير التكامل في فروع النشاط مع الطور المضطرد لنسبة الأعمال الدولية مقارنة بالأعمال القومية للشركة الأم، واتسام الهيكل التنظيمي، والإستراتيجي، بدرجة عالية من الأحكام، مع وجود تعددية لجنسية المالكين والمديرين ذوي النفوذ في اتخاذ القرارات في إطار يحقق درجة مرتفعة من تناسق السياسة داخل الشركة كشبكة متكاملة . وبهذا المعنى تعبر الشركات متعددة الجنسيات عن ميول لتطور النظام المعاصر، نحو تحقيق توحيد سوق التجارة الدولية عن طريق إضعاف القيود (الرسوم الجمركية مثلاً)، وتوحيد سوق المال والائتمان والتكنولوجيا الدولية، وتعبر هذه التطورات عن نفسها – في الواقع – من خلال تكوينات مركبة ومعقدة، تشهد عليها

التجديدات المؤسسية في مجال الائتمان الدولي، فقد نشأت تحالفات لشركات متعددة الجنسيات بين المصارف، وتفرعت هذه التحالفات في فروع النشاط الائتماني المتفاوتة، واتخذت أنماطاً تنظيمية غاية في التعدد والتنوع في إطار درجة عالية من الوحدة التي ارتقت إلى تكوين ما يشبه الجهاز العصبي الواحد في هذا المجال .

إن عمل الشركات المتعددة الجنسيات يتطلب استثماراً أجنبياً مباشراً، وكذلك امتلاك وحدات اقتصادية مثل خدمات (صناعات استخراجية، أو تجهيزات صناعية) في عدة دول . ومثل هذا الاستثمار بعكس الاستثمار غير المباشر (الاستثمار بالمحافظ المالية) يعني امتداد السيطرة الإدارية عبر الحدود الدولية . وأن التشغيل الدولي لهذه الشركات منسجم مع " العولمة الاقتصادية الدولية "، غير أنه معارض للتدخل الحكومي في الاقتصاد . وقد ازدادت أهمية هذه الشركات إذ أن الاستثمار الأجنبي المباشر على النطاق الدولي بلغ (7.3) مليار دولار في عام 2003م، ثم بلغ (19.5) مليار دولار في عام 2010م . وأن مجالها، وعملياتها، واتساع المنطقة، التي تمتد إليها بعض الشركات متعددة الجنسيات أكثر من اتساعها الجغرافي من أية إمبراطورية وجدت في الماضي . وقد وحدت الاقتصاد الدولي بصور شاملة وموسعة أكثر من أي وقت مضى، وسارت بالترابط الاقتصادي الدولي إلى ما وراء مجالات التجارة والنقد إلى مجالات الإنتاج الصناعي . ويؤثر هذا " التدويل " للإنتاج في الاقتصاديات الدولي تأثيراً كبيراً .

ثالثاً: أثر الشركات متعددة الجنسيات على التجارة الدولية .

عزيزي الدارس: يتضح أن أثر الشركات المتعددة الجنسيات على التجارة الدولية في حجم مبيعاتها الذي بلغ (16.5) تريليون دولار في عام 2010م، بينما حجم مبيعات الشركات متعددة الجنسيات بلغ (19.6) تريليون دولار في عام 2010م، وهذا الأثر له دلاله من حيث استحواذ قدر من حجم مبيعات التجارة الدولية لصالح الشركات متعددة الجنسيات ، والتغيرات التي حصلت خلال العقود الأخيرة من القرن العشرين نتيجة لعوامل عديدة، يأتي في المقدمة منها التطور لنشاط هذه الشركات على الساحة الدولية . وعمق حجم التوسع الخارجي، سواء كان إنتاجياً أو تجارياً . . وأن قيامها بنشاط متنوع خارج حدود الدولة الأم يعني أن

الشركات إعادة صياغة طبيعة وأشكال المبادلات السلعية ما بين الدول، ونتيجة هذا النشاط والاتفاقات المعقودة داخل الشركات متعددة الجنسيات - أي بين الشركات وفروعها في الخارج فإن ذلك سيعني " استبعاد " جزء من التجارة الدولية في حقل نشاط قوانين السوق، ويتعين على ذلك أن تحقيق التبادل السلعي داخل الشركات المتعددة الجنسيات مقارنة بالتبادل السلعي مع الشركات الأخرى، سيكون له أهمية أساسية عند تقييم تأثير الشركات المتعددة الجنسيات على التبادل الدولي ومما يتمتع بأهمية خاصة، هو بحث التأثير المباشر للشركات متعددة الجنسيات التي توسع نشاطها عن طريق نقل رؤوس الأموال للخارج، وتحديد درجة الإحلال للاستثمار الخارجي تجاه التبادل السلعي للشركات المتعددة الجنسيات مع الأخذ في الاعتبار بما يسمى بـ " الحالة البديلة " التي يقصد بها حجماً محدداً للمبادلات التجارية بدون استثمارات خارجية " .

ومن مجموعة الآثار المباشرة للشركات متعددة الجنسيات يمكننا أن نحدد أثر تحفيز الصادرات الذي يعتمد على المستخدم في الشركات المتعددة الجنسيات، والمتعلق بتبادل السلع الاستثمارية، والخامات، والسلع نصف المصنعة، داخل الشركة الأم وفروعها، والهدف من تحقيق هذا المبدأ يتمثل بالاستخدام " الأمثل " للطاقة الإنتاجية الموجودة في الشركة، والعمل على ضمان مستوى تكنولوجي ملائم، وكذا ضمان مستوى نوعي أعلى للمنتجات النهائية المنتجة في الخارج . أن الأثر المباشر للشركات المتعددة الجنسيات على المبادلات السلعية للشركات المتعددة الجنسية، وكذلك حجم، وبنية التجارة الدولية للدول المستثمر، والدولة المضيفة لرأس المال، وأيضاً أن تطور الشركات متعددة الجنسيات يجلب معه نتائج محددة بشأن تشكل " صياغة " التبادل التجاري الدولي، وأن التوسع الإنتاجي لهذه الشركات المتعددة الجنسيات يتعلق بتلك السلع، التي يمكن اعتبارها فائدة للتقدم العلمي والتقني على الصعيد الدولي، وفي المرحلة الراهنة من تطور القوى المنتجة، وبمقدار نمو التوسع الاستثماري على الصعيد الدولي، ستحتل الشركات المتعددة الجنسيات موقعاً مهيمناً في مختلف حقول الإنتاج (للنفط والغاز) فقد تكاثر حجم الموجودات، والمبيعات، والقيمة المضافة للشركات متعددة الجنسيات (بناءً على مؤشر الأمم المتحدة) أو ما يسمى مؤشر (اليونكتاد)، والتي شكلت في عام

2010م حوالي (17٪) من الناتج الإجمالي الدولي، وهناك ثلاثمائة شركة متعددة الجنسيات تمتلك (35٪) من موجودات العالم وقيمة مبيعات كل واحدة من الشركات الأكبر في العالم تتراوح ما بين (111) بليون دولار و(126) بليون دولار في السنة، وتشكل مبيعات هذه الشركات ثلثي تجارة العالم، وثلثي إنتاجه ونحو (50٪) من التجارة الدولية تديرها الأن شركات متعددة الجنسيات، وزاد استثمارات الشركات متعددة الجنسيات من نحو (60) بليوناً في العام 1997م إلى (394) بليوناً في العام 2010م، كما أن عددها بلغ 120.000 شركة، وفروعها بلغت 800.000 فرعاً في العام 2010م بعد أن كان عددها نحو 60.000 شركة، وفروعها بلغت 500.000 فرعاً من عام 1997م .

رابعاً: أثر الشركات متعددة الجنسيات على الدول النامية .

عزيزي الدارس: في قراءة لتأثير الشركات متعددة الجنسيات على الدول النامية يلاحظ أن نشاط الشركات متعددة الجنسيات في ميدان التنافس فرض ضرورة خفض التكاليف، مما دفع إلى الاستفادة من مميزات الدول النامية، ميزات التحكم بأسعار المواد الأولية ورخص الأيدي العاملة، وهذا ما دفع هذه الشركات للعمل دون تصنيع (تنمية) هذه الدول النامية حيث تطورت الصناعة في الدول المتقدمة " المركز " إلى مرحلة التخصص الأدق . وعمدت إلى أنشاء فروع في أطراف محددة، تنتج أجزاء من السلع، والمنتوج يصدر إلى المركز، وهي بذلك لا تحفز للتوسع الصناعي المحلي في الدول النامية وإنما تنتج سلعاً " تصدر " للمركز، وهي بذلك تعزز مقدرة الشركات، وتعزز من دورها الدولي . ومما له تأثير، على الدول النامية، من وصول خدمة الدين الخارجي في الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي إلى مستويات حرجة، جعلته يمتص، كل صادرات هذه الدول من السلع والخدمات، وعرض القدرة الاستيرادية للتدهور، وهو ما انعكس على ارتفاع مستويات الأسعار، وزيادة حجم العاطلين عن العمل، وتردي النمو الاقتصادي . وهذا التأثير على الدول النامية بصورة عامة، أما بالنسبة للتأثير على الدول العربية والإسلامية بصورة خاصة، فتشير بعض المصادر إلى أن عمق ارتباط آليات حركة الاقتصاد في الدول العربية والإسلامية يساق نموه بالشركات متعددة الجنسيات التي أصبحت تتحكم بمسار حركته، وأصبحت البنية الاقتصادية موجة أولاً، نحو

قطاعات معينة لا تسهم في تحقيق التقدم والنهوض الاقتصادي، لا في الزراعة ولا في الصناعة، وثانياً أدى التوسع في نطاق التجارة الأحادي – أي تجارة الاستيراد – والبنية الاقتصادية موجة لخدمة الشركات المتعددة الجنسيات . . وكما تجدر الإشارة إلى أن الشركات متعددة الجنسيات تؤثر في ميزان مدفوعات الدول، سواء كانت موازين مدفوعات الدول الأم، أو موازين مدفوعات الدول المضيفة، ففي موازين مدفوعات الدول المضيفة، تؤثر الشركات متعددة الجنسيات في موازين المدفوعات، من خلال دخول رؤوس الأموال إلى الدولة المضيفة، والأرباح، والفوائد المحمولة إلى هذه الشركة في مقرها الأم، ورواتب الموظفين والعمال في الفرع الذي يعتبرون من رعايا الدولة المضيفة " أجانب " سيخرجونها من الدولة المضيفة إلى الدولة الأم، وكذلك براءات الاختراع وحقوق الملكية ورسوم الترخيص المدفوعة من الفرع إلى الشركة الأم مقابل استخدام التكنولوجيا أو العمليات الإنتاجية والعلاقات التجارية، كل ذلك يسجل في الجانب المدين لميزان مدفوعات الدولة المضيفة، وبالتالي فإنه يحدث أثراً سلبياً إلا إذا قامت الشركات متعددة الجنسيات بالإنتاج للسوق المحلي للدولة المضيفة وصدرت للعالم الخارجي الفائض فإن ذلك يساهم في تحسين ميزان مدفوعات الدولة المضيفة .



تدريب (1)

ما هو – عزيزي الدارس – أثر الشركات المتعددة الجنسيات على مبدأ التخصص وتقسيم العمل الدوليين .

2-2 التجارة الدولية والتكتلات الاقتصادية:

عزيزي الدارس: شهد العالم في القرن العشرين نمط من التجارة الدولية، تمثل في ظهور كُتاب اقتصاديين وتجاريين نادوا لضرورة تحرير التجارة الدولية من العوائق التي تعترض طريقها بين الدول، وقد أسهموا بالعديد من الكتابات عن التجارة الدولية والتكتلات الاقتصادية، وهذا هو الاتجاه الحديث في ذلك الوقت، فقد ظهرت توجهات لدى بعض الدول لإقامة تكتل اقتصادي فيما بينها يقوم أساساً على الإقليمية (ليس شرط) كإجراء تهدف من ورائه تلك الدول إلى تدعيم تجارتها الدولية، ولم يكن هذا التوجه حكراً على الدول المتقدمة بل شمل أيضاً الدول



النامية، فالدول المتقدمة أقامت فيما بينها تجمعات اقتصادية من أبرزها السوق الأوروبية المشتركة والتي أقيمت عام 1958م، وفي الدول النامية تكونت اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية فيما بين عامي (1957 – 1964م) . ومفهوم التكتل الاقتصادي هو " اتفاق مجموعة من الدول المتجاورة في المصالح الاقتصادية على إلغاء القيود أياً كانت قيود كمية أو غيرها، أهمها (الرسوم الجمركية) التي تعطل حركة تبادل السلع والخدمات، وحركة رؤوس الأموال، وحركة العنصر البشري فيما بينها، أيضاً مع قيامها بالتنسيق بين سياساتها الاقتصادية لإزالة التمييز الذي قد يكون عائداً إلى الاختلافات في هذه السياسات، وللتكتلات الاقتصادية إجراءات قد تختلف من تكتل إلى تكتل آخر، غير أن أهم هذه الإجراءات هي:

أ) تنسيق السياسات الاقتصادية فيما بين الدول المتكتلة، والمتمثلة في الجوانب المالية(الضرائب) والجوانب النقدية (أسعار الصرف) .

ب) إلغاء الرسوم الجمركية التي تعترض سبيل السلع والخدمات وهي تنتقل بين الدول الأعضاء في هذا التكتل، غير أنها عادةً ما يتم هذا الإلغاء تدريجياً، حتى لا تحدث صدمات اقتصادية لظروف الدول المتكتلة .

ج) حرية انتقال العنصر البشري ورؤوس الأموال بين دول الأعضاء في التكتل دونما حواجز مما يساعد على الحصول على أجور أفضل، ويساعد على حل مشكلة البطالة وانخفاض مستويات المعيشة في هذه الدول المتكتلة، كذلك فإن تسهيل حركة رؤوس الأموال والاستثمارات بين الدول والأعضاء عن طريق إزالة الصعوبات التي تحول دون خروج أو دخول هذه الأموال منها وإليها، مما تضمن الدول الأعضاء في هذا التكتل زيادة في الإنتاج ونشاطاً في التجارة الدولية فيما بينها .

كل ذلك من شأنه أن يؤثر بصورة إيجابية على مثلث أبعاد التجارة الدولية، وهنالك عوامل إيجابية للتكتلات الاقتصادية تتمثل أهما في العامل الجغرافي، والعامل الحضاري والثقافي، ومن مزايا التكتل الاقتصادي، اتساع حجم السوق فيما بين دول التكتل، والاستفادة من الحجم الكبير في الإنتاج، وتحقيق مبدأ التخصص وتقسيم العمل الدوليين، بين الدول الأعضاء . . وهكذا فإن التكتل بين بعض الدول يعطيها مكانة، وأهمية في نطاق العمليات الدولية، تستطيع من

خلالهما فرض شروطها ومطالبها على الدول غير الأعضاء أكثر مما لو كانت منفردة – بعبارة أخرى فإن التكتل الاقتصادي يعني قوى تفاوضية في فاعلية لتحقيق مصالح الدول الأعضاء حيث تمثل سوقاً واحداً، ومن المزايا أيضاً زيادة فرص العمل (زيادة التوظيف) بين دول التكتل كما أن لمزايا التكتل الاقتصادي لاسيما في الأجل الطويل زيادة معدلات النمو الاقتصادي – أي تحقيق وفورات تؤدي إلى زيادة الدخل القومي لمختلف أعضاء التكتل .

وقد عَرَفَ العالم **أشكالاً** مختلفة للتكتلات الاقتصادية أهمها:

أ) نظام التفضيلات أو نظام (المعاملة بالمثل) .

ب) منطقة التجارة الحرة (الاحتفاظ لكل دولة في التكتل بحقها في فرض الرسوم الجمركية على الدول الأخرى من غير الأعضاء في التكتل) .

ج) الاتحاد الجمركي (الاتفاق فيما بين دول التكتل على توحيد الرسوم الجمركية على الدول الأخرى من غير الأعضاء للتكتل) .

د) السوق المشتركة (الاتفاق على إلغاء الرسوم الجمركية، والحدود الجمركية، وتوحيد التعريفة الجمركية أمام دول العالم) .

ه) الوحدة الاقتصادية (الاتفاق على التنسيق في كافة السياسات " التجارية، المالية، النقدية . . إلخ " وتحدد سياساته سلطة عليا واحدة يكون لقراراتها صفة الإلزام لجميع الأعضاء في التكتل) .

و) الاندماج الاقتصادي الكامل (الاتفاق على أن اقتصاد دولتين أو أكثر وكأنه اقتصاد واحد) .

كما عرف العالم تكتلات اقتصادية إقليمية متعددة منها:

أ) السوق العربية المشتركة، في عام 1994م .

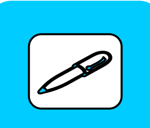
ب) السوق الأوروبية المشتركة، في عام 1958م .

ج) منظمة التجارة الحرة الأوروبية، في عام 1960م .

د) السوق المشتركة لأمريكا اللاتينية، في عام 1970م .

ه) مجلس المعونة الاقتصادية المتبادلة، في عام 1949م .

و) منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، في عام 1961م .



تدريب (2)

توافق – عزيزي الدارس – أن للتكتلات الاقتصادية أمثلة تطبيقية . إذا كانت إجابتك نعم – دلل على ذلك .

3-2 . التجارة الدولية والدول النامية:

عزيزي الدارس: لاشك أن التجارة الدولية تعتبر أحد الطرق الأساسية التي تعتمد عليها الدول النامية، في سبيل رفع معدلات التنمية بها، وذلك عن طريق زيادة صادراتها بصفة عامة، بالشكل الذي يمكنها من الحصول على أكبر قدر من وارداتها ومتطلباتها الأساسية . إنه بتطبيق مبادئ التخصص وتقسيم العمل الدوليين، يمكن لهذه الدول من الحصول على أكبر قدر من العائد – كما أسلفنا – غير أنه في التطبيق العملي نجد هناك نتائج متعارضة في هذا الشأن، وبصفة خاصة في الدول النامية . أن هذه الدول تواجه تدهوراً شديداً في شروط تجارتها، مما يؤدي إلى عدم قدرتها على استيراد متطلباتها الأساسية التي تواجه بها معدلات التنمية . لذلك نجد هذه الدول تتوحد في المطالبة بأسعار معقولة بالنسبة لمنتجاتها في الأسواق الدولية، وبالشكل الذي يحقق زيادة واستقرار إيرادات صادراتها . كما أن الدول النامية تجد في التجارة الدولية بوضعها الحالي أداة غير صالحة للنمو ويختلف تطبيقها ونتائجها في القرن الواحد والعشرين عن ذي قبل، ففي أواخر القرن التاسع عشر والقرن العشرين كانت التجارة الدولية حافزاً على النمو، مما أدى إلى زيادة الطلب الدولي على العديد من المنتجات الأولية والمنتجات الغذائية، من الدول، الأمر الذي أدى إلى وجود اتجاه متزايد نحو نمو صناعات التصدير بين هذه الدول . لذا كانت التجارة الدولية أداة لزيادة ورفع معدلات التنمية . أما الآن فإن هذه الدول النامية تعتقد من خلال خبرتها العملية، أن ذلك غير قابل للتطبيق في القرن الواحد والعشرين إذا ما تم النظر إليها من وجهة الطلب الدولي أو العرض الدولي . فمن ناحية العرض الدولي حيث تأكد مدى الكثافة السكانية، ومعدلات الزيادة، مما أدى إلى قصور ونقص في مواردها القابلة للعرض والتصدير . لهذا كانت هناك زيادة في الطلب الدولي على المواد الغذائية، وهي هنا لن تكون قادرة على الوفاء بمتطلبات السوق الدولي، لعدم إمكانية اتساع نطاق صناعات التصدير . ومن ناحية الطلب الدولي فإن الطلب على المواد الغذائية، لن ينمو بنفس الطريقة التي أدت إلى رفع معدلات التنمية للدول المتقدمة في الماضي، وذلك للعديد من الأسباب:

أ) أن المرونة الدخلية للعديد من المنتجات ضعيفة، وبالتالي فأنه ليس من المتوقع أن يصاحب ارتفاع مستويات الدخول زيادة في الطلب على هذه المنتجات .

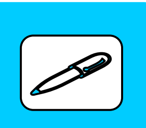
ب) أن الدول المتقدمة تتبع الآن من السياسة التجارية الحمائية المختلفة، على تحديد وحصر الاستيراد من هذه المنتجات، وذلك تحقيقاً لأهداف معينة مثل عدم الاعتماد على الغير أو منعاً من ضرر طائفة معينة من طوائف الاقتصاد القومي، إذا ما تم إتباع حرية التجارة . لذا فإن حجم الطلب الدولي لن يزيد بالنسبة المطلوبة التي تمتص هذا الفائض الدولي .

ج) وجود العديد من البدائل الصناعية المختلفة والتي حلت محل المواد الأصلية ، (البلاستيك، الألياف الصناعية، وغيرها من المنتجات الأخرى والتي لها تأثيرها السلبي على حجم التجارة الدولية في السلع الأصلية مثل القطن وغيره) .

أن مبدأ التخصص وتقسيم العمل الدوليين ليس في صالح الدول النامية مع استمرار نموها، حيث تختلف الدول النامية مع النظريات التقليدية للتجارة الدولية، على أساس أنها قائمة على التحليل الكلاسيكي، بدون الأخذ في الاعتبار الواقع العملي لهذه الدول. فعلى سبيل المثال فإنه في ظل توزيع عوامل الإنتاج القائم حالياً، وكذلك الفن التكنولوجي القائم بين الدول المتقدمة والدول النامية، فإن النظريات التقليدية تتنبأ بأن الدول النامية ينبغي لها أن تستمر في التخصص الحالي، وهو إنتاج المواد الأولية (المنتجات الغذائية) وتصديرها مقابل استيراد المنتجات الغذائية أو المواد المصنعة . لذا ترى الدول النامية أن هذا النظام غير عادل، حيث أنه يسعى إلى تعظيم العائد في الأجل القصير، أما الأجل الطويل فإن " الفجوة " سوف تزداد بين مجموعتي الدول المتقدمة أو النامية . لذا فإنهم يرون أن التحليل " التقليدي " للتجارة الخارجية وتوافر " الميزة النسبية " في موارد أو منتجات معينة دون غيرها لا يعني ضرورة الاستمرار فيها، حيث أن التغيير مطلوب والذي يشتمل على الفن التكنولوجي، وبالتالي يمكن أن يكون التغيير هذا في صالح هذه الدول النامية . وما نعنيه هنا هو أن " الميزة النسبية " للدول النامية كمحدد لنموذج تجارتها، لا يمكن تحديده مرة واحدة وعلى طول الوقت . ولكن ينبغي إعادة حسبانه طالما أن الظروف قد تم تغييرها . لذلك ترى الدول النامية أنه لا ينبغي الاقتصار في تجارتها الدولية على تصدير المواد الأولية واستيراد المواد المصنعة . وعليه فإنه إذا توافر لديها معدل لتراكم رأس المال، مع اكتساب المهارات، والفن التكنولوجي، فإنها قد تجد طريقة أسرع في النمو، وبالتالي فإن " الميزة النسبية " سوف يتم انتقالها وتحويلها من المنتجات الأولية إلى بعض المنتجات الأخرى المصنعة على أن يتم تطويرها ليشتمل على المنتجات الأكثر صعوبة . كما أن من الحالات التطبيقية التي تثار في هذا الشأن، هو تأثير النمو على الرفاهة في الدول، حيث أن الزيادة في

كميات إنتاجها، وبالتالي عرض صادراتها في الأسواق الدولية، سوف يترتب عليه خلافاً لما هو متوقع، نقص في إيراداتها ومستوى الرفاهة . هذه الحالة معروفة بين الاقتصاديين، ويطلق عليها " النمو الضار " .

وخلاصة هذه الفكرة تقوم على مجموعة من الافتراضات الأساسية التي ينبغي إدراكها حتى لايتم تعميمها على كل المنتجات وبطريقة خاطئة . هذه الفروض تنحصر في أن منحنى الطلب على هذه المنتجات في السوق الدولية غير مرن – بمعنى أن خفض الأسعار لا يقابله زيادة في الكميات المطلوبة بنفس نسبة انخفاض الأسعار نتيجة للنمو وزيادة عرض الوحدات في السوق الدولية . واعتماد الدولة اعتماداً كلياً في قياس رفاهيتها على سلع التصدير، حيث أن إيراداتها من التصدير تشكل جزءاً كبيراً من دخلها القومي الإجمالي وقدرتها على الاستهلاك . والأمثلة على ذلك كثيرة في العديد من الدول النامية، حيث أنها تعتمد في صادراتها على محصول واحد، وتشكل إيراداتها جزءاً كبيراً من دخلها القومي الإجمالي . وإن أي نقص في إيرادات التصدير من شأنه أن يستتبعها نقص في مستوى الرفاهة .



تدريب (3)

تحدث – عزيزي الدارس – عن الدور الإنمائي للتجارة الدولية في اقتصاديات الدول المتقدمة والدول النامية .

4-2 التجارة الدولية وصراع العملات:

عزيزي الدارس: يمكن تناول التجارة الدولية وصراع العملات على النحو الآتي:

أولاً: الأزمة المالية الحالية وأزمة الكساد الكبير في الثلاثينيات .

بعد مرور ثلاثة أعوام وتحديداً منذ اندلاع الأزمة المالية في عام 2008م، فقد يتصور المرء أن العالم بات بوسعه أن يضع القياس على أزمة الكساد الكبير (في الثلاثينيات) وراء ظهره، لكن يبدو أن هذه القياسات عادت إلى الظهور من جديد، وبقوة أكبر من أي وقت مضى . فالآن ظهرت مخاوف جديدة من أن يؤدي صراع العملات إلى فرض الرسوم الجمركية، والعمليات الانتقامية، وبالتالي فقد تتسبب في زعزعة أركان النظام التجاري الدولي على نحو لا يقل خطورة عما حدث في الثلاثينيات. وهناك سبب وجيه للانزعاج، ذلك أن تجربة الثلاثينيات تشير إلى أن الصراعات التي تدور حول أسعار الصرف قد تكون أشد خطورة من فترات

الانكماش العميق من حيث توليد الضغوط الحمائية . والواقع أن الميل إلى زيادة الرسوم الجمركية، وتشديد نظام الحصص في الثلاثينيات لم يأتي من جانب أشد الدول تضرراً بالانحدار الاقتصادي، وصاحبه أعلى معدلات البطالة. وبالمقارنة بين الدول، فلن نجد أي علاقة بين عمق، ومدة الانهيار في الناتج القومي الإجمالي، وبين ارتفاع مستويات الحماية، أو بين حجم ارتفاع معدلات البطالة، وبين مدى الإجراءات الحمائية. وهناك في واقع الأمر سبب واضح ومباشر يفسر لنا لماذا لم تكن الدول الأشد تضرراً في الثلاثينيات هي الأكثر ميلاً إلى الاستجابة بحماية الصناعات من المنافسة الأجنبية ؟ ولقد شهدت بداية الانكماش (الأزمة الحالية) انهيار الطلب، وهو ما أدى بدوره إلى هبوط حاد في الواردات . ونتيجة لهذا، انخفضت مستويات تغلغل الواردات بشكل كبير في واقع الأمر، في كل الدول تقريباً. وكان المنتجون يواجهون عدداً من المشاكل، لكن المنافسة المتمثلة في الواردات كانت الأقل خطراً بين هذه المشاكل . ولقد حدث الشيء نفسه هذه المرة: فحين اكتسبت الأزمة نطاقاً عالمياً أثناء الفترة 2008 – 2009م، هبطت الواردات بشكل أسرع من هبوط الناتج القومي الإجمالي . وفي ظل انحدار التجارة الدولية، أصبحت المنافسة الأجنبية تمثل مشكلة أقل خطورة بالنسبة للقطاعات الحساسة للواردات . ونتيجة لهذا كان اللجوء إلى تدابير الحماية محدوداً . وطبقاً لتقديرات « المنظمات الدولية »، فإن 2٪ من الانحدار في التجارة الدولية أثناء الأزمة المالية الحالية، كان راجعاً إلى تدابير الحماية . أما في الثلاثينيات فإن (50٪) من الانحدار في التجارة الدولية كان راجعاً إلى تدابير الحماية . ولكن ما هو السبب وراء هذا الاختلاف اليوم ؟ السبب هو " صراع العملات " . ففي الثلاثينيات كانت الدول الأكثر زيادة للرسوم الجمركية، وتشديداً للحصص هي تلك الدول الأقل قدرة على إدارة أسعار الصرف لديها، وهي بالتحديد الدول التي استمرت في استخدام معيار الذهب . وفي العام 1931م، بعد أن علقت بريطانيا ونحو عشرين دولة أخرى قابلية تحويل عملاتها إلى ذهب، وسمحت بانخفاض قيمة عملاتها، وجدت الدول التي التزمت بمعيار الذهب نفسها وقد وقعت تحت ضغوط انكماشية. وفي محاولة يائسة للقيام بأي شيء لحماية اقتصادها، تحولت هذه الدول إلى تدابير الحماية، ففرضت رسوماً على كل من:

" سياسة الإغراق، سياسة سعر الصرف، سياسة حصص الاستيراد، وسياسة الرسوم الجمركية " بهدف تعويض الخسائر في القدرة التنافسية، نتيجة لقيمة عملاتها المبالغ في تقديرها على نحو متزايد . لكن القيود التجارية كانت بديلاً ضعيفاً للتدابير المحلية، المتمثلة في توسيع الناتج القومي الإجمالي من خلال السياسة النقدية أو السياسة المالية، كما كان تأثيرها ضعيفاً في ما يتصل بوقف دوامة الانحدار في الناتج القومي الإجمالي وفي مستوى الأسعار . ولم تفعل أي شيء في ما يتصل بالحفاظ على استقرار الأنظمة المصرفية الواهنة . وفي المقابل فإن الدول التي خففت السياسة النقدية، ولجأت إلى توسيع الناتج القومي الإجمالي لم تتمكن من تثبيت استقرار أنظمتها المالية، واستعادة العافية بشكل أسرع فحسب، بل نجحت في تجنب تدابير الحماية في ذلك الوقت .

واليوم أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية في موقف الدول التي التزمت بمعيار الذهب في الثلاثينيات . فهي غير قادرة على ضبط مستوى " الدولار " في مقابل " اليوان " الصيني من جانب واحد. ومازال نمو تشغيل العمالة مخيباً للآمال، ولم تتبدد المخاوف من الانكماش . وفي ظل غياب الأدوات الأخرى اللازمة للتصدي لهذه المشاكل، فقد أصبحت الضغوط الدافعة إلى الاستجابة الحمائية في ازدياد . وهنا لابد من معرفة ما هو العمل لمعالجة هذا الوضع من دون اللجوء إلى سياسات الاستفادة على حساب الآخرين، وفرض التدابير الانتقامية؟ . وللإجابة على ذلك يلزم الرجوع إلى الوراء ففي أثناء انكماش الثلاثينيات كانت الوسيلة الأكثر أهمية التي قد تتمكن بها الدول من إخضاع الضغوط الحمائية تتلخص في استخدام السياسة النقدية (سعر الخصم، سعر الفائدة، الاحتياطي القانوني) بشكل نشط، بهدف دفع مستوى الأسعار وتحفيز التعافي الاقتصادي . ويصدق الأمر نفسه اليوم. فإذا كان للمخاوف من الانكماش أن تنحسر، وإذا كان لمستويات الناتج القومي الإجمالي، ومعدلات تشغيل العمالة أن تنمو بشكل أكثر قوة ونشاطاً، فإن الضغوط الدافعة إلى الاستجابة الحمائية ستتبدد . وهذا يعني أن الطرف المسئول ليس " الصين "، بل أنه « مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي »، الذي تقاعس عن استخدام كل الأدوات المتاحة لقهر الانكماش وتحفيز نمو تشغيل العمالة . والواقع أن القيام بهذا من شأنه أن يساعد في التخفيف من

الضغوط في اقتصاديات أمريكا لإلقاء اللائمة على أي طرف أياً كان . ويتعين على بنك « الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي » الآن أن يبدأ من حيث انتهى « البنك المركزي الصيني » . وبطبيعة الحال، في ظل ربط " الصين " لعملتها " بالدولار "، فإن بنك « الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي » سيعمل في واقع الأمر على توسيع الناتج " الصيني " وليس الناتج " الأمريكي ". لكن هذا في حدود قدراته . ذلك أن اقتصاد " الصين " لا يزال يشكل جزءاً بسيطاً من حجم اقتصاد " الولايات المتحدة الأمريكي، والواقع أن قدرة بنك « الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي » على توسيع قوائمه المالية غير محدودة . وقد لا تسعد هذه النتيجة " الصين " . فالتضخم هناك أعلى من المستوى المريح بالفعل. لكن مما يدعو إلى التفاؤل أن الحكومة الصينية لديها حل لهذه المشكلة، فبوسعها أن تسمح لقيمة عملتها بالارتفاع.

ثانياً: مفهوم صراع العملات .

يعرف صراع العملات على أنه " اعتماد دولة ما على قوتها الاقتصادية لتخفيض قوة تنافسية الدول الأخرى، وتخفيض حجم ثرواتها عن طريق استخدام السياسة النقدية والتدخل في أسواق تبادل العملات (سوق الصرف الأجنبي)، ليعد ذلك شكل من أشكال الصراع الاقتصادي من أجل تحقيق هدف " . ويعني هذا التعريف قيام بعض الدول بإتباع سياسات من شأنها أن تخفض من قيمة عملتها المحلية، وذلك من أجل دعم اقتصادياتها، وكذا دعم القطاعات الرئيسة الأخرى لاسيما (القطاعات التصديرية) . لكن هذا الإجراء يؤدي إلى تحقيق أرباح للدولة التي تقوم بخفض عملتها، والإضرار بمصالح الدول الأخرى، إذا ما استخدم على نطاق واسع . ومن الناحية التاريخية كانت بعض الدول تقوم بهذا الإجراء بهدف دعم الصادرات (عن طريق جعل السلع والخدمات المصدرة أكثر تنافسية بسبب رخص ثمن مثيلتها في الدول الأخرى) وكذلك بهدف القيام بتسويات ميزان المدفوعات . والتدخلات كانت تحدث على سبيل المثال من قبل البنك المركزي الياباني والبنك المركزي السويسري في سوق الصرف الأجنبي . حيث تدخل البنك المركزي الياباني في عام 2003م بشكل تدريجي كبائع " للين " بما قيمته (1.5996) تريليون " ين " في الفترة ما بين 30 أكتوبر، و26 ديسمبر للحيلولة دون تعثر قيمة " الين " أمام " الدولار "، وذلك للأغراض التصديرية في ذلك الوقت، أيضاً البنك المركزي

السويسري كان يتدخل عادة في سوق الصرف الأجنبي عندما ترتفع قيمة " الفرنك " السويسري بشكل غير مرغوب فيه من وجهة نظر البنك المركزي السويسري، والاقتصاد السويسري هو من أحد الاقتصاديات الصناعية، وتعتبر الصادرات هي الداعم الرئيس لتحقيق النمو . وقد تدخل البنك المركزي السويسري في أبريل من عام 2010م لبيع " الفرنك " السويسري أمام " اليورو " كي يحافظ على مستويات قيمته، وعلى الرغم من التدخلات التي تم ذكرها – وأسلفناها – لم تكن تندرج تحت مسمى " صراع العملات " فقد كان أمراً مقبولاً في (سوق سعر الصرف الأجنبي)، وعادة متوقعة . لأنها كانت تتم بشكل منفرد – أي تتم على أساس رؤية، وتقييم بنك مركزي واحد (أياً كان) داخل دولة ما للأوضاع والأحداث التي تحتم عليه التدخل من أجل تحقيق هدف معين، خاصة أنه في بعض الأحيان تكون عملات هذه الدول مقيمة بأكثر من قيمتها، وفي الغالب يكون تأثير هذا التدخل مؤقتاً .

وتنقسم أشكال التدخلات التي تحدث في (سوق سعر الصرف الأجنبي) بغرض خفض قيمة العملة المحلية إلى تدخلات مباشرة، وتدخلات غير مباشرة على أساس الإجراء المستخدم ومدى تأثيره، والتدخلات المباشرة تنقسم إلى:

- يتدخل البنك المركزي (أياً كان) في الأسواق مباشرة كعارض (بائع) لعملته المحلية وطالب (مشتري) للعملات الأخرى . وتقوم معظم البنوك المركزية في الدول ذات الفائض التجاري مع دولة أخرى (أي الدولة التي يكون بها حجم صادراتها أكبر من وارداتها من دولة أجنبية أخرى)، بامتصاص التدفق النقدي الداخل من العملة الأجنبية نتيجة التصدير عن طريق شرائها بواسطة إيجاد وطباعة العملة المحلية، وينتج عن ذلك زيادة للمعروض النقدي من العملة المحلية، ومن ثم الإبقاء على سعر صرف العملة المحلية منخفض هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى يقوم البنك المركزي (أياً كان) باستثمار العملة الأجنبية في السندات الحكومية، أو في بنوك الدولة صاحبة العملة الأجنبية والحصول على عائد في المقابل (زيادة الطلب على العملة الأجنبية مما يؤدي إلى ارتفاعها) .
- يقوم البنك المركزي (أياً كان) بخفض سعر " الخصم " الفائدة الأساسي، وبالتالي انخفاض الطلب على العملة المحلية نظير انخفاض العائد عليها مما

يؤدي إلى انخفاضها . وهذا الإجراء يعتبر " كلاسيكياً " حيث تعمل البنوك المركزية(أياً كانت) على تحريك سعر (الخصم) الفائدة وفقاً لما يتناسب مع احتياجات، وحالة الاقتصاد القائم .

وأما التدخلات غير المباشرة فتنقسم إلى:

- تصريحات المسئولين التي تبث عبر وسائل الإعلام، وتتضمن إشارات مستترة حول إجراءات أو أحداث مستقبلية من شأنها أن تخفض من قيمة العملة، وبالتالي يتم توجيه المضاربين والسماسرة والمستثمرين إلى ذلك الاتجاه .
- تطبيق سياسة التخفيف الكمي، وهي عبارة عن قيام البنك المركزي (أياً كان) بطبع كميات من أوراق البنكنوت (المصدر الخامس لإيرادات الدولة) وإعادة ضخها إلى الأسواق، مما يعني زيادة المعروض النقدي . وقد استخدمت هذه السياسة على نطاق واسع بعد اشتعال الأزمة المالية الدولية، ففي عام 2009م قام بهذا الإجراء البنوك المركزية لكل من دول (أمريكا، اليابان، الإتحاد الأوروبي) .

وكان الغرض من هذه السياسة، هو دعم القطاع المصرفي الدولي المتداعي، خاصة بعد نقص السيولة الحاد الذي واجه هذا القطاع إثر أزمة الرهن العقاري التي اندلعت في أواخر عام 2008م، ونتج عنها أزمة سيولة وائتمان خانقة . وبالتالي فإن الغرض الأساسي فعلاً لهذه السياسة هو مواجهة الأزمات المالية الحادة .

ثالثاً: أعتاب صراع عملاتي دولي .

والسؤال الذي يطرح نفسه هنا هل يقف العالم على أعتاب " صراع عملاتي دولي " ؟ بدايةً، لابد منها فإنه بعد اشتعال أزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية في أواخر عام 2008م وإفلاس بنك " ليمان براذرز " ومن ثم بدء انهيار القطاع المصرفي، وانتشار تلك الأزمة لتمتد إلى باقي دول العالم، نتج عنها انكماش اقتصادي دولي كبير يعد الأسوأ منذ الكساد الكبير في الثلاثينيات من القرن الماضي . وهنا لم يكن بوسع البنك المركزية الأمريكي إلى التدخل في الأسواق، وإصلاح الخلل الاقتصادي الذي أحدثته الأزمة . لذا اتجهت البنوك المركزي (أياً

كان) إلى القيام بخفض كبير لأسعار الفائدة وكذا تطبيق سياسة التخفيف الكمي – كما أسلفنا – أما بالنسبة لأسعار الفائدة فقد وصلت إلى مستويات صفرية في بعض الدول مثل اليابان (سعر الفائدة 0.0٪ -0.1٪)، والولايات المتحدة الأمريكية (سعر الفائدة 0.0٪ -0.25٪)، وبريطانيا (0.0٪ -0.5٪) ومنطقة اليورو (0.0٪ -1.0٪) . وبالنسبة للحكومات فقد قامت باللجوء إلى التوسع في السياسة المالية عن طريق " زيادة الإنفاق العام " و" خفض الضرائب "، وهذه الإجراءات التي اتخذت من قبل الحكومات كان لها بالفعل التأثير الإيجابي على الاقتصاد الدولي حيث خرجت معظم الاقتصاديات من دائرة الانكماش الاقتصادي، وهو ما أدى إلى وضع الاقتصاد الدولي على بداية طريق التعافي شكلياً .

وعلى الرغم من أن الحكومات أدت دوراً كبيراً في إنقاذ الاقتصاد الدولي من الانهيار، إلا أنه كان لذلك ثمناً حيث بدأت الحكومات تشعر به في أواخر عام 2009م خاصة مع إعلان " حوكمة اليونان " أحد أعضاء منطقة العملة الأوروبية الموحدة (اليورو) عن ضعف موقفها المالي، وقد لاتتمكن من الوفاء بإلتزامتها من الديون، ويعني ذلك الإفلاس !! وهنا علت أصوات المهتمين من المحليين الاقتصاديين محذرين من أزمة جديدة في طريقها إلى الظهور، وهو الأمر الذي حدث بالفعل، حيث كان التوسع في الإنفاق العام يعتمد على قيام الحكومات بزيادة معدل الاقتراض فمثلاً: إصدار " كوبونات " لتمويل الإنفاق العام، وفي ظل حالة من الانكماش الاقتصادي، وانخفاض الإيرادات الحكومية، أدى ذلك إلى حدوث زيادة الدين العام، وارتفاع تكلفة خدمته، ومن ثم اتساع عجز الموازنة في العديد من الحكومات . هذا الأمر دفع الحكومات في عام 2011م– وقد لمسناه اليوم – إلى الإعلان عن تطبيق سياسات تقشفية حادة – أي معاودة خفض الإنفاق العام لتقليص عجز الموازنة – وهو ما يعني انسحاب الحكومات من دعم الاقتصاد بشكل مباشر، وبالتالي دخول الاقتصاد العالمي في الانكماش من جديد . ومن ثم بدأت البنوك المركزية(أياً كانت) إلى اتخاذ سياسات أخرى، كي تعوض تراجع الدور الحكومي، وكذا الحيلولة دون حدوث الانكماش مجدداً، خاصة أن الدعم الحكومي كان عامل رئيس في تحقيق النمو بالعديد من الدول . ومن هنا لم يتبقى

أمام البنوك المركزية (أياً كانت) بعد استخدام جميع الأدوات المتاحة ضمن السياسة النقدية (خفض سعر الفائدة، وتطبيق سياسة التخفيف الكمي) إلى الاتجاه نحو سياسة أخرى لدعم الاقتصاد، وهي التدخل في سوق سعر الصرف الأجنبي، وتخفيض قيمة العملة لدعم الميزة التنافسية للسلع والخدمات التي تقوم بتصديرها .

رابعاً: دور التجارة الدولية في حل صراع العملات الدولية .

بناءً على ما سبق فالسؤال الذي يطرح نفسه أين تكمن المشكلة ؟ وأين دور التجارة الدولية في حل صراع العملات الدولية ؟ يتضح أنه بعد ظهور بوادر تعافي نسبياً للاقتصاد الدولي من آثار الأزمة المالية الدولية، اتجهت الدول ذات العجز التجاري إلى التركيز على جانب الصادرات من أجل تنشيط القطاعات الرئيسة بها وتمكين الاقتصاد من إيجاد فرص عمل جديدة، وكي تتمكن تلك الدول من تحقيق ذلك بدأت بالاتجاه لخفض سعر صرف عملتها بشكل ممنهج، وتحقيق ميزة تنافسية بحيث تصبح السلع والخدمات المصدرة أرخص ثمناً عن مثيلتها في الدول الأخرى . غير أن مثل ذلك الإجراء قد يؤثر سلباً على تنافسية السلع والخدمات للدول ذات الفائض التجاري، والتي هي بالفعل تعد أرخص ثمناً عن الدول ذات العجز التجاري . والفائض التجاري يتحقق – كما أسلفنا – عندما تزداد صادرات دولة ما عن وارداتها، وبالتالي يصبح لدى تلك الدولة فائض من العملات الأجنبية ويتم إعادة استثماره من جديد في الدولة المستوردة كي تحافظ على قيمة عملتها المحلية المنخفض . بينما تنقسم الدول على مستوى العالم إلى دول ذات عجز تجاري، ويعني أنها تستورد أكثر مما تصدر وهذه الدول هي (الولايات المتحدة الأمريكية، وبريطانيا). و دول ذات الفائض التجاري حيث حجم الصادرات لديها أكبر من حجم الواردات وهذه الدول هي (الصين، اليابان، وسويسرا، واقتصاديات النمور الآسيوية مثل: سنغافورة، وكذا منطقة العملة الأوروبية الموحدة " اليورو ")، والتي تضم (16) اقتصاد وإن كانت تضم دول ذات فائض تجاري مثل " ألمانيا " ودول ذات عجز تجاري مثل " اليونان وأسبانيا " .

إذا أتضح مكان المشكلة فهي " تكمن " في بدء توجه الدول ذات العجز التجاري إلى الاعتماد على الصادرات، والاستفادة من تعافي الاقتصاد الدولي، كي تتمكن من دعم عملية النمو على الصعيد المحلي، إذ أن الفائدة الأساسية التي تعود

من نمو الصادرات هو إعادة معدلات التشغيل، ودورة الإنتاج، ومن ثم تشغيل عدد العاطلين عن العمل، وخفض معدل البطالة، وبالتالي تنتظم الدورة الاقتصادية من جديد . ويلزم لتحقيق ذلك الهدف هو خفض قيمة العملة المحلية أمام العملات الرئيسة الأخرى . وهنا " يكمن " دور التجارة الدولية . وفي قراءة لصراع العملات الدولية، نقوم بتتبع هذا الصراع من خلال أوضاع اقتصاديات الدول الآتية:

أولاً: **قراءة في اقتصاديات أمريكا .**

عزيزي الدارس: يمكننا تتبع وضع اقتصاديات أمريكا من خلال الموجات التالية:

- الموجة الأولى: -تعاني الولايات المتحدة الأمريكية من تباطؤ معدلات النمو، واتساع عجز الموازنة، بجانب تضخم الدين العام، وضعف حاد لسوق العمل، حيث إن معدل البطالة بلغ(9.8٪) في عام 2010م – أي أن عدد العاطلين عن العمل بلغ (15.1) مليون عاطل، بينما في الصين بلغ معدل البطالة (4.1٪) في عام 2010م – أي أن عدد العاطلين عن العمل بلغ (9.05) مليون عاطل . ويستمر الضعف مهيمن على الاقتصاد الأمريكي على الرغم من كافة الجهود التي بذلت من قبل الحكومة والبنك المركزي الأمريكي من تقديم خطط (تحفيز، وإنقاذ، وتسهيلات) إلا أنها لم تعد كافية لدعم الاقتصاد، لذا لم يكن أمام الحكومة، والبنك المركزي الأمريكي إلا المضي في اتجاهين لتحقيق هدف واحد (دعم تنافسية السلع الأمريكية، وخفض سعر صرف الدولار الأمريكي) . هذا وقد تحركت الحكومة " الأمريكية " بعد أن رأت أن الإجراءات التي اتخذتها " الصين " كانت محدودة وغير كافية، و وجدت أنه لا مفر من تطبيق إجراءات حمائية كي تحافظ على قوتها التجارية، والصناعات المحلية بها، إذ قامت الولايات المتحدة الأمريكية في أكتوبر عام 2010م بإصدار قانون " الإصلاح النقدي لتحقيق تجارة عادلة " والذي ينص على فرض رسوم جمركية مرتفعة على بعض السلع للدول التي لديها عملة مقومة بأقل من قيمتها الحقيقية مثل (سعر الحديد المصدر من دولة الصين إلى دولة أمريكا)، وفائض تجاري مرتفع، ولديها احتياطي كبير من العملات الأجنبية . وهذا لم يأتي إلا بدافع من الحكومة نحو الحد من تداعي الاقتصاد " الأمريكي "، إذ ترى الحكومة أن الأوضاع تتحسن بشكل كبير في " الصين " لكن يأت ذلك على حساب الولايات

المتحدة الأمريكية، وهذا القانون يعتبر مقدمة لصراع اقتصادي يستهدف في الأساس " الصين " المنافس القوي، بجانب الدول الأخرى ذات الفائض التجاري الذي يضر النمو المتحقق فيها بالاقتصاد " الأمريكي " . وبالتالي يتضح كيف أن التدخلات غير المباشرة مثل التصريحات التي صدرت من مُقيمين في الولايات المتحدة الأمريكية، بالإضافة إلى هذه الإجراءات الحمائية، وضعت الولايات المتحدة الأمريكية خفض سعر الصرف سواء ضد " الصين " أو الدول ذات العلاقة . وهذه هي الموجة الأولى لتحقيق الاستقرار للاقتصاد الأمريكي .

- الموجة الثانية: جاءت الموجة الثانية من سياسة التخفيف الكمي . . فقد أعلن البنك المركزي الأمريكي رسمياً في نوفمبر من عام 2010م عن ضخ دفعة ثانية من سياسة التخفيف الكمي بقيمة (600) بليون دولار، في ظل وتيرة النمو الضعيف، وسوق العمل المتداعي، وضعف عمليات الائتمان، ولا يقف المبلغ عند هذا الحد فقد يتم زيادته إلى أعلى من ذلك خلال الفترة المقبلة وهذا بناءً على تصريحات البنك المركزي الأمريكي كي يتمكن من تحقيق الاستقرار للاقتصاد الأمريكي . هذه الخطوة على الرغم من أنها كانت متوقعة منذ أن بدأ البنك المركزي الأمريكي في التصريح بها منذ أواخر أغسطس من نفس العام، إلا أنها زادت من التوتر على الصعيد الدولي بين الدول ذات الفائض . خاصة أن الولايات المتحدة الأمريكية هي صاحبة عملة التبادل التجاري، والاحتياطي النقدي الأول على مستوى العالم (الدولار الأمريكي) . والهدف من هذه الخطوة هو دعم الاقتصاد، أيضاً خفض قيمة الدولار الأمريكي – أي رفع مستوى العرض النقدي للدولار الأمريكي. من ناحية أخرى: ففي ظل سعر فائدة منخفض للغاية مقارنة بباقي دول العالم فإن هذه الأموال – التي تم ضخها و طباعتها من قبل البنك المركزي الأمريكي – تنتقل وتتدفق من الولايات المتحدة الأمريكية وتتجه إلى دول تتمتع بسعر فائدة مرتفع، كي يتم الاستفادة من فروق العائد، ويطلق على ذلك " تجارة العائد " وأيضاً يتم استثمارها في أسواق أسهم هذه الدول وهو ما يطلق عليه " الأموال الساخنة " . ينتج عن هذا الإجراء السابق الإشارة إليه، ارتفاع سعر صرف عملة الدولة ذات سعر الفائدة المرتفع – ويتم ذلك

عن طريق ارتفاع عمليات طلب (شراء) على العملة المحلية مقابل بيع الدولار الأمريكي – بعبارة أخرى - تغيير الدولار الأمريكي إلى العملة المحلية، ومن ثم رفع سعر صرف العملة المحلية أمام الدولار الأمريكي – ونتيجة لذلك انخرطت الولايات المتحدة الأمريكية في الصراع الخفي لتخفيض سعر صرف الدولار الأمريكي .

ثانياً: **قراءة في اقتصاديات الصين .**

عزيزي الدارس: ويمكننا تتبع وضع اقتصاديات الصين من خلال الموجات التالية:

الموجة الأولى: تتضح في وجود اختلال في حجم التبادل التجاري بين " الصين "، " والولايات المتحدة الأمريكية "، " ودول الاتحاد الأوروبي "، حيث إن الاختلال قد تحقق عبر سنوات عديدة حتى تمكنت " الصين " من أن تمتلك أكبر احتياطي نقدي من الذهب والعملات على مستوى العالم، حيث احتلت المركز الأول كأكبر مصدر على مستوى العالم، وفقاً لإحصائيات منظمة التجارة الدولية لعام 2009م، ويأتي بعدها " ألمانيا " ثم " الولايات المتحدة الأمريكية " . حتى بعد الأزمة المالية الدولية الحالية استمرت " الصين " في تحقيق النمو (وإن تراجعت وتيرته) بفضل سعر صرف " اليوان " الصيني المنخفض للغاية حيث تشير الأرقام إلى أن " اليوان " مقيم بأقل من قيمته الحقيقة بنحو (40٪)، وهو الأمر الذي ساعد الدولة على تخطي الأزمة في ظل تدعيم الميزة التنافسية السعرية للسلع الصينية، مما ساعد على بقاء فائض تجاري عملاق، ومن ثم انتعاش الاقتصاد الصيني . وبينما " الصين " تواصل انتعاشها، تشهد في المقابل معظم الدول الأخرى تباطؤ اقتصادياً واضح (الولايات المتحدة الأمريكية) حتى بعد أن استنزفت البنوك المركزية (أياً كانت) في تلك الدول كافة السياسات والأدوات الممكنة لدعم الاقتصاد، ولم يتبقى أمامها غير الاتجاه نحو انتهاج سياسة خفض سعر الصرف والاستفادة من عملية التعافي الذي يشهدها الاقتصاد الدولي . وتعتبر " الولايات المتحدة الأمريكية " من أكبر الشركاء التجاريين " للصين "، وعلى الرغم من العلاقات التجارية التي استمرت بين الدولتين لفترة طويلة إلا أن الإدارات الأمريكية المتلاحقة كانت تصرح دائماً بضرورة قيام " الصين " بإعادة تقييم سعر صرف " اليوان " لأن ذلك ينعكس أثره سلباً في الاقتصاد الأمريكي حيث إن

المنافسة كانت غير عادلة، فلم يكن هنالك أي إجراء ذو تأثير فعال من قبل " الولايات المتحدة الأمريكية ".

الموجة الثانية: تتضح أنه في عام 2010م واصلت الحكومة الأمريكية ضغطها على " الصين " كي تحد من انخفاض " اليوان " وهو الأمر الذي أثمر عن قيام الحكومة الصينية بالتقليل من ربط عملتها بالدولار الأمريكي لكن بشكل جزئي في يونيو 2010 م (جدير بالذكر أن الصين قامت بربط اليوان بالدولار الأمريكي في عام 2007م) . وارتفع " اليوان " تقريباً بنحو (20٪) أمام الدولار الأمريكي في سبتمبر 2010م إلا أن ذلك لم يكن كافياً بالنسبة للحكومة الأمريكية . وذلك لأن الصين لن تسمح بارتفاع " اليوان " أكثر من ذلك بأي حال من الأحوال، إذ أنه وفقاً لرؤية البنك المركزي الصيني بأن أي ارتفاع لقيمة " اليوان " بأكثر من (20٪) (تفقد هنا الصين الميزة التنافسية التصديرية ولن تعد السلع رخيصة) مما سوف يدفع إلى إحداث ضرر بالاقتصاد الصيني، ويترجم ذلك إلى ارتفاع معدلات الإفلاس للمصانع والشركات الصينية، ويترتب على ذلك، صعود معدلات تسريح العمالة، وارتفاع معدل البطالة، ويقع الاقتصاد الصيني في الانكماش . لذا فإن العمل الرئيس الذي يمنح الصين قوة اقتصادية هو قدرتها على مواصلة الحفاظ على سعر صرف " اليوان " منخفضاً أمام " الدولار "، إذ أن " الصين " تعد أكبر مقرض " للولايات المتحدة الأمريكية " (تحتفظ بنحو تريليون دولار أمريكي من السندات وأذون الخزانة الحكومية الأمريكية) وهذا بغرض الحفاظ على قيمة " اليوان " منخفضاً، كما أن لديها أكبر احتياطي من الذهب والعملات الأجنبية بلغت قيمته (2.648.3) بليون دولار أمريكي حتى الربع الثالث من عام 2010م بينما " الولايات المتحدة الأمريكية " تحتفظ بنحو (129) بليون دولار أمريكي . مما سبق يعني أن " الصين " (دولة ذات فائض تجاري) تصدر منتجات سلعية مختلفة (استهلاكية، وسيطة، ورأسمالية) . ولهذا تسبب عدم استقرار اقتصادي لشركائها التجاريين .

ثالثاً: قراءة في اقتصاديات اليابان .

عزيزي الدارس: ويمكننا تتبع وضع اقتصاديات اليابان من خلال الموجات التالية:

الموجة الأولى: تتمثل في أن الاقتصاد " الياباني " يعتمد بشكل رئيس في تحقيق النمو على الصادرات، غير أن الضغوط غير المرغوبة " للين " الياباني أمام العملات الرئيسة الأخرى خاصة أمام " الدولار " الأمريكي في عام 2010م، أثرت بشكل سلبي في الصادرات اليابانية، ونتيجة لذلك اضطر البنك المركزي الياباني إلى التدخل المباشر في سوق الصرف، ففي 15 سبتمبر من عام 2010م حدث هذا التدخل المباشر بعد أن وصل " الين " إلى مستويات قياسية عالية منذ 15 عاماً في ذلك الوقت .

الموجة الثانية: تتمثل في سعي الحكومة اليابانية بشكل غير مباشر وعن طريق البنك الياباني عرض (ببيع) " الين " أمام العملات الأجنبية وهذا التدخل أدى إلى انخفاض أمام الدولار بشكل كبير مقارنة بالفترة السابقة لهذا التدخل، حيث تذبذب سعر الصرف في نطاقات ضيقة لفترة طويلة رغم ازدياد قوة " الين " لكنها كانت بشكل تدريجي . إلا أن هذا التدخل المباشر لم يكن ناجحاً حيث عاود " الين " صعوده من جديد، وربما يُعزى عدم نجاح هذا التدخل المباشر للبنك الياباني في خفض قيمة " الين " الياباني إلى احتمالية قيام الصين بطلب (بشراء) " الين " فقد أبدت اليابان استيائها من نية " الصين " بالإقدام على خطوة معاكسة . وهنا تدخل " الصين " يعتبر خطوة أخرى في السباق نحو خفض قيمة العملة وتعظيم " الميزة التنافسية " في ظل أزمة مالية لم تنته بعد بشكل صريح – بعبارة أخرى فهي خطوة لظهور مصطلح " صراع العملات ".

رابعاً: قراءة في اقتصاديات منطقة اليورو .

عزيزي الدارس: ويمكننا تتبع وضع اقتصاديات منطقة اليورو من خلال الموجات التالية:

الموجة الأولى: تتضح فيما شهدت منطقة " اليورو " من تسارع للنمو إلى أن حققت أفضل أداء منذ ثلاث أعوام (عام 2007م) ويرجع الفضل في ذلك إلى ضعف " اليورو " أمام العملات الرئيسة الأخرى لاسيما الدولار الأمريكي، والذي تراجع أمامه إلى أدنى مستوى منذ أربعة أعوام في عام 2010م، مما شكل دعماً لصادرات المنطقة خاصة للدول ذات الفائض مثل " ألمانيا " و" فرنسا " . لكن بالرجوع إلى عام 2009م عندما وصل " اليورو " أمام الدولار الأمريكي إلى

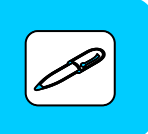
أعلى مستوياته، لأكثر من عام تقريباً في ذلك الوقت . وذلك بعد المضاربات التي تمت على العملة طوال عام 2009م، في ظل التوقع بأن الإجراءات التي تقوم بها الحكومات الأوروبية من شأنها أن تنهي الأزمة . لكن في الواقع ارتفاع قيمة " اليورو " كان يعد أمراً مقلقاً للبنك المركزي الأوروبي . وعليه فالبنك المركزي الأوروبي يرى ضرورة إنشاء " صندوق " بغرض تحقيق الاستقرار لسعر الصرف في سوق العملات وهذا يؤكد على مدى الضغط الذي يواجه البنك من أجل الحيلولة دون ارتفاع " اليورو " بشكل كبير وخفض صدى التقلبات التي يشهدها سوق الصرف .

الموجة الثانية: تتمثل في أن " اليورو " عاود الانخفاض من جديد بعد تصريحات رئيس البنك المركزي الأوروبي . فيما كانت سياسات البنك المركزي الأوروبي في 2010م والتي نستنبط منها مدى الخطر الذي يؤجج المخاوف المستقبلية بشأن وقوع صراع للعملات التي تمثلت في مناشدة " أعضاء لجنة السياسة النقدية " بالبنك الأوروبي للاقتصاديات الناشئة ذات الفائض التجاري الكبير بأن تعمل على زيادة مرونة أسعار صرف عملاتها . . ولا يتبقى أمام البنك المركزي الأوروبي في الوقت الحالي غير مواصلة توفير السيولة للقطاع المصرفي الأوروبي، بجانب الحيلولة دون ارتفاع قيمة " اليورو "، وذلك بسبب السياسات المالية التقشفية التي اتبعتها معظم الدول الأعضاء في المنطقة كي تخفض من عجز الموازنة ومواجهة ما يعرف باسم " أزمة الديون " .

مما سبق يمكن أن نجمل القول: في أنه حتى الآن لم يدخل العالم في صراع بمعنى (حرب) عملات دولية صريحة، ولكن المخاوف تتمثل في أن تتحرك جميع البنوك المركزية (أياً كانت) ذات العلاقة في آن واحد لخفض قيمة عملتها، بمعنى أن أي تحرك يقوم به بنك مركزي (أياً كان) نحو التخفيض يواجه بتحرك معاكس، وسريع من البنوك المركزية الأخرى . وأن أي تخفيض لأي عملة سوف يتصاعد ويتولد عنه قرارات، بإقرار إجراءات حمائية على مثل ما فعلته الولايات المتحدة الأمريكية . وهذه القوانين من شأنها أن تؤدي إلى تقلص حاد للتبادل التجاري بين الدول، وبالتالي إدخال الاقتصاد الدولي نحو انكماش مثلما حدث في

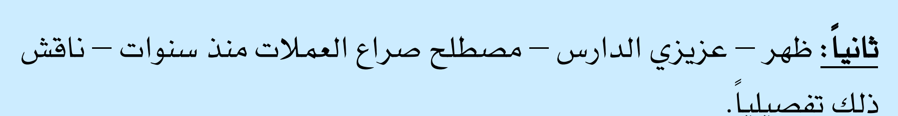
الثلاثينيات من القرن الماضي، وهو أمر لا يرتضيه المهتمون من الاقتصاديين والتجاريين على مستوى العالم .

تدريب (4)



أولاً: هناك اعتقاد – عزيزي الدارس – لدى بعض المهتمين أن يتحول " اليوان " الصيني إلى عملة احتياطية دولية في الأسواق الدولية – ناقش ذلك على ضوء ما درسته .

ثانياً: ظهر – عزيزي الدارس – مصطلح صراع العملات منذ سنوات – ناقش ذلك تفصيلياً.



أسئلة التقويم الذاتي:

1. من مقرر التجارة الدولية اكتب فيما يلي :

أ ـ أهمية الشركات متعددة الجنسيات .

ب ـ أثر الشركات متعددة الجنسيات على التجارة الدولية .

ج ـ انعكاسات الشركات متعددة الجنسيات على التجارة الدولية .

2. اشرح الأهمية للتكتلات الاقتصادية في تحرير التجارة الدولية .
3. تحدث عن أداء التجارة الدولية في اقتصاديات الدول النامية .
4. هل تعتقد أن العالم على " أعتاب صراع عملاتي دولي "؟ إذا كانت أجابتك بنعم – دلل على ذلك 0

الأسئلة الموضوعية

سؤال الاختيارات:

ضع دائرة حول الحرف المقابل للإجابة الصحيحة :

1. أثر نشاط الشركات متعددة الجنسيات في الدول النامية في تجارتها الدولية من حيث :

أ ـ خفض التكاليف .

ب ـ التحكم بأسعار المواد الأولية .

ج ـ رخص الأيادي العاملة .

د ـ كل ما سبق .

2. إجراءات التجارة الدولية والتكتل الاقتصادي تتمثل في :

أ ـ تنسيق السياسات الاقتصادية .

ب ـ إلغاء الرسوم الجمركية .

ج ـ حرية انتقال أبعاد التجارة الدولية .

د ـ كل ما سبق .



3. التجارة الدولية تعمل على :

أ ـ زيادة الطاقة الإنتاجية في الدول النامية .

ب ـ تحقيق مكاسب للدول النامية .

ج ـ ترفع معدلات رفاهيات مجتمع الدول النامية .

د ـ كل ما سبق .

4. أزمة انهيار الطلب (أزمة 2008م) التي أدت إلى :

أ ـ تشابهٍ بأزمة الكساد الكبير 1933م .

ب ـ سياسة الإغراق .

ج ـ الاستفادة على حساب الآخرين .

د ـ كل ما سبق .

سؤال الصواب والخطأ:

ضع علامة (   ) أمام العبارة الصحيحة ، وعلامة (X) أمام العبارة الخاطئة :

1. لا تؤثر الشركات متعددة الجنسيات في الدول النامية .   (   )
2. المرونة الدخلية كبيرة للعديد من المنتجات في الدول النامية .   (   )
3. لم تؤثر الشركات متعددة الجنسيات في حجم وأداء التجارة الدولية .   (   )
4. مبدأ التخصص وتقسيم العمل الدوليين ومبدأ الأمثلية الدولية وجهان لعملة واحدة .   (   )
5. أثرت التكتلات الاقتصادية في نمط التجارة الدولية بضرورة تحريرها من العوائق التي قد تعترض طريقها بين الدول .   (   )



3. الخلاصة:

عزيزي الدارس : تمكنا من خلال مفردات التطورات الحالية في التجارة الدولية أن نطلع على التجارة الدولية، والشركات متعددة الجنسيات، والتي اعتبرت القوة المحركة في النظام الاقتصادي والتجاري والسياسي الدولي الراهن . وبالتالي هي النظام المحرك لظاهرة " العولمة "، كما أنها في نشاطاتها التجارية قد رفدت التجارة الدولية ومكانتها من أن تستعيد مكانه الصدارة في اقتصاديات الدول سواء كانت دول متقدمة أم دولا نامية . . ومن خلال هذه الوحدة تعرفنا على أن نمط التجارة الدولية، بدءًا بعملية التكتلات الاقتصادية، لكي يتم تحرير التجارة الدولية من القيود المباشرة، وغير المباشرة، وكما تعرفنا على أنواع التكتلات الاقتصادية المختلفة . وهكذا تتبعنا دور التجارة الدولية في اقتصاديات الدول النامية، وعلمنا أنها قد تكون أداة صالحة لاقتصادياتها إذا ما تم اتباع أسلوب العرض والطلب القائم على أصول التحليل الاقتصادي الجزئي والكلي .

عزيزي الدارس : وفي هذه الوحدة ناقشنا صراع العملات (الدولار، اليوان، الين، واليورو) وتمت المناقشة بمحاولة الربط بين الأزمة المالية في (1929 – 1933م) والأزمة المالية (2008 – 2009م) . . وانتهينا إلى أن هناك صراعاً محتملاً بين عملات الدول التي تحقق موازينها التجارية عجزاً، والدول التي تحقق موازينها التجارية فائضاً، كما أن هناك إعادة محتملة للقيود الحمائية على صادرات وواردات بعض الدول على مستوى دول العالم – أي أن الجهود التي بذلت من زمن بعيد لإصلاح حال التجارة الدولية، وتحريرها قد يحتمل أن تذهب تلك الجهود سدى، ويعمل على نشأت – إن جاز التعبير – " صراع عملاتي دولي " .

4. لمحة مسبقة عن الوحدة الدراسية التالية:

عزيزي الدارس : يعتبر موضوع التجارة الإلكترونية الدولية، من الموضوعات ذات الأهمية في العلاقات التجارية الدولية التقليدية، التي اهتم بها الباحثون الاقتصاديين، والتجارة الإلكترونية الدولية في وجهة نظر الاقتصاد تقوم بمعالجة موضوعات تؤثر في التنمية الاقتصادية الدولية، ويتمثل هذا الأثر في رفاهة المجتمع، وتحسين ظروفه المعيشية، فالتقدم التكنولوجي الذي أحرزه العالم كأسباب في ظهور التجارة الإلكترونية الدولية، وهنا فإن دراسة التجارة الإلكترونية الدولية ليس لمعرفة وأدارك دورها في الاقتصاد الدولي وحسب، بل لأن التبادل التجاري الدولي الإلكتروني بعد ظهوره يخضع لظروف، وتقلبات، ومتغيرات تجعل المهتمين من الاقتصاديين والتجاريين دائماً على صلة بالمستجدات على ساحة التجارة الإلكترونية الدولية، لأن تلك العمليات تمارس أساساً في ظل ظروف (بيئية، سياسية، اجتماعية، اقتصادية، دولية . . إلخ)، وهذه الظروف تحتاج إلى متابعة ودراسة وتحليل لمعرفة الأسس العلمية في التعامل مع الأسواق الدولية، وهذا كله سنحاول معرفته من خلال عرض الموضوعات التي تحتويها الوحدة القادمة، لاسيما أهمية دراسة التجارة الإلكترونية الدولية، وأثرها في ممارسة أعمال التبادل التجاري بين الدول، وفهم ديناميكيتها وآثارها في اقتصاديات دول العالم، والوحدة القادمة سيتم فيها معرفة كل من : مفهوم التجارة الإلكترونية، ونشأتها، وأنواعها، وأهميتها، وهيكلها، وأدواتها، وأركانها، وفرصها التجارة الإلكترونية الدولية، كما أننا سنقرأ إيجابيات ، وسلبيات التجارة الإلكترونية الدولية، ناهيك عن التعرف على حال التجارة الإلكترونية الدولية في تجارب بعض الدول المتقدمة، وفي الاقتصاد الإسلامي، وتحديات التجارة الإلكترونية الدولية وآفاقها المستقبلية، وكذا التجارة الإلكترونية في الاقتصاد اليمني .

5.إجابات التدريبات:

التدريب 1:

يمكن مناقشة أثر الشركات المتعددة الجنسيات في مبدأ التخصص وتقسيم العمل الدوليين من خلال ما يلي:

أولاً: اتجاه الاستثمارات .

تتجه الاستثمارات المباشرة، والاستثمارات غير المباشرة إلى الدول المتقدمة، أي أنها تستحوذ على (85٪) من النشاط الاستثماري، في حين لا يتجه منه إلى الدول النامية سوى (15٪) من النشاط الاستثماري، حيث إن الشركات متعددة الجنسيات في الدول المتقدمة تتركز في الصناعات التحويلية أما الدول النامية فإنها تتجه نحو قطاع الاستخراج للمواد الأولية، وهذا التفاعل للشركات متعددة الجنسيات، وتوجهات الاستثمارات الدولي، قد أدى إلى تكوين أنماط جديدة لمبدأ تخصص وتقسيم العمل الدوليين، وهذه العملية ذات أهمية لأنها تعمل على تعميق المبدأ، كما تعمل على توطين قوى الإنتاج في العالم (بعيداً عن مبدأ التخصص وتقسيم العمل الدوليين) بسبب قدرتها الفائقة في اختيار المكان المناسب لنشاطاتها .

ثانياً: مبدأ الأمثلية الدولية .

مما سبق يتضح أثر الشركات المتعددة الجنسيات بتطويق منشأتها على أساس مبدأ " الأمثلية الدولية " الذي يعني أن يؤخذ في الاعتبار مصالح الدول نفسها التي توجد بها الشركات متعددة الجنسيات، ويؤدي هذا الواقع إلى بروز تناقضات حادة بين " مبدأ التخصص وتقسيم العمل الدوليين " ومبدأ الأمثلية الدولية " فالشركات متعددة الجنسية، تشتري عناصر المنتج من مكان، وتقوم بتصنيعها في مكان آخر، كما أنها تشتري المدخلات، وتأتي برأس المال، والمواد الخام، والعمالة من أي مكان تكون فيه تكاليف الإنتاج أقل، والإعفاءات أكثر، والحصول على المواد الخام، والمهارات أرخص، والتسويق في مكان آخر . وقد أثرت " العولمة " في الشركات متعددة الجنسيات، واستثماراتها، وانعكس ذلك على النشاط الإنتاجي الدولي، وبالتالي على أبعاد التجارة الدولية، وقد ساعد على ذلك سياسات المؤسسات الدولية (صندوق النقد، والبنك الدوليين) التي سعت إلى العمل على تشجيع " الخصخصة " وإتباع السوق الحرة بمساعدة الشركات (الأمريكية، اليابانية، الأوروبية) ونقل المصانع من المراكز (الأمريكية، اليابانية، الأوروبية) إلى أسواق الدول النامية وهذا بعيدً عن " مبدأ التخصص وتقسيم العمل الدوليين " الذي وضعته كل من " النظريات التجارية التقليدية " و" النظريات التجارية الحديثة "، ولاسيما أن مبدأ " الأمثلية الدولية " قد حقق تطوراً في حجم التجارة الدولية،

حيث بلغ حجم التبادل الدولي (6.5) تريليون دولار عام 1797م، ثم قفز إلى (17.6) تريليون دولار عام 2010م، كما أن" العولمة الاقتصادية " و" الشركات متعددة الجنسيات " اللاتي تسعي إلى دعم حجم التجارة الدولية بمبدأ " الأمثلية الدولية "لكي ينتعش الاقتصاد الدولي .

التدريب 2:

نعم – هناك أمثلة تطبيقية نقرأها في تجربة (السوق الأوروبية المشتركة) التي تأسست في عام 1958م، وضمت مجموعة من الدول الأوروبية التي كانت نواتها ست دول (بلجيكيا، هولندا، لوكسمبرج، فرنسا، ألمانيا، وإيطاليا) وأصبحت قوة فعالة على المستوى الدولي بعد انضمام(بريطانيا، ألمانيا، السويد، الدنمارك، النرويج، سويسرا، النمسا، البرتغال، واليونان)، والدوافع الاقتصادية لهذا التكتل الاقتصادي، يُعزى إلى فقدان الدول الأوروبية للعديد من أسواقها وتوالي العجز في ميزان المدفوعات و منافسة بعض الدول في مجال الإنتاج، كما أن حماية السوق لمنتجات تلك الدول وحاجتها إلى استيراد المواد الخام، وإلغاء الرسوم الجمركية، والوصول إلى سياسات اقتصادية وتجارية مشتركة بين الأعضاء، كل هذا وذاك من أهدافها . كما أن هناك (تجربة السوق العربية المشتركة) التي تأسست عام 1964م وضمت مجموعة من الدول العربية كانت نواتها دول أربع (الأردن، سوريا، العراق، مصر)، وذلك رغبة من الدول العربية في تحقيق التكتل الاقتصادي لتحقيق مكاسب اقتصادية عربية على مستوى كل الدول، لاسيما بعد أن انضمت باقي الدول العربية، وكان الهدف لذلك التكتل هو حرية تبادل المنتجات، وتخفيض الرسوم الجمركية، وتسوية المدفوعات، كل هذا يحقق أهداف ذلك التكتل .

التدريب 3:

عندما نتحدث عن الدور الإنمائي للتجارة الدولية، فإننا نعني بذلك دراسة أهمية التجارة الدولية في الاقتصاد القومي لأي دولة من دول العالم سواءً الدول المتقدمة أو الدول النامية، إذ تعتبر التجارة الدولية إحدى الركائز الأساسية في التنمية الاقتصادية لهذه الدول، فهي مع غيرها من القطاعات الاقتصادية الأخرى تساهم بفعالية في تنمية الدخل القومي، وبالتالي تساهم في رفع مستوى معيشة ورفاهة هذه الدول، وهذا ما يطلق عليه اصطلاح التنمية الاقتصادية . وتزداد الأهمية بالنسبة للدور الذي تؤدي التجارة الدولية، والنشاط الاقتصادي في حالة الدول النامية، التي هي في أشد الحاجة إلى التجارة الدولية، حتى تستطيع أن تحقق أهدافها في التنمية، فهي تحتاج إلى استيراد السلع (استهلاكية، وسيطة، رأسمالية) لبرامجها التنموية، كما تحتاج إلى تسويق وتصريف منتجاتها، ولا تتاح لها هذه

العمليات إلا عن طريق الدخول في معاملات دولية تجارية، كما تعتمد على مدى قدرتها على الاستيراد، وكذلك على زيادة الصادرات . للعمل على عدم تدهور معدلات تدهورها، بمعنى أنه كلما زادت نسبة صادرات الدول النامية، كانت هذه الدول أقدر على زيادة الاستثمارات، وبالتالي زيادة معدل النمو الاقتصادي، من خلال زيادة الدخل القومي – أي أن التجارة الدولية تزيد من طاقة الدول النامية الإنتاجية، وبالتالي تحقق من خلال تبادلها " مكاسب " تعود بالنفع والفائدة على اقتصادياتها، ورفع معدلات رفاهة مجتمعاتها .

التدريب 4:

يمكن مناقشة أن يتحول اليوان الصيني إلى عملة احتياطية دولية في الأسواق الدولية وذلك على النحو الأتي:

أولاً: اقتصاديات أمريكا واقتصاديات الصين .

إن الديون العامة في الولايات المتحدة التي تعتبر الأولى، في تاريخ السياسة المالية الأمريكية مصدر قلق، يضاف إلى القلق القائم، من أزمة الديون الأوروبية، وتطلبت المزيد من التنسيق الدولي، لتجنب الوقوع في أزمات مالية . وطالما أن " الصين " هي أكثر الدول قلقاً على الأزمة المالية في " أمريكا " لكونها ثاني أكبر اقتصاديات العالم، وأكبر المقرضين للحكومة الأمريكية، الأمر الذي جعلها تطالب " أمريكا " بضرورة ضمان سلامة الاستثمارات، لاسيما أن الأصول التي تملكها " الصين " تبلغ (2) تريليون دولار (داخل الولايات المتحدة الأمريكية)، كل هذا وذلك قد أدى لتناقص في ثقة المستثمرين بالاقتصاد الأمريكي، الواقع تحت ضغط ديون عالية ونسب بطالة تصل إلى (9.1٪) ومخاوف احتمال عودة الانكماش الاقتصادي الذي شاهده العالم في الثلاثينيات من القرن الماضي .

ثانياً: الصراع بين اليوان الصيني والدولار الأمريكي .

يتمثل هذا الصراع في اتجاه البحث عن عملة احتياطية بديلة للدولار . ولاشك أن الأزمة المالية التي تمر بها الولايات المتحدة حالياً، قد حفزت " الصين " لمحاولة جعل عملتها العملة الاحتياطية الرئيسة في العالم، وقد بدأت بالفعل محاولة تحقيق ذلك بعد الأزمة المالية التي أضرت العالم في عام 2008م والترويج " لليوان " ليصبح عملة احتياطية رئيسة، غير أنه ما زال من المبكر على " اليوان " أن يصبح عملة احتياطية رئيسة، ومن أجل تحقيق ذلك فالمهتمون من الاقتصاديين والتجاريين يرون أنه يتوجب على " الصين " أن تفعل أكثر من مجرد المحافظة على نموها الاقتصادي فبالإضافة إلى النمو في تجارتها الدولية، يجب أن يستخدم " اليوان " بشكل واسع في مجالي التمويل، والاستثمار، مما يستوجب وجود سوق سندات كبيرة . الأمر

الذي يعني أن يعتمد البنك المركزي الصيني أسعار فائدة للإقراض، والاستدانة بشكل يعكس واقع الأسواق، ولا تكون مسيطراً عليها من قبل الدولة . كما يتوجب على " اليوان " أن يكون قابلاً للتحويل بشكل كامل، وإلا تكون قيمته بالنسبة للعملات الأخرى مسيطراً عليها . وقد يتطلب الأمر من " الصين " إجراء تغييرات لنظامها السياسي وهو أمر أصعب من الإصلاحات الاقتصادية بمراحل – على الأقل في المدى المنظور – فالمستثمرون الدوليون يطالبون بشفافية في عملية صنع القرارات، وفي المؤسسات الحكومية، وهو أمر لم تتجزه الصين . وعليه فأنه من الصعب التكهن بالزمن الذي ستستغرقه عملية تحويل " اليوان " الصيني إلى عملة احتياطية دولية، تأخذ من مكان " الدولار "، ولكن ما يمكن قوله أن العملية تحتاج " مسيرة كبرى " بالرغم من تنامي دور المؤسسات الصينية في المبادلات الدولية، إلا أنه لا يمكن التداول بحرية " باليوان " حيث تسيطر الحكومة الصينية على سعر صرف " اليوان " الذي تعتبره كبار شركائها التجاريين دون قيمته الفعلية، وما سوف يحسم الصراع بين " اليوان " و " الدولار " هو قدرة أمريكا على الخروج من تلك الأزمة المالية، التي يعتقد بعض المهتمين من الاقتصاديين والتجاريين أنها تستغرق ما يقرب من (10) سنوات . وقد تصاعد التوتر بين الصين وأمريكا حيث تتهم أمريكا الصين بتعمد الحفاظ على سعر " اليوان " منخفضاً أمام العملات الأخرى، وهذا يعزز الصادرات الصينية، ويزيد العجز في الميزان التجاري الأمريكي، في التبادل التجاري بين الدولتين، ومن الجدير ذكره أن هناك عدداً من الدول النامية بدأت تحذو حذو الصين في مجال السياسة النقدية لزيادة القدرات التنافسية لصادراتها خاصة بعد الأزمة المالية الدولية . في المقابل أدت إجراءات تخفيض أسعار الفائدة في عدد من الدول التي تقترب من معدلات " صفرية " إلى هروب المستثمرين إلى الأسواق الناشئة لتحقيق أرباح أكبر . وقد أدركت الحكومة الصينية أن المطالبات تلك (الأمريكية و الأوروبية) بخفض قيمة عملتها، أنه من غير الإنصاف أن تطالب أمريكا وأوروبا واليابان بتعديلات في سعر صرف " اليوان " بينما تبقي على حمائية تجارية ضد صادرات الصين بأشكال شتى فضلاً عن أن استقرار " اليوان " هي مسألة حيوية لصحة وعافية اقتصاد الصين، ولاسيما أنها كانت مستهدفة بالرسوم الجمركية التي فرضت لمكافحة سياسة الإغراق، ناهيك عن الإجراءات التجارية التي فرضتها أمريكا وأوروبا واليابان . على الرغم من أن الاتحاد الأوروبي هو الشريك التجاري الأكبر للصين حيث تتجه خُمس الصادرات الصينية إلى دول الاتحاد الأوروبي.

ثالثاً: مصطلح صراع العملات قديم غير أننا يمكن أن نناقشه من خلال النقاط الآتية:

1. قد رأينا – فيما سبق – أن **مفهوم** صراع العملات يعني أن تسعى كل دولة إلى خفض سعر عملتها لكي تكون السلع التي تنتجها أرخص في الأسواق الدولية، وبالتالي أكثر تنافسية – بعبارة أخرى – تلك الدول تسعى أن تكون صادراتها رخيصة، وهذا يُمكن اقتصادياتها من تحقيق التشغيل الكامل لمواردها، ولأن التوازن على مستوى الاقتصاد الدولي هو الأساس في الأنظمة الدولية، فإن استفادة دولة على نحو ذلك المعنى يترجم إلى خسارة في اقتصاديات دول العالم، ولما كانت القضية تتعلق باختلال التوازن على مستوى الاقتصاد الدولي، وعلى وجه التحديد بين دولة " أمريكا " التي تعد المستهلك الأول دولياً، والذي استهلاكها يمثل ثلثي النشاط الاقتصادي الإجمالي البالغ قيمته (15) تريليون دولار سنوياً، وفي المقابل تكرس دولة الصين زيادة صادراتها المبنية على اقتصاديات الحجم (الإنتاج الكبير، والتكاليف المنخفضة) وبالتالي فإن سلعها التنافسية ذات الميزة الدولية تؤدي إلى زيادة الطلب عليها، وتسجيل فائض تجاري كبير، مما يؤدي إلى رفع احتياطياتها من العملات الأجنبية (2.6) تريليون دولار في عام 2010م، وهذه " الأفضلية " التي تتمتع بها دولة " الصين " وممارستها على هذا الصعيد، قد أدى إلى رفع العجز في الميزان التجاري الأمريكي بنسبة (170٪) منذ بداية الفترة (2000 – 2010م) لمصلحتها .. وفي مناقشتنا لهذه الظاهرة يمكن أن **نُعزيها** إلى الواقع الاقتصادي الدولي، المتسم بنسب البطالة العالية، والمديونيات لكثير من الدول، والتدخل من قبل بعض الدول للحفاظ على معدلات صرف عملاتها، والتفاوت الكبير في سرعة التعافي من الأزمة المالية الدولية الحالية .
2. وإذا كان ذلك هو **المفهوم والأسباب** للظاهرة، فهناك **أركان** لهذه الظاهرة نذكر منها، انخفاض كلفة العمل والمداخيل مما يجعل دولة " الصين " قادرة على تصريف سلع ذات السعر الرخيص أساساً، وذلك بسبب سعر صرف عملتها المقدر بنسبة (40٪) وهو سعر أقل من سعره الحقيقي، وبالتالي تحافظ السلطات النقدية الصينية على هذا الوضع من خلال ربط عملتها بالدولار الأمريكي، كما أن هناك توجهات في السياسة النقدية القائمة للدول الصناعية بما يؤدي إلى التوسع في الإنفاق لتفادي الأزمة المالية الحالية وبالتالي هذا التوسع يؤدي إلى عجوزات في موازنات الدول الصناعية، وارتفاع معدلات الاقتراض . ونستطيع أن نصور الموقف لهذا الوضع بالنسبة " لأمريكا

" التي تسعى إلى خفض أعباء" الانكماش " عن طريق سياسة التسهيل الكمي (طبع الأموال لشراء السندات الحكومية) .. ومن هنا فالدولارات التي تصدرها الحكومة الأمريكية تخصصها لتحريك قطاع الإسكان (سبب الأزمة الدولية) كما أن من الأركان لهذه الظاهرة التدفقات الهائلة لرساميل

" المضاربة " وهذه الصراعات تذكر الاقتصاديين بما حدث في ثلاثينيات القرن الماضي إثر الأزمة المالية حين ذاك .

3. وللوصول إلى **تداعيات** صراع العملات نذكر أنه قد تتحول تلك الظاهرة (صراع العملات) إلى صراعات علنية مع بداية الانهيار الحقيقي للدولار كعملة احتياطية إستراتيجية دولياً كما يراها الإستراتيجيون، بدء عودة السياسة " الحمائية " من قبل العديد من الدول وعلى رأسها " أمريكا " التي نادت بالعولمة الاقتصادية، فجهودها " الحمائية " في تصاعد ، لاسيما ضد دولة " الصين " التي تتهم بأنها تحافظ على سعر صرف " اليوان " الصيني منخفضاً بشكل متعمد لضمان زيادة صادراتها من جهة ، ولرفع تكلفة شراء واردتها على المواطن الصيني، والسلطات النقدية الأمريكية تسعى من خلال السياسة المالية والسياسة النقدية على أن يكون سعر صرف الدولار الأمريكي عند مستوى متدنٍ نسبياً مقارنةً بعملات الدول الصناعية المنافسة (الصين، اليابان، الاتحاد الأوروبي) وذلك لتفادي انزلاق اقتصادياتها بسبب الأزمة المالية التي لحقت بها . والحقيقة أن ظهور مصطلح صراع العملات في النظام الاقتصادي الدولي في مشاكله وتشوهاته قديم تُغذية بعض التوجهات لبعض الدول، منذ عام 1815م، أيام انتصار دولة " بريطانيا " في معركة (واترلو) على دولة " فرنسا " .

إجابة الأسئلة الموضوعية:

- إجابة سؤال الاختيارات:

رقم السؤال	1	2	3	4
الإجابة	د	د	د	أ

- إجابة سؤال الصواب والخطأ:

رقم السؤال	الإجابة	التعليل
1	X	تؤثر من خلال دخول رؤوس الأموال والفوائد المحمولة إلى هذه الشركات في مقرها الأم .
2	X	المرونة الدخلية ضعيفة ومن غير المتوقع زيادة الطلب على هذه المنتجات .
3	X	أثرت حيث بلغ حجم مبيعاتها 19.6 ترليون دولار في عام 2010م بينما بلغ حجم التجارة الدولية 16.5 ترليون دولار في نفس العام.
4	X	لأن الشركات متعددة الجنسيات المتبنية مبدأ الأمثلية الدولية تشتري المنتج من مكان وتقوم بتصنيعه في مكان آخر .
5	/	

6ـ مسرد المصطلحات

1. . التعاون الاقتصادي (Economic Cooperation) :-يشير إلى الاتفاقات التي تبرم بين دولتين أو أكثر حول مجرد تسهيل التدفقات المادية والنقدية فيما بينها .
2. التكامل الاقتصادي (Economic Integration) :-يشير إلى قيام درجة من الارتباط والاعتماد المتبادل بين مجموعة من الدول التي تربطها عناصر تقارب اقتصادية واجتماعية وسياسية وجغرافية . . إلخ .
3. منظمة التجارة للتجارة الحرة الأوروبية (EFTA) (European Free Trade Association) .
4. منظمة التجارة الحرة لدول أمريكا اللاتينية (LAFTA) (Latin American Free Trade Area) .
5. السوق المشترك لدول أمريكا الوسطى (CACM) (Central American Common Market) .
6. الإتحاد الأوروبي الاقتصادي (EEC) (European Economic Community) .
7. السوق الأوروبية المشتركة (ECM) (European Common Market)
8. مؤشر الأمم المتحدة (TNI) (Trade International Index) .
9. منطقة التجارة الحرة (FTA) (Free Trade Area) .
10. شركات متعددة الجنسية (Multinational Companies) .
11. مؤشر تعدى الجنسية (Transnational Index) .
12. ايحاد التجارة (Trade Creation) .
13. تحويل التجارة (Trade Diversion) .
14. الإتحاد الجمركي (Custom Union) .
15. السوق المشتركة (Common Market) .
16. الإتحاد الاقتصادي (Economic Union) .
17. الدولة الأم (Home Country) .
18. الدولة المضيفة (Host Country) .

7. هوامش الوحدة:

1. د . جمال جويدان الجمل، **التجارة الدولية**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2003م .
2. د . جمال جويدان الجمل، **الأسواق المالية والنقدية**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2002م .
3. د . جون إدلمان سبيرو، **سياسات العلاقات الاقتصادية الدولية**، ترجمة خالد قاسم، دار الكتاب الأردني، عمان، 1987م .
4. د . سرمد كوكب الجميل، **الاتجاهات الحديثة في حالة الأعمال الدولية**، دار الحمد، عمان، 2001م .
5. د . سعيد النجار، **تطور الفكر الاقتصادي في نظرية التجارة الدولية**، دار النهضة العربية، القاهرة، 2008م .
6. د . عمر صقر، **العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة**، الدار الجامعية، القاهرة، 2003م .
7. د . عبد الناصر نزال، **منظمة التجارة العالمية واقتصاديات الدول النامية**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2002م .
8. د . عبد المنعم القيسوني، **مقدمة في النقود والتجارة الخارجية**، دار النهضة العربية، القاهرة، 2001م .
9. د . مصطفي محمد عز العرب، **النظرية البحتة في التجارة الخارجية**، مكتبة جامعة حلوان، القاهرة، 1992م .
10. د . محمد جلال، **حرب العملات وصراع البقاء**، دار النشر والتوزيع، عمان، 2010م .
11. د . محمد العميان، **الشركات متعددة الجنسيات**، دار وائل، الأردن، 2002م .
12. د . باري ايتشنجرين، د . دوغلاس أروين، **كيف نمنع حرب العملات**، جامعة كاليفورنيا، أمريكا، 2010م .
13. د . سنوغ هو نغبنغ، **حرب العملات**، إعداد سلال الحرازي، مكملان، واشنطن، 2010م .
14. د . محمود يونس، **اقتصاديات دولية**، مكتبة كلية التجارة، الإسكندرية، 2003م .
15. د . جلال أمين، **العولمة والتنمية العربية**، مركز دراسة الوحدة العربية، القاهرة، 2000م .

16. منى قاسم، **الشركات المتعددة الجنسيات وأهميتها في الاقتصاد العالمي**، النشرة الاقتصادية، العدد (1) السنة (4)، بنك مصر، 1988م .
17. د . محمد صبحي الأتربي، **مدخل إلى دراسة الشركات الاحتكارية المتعددة الجنسيات**، دار الثورة للصحافة والنشر، بغداد، 1977م .
18. د . منيس عبد الملك، **الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي**، مكتبة النهضة العربية، القاهرة، 2009م .
19. د . حسام عيسى، **الشركات متعددة الجنسيات**، دار النشر والدراسات، بيروت، 1995م .
20. د . عمر صقر، **العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة**، الدار الجامعية، القاهرة، 2003م .
21. د . محمد فرج، **الشركات المتعددة الجنسيات**، مركز إعداد القادة، القاهرة، 2006م .
22. د . مايكل تانزر وآخرون، **من الاقتصاد القومي إلى الاقتصاد الكوني، دور الشركات المتعددة الجنسيات**، ترجمة عفيف الرزاز، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، 1981م .
23. د . ول هيرست، و د . غراهام طومسون، **في العولمة: الاقتصاد العالمي وإمكانات التحكم**، ترجمة فالح عبد الجبار، سلسلة عالم المعرفة، مطابع السياسة، الكويت، 2001م .

10 الوحدة العاشرة

التجارة الإلكترونية الدولية



محتويات الوحدة

1- المقدمة:

1.1.التمهيد:

عزيزي الدارس: لقد أسلفنا أن التجارة الإلكترونية الدولية غدت واحدة من أهم التعبيرات الجديدة، التي دخلت حياة الإنسان اليوم، وصارت تتداول في الاستخدام للتعبير عن العديد من الأنشطة الإنسانية المرتبطة بكل من تكنولوجيا المعلومات، وتقنية الاتصالات وهذان النشاطان أهلت كلاً من الفرد والمجتمع للدخول إلى عالم جديد . فقد شهدت نهاية القرن العشرين وبداية القرن الواحد و العشرين، أن البنوك تؤدي وظائفها الأساسية بدون نقود وصرافين وسماسرة، وأنه بمجرد لمس عدة مفاتيح يستطيع الإنسان طلب (شراء) سلعة وخدمة ما من مكان يبعد عنه أميال وأميال .

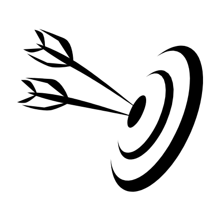
عزيزي الدارس: وعليه فالإنسان قد طلب (اشترى) ما يحتاج دون أن يغادر مكانه (منزله)، وكل هذا وذلك قد تم عن طريق تصفح عدة مواقع وإجراء عدة عمليات تعرف باسم " التجارة الإلكترونية الدولية " . فقد شاع مفهومها في هذا العصر الرقمي الذي ينتشر فيه الإنترنت انتشاراً هائلاً، فالتجارة الإلكترونية الدولية تتيح العديد من المزايا مقارنة بالتجارة الدولية " التقليدية " فالبنسبة مثلاً لرجال الأعمال أصبح من الممكن أن تجنبهم التجارة الإلكترونية الدولية مشقة السفر للقاء شركائهم وعملائهم، حيث أصبح بمقدورهم الحد من الوقت والمال للترويج لطلب وعرض سلعتهم وخدماتهم في الأسواق، كذلك فالتجارة الإلكترونية الدولية بالنسبة للزبائن قد أعفتهم من التنقلات للحصول على ما يريدونه، كما أنها قد حدت – إلى حداً ما – من استخدام النقود " التقليدية "، إذ يكفي اقتناء جهاز كمبيوتر (لابتوب)، وبرنامج مستعرض للانترنت، واشتراك بالإنترنت . . وهكذا لا تقتصر التجارة الإلكترونية الدولية على عمليات عرض (بيع) وطلب (شراء) السلع والخدمات عبر الإنترنت إذ أنها قد تضمنت معالجة حركات (التجارة الإلكترونية الدولية) لاسيما حركات عرض (البيع) وطلب (الشراء) وإرسال التحويلات المالية عبر شبكات الإنترنت، هذا وقد توسعت حتى أصبحت تشمل عمليات عرض (بيع) وطلب (شراء) المعلومات نفسها جنباً إلى جنب مع عمليات عرض (بيع) وطلب (شراء) السلع والخدمات . ولا تقف التجارة الإلكترونية

الدولية عند هذا الحد ، إذ أن الآفاق التي تفتحها التجارة الإلكترونية الدولية سواء للأفراد أو الشركات أو المؤسسات أو الهيئات أو المنظمات أو الحكومات . . إلخ لا تقف عند حد .

1 -2. أهداف الوحدة:

عزيزي الدارس: إن أهداف هذه الوحدة يمكن أن تتضح من خلال التعرف على ما يلي:

1. مفهوم ونشأة وأنواع وأهمية التجارة الإلكترونية الدولية .
2. هيكل وأدوات وأركان وفرص التجارة الإلكترونية الدولية .
3. إيجابيات وسلبيات التجارة الإلكترونية الدولية .
4. التجارة الإلكترونية الدولية في الدول المتقدمة .
5. التجارة الإلكترونية الدولية في الاقتصاد الإسلامي .
6. تحديات التجارة الإلكترونية الدولية وآفاقها المستقبلية .
7. التجارة الإلكترونية في الاقتصاد اليمني .



1 -3. أقسام الوحدة ومكوناتها:

عزيزي الدارس: لهذه الوحدة " ثمانية " أقسام هي على النحو الآتي:

1. مفهوم ونشأة وأنواع وأهمية التجارة الإلكترونية الدولية .
2. هيكل وأدوات وأركان وفرص التجارة الإلكترونية الدولية .
3. إيجابيات وسلبيات التجارة الإلكترونية الدولية .
4. التجارة الإلكترونية الدولية في الدول المتقدمة .
5. التجارة الإلكترونية الدولية في الاقتصاد الإسلامي .
6. تحديات التجارة الإلكترونية الدولية وآفاقها المستقبلية .
7. التجارة الإلكترونية في الاقتصاد اليمني .
8. أسئلة التقويم الذاتي .



عزيزي الدارس: هناك مراجع تعين وتساعد على فهم واستيعاب الأقسام " الثمانية " لهذه الوحدة:

1. د. أحمد زيدان، التجارة الإلكترونية، دار وائل، عمان، 2003م .
2. د. ذيب ناصيف، التجارة الإلكترونية، جامعة العلوم التطبيقية، عمان، 2006م .
3. د. نهلة أحمد قنديل، التجارة الإلكترونية، دار النهضة العربية، القاهرة، 2004م.
4. د. بهاء شاهين، العولمة والتجارة الإلكترونية رؤية إسلامية، دار النهضة، القاهرة، 2000م.
5. د. رأفت رضوان، عالم التجارة الإلكترونية، منشورات المنظمة العربية للتنمية، القاهرة، 1999م.
6. د . أحمد الرفيق، التجارة الدولية، محاضرات (غير منشورة)، جامعة العلوم والتكنولوجيا، صنعاء، 2005م .



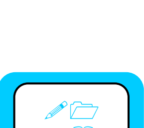
1 -5. وسائط مساندة:

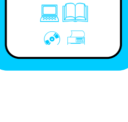
عزيزي الدارس: يمكن الاستعانة بما يلي:-

1. الأقراص المدمجة CD في التطور التاريخي للتجارة الدولية مثل المكتبة الشاملة ومواقع الإنترنت ، وبالأخص ما استجد في واقعنا المعاصر .
2. موقع الجامعة (جامعة العلوم والتكنولوجيا) عمادة التعليم المفتوح والتعليم عن بعد، حيث يمكننا الاستفادة من وجود هذه الوحدة على نظام L.M.S للجامعة وما سيرد على هذا الموقع من تعيينات وتكاليف ضمن هذه الوحدة .



1 -6. ما تحتاج إليه في دارسة الوحدة .





عزيزي الدارس: للاستفادة من هذه الوحدة نحتاج إلى أن يكون لدينا الإمكانيات والأدوات اللازمة للإجابة عن الأسئلة التقويمية الذاتية والتدريبات الموجودة في هذه الوحدة مثل:-

- العودة إلى بعض المراجع والدوريات المتخصصة .
- استيعاب وفهم الأفكار والموضوعات التي تضمنتها الوحدة .

2- التجارة الإلكترونية الدولية

2-1 مفهوم ونشأة وأنواع وأهمية التجارة الإلكترونية الدولية:

أولاً: مفهوم التجارة الإلكترونية الدولية:

عزيزي الدارس: تعددت الكتابات في تحديد مفهوم التجارة الإلكترونية الدولية، **فمفهومها** عند البعض من الكتاب والباحثين " أنها نظام يتيح عبر الإنترنت حركات عرض وطلب السلع والخدمات والمعلومات "، كما أن المفهوم انصرف عند البعض الآخر إلى " الحركات الإلكترونية التي تدعم توليد العوائد مثل عمليات تعزيز الطلب والعرض على تلك السلع والخدمات والمعلومات "، ناهيك عن أن مفهوم التجارة الإلكترونية الدولية " تتيح عبر الإنترنت عمليات دعم المبيعات وخدمات العملاء "، وقد شبه البعض التجارة الإلكترونية الدولية بسوق إلكترونية يتواصل فيه العارضون والطالبون، وتقدم فيه المنتجات والخدمات في صيغة رقمية، كما يتم دفع ثمن المنتجات والخدمات بالنقود الإلكترونية . . ومفهوم التجارة الإلكترونية الدولية عند منظمة (الاسكوا) هي تجارة يتم مزاولتها عبر الإنترنت لكل من منتجات السلع والخدمات غير أن السلع هي الأشياء المادية التي يمكن لمسها مثل: القلم، والكتاب . أما الخدمات فهي الأشياء غير المادية التي لا يمكن لمسها مثل: خدمات الطيران، وخدمات الجامعات . والحاسوب هو الوسيلة المستخدمة في العمل التجاري والتواصل بين مختلف الأفراد كما أن بعض المنتجات (سلع وخدمات) يتم تحويلها إلى أشكال رقمية يمكن تسليمها بشكل غير مباشر، (تحويلها إلى شكل رقمي)، أما السلع والخدمات التي لا يمكن تحويلها للشكل الرقمي فإنها تسلم بواسطة الاتصال المباشر .

ثانياً: نشأة التجارة الإلكترونية الدولية:

عزيزي الدارس: **نشأة** التجارة الإلكترونية الدولية كانت في الولايات المتحدة الأمريكية(عبر وزارة الدفاع) في عام 1991م، وتحديداً بعد استخدام الإنترنت في كثير من المجالات، حتى عام 1997م عندما ظهر مصطلح الأعمال الإلكترونية، فالعديد من الشركات الأمريكية، والأوروبية، واليابانية وهي ثالوث العلاقة التجارية للتجارة الإلكترونية الدولية تشير إلى أن التجارة الإلكترونية الدولية قد شهدت نمواً في سوق خدمات الإنترنت، فمعدل مستخدمي الإنترنت في الولايات المتحدة الأمريكية قد زاد بنسبة (55٪)، وموقع الخدمة بنسبة (128٪)، وعناوين المواقع (137٪)، خلال الفترة (1998 – 1999م)، كما أن حجم التبادلات التجارية الإلكترونية الدولية في الولايات المتحدة الأمريكية بلغ (

5.154) تريليون دولار بنهاية عام 2004م، والولايات المتحدة الأمريكية هي من يتصدر قائمة الدول في مجال مبيعات التجارة الإلكترونية الدولية إذ أن مبيعاتها بلغت (3.2) تريليون دولار، في نهاية عام 2004م، تليها أوروبا التي احتلت المترتبة الثانية، إذ أن مبيعاتها بلغت (887) مليار دولار، في نهاية عام 2004م، ثم تأتي اليابان في المرتبة الثالثة، إذ أن مبيعاتها بلغت (880) مليار دولار في نهاية عام 2004م، وجاءت ألمانيا في المرتبة الرابعة، إذ أن مبيعاتها بلغت (387) مليار دولار في نهاية عام 2004م، وجاءت الصين في المرتبة الخامسة، إذ أن مبيعاتها بلغت (300) مليار دولار في نهاية عام 2004م . ومبيعات التجارة الإلكترونية في الوطن العربي شكلت من مجموع التجارة الإلكترونية الدولية نسبة (0.08) في نهاية عام 2004م . ومن الملاحظ من نمو مبيعات التجارة الإلكترونية الدولية، وتطورها على مستوى العالم، أنها أصبحت مع التطور المتسارع في تجارتها، قد أصبحت حاجة علمية اقتصادية، اجتماعية، سياسية .. إلخ. ونستطيع القول: إن هذه التحولات الإلكترونية في التجارة هي: جزء من التجارة الدولية (التقليدية) والتبادل السلعي والخدمي بين الدول، ومن هنا فالتجارة الإلكترونية الدولية تعد اليوم بمثابة تجارة المستقبل للدول سواء الدول المتقدمة أو الدول النامية، وهي تواكب التغيرات في كل من الاتصالات، وتقنية المعلومات، واستخداماتها، بما يخدم الإنسان، ويحقق رفاهتيه، ويمَّكن العالم من التعايش مع تلك المستجدات والمتغيرات الدولية .

ثالثاً: أنواع التجارة الإلكترونية الدولية:

عزيزي الدارس: للتجارة الإلكترونية الدولية **أنواع،** كتب فيها العديد من الكتَّاب والباحثين، يمكن التمييز بين الأنواع الآتية:

أولاً: من الأعمال إلى الأعمال ويرمز لها (B2B)، وهي علاقة تربط الشركات بعضها ببعض عن طريق شبكة الاتصالات، وتقنية المعلومات، ويتم عبرهما تقديم طلبات الطلب للموردين والعارضين، وتسليم الفواتير، واستكمال عملية الدفع، وتتعامل الشركات فيما بينها باعتبارها زبائن أو مزودين، وتصنف الأسواق التي تعتمد على هذا النوع من الأسواق الأفقية، التي تتم فيها المبادلات التجارية بين الشركات صاحبة الصناعات المختلفة، وهناك أسواق رأسية، التي تتم فيها المبادلات التجارية بين الشركات التي تعمل في المجال الصناعي نفسه وهذا الأخير يمثل النسبة الكبرى من التجارة الإلكترونية الدولية .

ثانياً: من الأعمال إلى المستهلك ويرمز لها (B2C)، وهي علاقة تربط الطالبين والعارضين عن طريق شبكة الإنترنت، ويتم عبرها عرض السلعة، من قبل

العارضين، ويتم الدفع بواسطة بطاقات الائتمان، أو الشيكات الإلكترونية، أو عند التسليم، وهذا النوع يمثل العرض بالتجزئة في التبادل التجاري الدولي التقليدي، فمن السهل تتبع عملية العرض والطلب من التاجر إلى المستهلك، والخطوة اللازمة لإتمام عملية العرض والطلب، نقل الرسالة الإلكترونية فيما بينهما والتأكد من وصول الرسالة وهناك طريقان لنقل النص، الأول هو توسيع " لبروتوكول ويب "، والثاني " تشفير البيانات " .

ثالثاً: من الحكومة إلى الأعمال ويرمز لها (G2B)، وهي علاقة تربط مؤسسات الأعمال بالحكومة عن طريق تقديم الخدمات من الحكومة إلى قطاع الأعمال، أو العكس، وهذا النوع يعتمد على عرض مشتريات الحكومة عبر شبكات الإنترنت، وتقوم الشركات بتقديم عروض البيع، وأسعار طلب المشتريات للحكومة الإلكترونية بواسطة الإنترنت، وهذا النوع من التجارة الإلكترونية الدولية يسهل العمل، وينتج عنه نوع من الشفافية في التعامل، لاسيما طلبات مشتريات ومناقصات الحكومة .

رابعاً: من المستهلك إلى المستهلك ويرمز لها (C2C)، وهي علاقة تربط المستهلك بالمستهلك عن طريق العرض الذي يعرض قائمة بالمنتجات المعروضة للبيع، وهذا النوع يعتمد على المزاد على شبكة الإنترنت، الذي يؤمن مزادات متعددة الأطراف، وتنوعاً في السلع الاستهلاكية، والوسيطة، والرأسمالية، وهناك أشكال للتجارة الإلكترونية الدولية استناداً إلى درجة تقنية المنتج، وتقنية العملية، وتقنية الوسيط، وتقنية الوكيل . . إلخ، والتجارة في أشكالها إما أن تكون تجارة دولية تقليدية بحتة، وهي عندما تكون السلع ملموسة، أو أن تكون تجارة إلكترونية دولية بحتة وهي عندما تكون السلعة رقمية، أو أنها تكون بين البين (تجارة إلكترونية دولية جزئية) كأن يكون أحد العوامل رقمياً والأخر ملموساً، وهذا هو مزيج بين التجارة الإلكترونية الدولية والتجارة الدولية التقليدية فمثلاً: إذا اشتريت كتاباً من موقع ما فالتجارة هنا هي تجارة إلكترونية دولية جزئية، لأن من اشتريت منه الكتاب عبر موقعه سيتم إرسال الكتاب منه إليك عن طريق البريد، أما إذا اشتريت مثلاً برمجيات من موقع ما فنوع التجارة هنا هي تجارة إلكترونية دولية بحتة، لأن من اشتريت منه البرمجيات عبر موقعه سيرسل لك البرمجيات عبر الإنترنت، أو البريد الإلكتروني .

رابعاً: أهمية التجارة الإلكترونية الدولية:

عزيزي الدارس: من هنا تتضح **أهمية** التجارة الإلكترونية الدولية التي تسمح – كما أسلفنا – بالتسويق عن طريق شبكة الإنترنت، والاتصال الإلكتروني المباشرين المتعاملين، وبذلك فالتجارة الإلكترونية الدولية قد تستغني عن المستندات

الورقية، وما تستلزمه من نفقات، ناهيك عن إسهامات التجارة الإلكترونية الدولية في تبسيط وتنظيم عمليات المشروعات، وتحقيق أهدافها بالقضاء على التأخير في إصدار القرارات الإدارية الخاصة بتنظيم عمليات المشروعات، وهي كذلك تقوم بتوفير النفقات (الإدارية والاتصالات .. إلخ)، حيث تعتبر بديلاً عن تخصيص جزء من رأس المال في إقامة علاقات مستمرة بين العارضين والطالبين، وهي تسمح بإتمام عملية التوزيع رأساً للمستهلك، وتتضح أهمية التجارة الإلكترونية الدولية بما تقوم به من ترشيد للقرارات التي يتخذها كل من العارضين والطالبين، وذلك بما تتميز به من تدفق للمعلومات بينهم في الوقت المناسب، والطريقة الدقيقة والمناسبة، وهذا يقود إلى سهولة المقارنة بين المنتجات من ناحية الأسعار (الجودة، الدفع) . كما أن التجارة الإلكترونية الدولية ذات أهمية خاصة لكل من المنتجين والمستهلكين، خاصة في الدول النامية، فهي تستطيع التغلب على الحواجز التقليدية للمسافة، ونقص المعلومات عن الفرص التصديرية .

2-2 هيكل التجارة الإلكترونية وأدواتها وأركانها وفرصها:

أولاً: هيكل التجارة الإلكترونية الدولية:

عزيزي الدارس: الكثير يظن أن التجارة الإلكترونية الدولية هي مجرد الحصول على موقع في الإنترنت، بينما هي تطبيقات لما يخص التجارة الإلكترونية الدولية ولها هيكلها الخاص بها فهناك البنوك الإلكترونية والشركات الإلكترونية والمساحات الإلكترونية والتسويق من المواقع الإلكترونية وطلب الأسهم والقيام بمزادات . . . إلخ، والمطلوب لتنفيذ تلك التطبيقات يحتاج معلومات داعمة وأنظمة وبنية أساسية، يمكن إجمالها في ما يلي:

أولاً: الإنسان فهو الأساس في التجارة الإلكترونية الدولية ويحتاج هذا الإنسان لمزاولة التجارة الإلكترونية الدولية إلى مميزات هي:

أ) القدرة المادية .

ب) درجة المصداقية .

ج) المستوى التعليمي .

د) القدرة على المخاطبة .

ه) مستوى التقدم الحضاري والتقني .

ثانياً: السياسة العامة التي تتبعها الأنظمة في الدول، ولكي تكون هذه الدول ناجحة في مزاولة التجارة الإلكترونية الدولية التي تقوم على مبدأ العرض ومبدأ الطلب سواءً للمنتجات السلعية، أو المنتجات الخدمية، أو المنتجات المعلوماتية، فالسياسة العامة لأي دول تتمثل فيما يلي:

أ) توفير الخدمات التعليمية الحديثة .
ب) توفير القوانين اللازمة للتجارة الإلكترونية الدولية .
ج) توفير الخدمات اللازمة التي تحتاجها التجارة الإلكترونية الدولية .
د) توفير بيانات المعاملات (الجمركية، الشحن، التأمين . . إلخ) .

ثالثاً: المعايير والبرتوكولات التقنية التي تعمل على نجاح وتوسيع التجارة الإلكترونية الدولية نحتاج لوجود معايير وبرتوكولات التقنية التي تتمثل أهمها في ما يلي:

أ) تقنية شبكة الإنترنت ذات السرعة العالية .
ب) تقنية تحديد المواقع الجغرافية وترميزها .
ج) تقنية لحماية شبكة الإنترنت من القرصنة .
د) تقنية البنوك الإلكترونية أو الكروت الإلكترونية .

رابعاً: شركات تكمل عمليات العرض في التجارة الإلكترونية الدولية والتي تتمثل في ما يلي:

أ) شركات التأمين .
ب) شركات الشحن البحري والبري والجوي .
ج) شركات تحويل الأموال من بنوك ومؤسسات .
د) الشركات الموفرة لخدمة الشبكة الدولية الإنترنت، والاتصالات . . وغيرها .

ثانياً: أدوات التجارة الإلكترونية الدولية:

عزيزي الدارس: **الأدوات** الرئيسة للتجارة الإلكترونية الدولية تتمثل في ما يلي: الهواتف، الفاكسات، التلفزيونات، نظم الدفع والتحويل الإلكتروني، أجهزة الإرسال الإلكتروني، والإنترنت . وهذه الأدوات الرئيسة تمثل " بوتقة " التجارة الإلكترونية الدولية .

ثالثاً: أركان التجارة الإلكترونية الدولية:

عزيزي الدارس: **الأركان** الأساسية للتجارة الإلكترونية الدولية تعني إقامة تجارة إلكترونية دولية ناجحة بما يتوفر لها من بنى أساسية تتشكل من الوسائل التقنية الضرورية للنشاط الاقتصادي، ويمكن أجمال الأركان الأساسية للتجارة الإلكترونية الدولية في ما يلي:

أولاً: ركن البنية الأساسية للاتصالات الواسعة باعتبارها العنصر المساعد في استخدام الإنترنت للأغراض التجارية الداخلية والتجارية الخارجية، وركن الاتصالات يُمكّن المستفيدين التعرف على أسواق تجارية والوصول إليها، كما أن

الوصول للإنترنت يحتاج خطوط للهاتف، كما أن ركن الاتصالات ينبغي أن تكون من أحدث الخدمات المتعددة، ومعظم مواقع التجارة الإلكترونية الدولية تعرض منتجاتها عن طريق الصوت والصورة والبيانات – أي أن قدرات الاتصالات متطورة – فتكنولوجيا الاتصالات الحديثة، المتمثلة في الألياف الضوئية، والكابلات وتكنولوجيا الشبكة الرقمية للخدمات المتكاملة التي تتحمل حركة الوسائط المتعددة ذات السرعة العالية .

ثانياً: خدمات الإنترنت للوصول للإنترنت – أي ينبغي تزويده بمزود يعرف بخدمات الإنترنت – فمن خلاله يتم توفير المعلومات الواسعة في ما يخص عرض وطلب التجارة الإلكترونية الدولية عن طريق عدة مزودين وبهذا تحتاج كفاءة في موظفي خدمات الإنترنت .

ثالثاً: ركن تصميم محتوى مواقع " الويب " وهذا الركن عبارة عن نظام يتكون من جهاز يعرف " بخادم السيرفر " يوفر البيانات .

رابعاً: فرص التجارة الإلكترونية الدولية:

عزيزي الدارس: أما **الفرص** للتجارة الإلكترونية الدولية، فقد تبينت بين منشآت الأعمال، وعبر نظم التبادل الإلكتروني للبيانات حيث حققت فرصاً ومنافع كثيرة لمنشآت الأعمال، والمستهلكين سواءً في الدول الصناعية المتقدمة، أو في بعض دول جنوب شرق آسيا التي تتعامل مع هذه النظم المتطورة، فقد وسعت التجار الإلكترونية الدولية الأسواق المحلية والأسواق الدولية ومن فرص التجارة الإلكترونية التي تحققت ما يلي:

أ) الاستغناء عن إدارة المخازن .
ب) الاستغناء عن قنوات التوزيع التقليدية .
ج) سهولة جمع المعلومات، والتعرف على إيجاد أسواق جديدة .
د) تحسين طريقة تقديم الخدمات والمعلومات إلى الشركات والمستهلكين .
ه) تقسيم النشاطات للتجارة الدولية في سلسلة القيمة إلى نشاطات داعمة، وأولية .
و) تخفيض التكاليف الإجمالية لمبيعات التجارة الإلكترونية الدولية بنسبة تتباين من
(15٪ إلى 55٪) .
ز) زيادة الحصة السوقية في الأسواق المحلية، والأسواق الإقليمية، والأسواق الدولية بنسبة تتباين من (3٪ إلى 22٪) .

عزيزي الدارس: إلا أن مفهوم سلسلة القيمة، في مفهوم التجارة الإلكترونية الدولية، يعني المساعدة في توضيح النشاطات التي يمكن تحليلها، وتحويلها من خلال استخدام تكنولوجيا المعلومات التي ينبغي أدائها لتنفيذ العمليات الداخلية والعمليات الخارجية للمنتج في سلسلة القيمة الأولية، التي تتضمن الوظائف المرتبطة بالتصنيع المتمثلة في تجميع الأجزاء، وتأكيد الجودة، والسلع والخدمات، والتسويق، والمبيعات، والإعانات، والترويجات .. إلخ والنشاطات الداعمة، تتمثل في الموارد التي تساند النشاطات الأولية لمنشآت الأعمال منها: التنظيم، والموارد البشرية، والتكنولوجيا، والطلب، ناهيك عن تنظيم نشاطات الشؤون الإدارية، والقانونية والحسابات – أي أن سلسلة القيمة نظام مؤلف من ارتباطات متبادلة بين سلسلة قيمة الطالبين، وسلسلة قيمة الشركة، وسلسلة قيمة قنوات التوزيع، وسلسلة قيمة المشتري النهائي. وعليه يمكن القول: أن التجارة الإلكترونية الدولية قد حققت فرص عديدة لمنشآت الأعمال، وكذلك للمستهلكين، حيث تجني المنشآت أرباح طائلة من استخدام الإنترنت والوسائل التقنية الحديثة في مجال التجارة الإلكترونية الدولية، ويجني المستهلكون الفوائد المتنوعة والكثيرة، وبذلك لا غرابة في أن التجارة الإلكترونية الدولية هي تجارة المستقبل.

3-2 إيجابيات وسلبيات التجارة الإلكترونية الدولية:

أولاً: إيجابيات التجارة الإلكترونية الدولية:

عزيزي الدارس: تتفق أن للتجارة الإلكترونية الدولية إيجابيات مثلها مثل باقي العلوم الإدارية والمالية والإنسانية وحتى العلوم التطبيقية، **فإيجابيات** التجارة الإلكترونية تتمثل فيما يلي:

أ) تعمل على زيادة الأرباح والمبيعات، وخفض تكاليف توصيل المنظمات إلى مختلف الأسواق، وتقديم عروض الأسعار، وتلقي الطلبات بواسطة البريد الإلكتروني.

ب) زيادة فرص الشراء للمستهلكين، عن طريق التعرف على مختلف منتجات السلع والخدمات لمختلف الشركات عبر موقع " الويب ".

ج) التفاوض على الأسعار بين عارضي منتجات السلع والخدمات، وطالبيها وشروط تسليمها، وهي طريقة سهلة لتحديد ما يناسب الإنسان من المعلومات والمنتجات.

د) توفر منافع للمجتمع مثل: المدفوعات الإلكترونية (المساعدات الاجتماعية)، وهي توفر جميع المنتجات (سلعية وخدمية) لمختلف المناطق الجغرافية وتعمل على تقليلها من الإضرار بالبيئة، وتوفير المعلومات على مدى 24 ساعة، وأيام، وأسابيع السنة.

ثانياً: سلبيات التجارة الإلكترونية الدولية:

عزيزي الدارس: إذا كانت تلك الإيجابيات، **فالسلبيات** يمكن أن نجملها فيما يلي:

أ) إن هناك سلعة سريعة التلف (الأغذية)، وعالية التكاليف (المجوهرات)، لا يمكن أن تدخل ضمن التجارة الإلكترونية الدولية لعدم معاينتها بدرجة كافية .

ب) صعوبة إدماج البيانات الخاصة لصفقات التجارة الدولية التقليدية في برمجيات التجارة الإلكترونية الدولية .

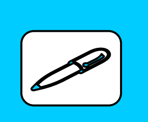
ج) أن اللغات (عربية، إنجليزية، فرنسية، ألمانية، . . إلخ)، لا زالت تمثل عائقاً لمستخدمين التجارة الإلكترونية الدولية .

د) هناك صعوبة قانونية، منها تخوف إرسال أرقام بطائق الائتمان على الإنترنت، كما أن القوانين غير واضحة نسبياً، فالمشرعين لم يواكبوا التطورات المتلاحقة في المجالات الإلكترونية .

ه) انتشار القراصنة (الهاكر) للحاسوبات والتزوير والسرقة . . إلخ .

و) عدم وجود الحماية الفكرية، وارتفاع تكاليف الاتصال، وتنقية المعلومات، وعدم الثقة في الشراء عبر الإنترنت، وعدم وجود وعي كافي لدى المواطنين باستخدام الإنترنت، ناهيك عن عدم السماح بالمنافسة، واحتكار الشركات لخدمات الإنترنت، وتدني دخول المواطنين .

تدريب (1)



ما هي – عزيزي الدارس – استشرافاتك من أجل تطوير مستقبل التجارة الإلكترونية الدولية .

2-4 التجارة الإلكترونية الدولية في الدول المتقدمة:

عزيزي الدارس: التجارة الإلكترونية الدولية في تطور مضطرد، يمكن نستنتج ذلك في تجارب بعض الدول المتقدمة على النحو الأتي:

أولاً: تجربة الولايات المتحدة الأمريكية في التجارة الإلكترونية الدولية .

تطورت حركة التجارة الإلكترونية الدولية في الولايات المتحدة الأمريكية فقد شهدت هذه الحركة خلال الفترة (1898 – 2010م) تطورات في حجم مبيعاتها على النحو الأتي: من (51) مليار دولار في عام 1998م، إلى (284) مليار دولار

في عام 2000م، وإلى (919) مليار دولار في عام 2002م، إلى (2757) مليار دولار في عام 2004م ، وإلى (5514) مليار دولار في عام 2006م، وإلى(11028) مليار دولار في عام 2008م، وإلى (33084) مليار دولار في عام 2010م . كما أن حجم التجارة الإلكترونية الدولية في الولايات المتحدة الأمريكية سجلت نسبة (61٪) عام 2000م ثم قفزت إلى نسبة (74٪) في عام 2010م . . ومما سبق يتضح أن الولايات المتحدة الأمريكية، تعمل على زيادة حصتها في التجارة الإلكترونية الدولية لتصل إلى أكثر من(74٪)، بالرغم من محاولات باقي دول العالم للسير قدماً نحو تطور التجارة الإلكترونية الدولية. ومما لا شك فيه أن هذا التطور ما هو إلا نتاج دعم قوي من الحكومة الأمريكية، لكل من الأفراد والمنظمات، لزيادة حجم التجارة الإلكترونية الدولية، بما تسنه من قوانين، وتشريعات تحمي وتنظم التجارة الإلكترونية الدولية، وتوفر البيئة والبنية الإلكترونية لها .

ثانياً: تجربة الصين في التجارة الإلكترونية الدولية .

تطور استخدام شبكة الإنترنت في الصين بمعدل تجاوز ثلاثة أضعاف المتوسط الدولي، فمنذ عام 1996م زاد عدد مستخدمي شبكة الإنترنت بنسبة (30٪)، وتشير التقارير الحكومية الصينية إلى أن عدد مستخدمي شبكة الإنترنت سجلت (4.000.000) مستخدم في عام 1999م، ثم قفزت إلى(9.000.000) مستخدم في عام 2004م، ثم واصل عدد مستخدمي شبكة الإنترنت إلى(12.000.000) مستخدم في عام 2010م، ويستطيع مستخدمي شبكة الإنترنت في الصين الدخول إلى (150) ألف موقع رئيس ونحو (2300)، موقع مسجل من قبل الحكومة الصينية، وقد تضاعف عدد حسابات الإنترنت إلى(116.000.000)حساب في عام 2004م، بعد أن كان (58.000.000) حساب عام 2002م، وهو الأن يسجل أعلى حساب حيث بلغ (232.000.000) حساب عام 2011م، وهذا يُمكّنْ الصين من التفوق النسبي في استخدام الإنترنت دولياً ، كما أدى زيادة عدد مستخدمي شبكة الإنترنت إلى زيادة عائدات التجارة الإلكترونية الدولية فهناك أكثر من(1200) موقع تجاري يعمل فيها أكثر من (500) ألف موظف في عام 2010م، والعائدات للتجارة الإلكترونية الدولية بلغت (88.000.000) دولار عام 2002م، ثم بلغت (224.000.000) مليون دولار عام 2004م، ثم بلغت (2) بليون دولار عام 2008م، ثم بلغت الآن (16.5) بليون دولار عام 2011م، وهكذا عَمَدتْ الحكومة الصينية إلى تدعيم البنية التحتية للتجارة الإلكترونية الدولية منذ عام

1999م، وحتى عام 2010م، مما أدى إلى زيادة الخدمات الإلكترونية بمعدل (1000٪) .

ثالثاً: تجربة اليابان في التجارة الإلكترونية الدولية .

تنمو حركة التجارة الإلكترونية الدولية في اليابان بصورة متزايدة ففي قراءة لتلك الحركة، منذ عام 1998م حتى عام 2010م، يتضح ما يلي:

أ) نمو حجم الاستثمارات في البنية التحتية الإلكترونية من (33 إلى 500) مليار دولار .

ب) زيادة عدد مستخدمي شبكة الإنترنت من (20 إلى 666) مليون مستخدم .

ج) سجل حجم التجارة الإلكترونية الدولية بين منظمات الأعمال والأفراد من (4 إلى 12) مليار دولار .

د) نصيب التجارة الإلكترونية الدولية داخل القطاع العائلي زاد من (2٪ إلى 30٪) من إجمالي الاستهلاك .

ه) حجم التجارة الإلكترونية بين منظمات الأعمال ببعضها البعض زادت بنسبة (20 ألف ٪) إلى (50 ألف ٪) .

و) حجم التجارة الإلكترونية الدولية بين منظمات الأعمال والأفراد زادت بنسبة (4 ألف ٪) إلى (16 ألف ٪) .

رابعاً: تجربة دول الاتحاد الأوروبي في التجارة الإلكترونية الدولية .

تبذل دول الاتحاد الأوروبي جهوداً متواصلة في استخدام التجارة الإلكترونية الدولية، حيث تزايدت أعداد مستخدمي شبكة الإنترنت في دول الاتحاد الأوروبي من (34) مليون مستخدم إلى
(650) مليون مستخدم، ويلاحظ أنه مازال هناك تفاوت في استخدام شبكة الإنترنت في دول الاتحاد الأوروبي فعلى سبيل المثال: عدد مشتركي شبكة الإنترنت بلغ (8.4 – 7.5 – 2.5 – 5.5 – 2.7) مليون مستخدم لكل من الدول (ألمانيا، بريطانيا، فرنسا، ايطاليا، أسبانيا) على التوالي . كما أن حجم التسويق الإلكتروني في دول الاتحاد الأوروبي قد تطور من (111) مليون دولار إلى (12.1) مليار دولار في عام 2010م، وأما عائدات التجارة الإلكترونية الدولية بين المنظمات بعضها البعض في دول الاتحاد الأوروبي فقد بلغت (90٪)، أيضاً حجم مبيعات شبكة " الإنترنت " في دول الاتحاد الأوروبي قد سجلت (12.5) مليار دولار عام 2010م، وعدد الشركات التي تقوم بالتجارة الإلكترونية الدولية في مختلف دول الاتحاد الأوروبي بلغت أكثر من مليون شركة .

2-5 التجارة الإلكترونية الدولية في الاقتصاد الإسلامي:

أولاً: حجم التجارة الإلكترونية الدولية في الاقتصاد الإسلامي:

عزيزي الدارس: يصعب تحديد حجم التجارة الإلكترونية الدولية في الاقتصاد الإسلامي، فهناك دراسات لشركات متخصصة في مجال تكنولوجيا المعلومات أجرت استطلاعات عنها وتوصلت إلى حقائق عن التجارة الإلكترونية الدولية في الاقتصاد الإسلامي خلال الفترة(1997 – 1999م)، ويمكن إجمالها في ما يلي:

أ) تراوحت قيمة طلب الأفراد بين (50) دولار و (4000) دولار .

ب) إجمالي حجم التسويق الإلكتروني تراوح بين (9) إلى (12.000.000) دولار .

ج) بلغ الطلب من السلع والخدمات نسبة (4٪) من خلال مستخدمي الإنترنت .

د) إجمالي حجم التسويق الإلكتروني تراوح بين (350.000 و 450.000) مستخدم .

ه) تنوعت أساليب الدفع بين البطاقات الائتمانية، والدفع بالشيكات، والتحويل البنكي، والدفع النقدي .

و) ارتفاع نسبة الذين يعتقدون أنهم سيقومون بعملية الطلب من خلال الموقع . . إلاَّ أن توافر الأمان والسرية مطلبين للموقع .

ثانياً: واقع التجارة الإلكترونية الدولية في الاقتصاد الإسلامي:

عزيزي الدارس: " إن واقع التجارة الإلكترونية الدولية في الاقتصاد الإسلامي " هي عبارة عن متاجر إلكترونية سواء لطلب وعرض السلع والخدمات أو للإعلان عنهما، وتحاول التجارة الإلكترونية الدولية في الاقتصاد الإسلامي أن تتوسع في نطاق استخدام عملية العرض للسلع والخدمات وإيصالها إلى المستهلكين وغيرهم في مختلف أماكن العالم، وفي الوقت المطلوب – ولأن البنية التحتية غير مكتملة للمتاجر الإلكترونية فقد وصف البعض من الكتاب المهتمين من الاقتصاديين والتجاريين بأن التجارة الإلكترونية في الاقتصاد الإسلامي " ساكنة "، ويُعزى السبب إلى ما يلي:

أ) متاجر إلكترونية تقوم بعمليات العرض والطلب والإعلان .

ب) متاجر إلكترونية تمارس التجارة الإلكترونية الدولية الكاملة من خلال عمليات العرض والطلب، وإنجاز معاملات العرض (البيع) والطلب (الشراء) والدفع من خلال البطاقة الائتمانية .

ج) متاجر إلكترونية تتيح للمستهلكين الاتصال معها من خلال البريد الإلكتروني للتعرف على منتجاتها، وتجري عمليات العرض (البيع) والطلب (الشراء)

والدفع والتحصيل من خلال وسائل غير إلكترونية مثل البريد العادي، والفاكس، وغيرهما .

د) متاجر إلكترونية انتقالية تتيح إنجاز عمليات العرض (البيع) والطلب (الشراء) والاتفاق بخصوص ذلك عبر الشبكة، غير أن عملية الدفع تجرى عند التسليم، وهذه المتاجر تسعى إلى تطوير خدماتها لتصبح متاجر إلكترونية كاملة من خلال توفير كل التجهيزات اللازمة لتحقيق الأمن المالي الكافي .

عزيزي الدارس – وأما " واقع الإنترنت " في الاقتصاد الإسلامي، فإن عدد مستخدميه بلغ(2.000.000) مستخدم في عام 1999م . وهناك أسباب كثيرة تكمن وراء عدم الانتشار الواسع للإنترنت في الاقتصاد الإسلامي يمكن ذكر أهمها، في الانخفاض لدخل الفرد، وقلة عدد أجهزة الحاسوب، وعوائق كل من اللغة (لغة الحاسوب)، واستخدام الحاسوب، وتوافر البنية التحتية للإنترنت .

ثالثاً: النشاط التسويقي للخدمات المصرفية والمالية الإلكترونية في الاقتصاد الإسلامي:

عزيزي الدارس: " النشاط التسويقي للخدمات المصرفية والمالية الإلكترونية " في الاقتصاد الإسلامي – كما ورد في بعض كتابات المهتمين من الاقتصاديين والتجاريين بذلك يؤكدون أن القطاعات الاقتصادية الإسلامية، لم تستوعب بعد بشكل كاف المفهوم الجديد للأعمال الإلكترونية، رغم التهديدات التي تحيط التجارة الدولية التقليدية (بمؤسساتها، فاكساتها، تلكساتها، ومفهومها) . وأغلب المصارف الإسلامية، لم تستوعب بصورة كافية أهمية التطور الجديد، ولم تمارس دوراً فعالاً في إطار الأفكار الجديدة، وهذه مسئولية المصارف الإسلامية (بالدرجة الأولى)، إذ أنها تمثل البنية الأساسية للتجارة الإلكترونية الدولية، ولذلك فإن على المصارف الإسلامية أن تعمل على توفير الدعم الإلكتروني اللازم لمنظمات الأعمال، وأن تساعدها في بناء مواقعها الإلكترونية من خلال توفير البرامج الخاصة بذلك، وتوفير الظروف اللازمة لاستخدام بطاقات الائتمان . وحتى تنجح المصارف الإسلامية في تلبية احتياجات السوق من خلال عمليات الإنتاج والتسويق للخدمات المالية، والخدمات الأخرى، في ظل التطورات البيئية المختلفة، فإنه لابد من إعداد وتطوير الاستراتيجيات، التي تمكنها من التكيف المستمر مع هذه التغيرات، والتأثير في المتغيرات البيئية – قدر الإمكان – بما يحقق استراتيجيات تتيح للمصارف الإسلامية التأقلم مع المتغيرات المصرفية التجارية، والاستفادة منها بما يحقق مصالحها .

ووفقاً إلى ما تشير إليه إحدى الدراسات، أن هناك مجموعة من الأسباب التي تكمن وراء عدم الانتشار الواسع (للتجارة الإلكترونية الدولية) في الاقتصاد الإسلامي نذكر منها:

أولاً: عدم توفر البنية التحتية الكافية للأعمال الإلكترونية الدولية . إذ لا يوجد بيئة مناسبة لممارسة الأعمال الإلكترونية، وتحتاج الاقتصاديات الإسلامية، إلى استثمارات ضخمة في حقل الإنترنت، حتى تهيئ البنية التحتية القادرة على تحمل أعباء ومخاطر الأعمال الإلكترونية .

ثانياً: عدم توفر بنية تحتية كافية للخدمات المالية . حتى تنجح الأعمال الإلكترونية عبر الإنترنت، فإنه ينبغي إنشاء البنية المناسبة للخدمات المالية الإسلامية . وأن إحدى القضايا المهمة في هذا المجال هي بطاقات الائتمان، والتي لا يزال استخدامها محدوداً جداً في الاقتصاديات الإسلامية .

ثالثاً: عدم توفر البنية التحتية الكافية للاتصالات . فالإنترنت هو اتحاد بين الحاسوب والهاتف، ودون توفر الخدمات الهاتفية الكافية لا يمكن بأي شكل التوسع في استخدام الإنترنت، واستخدامه كأداة من أدوات التسويق والأعمال الإلكترونية الدولية، علماً بأن الخدمات الهاتفية لا تزال محدودة في الكثير من الاقتصاديات الإسلامية .

رابعاً: الحجم للأعمال الإلكترونية الدولية الموجهة للمستهلك غير كافية . حيث إن صغر حجم الأعمال الموجهة للمستهلك في الاقتصاديات الإسلامية هو من المعوقات التي تحد من انتشار الأعمال الإلكترونية عبر الشبكات الإلكترونية الدولية، ولا تزال فرصة السوق الصناعي والسوق التجاري أوفر حظاً على شبكة الإنترنت للاقتصاديات الإسلامية .

خامساً: التكاليف والأسعار المرتفعة نسبياً بسبب محدودية استخدام شبكة الإنترنت . حيث لا تزال تكاليف الإنشاء، وأسعار الاستضافة مرتفعة نسبياً في الاقتصاديات الإسلامية مقارنة في اقتصاديات الدول المتقدمة التي ينتشر فيها الإنترنت بصورة واسعة .

سادساً: عدم وجود حوافز مغرية تدفع الأفراد للتسوق من خلال الإنترنت . فمثلاً لا توجد فروق جوهرية في الأسعار عند التسوق التقليدي و التسوق عبر الإنترنت في الاقتصاديات الإسلامية .

سابعاً: عدم الوعي الكافي . لا تزال الاقتصاديات الإسلامية تعاني من عدم توفر الوعي الكافي بأهمية الأعمال الإلكترونية الدولية وما يمكن أن تفتحه من فرص جديدة وآفاق واسعة أمام منظمات الأعمال الرابحة .

ثامنا: عدم سنّ القوانين والأنظمة والتشريعات التي تسهل انتشار الأعمال الإلكترونية الدولية . إذ لا تزال الكثير من القوانين والأنظمة والتشريعات في الاقتصاديات الإسلامية غير منسجمة مع متطلبات الأعمال الإلكترونية الدولية .

تاسعاً: المعوقات الاجتماعية والنفسية لانتشار الأعمال الإلكترونية الدولية . وهي معوقات كثيرة في الاقتصاديات الإسلامية منها: اللغة، وعدم الثقة في التسديد عبر الوسائل الإلكترونية، والخوف من فقدان مراكز القوة، والسيطرة في المنظمات، ومقاومة التغيير.

6-2 تحديات التجارة الإلكترونية الدولية وآفاقها المستقبلية:

عزيزي الدارس: هناك تحديات واجهت التجارة الإلكترونية الدولية، منها ما عرف بالتحديات التقنية، والآخر عرف بالتحديات غير التقنية، وهناك تحديات بين التقنية، وغير التقنية يطلق عليها الباحثون " تحديات من نوع آخر "، وإلقاء نظرة على مختلف تلك التحديات ناهيك عن أفاق ومستقبل التجارة الإلكترونية الدولية:

أولاً: التحديات التقنية للتجارة الإلكترونية الدولية والتي يمكن أن نجملها في:

أ) أدوات تطوير البرمجيات مازالت تتغير باستمرار وبسرعة .

ب) النقص في الاعتمادية والأمان والمعايير البروتوكولاتية والتقنية . . إلخ .

ج) ليس هناك حيز حجمي (رابط عرض) كافي للاتصالات السلكية واللاسلكية .

د) قد يحتاج المزودين إلى مزودات خاصة " للويب " ولبنية تحتية أخرى، بالإضافة إلى مزودات الشبكات .

ه) صعوبة عملية وصل الإنترنت، وبرمجيات التجارة الإلكترونية الدولية، مع بعض التطبيقات، وقواعد البيانات المستخدمة حالياً .

و) بعض برمجيات التجارة الإلكترونية الدولية، لا تتناسب برمجياً وتقنياً، مع بعض المكونات الصلبة، أو مع بعض أنظمة التشغيل .

ثانياً: التحديات غير التقنية للتجارة الإلكترونية الدولية والتي يمكن أن نجملها في:

أ) الكلفة والتسويق: فكلفة تطوير التجارة الإلكترونية الدولية بواسطة الشركة نفسها قد يكون عالياً، والأخطاء الناتجة عن قلة الخبرة كثيرة،

والتي تسبب تعطيل التجارة الإلكترونية الدولية . وهناك عدة فرص لمنح شركات تقنية بالقيام بهذه المهام ولكن ليس من السهل معرفة أي شركة هي المناسبة .

ب) الأمن والخصوصية: هذه الأمور مهمة جداً في عالم الشركة للمستهلك خصوصاً في ميداني الأمن والأمان، والتي يظن الكثير من الناس بأنها منيعة الاختراق، والكثير من الناس تحجم عن المشاركة في التجارة الإلكترونية الدولية، بدواعي الخوف من الكشف عن خصوصياتهم .

ج) انعدام الثقة، ومقاومة المستخدم: بعض من الزبائن لا تثق بالباعة المجهولين الذين لا يرونهم، ولا يثقون بالمعاملات غير الورقية، ولا بالنقد الإلكتروني .

ثالثاً: التحديات من نوع آخر للتجارة الإلكترونية الدولية والتي يمكن أن نجملها في:

أ) انعدام لمس المنتجات: فبعض الزبائن يودون لمس المنتجات قبل شراءها .

ب) التجارة الإلكترونية الدولية: قد تسبب انهيار في علاقات الناس مع بعضها البعض .

ج) لا يوجد عدد كاف من العارضين (الباعة) والطالبين (المشترين): فالكثير من التطبيقات يجعل هذا الأمر مربحاً .

د) الكثير من الأمور القانونية: لم يتم حسمها في التجارة الإلكترونية الدولية خصوصاً الأمور التي تتعلق بالقرصنة (الهاكر) .

ه) الدخول على الإنترنت: مازال مرتفع الثمن للكثير من الناس، وسرعة الاتصال مازالت بطيئة في الكثير من دول العالم .

و) التجارة الإلكترونية الدولية: مازالت في طورها الأول، والذي يتميز بالتغيير السريع، فالكثير من الناس تود أن ترى شيئاً ثابتاً قبل الاستثمار فيه .

رابعاً: أفاق ومستقبل التجارة الإلكترونية الدولية:

عزيزي الدارس: فإذا كانت تلك هي التحديات للتجارة الإلكترونية الدولية فآفاق ومستقبل التجارة الإلكترونية الدولية يتزايد يوماً بعد يوم فعدد التجار الذين يرحبون بالفوائد المرجوة من التجارة الإلكترونية الدولية في تزايد، إذ تسمح هذه التجارة الإلكترونية الدولية للشركات الصغيرة الحجم، والمتوسطة الحجم، بمنافسة الشركات الكبيرة الحجم، وتستحدث العديد من التقنيات لمواجهة العقبات التي تواجه الزبائن، ولاسيما على صعيد سرية وأمن المعاملات المالية على الإنترنت، وأهم هذه التقنيات (برتوكول الطبقات الأمنية) (SSL)، وبرتوكول الحركة المالية الآمنة (SET)، ويؤدي ظهور مثل هذه التقنيات والحلول إلى إزالة الكثير من المخاوف التي كانت لدى البعض، وهذه المؤشرات تبشر بمستقبل واعد

للتجارة الإلكترونية الدولية – إن شاء الله – فقد أصبحت حقيقة قائمة، وآفاقها، وإمكانياتها لا تقف عند حد، وأنه من الصعب التنبؤ بما ستحمله إلينا هذه التجارة الإلكترونية الدولية، ولكن الشيء الوحيد، والمؤكد، وغير الصعب التنبؤ به هو أن التجارة الإلكترونية الدولية قد وجدت لتبقى .



تدريب (2)

من خلال استيعابك – **عزيزي الدارس** – لمواضيع التجارة الإلكترونية الدولية . حدد مواطن الضعف فيها .

7-2 التجارة الإلكترونية الدولية في الاقتصاد اليمني:

أولاً: مفهوم ومضمون التجارة الإلكترونية الدولية في الاقتصاد اليمني .

عزيزي الدارس: التجارة الإلكترونية الدولية في الاقتصاد اليمني في بداية الطريق، فقد طالت التكنولوجيا، وانتشر الإنترنت في الاقتصاد اليمني، فإجمالي عدد مستخدمي شبكة الإنترنت بلغ (292) ألف مستخدم في عام 2009م، كما أن عدد أماكن الإنترنت بلغت (1.644) مكان في عام 2009م، وهذا التطور السريع ساهم في نشر مسمى التجارة عبر الإنترنت في الاقتصاد اليمني، وبرغم شيوع اسم التجارة الإلكترونية الدولية في الاقتصاد اليمني، إلاَّ أن مفهومها ومضمونها لا يزال في أول وجوده، ويمكن أن نُعزي ذلك إلى ما يلي:

أ) ضعف مستوى تأهيل الإنسان اليمني .
ب) عدم مواكبة المناهج التعليمية، والتدريبية للتطورات التكنولوجية .
ج) ضعف مهارات استخدام الحاسوب، والتعامل مع تكنولوجيا الاتصالات .
د) ضعف البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات للتجارة الإلكترونية الدولية .
ه) اعتماد الاقتصاد اليمني على الصادرات النفطية، وضعف الصادرات الأخرى .
و) انتشار الإنترنت ما يزال في بدايته، واستخدام " النت " محصور لأغراض معينة .
ز) ظن الكثير أن التجارة الإلكترونية الدولية هي مجرد الحصول على موقع للإنترنت، بالرغم من أنها عرض وطلب للمنتجات (السلعية، والخدمية، والمعلوماتية) .

ثانياً: اتجاهات مستقبلية للتجارة الإلكترونية الدولية في الاقتصاد اليمني .

عزيزي الدارس: هناك اتجاهات مستقبلية للتجارة الإلكترونية الدولية في الاقتصاد اليمني هي:

أ) نجاح البنوك الإسلامية والتقليدية، في توفير بعض الخدمات المصرفية الإلكترونية .
ب) نجاح تكنولوجيا الاتصالات في الاقتصاد اليمني لمواكبة العصر، وتمهيداً لإنشاء حكومة إلكترونية، التي تم بالفعل العمل بها في بعض مرافق الدولة .
ج) إقامة موقع إلكتروني لتسجيل الاسم التجاري، والاسم الصناعي، للحصول على التراخيص التجارية للأفراد، والشركات، والمؤسسات، والمنظمات . . إلخ، عن طريق الإنترنت مباشرةً (وهذا تمارسه بعض الجهات الحكومية) .
د) تطبيق مظاهر التجارة الإلكترونية الدولية في الاقتصاد اليمني في كل من: الجمارك الإلكتروني، والريال الإلكتروني، لتسديد فواتير الخدمات، والتحويلات الخدمية، والبريدية على المستوى المحلي والمستوى الدولي .



أسئلة التقويم الذاتي:

أولاً: من مقرر التجارة الإلكترونية الدولية اكتب فيما يلي:

1 ـ مفهوم التجارة الإلكترونية الدولية .	2 ـ نشأة التجارة الإلكترونية الدولية .
3 ـ أنواع التجارة الإلكترونية الدولية .	4 ـ أهمية التجارة الإلكترونية الدولية .
5 ـ هيكل التجارة الإلكترونية الدولية .	6 ـ أدوات التجارة الإلكترونية الدولية .
7 ـ أركان التجارة الإلكترونية الدولية .	8 ـ فرص التجارة الإلكترونية الدولية .

ثانياً: عدد كل من:

1. إيجابيات التجارة الإلكترونية الدولية .
2. سلبيات التجارة الإلكترونية الدولية .

ثالثاً: تحدث فيما يلي:

1. تجربة الولايات المتحدة الأمريكية في التجارة الإلكترونية .
2. تجربة الصين في التجارة الإلكترونية .
3. تجربة اليابان في التجارة الإلكترونية .
4. تجربة دول الإتحاد الأوروبي في التجارة الإلكترونية .

رابعاً: اشرح بالتفصيل ما يلي:

1. حجم التجارة الإلكترونية الدولية في الاقتصاد الإسلامي .
2. واقع التجارة الإلكترونية الدولية في الاقتصاد الإسلامي .
3. النشاط التسويقي للخدمات المصرفية والمالية الإلكترونية .

خامساً: حدد كل من:

1. التحديات التقنية للتجارة الإلكترونية الدولية .
2. التحديات غير التقنية للتجارة الإلكترونية الدولية .
3. التحديات من نوع أخر للتجارة الإلكترونية الدولية .
4. آفاق ومستقبل التجارة الإلكترونية الدولية .

سادساً: اكتب فيما يلي:

1. مفهوم ومضمون التجارة الإلكترونية الدولية في الاقتصاد اليمني .
2. الاتجاهات المستقبلية للتجارة الإلكترونية الدولية في الاقتصاد اليمني .

؟

الأسئلة الموضوعية

سؤال الاختيارات :

ضع دائرة حول الحرف المقابل للإجابة الصحيحة:

1. لمزاولة التجارة الإلكترونية الدولية مميزات:

أ ـ القدرة المادية ودرجة المصداقية .

ب ـ المستوى التعليمي والقدرة على المخاطبة .

ج ـ مستوى التقدم الحضاري والتقني .

د ـ كل ما سبق .

2. تطبيقات التجارة الإلكترونية الدولية تتمثل في:

أ ـ الإنسان .

ب ـ السياسات العامة .

ج ـ المعايير والبروتوكولات التقنية .

د ـ كل ما سبق .



3. فرص التجارة الإلكترونية الدولية تحدد :

أ ـ الاستغناء عن إدارة المخازن .

ب ـ سهولة جمع المعلومات .

ج ـ الاستغناء عن قنوات التوزيع التقليدية .

د ـ كل ما سبق .

4. تحدد تحديات التجارة الإلكترونية الدولية وآفاقها المستقبلية في:

أ ـ التحديات التقنية للتجارة الإلكترونية الدولية .

ب ـ التحديات غير التقنية للتجارة الإلكترونية الدولية .

ج ـ التحديات من نوع آخر للتجارة الإلكترونية الدولية .

د ـ كل ما سبق .

سؤال الصواب والخطأ:

ضع علامة (✓) أمام العبارة الصحيحة، وعلامة (X) أمام العبارة الخاطئة:

1. يصعب تحديد حجم التجارة الإلكترونية الدولية في الاقتصاد الإسلامي . (   )
2. عدم توافر السوق الإلكتروني من مواطن الضعف في التجارة الإلكترونية الدولية . ( )
3. ضعف استيعاب نظم الرقابة والأمان من مواطن الضعف في التجارة الإلكترونية الدولية.( )
4. من أسباب ضعف التجارة الإلكترونية الدولية في اليمن عدم توافر الكوادر الإدارية البشرية . (   )
5. مفهوم التجارة الإلكترونية الدولية نظام يتيح عبر الإنترنت حركات عرض وطلب السلع والخدمات والمعلومات . (   )



3ـ الخلاصة:

عزيزي الدارس: لقد استعرضنا في هذه الوحدة موضوعات على قدر من الأهمية فيما يخص التجارة الإلكترونية الدولية من وجهة نظر الدول الراغبة في الدخول في تبادلات تجارية (المستوى الكلي)، أيضاً ومن وجهة نظر المشروعات الصناعية والتجارية التي يتم بهما دخول دولها في نطاق التجارة الإلكترونية الدولية (المستوى الجزئي) وتلك الموضوعات ومعالجته من أبعاد، وجزيئات، ومدخلات، ومستلزمات . . إلخ، تشكل في مضمونها أرضية لاتخاذ القرارات الإلكترونية الدولية على صعيد السوق الدولية فممارسة نشاط الطلب والعرض (الاستيراد والتصدير) عبر التجارة الإلكترونية الدولية يحتاج إلى معرفة وإدراك لحقيقة الإطار العام الذي يحكم التبادل التجاري الدولي الإلكتروني .

عزيزي الدارس: وكذلك فهم ووعي للقوى الاقتصادية الدولية، وكيفية التعامل معها، ومواجهتها إلكترونياً، فقد شهد التبادل الدولي منذ 1994م نقلة في التجارة الإلكترونية الدولية التقليدية، وأصبحت تحافظ على بقائها رغم تكاليفها العالية، وذلك في مواجهة التجارة الإلكترونية الدولية، وفي المقابل ظهور وتطور وازدهار التجارة الإلكترونية الدولية إلى عالمنا قد مَكّنْ المجتمع الدولي من الحصول على حاجاته عن طريق تكنولوجيا وتقنية عالمنا اليوم .



4. إجابة التدريبات:

التدريب 1:

التجارة الإلكترونية الدولية تحتاج من العالم لتطوير مستقبلها لكي تبنى إستراتجية بنودها الأولية والتي تتمثل في ما يلي:

1. تعديل الاتفاقيات المبرمة على المستوى الدولي بحيث يمكن تبادل المعلومات على نطاق واسع بشأن الصفقات التي تتم من خلال التجارة الإلكترونية الدولية .
2. أفضلية عدم فرض ضرائب تمييزية على السلع والخدمات التي تدخل مجال التجارة الإلكترونية الدولية، حتى لا يكون ذلك عائقاً أمام نموها وازدهارها .
3. الاهتمام بتنمية الوعي بأهمية التجارة الإلكترونية الدولية ومزاياها، وكذلك ترقية المناهج الدراسية بما يتناسب مع ذلك .
4. منح التجارة الإلكترونية الدولية الاهتمام الكافي حتى تستطيع مسايرة الدول المتقدمة في هذا المجال، وحتى يمكنها الإفادة من مزايا التجارة الإلكترونية الدولية .
5. توافر أطر قانونية كافية توفر الثقة، والحماية لكل المتعاملين في التجارة الإلكترونية الدولية .
6. إزالة كل المعوقات التي تؤدي إلى وجود أسواق دولية مغلقة أمام التجارة الإلكترونية الدولية حتى لا يقلل من مزايا التجارة الإلكترونية الدولية .
7. تضافر كل الجهود لتنمية التجارة الإلكترونية الدولية وازدهارها، وسواء أكان ذلك على المستوى المحلي أم المستوى الدولي، وسواء أكان ذلك على مستوى المنظمات الحكومية أم مستوى المنظمات غير الحكومية .

التدريب2:

مواطن الضعف في التجارة الإلكترونية الدولية يمكن إجمالها في ما يلي:

1. عدم إدراك بعض الشركات لأهمية الفوائد والمزايا الناجمة عن استخدام النظام الإلكتروني للتجارة الدولية، وبالتالي عدم عرض منتجاتها على الشبكة الإلكترونية الدولية .

2. عدم توافر نظم معلوماتية إلكترونية بين الشركات تسمح بإيجاد شبكة إلكترونية تجارية دولية، وتشجع التعامل الإلكتروني مع الشركات الإقليمية .
3. عدم توافر الكوادر الإدارية والبشرية التي تتمتع بمؤهلات علمية وخبرات ميدانية سواء فيما يتعلق باستخدامات الحاسوب أو اللغة التجارية، فضلاً عن عدم وجود مراكز متخصصة تساهم في تنمية هذه الكوادر وتطويرها لتشجيع الشركات على اعتماد التجارة الإلكترونية الدولية .
4. عدم توافر البيئة الملائمة لممارسة التجارة الإلكترونية الدولية، خاصة فيما يتعلق بالأسس الداعمة لانتشار تطبيقاتها كالاتصالات، ومستخدمي الإنترنت، وغيرها في الأنظمة التي تكفل الأمن والسرية للنشاطات، والمعاملات التجارية المالية .
5. عدم توافر السوق الإلكتروني الذي يشجع المستهلكين، وأصحاب الأعمال على شراء وبيع السلع والخدمات عن طريق الإنترنت .
6. ضعف استيعاب نظم الرقابة والأمان التي تحققها عمليات التجارية الإلكترونية الدولية في مجال إبرام الصفقات التجارية، وضمان التسديد المالي لقيمة هذه الصفقات وما يترتبط في ذلك إشكاليات التوقيع الإلكتروني .
7. اتضح أن لعمليات التجارة الإلكترونية الدولية تأثيراً كبيراً في تعزيز المركز الاستراتيجي، وتحسين مجالات الأداء الاستراتيجي من خلال زيادة العائد على الاستثمار، وزيادة الحصة السوقية، وتعزيز المركز التنافسي، وتزيد من قدرة الشركات على اكتساب العديد من المزايا .

إجابة الأسئلة الموضوعية:

- إجابة سؤال الاختيارات:

رقم السؤال	1	2	3	4
الإجابة	ج	د	د	د

- إجابة سؤال الصواب والخطأ:

رقم السؤال	الإجابة	التعليل
1	/	
2	/	
3	/	
4	/	
5	/	



5. مسرد المصطلحات

1. التجارة الإلكترونية بين شركة وشركة (B2B) (Business to Business) .
2. التجارة الإلكترونية بين شركة ومستهلك (B2C) (Business to Customers).
3. التجارة الإلكترونية من المستهلكين إلى المستهلك (C2C) (Consumer to Consumer).
4. التجارة الإلكترونية بين شركة والإدارة المحلية (B2A) (Business to Administration) .
5. التجارة الإلكترونية بين المستهلكين والإدارة المحلية (A2C) (Administration to Customer) .
6. بروتوكول الحركات المالية الآمنة (SET) (Secure Electronic Transactions) .
7. الحكومة الإلكترونية (E-Banking) .
8. الرخصة الدولية لقيادة الحاسوب (ICDL) (International Computer Driving License) .
9. بروتوكول الطبقات الأمنية (SSL) (Secure Socket Layers) .
10. البنوك الإلكترونية عن بُعد (Remote Electronic Banking) .
11. مزود خدمات الإنترنت (ISP) (Internet Service Provide) .
12. المستهلك للشركة (C2B) (Consumer-to-Business).
13. بنوك الويب (Web Banking) .
14. البطاقة الزرقاء (Carte Blue) .
15. الموقع التبادلي (Transactional) .
16. الموقع المعلوماتي (Informational) .
17. البنك المنزلي (Home Banking) .
18. الموقع الاتصالي (Communicative) .
19. بنوك الإنترنت (Internet Banking) .
20. البنك على الخط (Online Banking) .
21. التجارة الصوتية (Voice Commerce) .
22. البنوك الإلكترونية (Electronic Banking) .
23. تجارة إلكترونية غير ربحية (No Business EC) .
24. البنوك الخدمية الذاتية (Self Service Banking) .
25. الإنجاز في الوقت المناسب (JIT) (Just In Time) .
26. طلب عروض (RFP) (Request For Proposals) .
27. طلب أسعار (RFQ) (Request For Proposals) .

6. هوامش الوحدة:

1. د . إبراهيم محمد درويش، **المعالجة الضريبية للصفقات الإلكترونية**، بحث مقدم إلى مؤتمر المناخ المالي والاستثماري – جامعة اليرموك – عمان، 2002م .
2. د . أحمد زيدان، **التجارة الإلكترونية**، دار وائل، عمان، 2003م .
3. د . بهاء شاهين، **العولمة والتجارة الإلكترونية رؤية إسلامية**، دار النهضة، القاهرة، 2000م.
4. د . جمال نادر، **التجارة الإلكترونية أساسيات ومفاهيم**، دار الإسراء، عمان، 2003م .
5. د . حسين المهدي، **الاقتصاد الرقمي في دول مجلس التعاون الخليجي**، (وثائق المؤتمر السنوي الثاني)، أبو ظبي، 2005م .
6. د . دانيل زيليوكس، **المرشد الأساسي في التجارة الإلكترونية**، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2003م.
7. د . ذيب ناصيف، **التجارة الإلكترونية بين النظرية والتطبيق**، جامعة العلوم التطبيقية، عمان، 2006م .
8. د . رأفت رضوان، **عالم التجارة الإلكترونية**، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 1999م .
9. د. سعد غالب ياسين التكريتي، د . بشير عباس العلاق، **الأعمال الإلكترونية**، دار المناهج، عمان، 2002م .
10. د . سلمان زيدان، أ . على العمري، التجارة الإلكترونية، مؤسسة الميثاق، صنعاء، 2004م .
11. د . طارق عبد العال حماد، **التجارة الإلكترونية المفاهيم والتجارب والتحديات**، الدار الجامعية، القاهرة، 2003م .
12. د . نادر فرجاني، **تحدي اكتساب المعرفة في الوطن العربي**، مركز المشكاة للبحث، القاهرة، 2003م .
13. د . نهلة أحمد قنديل، **التجارة الإلكترونية**، دار النهضة العربية، القاهرة، 2004م .

مصادر الإنترنت:

1. www.c4arab.com
2. www.Pgp.com
3. www.fiseb.com
4. www.ariba.com
5. www.comtrust.com
6. www.yemensoft.net
7. www.yemenweb.com
8. www.Commerce.com
9. www.sme.org.sa/news
10. www.itu.int/casestdies/letters/egypt.hym
11. www.opendirectorvsite.info/e-commerce/




UNIVERSITY OF SCIENCE & TECHNOLOGY
١٩٩٤م
١٤١٤هـ
وقل رب
زدني علماً
جامعة العلوم والتكنولوجيا